

حضارة واحدة
سلسلة كتب مترجمة تصدرها
مؤسّسة الفكر العربي

عالمُ اللّامُساواة

أوضاع العالم 2016

إشراف: برتران بادي ودومينيك فيدال

ترجمة: نصير مروّة



عالـــــمُ اللّامُساواة

أوضاع العالم 2016

منذ سنوات عدّة، وخصوصاً بعد أزمة العام 2008 الماليّة، أصبحت اللّامساواة أو التفاوتات مجدّداً موضوعاً راهناً. وتناول هذه المسألةَ التي طال إهمالها، عددٌ من أكثر الكتب شهرةً ورواجاً على الساحة الدولية. كما أنّ المنظّمات غير الحكومية تنشُر أرقاماً مثيرة للقلق، تشهد على تعميق الهوّة بين الأثرياء المفرطي الغنى، الذين ما عادوا يعرفون كيف يُنفقون ثرواتهم الهائلة، والفقراء الذين ما فتئوا يظهرون متكاثري التعداد متعاظمي الهشاشة. وهكذا، من أثينا إلى نيويورك، ومن مدريد إلى هونغ كونغ، لا زالت الحركات الشعبيّة التي تضع الكفاح ضدّ "اللّامساواة" أو "التفاوتات" في قلب برنامجها، تتكاثر وتزداد أهمّية.

لكن، كيف يمكن، إذا ما تجاوزنا الشعارات، أن نقارب هذه التفاوتات التي باتت تنيخ بثقلٍ متزايد على جدول الأعمال الدولي، وأن نقيسها بالضبط؟ كيف تتداخل مختلف أوجه هذه اللّامساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعنصرية والثقافية أو الجنسية، وتتشابك؟ ولماذا تفشل، وعلى نحوٍ دائم تقريباً، المؤسّسات الدولية، المفرطة هي ذاتها في اللّامساواة والتفاوت، في بلوغ الأهداف التي حدّدتها هي نفسها في ميدان "التنمية"؟ لماذا يظلّ الحصول على الغذاء، والسكن، والتعليم، أو الرعاية الصحّية، متفاوتاً لا يعرف السويّة؟ أفيكون الظلمُ الذي يشعر به الكثيرُ من الأقوام مؤاتياً لنشوبِ النزاعات، مشجّعاً عليها وعلى اندلاع العنف السياسي؟

تعرض طبعة "**أوضاع العالم**" للعام 2016 هذه، بفضل الباحثين والصحافيّين المجتمعين حول برتران بادي ودومينيك فيدال، آفاقاً جديدة لفهم التفاوتات الراهنة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، ترتكز على معطيات وموارد إحصائيّة رصينة وتستند إليها، وإلى ما لا يُحصى من الأمثلة المستمدَّة من القارّات الخمس، بحيث يقوم المختصّون الذين أسهموا في هذا الكتاب، بالتدقيق في أواليّاتها، موفّرين بذلك عدداً من المسارات والمسالك من أجل محاولة مكافحتها.

برتران بادي: أستاذ جامعي في المعهد العالي للعلوم السياسيّة في باريس، وصاحب مؤلّفات – منارات عدّة في العلاقات الدوليّة.

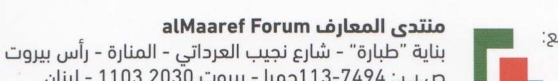
دومينيك فيدال: صحافي ومؤرّخ، وصاحب العديد من المؤلّفات حول الشرق الأوسط. وهو مختصّ في المسائل الدوليّة.

تشتمل الطبعة الحالية على ملفٍّ من الخرائط والجداول الإحصائيّة، أنجزه الجغرافيّ فيليب ريكازيفيتش.



مؤسّسة الفكر العربي
شارع الجامع العمري، الوسط التجاري، بيروت
ص.ب.: 524-11 بيروت – لبنان
هاتف: 00 71 99 1 961+ – فاكس: 01 71 99 1 961+
www.arabthought.org – info@arabthought.com

ISBN 978-9953-0-3471-3





توزيع:
منتدى المعارف alMaaref Forum
بناية "طبارة" - شارع نجيب العرداتي - المنارة - رأس بيروت
ص.ب.: 7494-113 حمرا - بيروت 2030 1103 - لبنان
هاتف: 749140 1 961+ - فاكس: 749141 1 961+
بريد إلكتروني: info@almaarefforum.com.lb



آوضاع العالم 2016



حضارة واحدة

سلسلة كتب مترجمة يصدرها

مؤسّسة الفكر العربيّ

أوضاع العالم 2016

عـالـمُ الـلّامُـسـاواة

إشراف: برتران بادي ودومينيك فيدال

ترجمة: نصير مروّة



الطبعة الأولى بالعربيّة 2015م ـ 1437هـ

ISBN: 978-9953-0-3471-3

المراجعة اللغوية والتدقيق:

مركز البحوث والدراسات في

مؤسّسة الفكر العربيّ



مؤسّسة الفكر العربي

شارع الجامع العمري، الوسط التجاري

ص.ب.: 524-11 ـ بيروت ـ لبنان

هاتف: 00961 1 997100 ـ فاكس: 00961 1 997101

info@arabthought.org - www.arabthought.org



المحتويات

استهلال

منذ إطلاقه في العام 1981، وكتاب **أوضاع العالم** (*L'État Du Monde*) يتقصّى التحوّلات التي تشهدها المعمورة ويواكبها. وتعتمد شبكة المؤلّفين التي تتولّاه على مجموعات بحثيّة متعدّدة وعلى باحثين كثُر في فرنسا والخارج، وذلك في مختلف الميادين التي تتعلّق بما هو دولي[1].

تشخيص حال المعمورة في العام 2015

يتقصّى **أوضاع العالم** التحوّلات الكبرى، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدبلوماسية، وكذلك التكنولوجية أو البيئية، عبر ثلاثين مقالة قاطعة مُحكَمَة، تسمح للقرّاء بالمقاربة بين ظواهرٍ، تبدو في ظاهرها معزولة متباعدة، وبإعادة مَوْضعتها في سياقٍ إجمالي. وطبعة هذا العام تركِّز على مسألة اللّامساواة. ذلك أنّ العولمة، خلافاً للوعود التي قطعها أصحابها، عمّقت التفاوتات سواء بين الشمال والجنوب أم بين بلدان كلٍّ من هاتين المنطقتَيْن. وإذا كانت هذه التفاوتات تضرب بجذورها في تاريخ الرقّ والاستعمار، إلّا أنّها تعود بخاصّة إلى الهرمية أو التراتبية التي يفرضها المجتمع الدولي. وهذه التفاوتات التي يعمد بعض المنظّرين الاقتصاديين إلى تبريرها، هي التي تفسّر في غالب الأحيان العنف السياسي. وعلى العكس من ذلك، فإنّ الكفاح من أجل المساواة يحتلّ منزلةً مركزيّة في التحريك الجماهيري الذي نشهده اليوم.

بعد هذا التفكيك للرموز والطلاسم، يجد القارئ جردةً، هي بمثابة محصلة عن التفاوتات أو اللّامساواة في مختلف المجالات التي تتجلّى فيها. ماذا فعلت

---

(1) ثمّة موقع إنترنت يشتمل على محفوظات **أوضاع العالم** كافة، وهو متوافر مجّاناً على الموقع الإلكتروني التالي: <www.etatdumonde.com>.

المنظّمات الدولية لمكافحتها؟ ماذا بقي من «التنمية»؟ أيّة أدوار تلعبها ظاهراتٌ مثل الهجرات والعمران الحضري أو الاضطرابات المناخية؟ كيف تُترجَم اللّامساواة في مجالات الصحّة والتربية أو بين الرجال والنساء؟ وهل يمكن الحديث عن «برجوازية عظمى» مُعَوْلَمَة؟

تخلص مقاربة اللّامساواة وتفضي إلى سلسلة من دراسة الحالات القاريّة (من أميركا اللّاتينية إلى أوروبا مروراً بالساحل الأفريقي) والقوميّة (من المملكة المتّحدة إلى الصين مروراً بالهند والعراق وإسرائيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية)، من دون أن ننسى اللوكسمبورغ، الجنّة الضريبيّة المهتزّة.

دفتر خرائط وملحقات إحصائيّة: من أجل مساعدة القرّاء على رؤية ديناميّات النزاعات المعاصرة، استعان فريق **أوضاع العالم** بالجغرافي وواضع الخرائط والصحافي فيليب ريكازيفيتش Philippe Rekacewicz الذي يَجِد القرّاء عمله ماثلاً في الدفتر الخرائطي وفي الملحقات الإحصائية المكمِّلة لهذا الكتاب.

مدخل

ما هو عالمُ اللّامساواة؟

برتران بادي
(أستاذ جامعي في معهد الدراسات السياسيّة
في باريس)

لا يزال التحليل على الصعيد العالمي يقف ويستوقف ويمانع، شأنه في ذلك شأن ما ... يفترض فيه أن يُلهِم من فعلٍ وتعبئةٍ أو استنفارٍ: فاللّامساواة أو التفاوتات قلّما أفلحت في فرض نفسها كموضوع دراسة أو نجحت في أن تكون موضوعَ فعلٍ ومجاهدةٍ عموميّين. نحن واجدون هنا، بمعنى ما، ومن وجهة نظرٍ ما، التقلّبات التي شهدتها اللّامساواة القوميّة في الماضي، ولكن بصورةٍ متفاقمة وأشدّ مقاومةً. فقد اعتُبِرت اللّامساواة في الماضي طبيعية، أي من طبيعة الأمور، ولم تكن تستدعي أيّة مجهودات لتقويمها. وحين فرضت خطابات المساواة والتساوي نفسها وسط الأُمم، منذ عصر الأنوار، ثمّ وبخاصّة، بعد، عبر المُثُل الديمقراطية والاشتراكية، فإنّ التفاوتات أو اللّامساواة على المستوى العالمي ظلّت في الهامش، وبقيت مجهولة، لا بل إنّها واصلت الاقتران في أذهان الكافة، بالبربرية، أو بـ«مستويات التحضّر» الشهيرة التي لم يصل إليها أحدٌ بعد. ظلّت التطوّرات بطيئة، تتردّد بيسرٍ وتؤدة بين غريزة الإحسان والوعي الأممي الخجول.

إدراج عسير على جدول الأعمال

إنهاء الاستعمار لم يسوِّ الأمور كلّها ولم يعالجها. فقد أُنجِزَ بالعنف، وأُنهيَ ... الألم، وأفضى إلى لامبالاة مؤسفة، صريحة إلى هذا الحدّ أو ذاك، صراحةً ربما كانت

«الكارتيرية»[1] في فرنسا خير مثالٍ عليها. ثمّ إن مجيء الانعتاق من الربقة الاستعمارية وحدوثه في غمرة الحرب الباردة، ما كان ليُسهِّل الأمور: فقد كان الخطر في تلك الأيام يأتي من الشرق بأكثر ممّا يأتي من الجنوب، وكان ينبغي للمجهودات القومية أن تتّجه في هذه الوجهة، ويبقى على القادمين الجُدُد أن يجِدوا في علاقات الرعاية والحماية لدى القوى العظمى القديمة، ما يُرضي حاجاتهم الأساسية الماسّة الملحّة. لم تكن مصلحة القوى العظمى في الشمال، كما كانت تراها حينذاك، تمرّ بعد بالجنوب، اللهم إلّا أن تصادف طريق النفط: أمّا بالنسبة إلى ما تبقّى، فإنّ خليطاً من التنموية والثقافوية كان يقوم بالعمل المتوقَّع في ما عنى الحطّ من شأن التفكير بالتفاوتات العالمية القائمة، ويؤدّيه على أفضل وجه. فمن التنموية كان القوم يستمدّون يقينهم بأن التباينات والفوارق الملحوظة ليست سوى أزمات نموّ عائدة إلى قوانين التطوّر التي تبرّر عندهم التجاوزات السياسية كافة، فضلاً عن الانتهاكات الملحوظة لحقوق الإنسان في الجنوب. أمّا الثقافوية فكانت تأتي لتُسنِد ربط التخلّف بثقل ثقافات الجنوب التي لا تزال راسخةً، وتفتقد إلى ما يكفي من الدنيوية والعلْمَنة.

يبقى أن ثقافة الأممي الغربيّة كانت عسيرة التآلف مع فكرة التفاوت واللّامساواة. بل بالعكس. إذ إنّ «التفاهم الأوروبي» الذي ساد القرن التاسع عشر الأوروبي، فضلاً عن الأعوام الويستفالية المائة والخمسين التي سبقته، أنشأت «الأممي» وأنهضته على فكرة المساواة: فالدول الأطراف في التفاهم المذكور، ثمّ، وبخاصّة تلك التي كانت تحرّكه وتنفخ الحياة فيه، كانت ذات كيفية وقدرات متماثلة إن لم نقل متساوية. ولو كان في ذلك أدنى ريبة لانتهى الأمر بمَن يُرتاب في دونيّته من بينها، بالتنحية والإقصاء، أو بأن يُدفَع به نحو الحفافي والهوامش: فهذا ما حدث بطبيعة الحال للإمبراطورية العثمانية، وما كان يحدث بين الحين والآخر لروسيا نفسها. والحقُّ هو أن المساواة الاقتصادية والاجتماعية كانت تلحق، في ضوء هذا الحكم، بالمساواة السياسية والثقافية. فالقوم يتفاهمون وهُم متشابهون أو يشتبكون وهم متضارعون أيضاً، بل وهُم متماثلون.

لم يُنظَر إلى التغيّر الفجائي الذي حصل بنتيجة إنهاء الاستعمار، ولا جرى تناوله ومعالجته بما هو كذلك.. وهذا مع أنّ كثيراً من التوتّرات الدولية باتت تُعزى اليوم إلى

هذه اللّامساواة وهذا التفاوت الذي بات يُهيْكِل حياتنا الدولية ويشكّل بنيتها: فمن حلبة متساوين وساحة نظراء، استحالت الحياة الدولية في برهة وجيزة، إلى الصورة الكاملة المتكاملة للّامساواة والتفاوت الإنسانيّين. هذه التفاوتات التي هي مصدر الريب وأصل عدم الاستقرار، والمنبع الذي يُغذّي حمى الهويّات والاندفاعات الأصولية؛ وهي التي تسبّب الاحباطات في الحياة اليومية، وتولِّد الإذلالات التي هي الأمّهات المنجبات لضروب العنف كافة. ومع العولمة، تبدو التفاوتات كالمرض الأول الذي يتهدّد كلّ شيء، بما في ذلك الراحة الأمنية أو الرفاه الأمني لدى أولئك الذين هم أوّل مَن يتوفّر لهم ذلك الرفاه. العالم يواجه ضغطاً تفاوتياً، أو ضغط لامساواة كذلك الذي أخافَ البرجوازيات الوطنية الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر؛ فكانت ردّة فعلها هي اختراع السياسات الاجتماعية: لكن ردّة الفعل اليوم أبعد من أن تكون هي نفسها، و«الجماعة الدولية» تحيد بوجهها، وتشيح بنظرها عمّا يمكن أن يكون سياسة إعادة توزيع عالمية.

هذا التعامي الدائم المُستدام ـ والذي هو أسير ضيق تاريخنا وحراجته ـ له بطبيعة الحال ثمنٌ باهظ فظيع. إلّا أنه يُفسِّر كذلك لماذا تجد القوى العظمى التقليدية عنتاً شديداً في تصوّر جدولٍ دقيق أو لوحة مطابقة للتفاوتات العالمية القائمة اليوم. فالوعي بالتفاوتات وبضروب اللّامساواة لا يزال يخبط خبط عشواء. فإنشاء «مكتب دولي للصحّة العمومية» في بداية القرن العشرين، و«معهدٍ دولي للتغذية» كان يمكنهما أن يكونا استباقين يرهصان بالحساسية إزاء التفاوتَيْن الأشدّ تقتيلاً للبشر، أي اللامساواة المتعلّقة بالصحّة وتلك المتعلّقة بالغذاء. ومع هذا فإن الأول، أي المكتب الدولي للصحّة العمومية فرض نفسه كنادٍ أوروبي وعكف أساساً على الاهتمام بمصالح القارّة العجوز: تنظيم الحجورات الصحّية، السهر على ألّا يحمل النقل البحري، الذي كان أساسياً في تلك الحقبة، أيّة أمراضٍ باتجاه أوروبا. أمّا في ما عنى المعهد المتخصّص في التغذية، فإنه أفاد بخاصّة، في تنظيم سوق الحبوب، ولاسيّما من أجل التغلغل في السوق الإنكليزية: أمّا تغذية الجنوب، فإنّها تُركت في أحسن الأحوال إلى إحسانالإرساليات والمرسلين.

كان ينبغي انتظار نهاية الاستعمار وإنشاء برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (PNUD) في العام 1965، لكي تتوفّر قواعد حقيقية للفعل والتأثير، ولتقديم أوّل علامات «فارقة»

للتفاوتات وسمات مميّزة للّامساواة: عَنينا مؤشّر التنمية البشرية (IDH) وهو المؤشّر الذي صاغه البرنامج المذكور، ويؤلّف بين الدخل القائم للفرد الواحد من السكّان، ومعدّل الارتياد المدرسي، ومعدّلات الأمل في الحياة. ولا جدال في أن تاريخ ظهوره (1990) هو أمرٌ له دلالته ومعناه، لأنه يبدو وكأنه يشير إلى أنّ زوال شبح الحرب الباردة، يحرّر سبيل الرؤية ويتيح النظر عن قرب إلى التفاوتات العالمية، وجعلها عنصراً أساسياً حاسماً في جدول الأعمال الدولي. ويقيناً أن الضغط القادم من الجنوب كان قد بدأ يُلقي بثقله في إطار الأمم المتّحدة بخاصّة، حيث كان العالم السائر في طريق النموّ، قد أصبح يشكّل الأغلبية فيها. ويقيناً أنّ نزاعات الشمال والجنوب باتت تلقي بوزنها أكثر من أيّ وقتٍ مضى؛ ولا ريب كذلك في أنّ تقدّم الاتّصالات بات يتيح إدراك التفاوتات في عيانيّتها وفي طابعها الملموس الفظّ الباهر. كما أنّه لا ريب أخيراً في أنّ سياسات التعاون والمعونة العمومية الخجولة للتنمية أصبحت تظهر، بفشلها ذاته، أنّه باتت ثمّة ضرورةٌ لقيام مقاربةٍ أكثر منهجية.

لكن كان ثمّة مزيد. الدخول في مرحلة العولمة، كان يعطي المسألة مدىً أوسع: فاشتمال ذات الحلبة العالمية الواحدة، والتي كان مجالها فوق ذلك قد انفتح نتيجة انهيار جدار برلين، وإحاطتها بالجميع، كان يستثير مفارقات، أي اختلافات وتفاوتات، وهي رهانٌ من كبار رهانات العلاقات الدولية. وفي هذه النقطة بالذات تظهر مشكلة أولى: إنها هذه العلاقة المعقّدة بين *الاختلاف والتفاوت*، أو بين *الفوارق واللّامساواة*. فعندما يعارض الاختلاف أنموذجاً لا يزال غالباً مسيطراً منذ أمدٍ طويل، ويُضاده ويعارضه بأنماطٍ أخرى، طالما كانت مغلوبة وعلى نحوٍ دائب ثابت، أو كانت مُطَّرَحَة تلوذ بأطراف الحلبة، فإن الاختلاف هذا يصبح مصدر هرمية وتراتبية، وبالتالي منبع تفاوت ولامساواة لا محالة.

يُعرِبُ هذا الاختلاف عن نفسه في تواريخ مُعاشة، كانت قبل الحروب العالمية معزولة مادياً وروحياً في البداية عن «الحضارة الغربية»: هكذا كان حال التاريخ الصيني الذي طالما نفرت المدارس الأوروبية والأميركية الشمالية من تدريسه، وحال تاريخ العالم الإسلامي، أو تواريخ أفريقيا أو أميركا ما قبل كولومبس. تواريخ خرجت من

حال القوّة إلى حال الفعل ـ كما يقول المناطقة ـ أو تفعَّلت في ثقافات لم تلبث أن تعرّضت للإخضاع، والتصنيف، ثمّ إلى التحييز ووضعها في وضعية الدونية، وهي تظهر اليوم وتتجلّى كتحدّيات تواجه الكونية الجامعة الغربية. هذه الثقافات التي يُنظَر إليها حيناً كـ«فولكلور» وحيناً كنزعة إغرابيةٍ دخيلةٍ، وتُقرَن طوراً بالتقاليد والسنن (فتُعتبر تبعاً لذلك نكوصية ورجعية) أو تُعتبر طوراً حمّالَة لتشنّجاتٍ من تشنّجات الهويّة (فيُقال بالتالي إنها تحمل التزمّت والتشدّد، بل التعصّب)، هذه الثقافات المغايرة لتلك التي تمّ صهرها وصياغتها في التباين الغربي والتضاد الغربي يُنظر إليها مرّة كعامل من عوامل «صِدام الحضارات»، ومرّة كمسؤولة عن القصور المزمن في التنمية، وأحياناً كنتيجة لكلا الأمرين.

مثل هذا التحليل يتبع لرؤية معيارية للعالم ترى أن إنجازات ثقافةٍ ما ينبغي أن تكون معياراً ومقياساً إلزامياً تُقاس به أداءات الثقافات الأخرى كافة. وسواءً أكنّا نتبنّى حقّاً وصراحة هذه الأطروحة، أم كنّا نطِّرِح المسلمة التي تقوم عليها ونناهضها، فإن النتيجة تظلّ هي هي في نقطةٍ على الأقلّ: وهي أنّنا نجعل من الاختلاف الثقافي، الرحم المولِّد للتفاوتات؛ ففي الحالة الأولى يتحدّث القوم عن تفاوتات «طبيعية» ويجعلون من هيمنة البعض نعمة وظائفية أو ذات وظيفة تمدينية، ويعتمدون مواقف لا يبرحونها، وإن كانت تُفضي في أقصاها إلى العنصرية. أمّا في الحالة الثانية، فإن الحديث سيكون عن التفاوتات السياسية كمفاعيل غلبةٍ وسيطرة، أي أنها ليست قدراً مقدوراً ولا حتماً محتوماً، بل تستدعي مجهود انعتاق، وعناء استخلاص نماذج وأنماط ثقافية مضادّة. هاتان الرؤيتان تغذّيان اليوم السجالات القائمة حول العولمة: تفضي الرؤية الأولى إلى تصوّر نيو ـ ليبرالي تقليدي لهذه العولمة، بحيث لا يبقى من خيارٍ بديل عنها؛ أمّا الرؤية الثانية فإنها تفضي إلى رؤية تعدّدية في مساراتها وسيروراتها وتصطدم بمسألة احتساب مختلف الثقافات داخل عالم موحّد. وبطبيعة الحال فإن الحقائق العيانية تُظهر أن ثمّة بين هذين الأنموذجين الخالصين، كميّة من المواقف التجريبية الوسيطة. غير أن بوسعنا التساؤل، عمّا إذا لم تكن الرؤية الواحدية أو الأحدية ـ حتّى لو كانت ملطَّفة ـ تضفي الشرعية، حتّى ولو لم تشأ ذلك، على بعضٍ من اللّامساواة في مصائر البشر وأقدارهم؟ إذ تُراتب هذه الرؤية الواحدية، على نحوٍ هرمي، مراتبة كتومة صامتة، وتقول ضمناً، ما

هو الأعجل بين الملفّات العاجلة، وما هو المُقَدَّم بين المصالح القومية المتنافسة، وبل الأوّل بين الحيوات المعرَّضة للخطر؟ ألا تزال هذه اللّامساواة المؤسِّسة، في قاعدة حياتنا الدولية وأساسها؟

الاختلاف هنا يشحذ التفاوتات ويعطيها دلالة سياسية ويعزّز الإذلالات التي تحملها. وما يجعل مفعول الإذلال هذا مفعولاً ملحوظاً مرموقاً هو أنه يعمل بتوسّط الثقافات، وبل الديانات، وأن تفاوت الأرقام وعدم تساويها، يُترجَم في تفاوت ذاتيّات أو في لامساواة في الهويّات. ومثل هذا النقل الخطر يُعطي قوةً ويوفّر تجسيداً لأطروحة «صِدام الحضارات»، وهو صدامٌ إن أعوزته الصحّة في جوهره، إلّا أنه يظلّ ينتمي إلى عالم الغلّ والضغينة.

وينبغي أن نضيف لتوسيع الملاحظة، أن الدرامات الحادّة على نحوٍ خاص، التي تضرب الجنوب، وانتشار الحروب فيه، واشتداد حدّة كوارثه البيئية بالقياس على الأماكن الأخرى، تعزّز التفاوتات. انقسام العالم إلى شمال وجنوب ليس تفاوتياً فحسب، وليس لامساواتياً فقط: بل إنه يشتمل على حالة أمرٍ واقعٍ يؤدّي تعزيزه إلى تفاقم التفاوتات وتعاظم اللّامساواة.

لامساواة الثروات

هذه التفاوتات التكوينية تُبرِز، في لعبةٍ جدلية واضحة، التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية. ويفيد مرصد التفاوتات عن مقياسَيْن يسبقان كلّ تفكير يتناول هذه المسألة: اللّامساواة والتفاوت في *حيازة* الثروات، واللّامساواة والتفاوت في *إنتاجها*. فأمّا الأول فإنه ينطلق من دراسة الثروة العالمية التي هي في حدود 250000 مليار دولار. وهي تبيّن أن 83,4% من الثروات المتراكمة في العالم، هي في حيازة 8,4% من سكّان العالم، في حين أن 68,7% من هذه الثروات تعود إلى 8% من سكّان المعمورة. بل إن أوكسفام Oxfam ذهبت إلى حدّ التأكيد، على نحوٍ لاقى بعض الاعتراض والحقّ يقال، على أنّ 1% من البشر يملكون حوالي نصف الثروة العالمية. ومن المهمّ أن نضيف أن أميركا الشمالية وأوروبا تحوزان معاً ثلثَيْ الثروة النقدية العالمية، الأمر الذي يحجّم على نحوٍ *قبلي* النصيب الذي يُنسَب إلى آسيا.

فإذا ما استدرنا الآن نحو *إنتاج* الثروات، ونحو ما يحقّقه الناتج الوطني القائم للفرد محسوباً على أساس الفرد الواحد من السكّان، بدت لنا التفاوتات أعظم وأشدّ. فالفرد الواحد من سكّان البلدان الثمانية عشر الأولى في العالم، هو أغنى بـ 33,5% مرّة من نظيره من مواطني مجموعة البلدان الأفقر. فالقطري المتوسّط مثلاً، أغنى بمائتي (200) مرّة من نظيره مواطن جمهورية أفريقيا الوسطى (المتوسّط الحال)... والشمال يأوي 16% من سكّان العالم، إلّا أنه ينتج 70% من ثرواته. ويشير مؤشّر جيني Gini الذي يُستخدم في قياس اللّامساواة في الدخل، إلى أن اللّامساواة هذه تزداد في العالم على نحوٍ ملحوظ.

ويقيناً أنه تنبغي محاذرة الأرقام وتَرَصُّد الأوهام التي يبعث عليها علم الحساب، والتي يمكننا أن نتساءل عمّا إذا كانت قد عفَّت عن أيّةٍ من الإحصاءات المقدَّمة إلينا ولم تنل من مصداقيتها. فالعالَم المفرط في لامساواته وتفاوتاته ليس عالماً يليق تقديمه؛ فهو يلطّخ المجهودات التي تبذلها المؤسّسات والمعاهد الدولية، ويلقي بالظلال، بل يُعتم ويُظلم محصلة الدول الأفضل أداءً. مذْ ذاك جرى إدخال تعديلات على مؤشّر جيني السالف الذكر، ليأخذ بعين الاعتبار مسائل مثل الوزن الديموغرافي لكلّ دولةٍ من الدول: فأداء الصين ينبغي له أن يُصحِّح أو أن يُقلّص الفوارق التي تترتّب على نتائج البلدان الصغيرة التي تشكّل زمرة أو مجموعة البلدان الأقلّ تقدّماً (PMA) والتي هي أقلّ سكّاناً. وكذلك فإن لا سبيل للشكّ في أن تعداد الفقراء (الذين يحصلون على أقلّ من 1,25% دولار في اليوم) بالنسبة إلى تعداد سكّان العالم الذي لا يتوقّف عن الزيادة، قد تناقص على نحوٍ ملحوظ عندما يُحتسَب بالأرقام المجرّدة (1,9 مليار إنسان العام 1981، مقابل مليار واحد اليوم)، كما تناقص في نسبته إلى مجموع سكّان العالم (إذ هبطت نسبة هؤلاء من 40% إلى 15%). ولكن بما أن الأغنياء أصبحوا خلال ذلك أكثر غنى، فإن منحنى التفاوتات واللّامساواة يظلّ متجهاً في وجهةٍ تصاعدية. فإذا كان مكسب العشرين في المائة (20%) من الناس الأغنى في العام 1960، يفوق بثلاثين ضعفاً ما كان يكسبه العشرون في المائة الأفقر، فإن النسبة اليوم هي من 1 إلى 74!

يبقى أن هناك، فّي ما وراء هذه التعقيدات الإحصائية، مؤشّرات عدّة ترتسم في الأفق. فالتفاوتات لا تزال شديدة وعيانية وحقيقية، إلّا أنّ التراجع الإجمالي للفقر

المدقع، قد خفّف من وطأتها، حتّى ولو كان الإدقاع المذكور لا يزال يطال مليار إنسان، وهو رقمٌ ضخم. ثم إنه يبدو في الحين ذاته، وبوضوح، أن هذه التفاوتات تزداد أهمّية نتيجة تدخّل عوامل ثلاثة: تفجّر الثروات في أعلى السلم؛ وتقدّم لا سابق له في ميدان الاتصالات ما يجعل الفقر والغنى أكثر ظهوراً وبروزاً للعيان ممّا كان حالهما في الماضي؛ وتوسّط ثقافي وسياسي مشحوذ، يوجّه طبيعتهما النزاعية ويعزّزهما على نحوٍ ملحوظ.

يُضاف إلى هذا ظرفان يفاقمان هذه الأوضاع. فهناك من جهة أولى اتخاذ اللّامساواة والتفاوتات تلاوين جغرافية، بحيث إنها لا تعارض ولا تقابل الشمال بالجنوب فحسب، بل إنها تفاقم فضلاً عن ذلك، الفروقات والاختلافات داخل الجنوب، على حساب أفريقيا، وكذلك على حساب العديد من الجيوب في آسيا الوسطى أو آسيا الجنوبية. ثمّ إن هذه الفروقات والاختلافات تتغلغل من جهة أخرى داخل بلدان الشمال نفسه، وذلك عبر الهجرات والبطالة والهشاشة، وتخلق بؤراً من البؤس لكنّها تظلّ محجوبة عن الرؤية بفعل المتوسّطات والمعدّلات الإحصائية المنشورة على خرائط المعمورة المقسّمة بحسب البلدان: غير أن البقع الملوّنة ـ على الخرائط ـ تثبت أن التفاوتات تتعمّق في أوروبا. ومثال فرنسا لافت للنظر: المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) يؤكّد أنه بين العامَيْن 2008 و2011، زاد دخل العشرة في المائة (10%) من المواطنين الأغنى في البلاد بنسبة 3,2% بعد احتساب الضريبة، في حين انخفض دخل العشرة في المائة من الشريحة الأفقر من الفرنسيّين بنسبة 4,8%... وهذا التكوّن التدريجي للفقر الكبير في البلدان الأغنى، يرسم داخل هذه البلدان حدوداً لجماعات سكّانية من المستبعَدين، الذين تعلّمت الجمعيات المتخصّصة والمربّون في الأحياء التعرّف إليها. يبقى أنه يمكن لهذه الخصائص حين تمتزج بـ«مراجع» عابرة للحدود (عرقية أو دينية أو سوى ذلك)، أن تُفضي إلى صور وأشكال جديدة من التماهي تقارب بين بعضٍ من مستبعَدي الشمال ونظرائهم الجنوبيّين. ولا زالت هذه الظاهرة تتوطّد وتترسّخ بمقدار ما أن الخوف من الأجنبي وكراهيّته، والخوف من الإسلام، ورفض الهجرة واطِّراح المهاجرين، باتت ظواهر مستقرّة في الحياة اليومية للمناطق المعنيّة.

وهكذا فإن التفاوتات العالمية لا تندرج في إطار الشمال ـ الجنوب فحسب، بل في إطارٍ عابر للحدود، متجاوزٍ للأوطان، بالغ التعقيد، وبخاصّة أن فروقات مهمّة بدأت بالظهور داخل الجنوب: فبين شبه جزيرة العرب وبقيّة العالم العربي، أو بين الصين الساحلية التي تشهد نهوضاً مرموقاً والداخل الريفي الذي يكدح ويجاهد للخلاص من قصورٍ في التنمية، وبين البرازيل الشمالية الشرقية والجنوب البرازيلي المتزايد الغنى والثراء، وبين هند وادي الغانج وهند بانغالور Bangalore... فإن مؤشّر جيني Gini (الذي يمثّل الرقم 1 نقطة اللّامساواة القصوى فيه) يُظهر بلداً (أي الصين) يبلغ مؤشّر اللّامساواة فيه 0,42؛ وهو رقم يُترجِم عتبة لامساواة أو مستوى تفاوت مثيراً للقلق، ولكنّه يظلّ والحقّ يُقال، دون ما تعرفه الهند (0,49)، أو البرازيل (0,56)، أو جنوب أفريقيا (0,72)!

هذه التضامنات التي تتبدّى بين أغنياء الجنوب والشمال ـ التي هي على كلّ حال موضوعية ـ إنما تُترجَم كذلك بنموٍّ متجانس في الاستهلاك، وفي أنماط استخدام أوقات الفراغ، وبل ربما في تشاكلٍ في الثقافة، وإن كان يخفّف من شأنها عدم التفاهم الناتج عمّا شهده الماضي ولمّا ينتفي من الحاضر بعد، من إذلالات، والنابع عن إحباطات وخيبات، وربما عن رغبات ردّ الإساءة بمثلها أحياناً، لدى الجنوبيّين، وعن طفحان كيل وغطرسة وخشية من التراجعات لدى الشماليّين. هذه كلّها عناصر تناقضات جديدة تشكّل الحاضر الاعتيادي المعقّد للعلاقات الدولية اليوم.

التفاوتات المُعاشة

غير أن من المهمّ ألّا نكتفي بقراءة محض اقتصادية للّامساواة. أولاً لأنه قد يتبيّن أن قراءةً محض إحصائية، هي قراءةٌ خادعة: فدخلٌ منخفضٌ في فرنسا أو في مالي أو في الولايات المتّحدة ليس له الدلالة ذاتها على صعيد الاستهلاك. من هنا التصحيح الذي يقوم به بعض الإحصائيين حين يُدخِلون التكافؤ أو التعادل في القدرة الشرائية: وطريقتهم هذه معقّدة وفي الغالب اعتباطية استنسابية، وبل محابية «منحازة». ولهذا السبب تبدو الدراسة الْمقارنة *لشروط الحياة* نفسها أكثر إرضاءً للمتتبّع. وبخلاف ذلك فإنه لا يمكن تجاهل الثقافة والتاريخ: فالمعنى الذي يوليه الناس للّامساواة وبل للفقر،

ليس هو نفسه حيثما كان؛ كما أن وضعه في منظور الذاكرة التاريخية للأفراد، يمكن أن يُفضي إلى تأويلات وسلوكاتٍ مختلفة. فهكذا تتفسّر أهمّية التفاوتات *المُحبِطَة*، أي تلك التي تفرض نفسها إزاء الآمال المعقودة أو التي سبق أن عُقِدَت حيناً من الزمن، أو إزاء حقائق لم نكن نعرفها في الماضي، في حين أن وسائل الاتصال الحديثة اليوم، أو مجرّد الواقعة العمرانية، تجعلها مشهودة مرئيّة بالكامل.

هذا البناء الذاتي للّامساواة يعزّز إمكانية تسييسها على نحوٍ ملحوظ. *فاللّامساواة المسيَّسة* هي أمور تعرفها الأنظمة الديمقراطية والأنظمة السلطوية سواء بسواء؛ فهي من صنع عدد من «المقاولين» الذين لا يجدون أدنى عنتٍ في أن يجعلوها جزءاً مهمّاً من العرض الذي يقدّمون والخطاب الذي يقولون، وذلك حين يصادفون أو يلتقون بالواقع المُعاش لمَن يتوجّه إليهم هذا الخطاب. ولسوف نرى أنه يمكن لهذه اللّامساواة المسيَّسة أن تغذّي تشكيلة واسعة جدّاً من دبلوماسيات الدول.

ما هي *اللامساواة المُعاشة*؟ وجوهها عديدة للغاية بطبيعة الحال، بل إنها أكثر من أن تُحصى. *فالسكن* قليلاً ما يرِدُ كمؤشّر في الإحصاءات الكبرى التي تنتجها المنظّمات الدولية، غير أنه مسألةٌ تستحقّ أن نهتمّ بها لنلاحظ بادئاً أنه وفقاً لتقرير نشرته الأمم المتّحدة في العام 2001، فإنه يمكن الاعتبار بأن ثمّة مليار شخص لا يحظون بسكنٍ مقبول. وهذا الوضع مرتبطٌ جزئياً بالعمران المديني الذي بلغ نموّه على الصعيد العالمي مستوى مذهلاً، لأنه تجاوز منذ سنوات، مستوى 50% من سكّان المعمورة.

غير أن ظاهرة النموّ العمراني المديني هذه، هي ظاهرة متفاوتة يزيد من تفاوتها واللّامساواة فيها، أنها تأتي وتنتج على نحوٍ فظّ، أي من دون تحضير، ممّا يؤدّي إلى توسّع المدن الصفيحية وإلى سوء نوعيّة البنى التحتية (تمديدات المياه، التجهيزات الصحّية، المدارس، الطرق، النقل...). وتسير فظاظة التحضّر أو العمران المديني جنباً إلى جنب مع الانفجار الديموغرافي، ومع التغيّرات المناخية وقصور الاستخدام والعمالة وعدم الاستقرار السياسي. ومعنى هذا أنّها تطال بخاصّة البلدان ذات النموّ الإشكالي. وهذا أمرٌ يُثبت بوجوده ذاته أنّ اللّامساواة تؤدّي إلى اللّامساواة، وفقاً لدائرة مفرغة تامّة. فلاغوس في نيجيريا باتت على وشك تجاوز الخمس وعشرين (25)

عيون نسمة؛ تليها مباشرة كراتشي في باكستان؛ وكلا المدينتين تأويان، في التفاوت و اللّامساواة، مقادير من البشر المتنقّلين الفارّين هرباً... من اللّامساواة.

غير أن المشكلة لا تقف عند هذا الحدّ: فالمدينة تتحوّل بالتحديد، إلى حيِّزٍ متميّز لإشهار اللّامساواة وتسليط الضوء على التفاوتات. فهي المكان الذي يتلاقى فيه مَن هُم فوق مع مَن هُم تحت: احتكاكات واتصالات ظرفية بالتأكيد، بالنظر إلى التميّز الذي تشهده الأحياء والفصل الاجتماعي الذي تعيشه، ولكنّها احتكاكات واتصالات يومية ومتكرّرة، بالنظر إلى ما تفرضه الحياة المدينية من قربى وجوار، ومن تحرّك وبروز ومشهودية. مثل هذه الظاهرة لم يكن لها وجود، أو أنها كانت محدودة جداً في المجتمعات الريفية. وربما كان هذا هو السبب في أن الانقلابات السياسية الكبرى اليوم تبدأ بتوتّرات تندلع وتتصاعد داخل المدن: ولهذا أيضاً وضعنا السكن في عالية ظاهرات اللّامساواة والتفاوت. والشمال ليس خلوّاً من هذه المسألة التي هي مأساة حقيقية في الجنوب: فأحياء الغيتو وأحياء التمييز في الضواحي، هي ظاهرة تعرفها فرنسا التي تعاني من 3,5 ملايين إنسان ذي سكنٍ غير مناسب أو غير مقبول...

التغذية هي أيضاً مسألة ينبغي أخذها بعين الاعتبار في مقدّمة هذه الجردة. فهناك بادئاً التغذية بالماء وتأثيراتها عديدة على صعيد التغذية والصحّة العامة. ووفقاً لمنظّمة الصحّة العالمية (OMS) فإن الحصول على الماء، تعريفاً، يعني الحصول على عشرين ليتراً يومياً، على أن يكون بالإمكان الوصول إليها عبر عملية انتقال لا تتجاوز مدّتها خمس عشرة دقيقة. وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ 884 مليون شخص لا يصلون إلى «المياه المُحَسَّنَة» (مع أن المياه التي توصف بهذا الوصف هي متوسّطة الجودة إذ تستهلكها الحيوانات أيضاً)، في حين أن أكثر من ثلاثة مليارات إنسان لا يتمتّعون بمياة جارية مضمونة. وهنا أيضاً تحتلّ أفريقيا مرتبة سلبية على نحو خاص، في حين أن آسيا الشرقية حقّقت تقدّماً ملحوظاً في هذا المجال.

أما الجوع نفسه فإنه، وإن كان لحسن الحظ يتراجع على وجه الإجمال، إلّا أنه لا يزال يطال في بعض المناطق التي لا تغصّ بالموارد أكثر من 800 مليون شخص، في حين أن التقارير تفيد بأن الجوع يقتل ستة ملايين فرد سنوياً، ولاسيّما من الأطفال.

وبخلاف ذلك، فإنّ التقديرات المتعلّقة بعددِ الذين يشكون من القصورات الغذائية تشير إلى حوالي مليارَيْ نسمة، وهي قصورات تقوّض صحّة ضحاياها من الرجال والنساء وقدراتهم. وسوء التغذية الذي هو اللّامساواة القصوى والتفاوت الأعلى لا يعود إلى ندرة الموارد، كما يُقال في غالب الأحيان، فحسب، بل إنه يعود في جانبٍ مهمّ منه إلى فرط الاستهلاك الذي تمارسه البلدان الغنيّة، التي تصادر المنتجات الأساسية الضرورية للجنوب، وتحوّلها إلى تغذية المواشي... تفاوت يرتبط ارتباطاً حميماً ووثيقاً بفقر البعض (الذين لا يستطيعون مواجهة عدم استقرار الأسعار)، وبلعبة المضاربة التي يمارسها بعضٌ آخر (زادت أسعار الأرز خلال أسبوعين في العام 2007، بنسبة 25%!).

الأمور كلها تتّضح عبر قراءةٍ أدقّ للإحصاءات التي تقدّمها منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتّحدة (الفاو FAO). إذ يتبيّن من هذه الإحصائيات أن تعداد الأشخاص السيّئي التغذية لا يزال يزداد كمّاً وحجماً في أفريقيا والمغرب والشرق الأوسط، وأن نسبتهم إلى مجموع السكّان في هذه الأخيرة (المنطقة العربية) التي تعمّها النزاعات، تتعزّز وتزداد. والملاحظ كذلك أن زيادة تعداد الذين يعانون من قصور التغذية تمسّ البلدان الأقلّ تقدّماً، والبلدان ذات الدخل المتدنّي، وكذلك البلدان التي لا ساحل فيها أو لها، الأمر الذي يرسم جغرافيا حقيقية للإقصاء والاستبعاد. وفي رأس قائمة الأوضاع الأكثر مأسويّة، سنجد شاطئ العاج، وليبيريا، ومدغشقر، وأوغاندا، وزامبيا، وتانزانيا، وسوازيلاند، وكوريا الشمالية، والعراق، وأفغانستان (بلدان تضاعف عدد الذين يشكون فيها من قصورات التغذية ضعفين منذ العام 1990).

والواقع هو أن اللّامساواة تنشأ في ما يبدو في نقطة التقاء الجغرافيا والسياسة. وهي تجري وفقاً لسيرورة تنزع فيها تشوّهات الماضي إلى التأكّد وإلى خدمة لعبة منظومية أو دائرة مفرغة مأسويّة، لا يمنعها عن ذلك ولا يوقفها، إلّا تدخّل إرادةٍ سياسية حازمة حاسمة. لكنْ لا بدّ لهذه الأخيرة من الربط بين خيارات الفاعلين والسياقات والأطر المحيطة (فالبلدان التي تعيش في حالة حرب، أو في وضع عدم استقرار سياسي حادّ، أو تلك المطوَّقة والمحصورة، تتردّى مصائرها وتتفاقم أقدارها وتزداد جسامة وخطورة). فأمّا خيارات الفاعلين فإنها لن تكون رابحة إلّا إذا كانت مُستدامة، وإلّا إذا اندرجت

في ديناميات إقليمية (فالنجاحات المنفردة في بيئة إقليمية مضادة هي نجاحات نادرة)، وإلّا إذا كانت تتمتّع بدعم الجماعة الدولية مجتمعة: فالدول المنحرفة، المهمّشة التي تتعرّض لعقوبات وحظورات ومقاطعات تتقوقع في الدرك الأسفل من التصنيف والترتيب وتحتلّ آخر الدرجات...

والتحليل نفسه يصحّ على بقيّة قطاعات الأمن الإنساني، أي ذلك الذي يفترض به، وفقاً لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (PNUD)، أن يحرّر كلّ كائنٍ بشري من الخوف: فبخلاف الأمن الغذائي، هناك الأمن الاقتصادي والصحّي والبيئوي والسياسي والفردي. فاللّامساواة أمام الخوف تأخذ كلّ معناها عندما يتعلّق الأمر بالصحّة: 48 سنة هو مقدار ما يؤمَل للفرد السيراليوني أن يعيشه، أمّا الياباني فإنه يستطيع التأميل بأن يعيش ما متوسّطه 84 سنة؛ وكذلك فإن منظّمة الصحّة العالمية تؤكّد أن وفاةً واحدةً من كلّ ثلاث وفيّات في العالم، تعود إلى فقد الموارد الاقتصادية الضرورية للعناية والعلاج؛ وينبغي التذكير هنا بأن البلدان السائرة في طريق النموّ تشهد كلّ عام 99% من وفيّات الأمومة في العالم، و95% من الوفيّات بالسلّ. كما أن الأطفال من أبناء العشرين في المائة (20%) الأفقر في العالم معرّضون، وفقاً لمنظّمة الصحّة العالمية، وبنسبة الضعفَيْن مقارنةً بالأطفال الآخرين، لأن يموتوا قبل سنّ الخمس سنوات... ونحن واجدون دليلاً على أهمّية التفسير بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية في الشمال أيضاً: فخمسون في المائة (50%) من حالات «السيدا، أو الإيدز» في الولايات المتّحدة تطال الأميركيين من أصلٍ أفريقي، الذين لا يمثّلون سوى 12% من مجموع السكّان هناك. ويُظهِر مرصد لندن للصحّة *London Health Observatory* على نحوٍ مميّز، وجود تفاوت في مقادير أمل اللندنيين بالحياة، بين منطقة *East End* التي هي المنطقة الأفقر في المدينة، والقسم الغربي من المدينة: ففي منطقة توتنهام Tottenham يُمكن للمرء أن يتوقّع العيش 71 عاماً، أمّا في كوينز غيت Queens Gate فيسعه التوقّع بالعيش ثمانية وثمانين (88) عاماً... ويمضي المصدر نفسه إلى الإشارة، ولكن باستخدام الصور، إلى أنه حين ينطلق المترو اللندني كلّ صباح من الغرب إلى الشرق، فإنّ الإحصاءات تجعل اللندنيّين الذين يقيمون بجوار كلّ محطّة أو في منطقتها، يخسرون على التوالي، أي لدى كلّ محطّة يمرّ بها القطار المنطلق في الوجهة المذكورة، سنة من الأمل بالعيش...

وهكذا فإن للّامساواة والتفاوتات معاقلها على خارطة العالم، من دون أن تكون لها حدود في الحقيقة... بل ينبغي القول إن ما لديها منها لا يني يتناقص. والبرهان القاطع على ذلك هو وضع البيئة العالمي. فإذا كانت الولايات المتّحدة (تتبعها الصين وروسيا والبرازيل) هي أكثر البلدان تلويثاً في العالم، إلّا أن المدن الأميركية تملك مرتبة حسنة في مراتب «الفائزين» بين المدن المحميَّة: فنيويورك لا تحتلّ سوى المرتبة 923 بين الألف وستماية مدينة (1600) المدرجة بحسب درجة تلوّثها. أمّا بكين التي طالما جرى التشهير بها، فإنّها لا تحتلّ سوى المرتبة 77 (في حين أن الصين هي ثاني ملوِّث في العالم). لكن دلهي هي التي تفوز بالمرتبة البائسة الأولى في هذا الترتيب، في حين أن الهند هي خامس اقتصاد مُلوِّث عالمي.

أكثر من ذلك، فإن ترتيب المواقع الأكثر تلوّثاً في العالم، وفقاً للترتيب الذي توصّلت إليه المنظّمة الأميركية غير الحكومية بلاكسميث Blacksmith Institute، إنّما يحصي أماكن محصورة تقريباً في آسيا، ثمّ وبخاصّة في أفريقيا: وعلى رأس هذه الأماكن تأتي ضاحية مدينة أكرا، التي تُعتبر بمثابة مزبلة الغرب الحقيقية، إذ تتوجّه إليها نفايات الصناعة الإلكترونية كافة، وكذلك نهر سيتاروم Citarum في جافا، ومدابغ بنغلاديش أو كاليمانتان Kalimantan. تجهيزات غير مطابقة، خلل في الحماية، أو مجرّد رغبة في البقاء على قيد الحياة باستقبال نفايات الآخرين بسعرٍ بخس: اللّامساواة القاعديّة تُعزِّز اللّامساواة في المجال البيئي. حتّى الجغرافيا تلعب هذه اللعبة: فازدياد سخونة المناخ، الذي بات كارثياً في الجنوب الذي يعاني من التصحّر، يمكنه هو نفسه أن يكون مفيداً في الشمال، حيث يساعد، كما هو الحال في كندا أو في روسيا، على زيادة المساحات القابلة للزراعة...

أمّا ضروب الأمن الإنساني الثلاثة الباقية فهي أعسر على التناول. فعلى الصعيدين الثقافي والجماعي، يشير تقرير مثير للاهتمام أصدره برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في العام 2004، إلى أن سُبع سكّان العالم (أي قرابة مليار شخص) كانوا ضحايا تمييز ثقافي، ويعيشون وضعهم كأقلّية على نحوٍ متفاوت. وهذه الظاهرة هي ظاهرة كونيّة جامعةٌ مانعة، تصحّ في الشمال كما تصحّ في الجنوب، حتّى ولو كانت صعوبات البناء الوطني في الجنوب، فضلاً عن الطبيعة الأكثر سلطوية لأنظمته السياسية، ومصادرة

ـــضة فيه من قبل زمرةٍ أو مجموعةٍ متكوّنةٍ على أساس الهويّة، تجعل هذه الظاهرة أشدّ ...مَ فيه وأكثر بروزاً للعيان. غير أن ذلك لن يجعلنا نتجاهل أقدار الغجر في أوروبا ... أقلّيات المسلمة المتحدّرة من الهجرة، أو القديمة الحضور: اللّامساواة بين هذه ...أقلّيات والآخرين في ميدان الاستخدام والسكن والارتياد المدرسي، أو حتّى مجرّد ...عتبار الاجتماعي، إنما تتزايد بدلاً من أن تتناقص. ومن الواضح أن اللّامساواة هنا ...حيل إلى أصعدة عدّة: اللّامساواة أو التفاوت بين الثقافات التي راتَبتها الغلبة ووضعَتها ضمن هرميّة من الرتب والمرتبات، حتّى داخل النظام الدولي، مغذّيةً بذلك جدلية خطرة من الإذلال والردّ عليه سناً بسنّ، وبما هو أشدّ انتقاماً؛ ثمّ لامساواة داخل كلّ بلد بين ثقافة غالبة مسيطِرة وثقافات مغلوبةٍ مُسيطرٍ عليها، بما يولّد، في إطار العولمة وسياقها، شبكات تضامن عابرة للحدود تجعل اللعبة الدولية أكثر تعقيداً؛ ثمّ إنّ هناك لامساواة وتفاوتاً متزايدين بين أقلّياتٍ مقبولة وأقلّيات مهمَّشة، تجْعل أعداداً من غير المرغوب بهم (المهاجرون، جمهور الوافدين خلسةً، وبل بعض الهويّات مثل الغجر) نوعاً من ...مبنبروليتاريا النظام الدولي(*).

الأمن الفردي يطرح مشكلة مشابهة، ولكنّها غالباً ما تكون أقلّ بروزاً للعيان، لأنّ هذا الأمن حين يتوجّه إلى الأفراد لا يكون له ذات الفخامة والخيلاء اللتين تكونان له عندما يتعلّق بجماعات أو زمر منظّمة. فاللّامساواة في الحقوق يمكن أن تكون بنيوية عندما تجري ملاحظتها في نُظُم سلطوية أو ديكتاتورية: فهي، بحسب طبيعة الأنظمة، تفصل بين الدائرة الصغيرة المكوَّنة من أصحاب الامتيازات (أوليغارشيّون يتمتّعون بالمزايا والأرباح التي توفّرها لهم السلطة) وجمهور واسع مقصىً ومستثنَى ومستبعَد؛ أو أنّها، في أنظمة أقلّ اعتماداً على الثراء وتعمل على محرّك التجرّد من السياسة والتجريد منها، تفصل بين مَن يستفيدون من السكينة نتيجة سلبيتهم السياسية ومَن يدّعون الحقّ بالتعبيرعن الاحتجاج فيُقمَعون. غير أنه يمكن لهذه اللّامساواة أن تكون مستقلّة عن البنيات السياسية، فيكون مردّها هو وضعية اجتماعية، تقع خارج كلّ منطق مؤسّسي، وتضع جماعات بعينها في وضع الدونية: نساء، أقلّيات جنسية، شبّان لا ينتَخبون عملياً للأدوار التي يمكن أن يزعموا أنه يحقّ لهم التطلّع إليها، وذلك بسبب أحكام اجتماعية مسبقة.

وحالة النساء هي حالةٌ دالةٌ على لامساواة مضاعفة، حاضرة في كلّ مكان، وإن بدرجاتٍ مختلفة. وهكذا فإننا نعرف أن 70% من الشريحة الأفقر في العالم (أقلّ من دولار واحد في اليوم) تتألّف من النساء. هذه اللّامساواة المعزَّزة والمدعومة لا تشكو من أيّ استثناء: ففي الاتّحاد الاوروربي لايزال أجر المرأة أدنى بـ 17% من أجر الرجل الذي يقوم بذات العمل الذي تقوم هي به. والبطالة وهشاشة الوضع تطال النساء بأكثر ممّا تطال الرجال. والأمر نفسه في ما عنى التربية، إذ نعلم أن ثلثَيْ الأميّين من سكّان العالم هنّ من النساء، وأن 75% من اللاجئين نتيجة الحروب، هنّ من الإناث. ووفقاً لمنظّمة «Adéquations» غير الحكومية، فإن امرأة من كلّ ثلاث نساء قد اغتُصِبت أو اعتُدي عليها بالضرب في حياتها... ونستطيع التذكير هنا، من دون المزيد من التفاصيل، باللّامساواة الجنسية في ميدان التمثيل السياسي، والوصول إلى الإعلام، أو الحرّيات العامة الأساسية.

هذه الرؤية البانوراميّة لعدم المساواة يمكنها أن تكون استعراضاً لا ينتهي. إذ إن كلّ قطاعٍ من قطاعات الحياة الاجتماعية يمكنه أن يقدّم مدماكاً يُضاف إلى البناء العام. وكلّ ضربٍ من ضروب اللّامساواة هذه، يتقاطع مع الضروب الأخرى ويعزّزها ويتدعّم هو نفسه بها. كلّ تفاوتٍ من التفاوتات يندرج في إطارٍ سياسي يقدِّم له المادة التي يتجسَّد بها، وفي بيئة ثقافية ووسط حضاري يسهمان ـ البيئة والوسط ـ في جعل هذا التفاوت أو تلك اللّامساواة تبدو كقَدَرٍ محتوم، ليس مقبولاً فحسب، بل ينبغي القبول به والرضا عنه. تفاوتات شاءها الباري أو أرادتها الطبيعة أو أملتها قواعد الاقتصاد العلمية وبل الجغرافيا والبيولوجيا، مشيئة وإرادة تنتزعها من السجال السياسي. كلّ امرئٍ، من وجهة النظر هذه، يعرف أن يلعب لعبة الحتمية المتحكّمة بتاريخه: ففي المجتمعات النامية ـ أي المتحقّقة النموّ ـ، غالباً ما يبدو طغيان الإيديولوجية الاقتصادية واستبدادها هناك، أكثر إقناعاً من القوانين الإلهية في المجتمعات الأخرى.

لامساواة في مرآة الشأن السياسي

غير أن هذه الميكانيكا ليست من دون عيوب: ولعلّها لم تكن يوماً بمثل هشاشتها اليوم. والمفارقة التي تُبرِزها العولمة الحالية تدعم بعض اللّامساواة وتعزّز

بعض ضروبها، على الأقلّ في بعض الأماكن، إلّا أنها تزيد من مشهوديتها ومن تعريضها للأنظار. وحتّى لو كان الفقير اليوم أقلّ فقراً عمّا كان عليه بالأمس، إلّا أنه بات يرى اللّامساواة من دون توقّف ولا انقطاع، وبمزيدٍ من وضوح الرؤية، ويشاهد التباينات المتعاظمة التي لا بدّ له من تحمّلها بالقياس على الأغنياء، وهو يزداد شعوراً بالإحباطات التي تصيبه، وهو يزداد قدرة على تعيين المسؤولين عنها، سواءً أجاء ذلك على نحوٍ مختزلٍ مبسطٍ أم لا.

يعبّر هذا الوعي أو الإدراك الصاعد عن نفسه بطريقة سياسية حكماً، وذلك لأن السياسي وُجِد من أجل خنقه. ويتجلّى هذا الوعي على نحوٍ دولي، لأن العولمة تسهم في إعطاء اللّامساواة شفافية ومشهودية عالمية، ومعنىً دولياً. وهي تمتزج بالمراجع الثقافية والحضارية وتلك المتعلّقة بالهويّة، لأن تلك التفاوتات كافة تتجسّد في اختلافات ثقافية. ونظرية «صدام الحضارات» التي هي خاطئةٌ في مبدئها ليست بعيدة عن هذه الحلبة، لأنها طَرحت على المسرح الدولي أداةً للحرب يستولي عليها كلّ طرف لكيّ يعبّر باختصار عن إحباطه كمغلوب ومُسيطَرٍ عليه، أو تبريراته الذاتية لنفسه كغالِب وكمسيطر.

كلّ التفاوتات تجد سياسياً، في هذا المحوَّل الثقافي نمط توحيد، لا بل تجد فيه أنموذج مشاكلة يُحيل إلى فكرة *الكرامة*. فالطابع المرئي للمكابدات وضروب المعاناة وأساسها الهويّاتي إنّما يُعمّم إلى حدّ التسخيف والابتذال مفهوم الكرامة هذا، كحامل رئيسي نجده بحرفيّته في الشعار الذي حرَّك الثورات العربية ونشَّطها، مثلما نجده في مجمل موضوعات السخط المعرف عنها في الغرب، ولاسيّما في إسبانيا وصولاً إلى الولايات المتّحدة عبر حركة *احتلّوا وول ستريت* *Occupy Wall Street*.

سيكون من التبسيط الزعم بأن هذه اللّامساواة المعولَمة على هذا النحو، تنتج عنفاً دولياً غير مسبوق، وأن أشكال النزاعات الدولية الجديدة وصورها ما هي إلّا انعكاساتها الدقيقة. وثمّة فرضيّتان متلازمتان ينبغي الإدلاء بهما هنا. فهذه النزاعات الجديدة هي من جهة أولى ذات تحدّر اجتماعي؛ إذ بينما كانت الحرب الكلاسيكية تنبع في الماضي عن منافسة بأسٍ وجبروت، فإن جغرافيّة الحروب اليوم تتفق مع خارطة مؤشّر

التنمية البشرية (IDH) الأدنى، ومع التفكّكات الاجتماعية التي لم يستطع نظام سياسي غير ملائم أو غير موجود، أن يوقفها. ثمّ إن هذه التفاوتات كافة توفّر من جهة أخرى، موارد هائلة للتعبئة والاستنفار تقدّمها لأيّ مقاول من مقاولي العنف، يبحث عن زبائن وأنصار: أقليات مُطَّرَحَة في مالي، أهالي صودرت منهم ثروات باطن أراضيهم كما في المناطق الخلفية السيراليونية، زمر أو مجموعات طائفية موضوعة موضع استبعاد كحالة أهل السُنَّة في العراق، وأطفال يصبحون جنوداً لأن مجتمعهم لا يرغب فيهم، ومراهقو ضواحي يصبحون مجاهدين في وجه مجتمعات تنزلق نحو التمييز من النمط الجنوب أفريقي القديم وتقوم باستبعادهم...

لا يمكن للأداة العسكرية التي يواجهونهم بها إلّا أن تكون متدنيّة الفعاليّة. فالأمن لا يستتبّ بمعاملة غير المساوي كعدو، وإنّما بمحاولة استدماجه، كما استُدمجت في الماضي تلك الطبقات التي كانت تُدعى «الطبقات الخطيرة»...

هوامش

- موقف كان يدعو في لحظة نهاية الاستعمار إلى إعادة مَحْوَرة الاقتصاد الفرنسي على المتروبول أي على فرنسا نفسها. والصحافي ريمون كارتييه، الذي استعار هذا التوجّه (أي الكارتييريّة) تسميته من اسمه هو، كان قد لخّص الفكرة العامة لهذه الدعوة بالمعادلة الشهيرة التالية «الكورّيز La Corrèze قبل الزامبيز Le Zambèze».
- * اللومبنبروليتاريا (Lumpenproletariat) ويعرف بـ(دون، أو تحت البروليتاريا)، هو مصطلح أطلقه كارل ماركس في بيان الحزب الشيوعي لوصف تلك الطبقة القائمة تحت الطبقة العاملة أو ما دونها، والتي لا يحظى أفرادها بنوع من الوعي ولا فائدة منهم سواء على الصعيد الاجتماعي أم الإنتاجي، ولا في النضال الثوري، وربما يمثلون عائقاً أمام تحقيق مجتمع لا طبقي (المُترجِم).

I. فكّ الرموز والطلاسم

- كيف نتناول اللّامساواة؟
- الاسترقاق، الاستعمار: عندما يترك التاريخ آثاراً وندوباً
- مجتمعٌ دولي شديد الهرميّة والتراتب
- تشخيص الاقتصاديّين وحلولهم
- في قلب العولمة الليبرالية
- اللّامساواة، هل هي الحلقة المفقودة لتفسير العنف السياسي؟
- تعبئات واستنفارات عالمية باسم المساواة

كيف نتناول اللّامساواة؟

أوريليان بوتود

(مستشار، باحث مستقلّ وعضو في فريق عمل محفل
من أجل مؤشّرات أخرى للثروة FAIR)

اتّسم النصف الأوّل من العشرية الحالية (2010) بالعودة اللّافتة إلى مسألة اللّامساواة في السجالات الاقتصادية والسياسية. وكان توماس بيكيتي Thomas Piketty، قد نشر كتاب **رأس المال في القرن الحادي والعشرين** (*Le Capital au XXIe siècle*)، وردود الفعل التي أثارها، والتي كانت في بعض الأحيان حادّة جداً، شواهد على هذه الصحوة الفذّة. ولا بدّ لنا لكي نتفهّم هذا الاهتمام المتجدّد بمسألة اللّامساواة، من أن نتذكّر أن القرن العشرين كان قد اتّسم بتراجع اللّامساواة في المداخيل في غالبية البلدان الغنيّة. فأمّا واقع كون الفوارق قد عادت فتزايدت مجدّداً عند منعطف القرن الحادي والعشرين، فإنّه يُسارع إلى تذكيرنا بأن مسألة إعادة توزيع الثروة لا تزال مسألة راهنة. وما يزيد من صحّة الذهاب إلى هذا المذهب، هو أن فوارق الثروة داخل الدول النامية ليس سوى القسم الطافي من جليد اللّامساواة والتفاوتات. أمّا على الصعيد الدولي، فإن الفروقات في الثروة هي بين الدول أهمّ مما هي عليه في داخل الأمم. وهذه اللّامساواة العالمية لم تتوقّف عن الازدياد منذ قيام الثورة الصناعية. والأمر الأسوأ من ذلك هو أن الفروقات و اللّامساواة الاقتصادية في المداخيل والثروة غالباً ما تواكب صوراً وأشكالاً أخرى من الظلم ممّا لم نعِه وندركه إلّا قليلاً: فهذا مثلاً هو حال اللّامساواة في ما عنى إمكانية الوصول إلى الخدمات والموجودات والأرزاق العامة، كالصحّة والمعارف،

و حتّى الموارد الطبيعية. تناول هذا التنوّع في اللّامساواة ـ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ـ هو استشفافٌ للمدى الذي تبلغه هذه اللّامساواة عبر تداخلها في ما بينها، وكيف أنها تُكوِّن «نُظمة» أو «منظومة» قائمة.

قياس اللّامساواة العالميّة... مسألة معقّدة

أيّة ثروة؟ قياس اللّامساواة الاقتصادية العالمية ليس بالسهولة التي قد نأملها. بادئاً لأنه ينبغي ممايزة التفاوتات في المداخيل عن اللّامساواة في الثروات. فهذه اللّامساواة الأخيرة تكون أكثر ارتفاعاً ممّا يبرّر لنا إيلاءها بعض التمييز والتميُّز. لكن صعوبات عديدة تتدخّل في تقدير الثروات، بخاصّة عندما يكون الأمر موضوع مقارنات دولية؛ بحيث تركّز غالبية الدراسات، في ما عنى هذا المستوى، على التفاوتات في المداخيل... مغفلةً بذلك الجانب الأهمّ مبدئياً وافتراضياً، وهو جانب التفاوتات الاقتصادية.

وبأيّة معطيات؟ إذ حتّى لو ركّزنا على المداخيل، فإن المسألة لا تنتهي هنا. ذلك أن هذه المعطيات لا تُنتَج على نحوٍ متجانس تماماً بين مختلف البلدان، وغالباً ما يتمّ الاكتفاء بمعطيات تخصّ قسماً من سكّان العالم ليس إلّا. وعلى هذا، وفي ما عنى تطوّرات المدى الطويل، وبسبب قِدم المعطيات، نغدو مضطرّين لاستخدام الناتج المحلّي الإجمالي (PIB) والناتج الوطني القائم للفرد (RNB) كتقديرات تقريبيّة للمداخيل المتوسّطة. ولا بدّ بعد ذلك من توحيد صورة هذه المتغيّرات وشكلها تبعاً لمعدّلات صرف النقد محسوبة بالدولارات الأميركية، ثمّ تصويبها لأخذ كلفة المعيشة في كلّ بلدٍ بعين الاعتبار ـ وهو ما يُطلق الاقتصاديون عليه مصطلح إجمالي الناتج المحلّي وفقاً للقوّة الشرائية (PPA).

وعلى أيّ مستوى؟ بعد ذلك تُطرح مسألة المستوى الذي يُعتزمُ أن تُحتسب عليه اللّامساواة. وهنا غالباً ما يجري التمييز بين مستويين: اللّامساواة بين الأفراد واللّامساواة بين الأمم. وثمّة في ما عنى هذه الأخيرة طرائق عدّة للعمل والاحتساب: فإمّا أن نقارن اللّامساواة بين متوسّط المداخيل لكلّ بلد (مع اعتبار كلّ أمّة فرداً صمداً)، وإمّا أن نوازن كلّ بلد بأهاليه (لكي لا تُعتبر اللوكسمبورغ والصين على سبيل المثال متكافئتَيْن)؛ غير أن الأفضل ـ ولكنّه الأعسر والأصعب ـ هو إلغاء الحدود من أجل قياس اللّامساواة بين الأفراد على الصعيد العالمي.

وبأيّ مؤشّر؟ أخيراً تُطرح مسالة أفضل الطرق لحساب اللّامساواة. والطريقة الفضلى تربوياً كما يقال في المدارس، وأكثرها استخداماً، هي إنشاء معدّل أو نسبة بين

متوسّط المداخيل لأغنى عشرة في المائة (10%) ولأفقر 10%؛ بحيث نحصل بذلك على النسبة ما بين العشريات، الأولى والتاسعة الشهيرة (D9/D1). فإذا كانت النسبة على سبيل المثال 4، فإن معنى ذلك يكون أنّ مداخيل العشرة في المائة الأغنى، هي في المتوسّط، أرفع بأربعة أضعاف من مداخيل العشرة في المائة الأفقر. غير أن ما يعتور هذه الطريقة في العمل من عيبٍ هو أنها تجهل ما يجري لدى بقيّة الأهالي. ولهذا فإنه جرى اقتراح أنماط احتساب أدقّ، مثل مؤشّر ثيل Theil، أو مُعامِل جيني Gini. وهذا الأخير يعكس الطريقة التي تتوزّع بها المداخيل (أو أي شيءٍ آخر) داخل مجموعة سكّانية معطاة، وذلك بمقارنة هذا الواقع بوضعَيْن نظريّين يمثّل كلٌّ منهما الحدّ الأقصى، أي الأعلى والأدنى: المساواة المطلقة في التوزيع (حيث يمتلك الأفراد كافة ذات الشيء بالضبط؛ وهو ما يعادِل المعامل صفر (0)، واللّامساواة المطلقة (حيث يملك فردٌ واحدٌ كلّ شيء: المعامل 1). منحنى توزيع المداخيل الملاحَظ، يغدو مُقارَناً بهذه الأوضاع القصوى: كلّما اقتربنا من 1 كان الوضع لامساواتياً. وعلى سبيل المثال فإن معامل جيني في الدانمرك قريب من 0,2، في حين أنه يصل في البرازيل إلى 0,6.

اللّامساواة الاقتصاديَة

عمّا نتحدّث عندما نذكر «اللّامساواة»؟ لنبدأ بأكثرها بداهة: اللّامساواة التي تمسّ توزيع الثروات الاقتصادية. فهذه اللّامساواة تبدو مسبقاً الأيسر على التناول والإدراك. وهي في جميع الأحوال قد أصبحت موضوعاً لسجالات وإحصاءات وفيرة. غير أن هذا لا يعني أن الموضوع سهل المعالجة، ذلك أن طرق قياس التباعدات والفروقات في الثروة تقسم الأخصائيّين. ثمّ إن واقعة الاهتمام بالتفاوتات وضروب اللّامساواة لا تفعل سوى أن تُضفي على الأشياء مزيداً من التعقيد. فهل ينبغي أن نعطي الأولويّة للمداخيل، أم أنه ينبغي لنا على العكس من ذلك التوسّع في السجال والمضيّ في النقاش ليشمل مسألة الثروة؟ وكيف نقارن اللّامساواة على الصعيد الدولي؟ وما يزيد من أهمّية هذه الأسئلة أنّ النتائج التي يمكن التوصّل إليها ستختلف وتتنوّع كمّاً وكيفاً وبمقادير ملحوظة وفقاً للطرق التي نتناول بها التفاوتات.

وبما أنّ المسألة هنا هي مسألة تناول الظاهرة في شمولها وإجماليّتها، فإنّنا سنهتمّ بادئاً بتوزيع الثروات المُنتَجة كلّ عام على المستوى العالمي. فالتفاوتات على هذا المستوى، تُقاس في أغلب الأحيان انطلاقاً من مداخيل الأسر، أو بالاستناد، إذا

ـ تعذَّرَ ذلك، إلى الناتج المحلّي الإجمالي (PIB). ماذا تُعلّمنا الأرقام التي نحصل عليها إذ ذاك؟ كيف تتوزّع الثروات المُنتَجَة؟ ما هو مدى التفاوتات العالمية واللّامساواة العالمية؟ وكيف تطوّرت؟

بلدان «غنيّة»، بلدان «فقيرة». لنُعاين بادئاً، توزيع الثروات بين البلدان (أي اللّامساواة الخارجية). نلاحظ لدى مقارنة الأوضاع بين الطرفين الأقصيين المتقابلَين، أي الأعلى والأدنى، أن الفرد من سكّان قطر يتمتّع في المتوسّط بدخل أعلى بـ 226 ضعفاً من مداخيل فردٍ من سكّان جمهورية أفريقيا الوسطى. غير أنّ لمثل هذا الطريقة في العمل حدّاً بدهياً: فكلا طرفَيْ المقارنة يمثّلان جزءاً ضئيلاً جدّاً من سكّان العالم. المقارنة هنا تكاد تشبه إلى حدٍّ ما المقارنة بين المتسابق الأول والمتسابق الأخير في مباراةٍ للسير على الأقدام، أو لسباقٍ في الركض. ولهذا، فإن مقاربةً ثانية تهدف إلى الحصول على صورة أكثر واقعية للّامساواة، يكون قوامها مقارنة متوسّط المداخيل في مجموعتين متقابلتَيْن من البلدان، فيهما من السكّان ما يمثّل قريباً من 10% من سكّان العالم، كما يقترح جان غدري Jean Gadrey: العشرة في المائة (10%) الأغنى (23 بلداً يملكون ناتجاً محلّياً إجمالياً (PIB) محسوباً بالفرد الواحد من السكّان، يفوق ما يعادل 26000 دولار أميركي من القدرة الشرائية) والعشرة في المائة (10%) الأفقر (36 بلداً يتمتّعون بناتج وطني قائم للفرد الواحد من السكّان يتدنّى عن نحو 2900 دولار أميركي من القدرة الشرائية؛ فنلاحظ حينها أن الفرد الواحد من سكّان البلدان الغنيّة، كان يحوز في العام 2013 متوسّط دخلٍ أرفع من دخل الفرد الواحد من سكّان البلدان الفقيرة بثلاثين مرّة[1].

لكن هنا تظلّ للعملية حدود لا يمكن تجاوزها. ذلك أن هذه المقارنة بين بلدانٍ «غنيّة» وأخرى «فقيرة» هي مقارنة لا يمكنها الامتداد في الزمان ـ وذلك لأنّ لائحة البلدان المشتمَلة في كلّ مجموعة يمكن أن تتغيّر. وعلى هذا، فإنّه لكي نعرف كيف تتطوّر اللّامساواة بين البلدان، فإنّه لا بدّ من استخدام مؤشّرات مُرَكَّبة تقيس تفاوتات توزيع الثروة مثل مؤشّر ثيل Theil، أو مُعامِل جيني Gini. فهذه اللّامساواة الخارجية (أي بين البلدان) تبلغ اليوم مستويات تزيد على 0,55 بمعامل جيني Gini ـ أي مستويات اللّامساواة الداخلية نفسها (أي اللّامساواة بين الأفراد) تقريباً التي أمكنت ملاحظتها في

بعض البلدان الأكثر لامساواتيّة، كالبرازيل وجنوب أفريقيا. وما يستثير القلق والبلبال أكثر من ذلك هو أنّ هذه اللّامساواة لم تتوقّف، مطلقاً تقريباً، عن الازدياد طيلة النصف الثاني من القرن العشرين ـ حتّى ولو كانت هذه الخلاصة الأخيرة تتغيّر وتتنوّع بحسب ما إذا كنّا نأخذ ديموغرافية البلد بعين الاعتبار أو لا.

اللّامساواة العالمية بين الأفراد. تطرح التمارين أو الأعمال التي سقناها سابقاً شاغلاً له شأنه: فهي تقارن معدّلات وطنية أو قومية من شأنها أن تخفي عدم مساواة ضخمة بين الأفراد. مذْذاك يصبح قوام الحلّ هو مقارنة اللّامساواة الإجمالية بين الأفراد، خارج أية حدودٍ وتخوم. ولعلّ هذا المنحى هو المنحى الأفضل للنظر في اللّامساواة العالمية. غير أن هذا التمرين أو هذا العمل خطر، لأنه يحتاج منّا حيازة معطيات حول المداخيل في مجمل البلدان، ولا يحتاج فقط إلى معدّلات وسطية لنصيب الفرد الواحد من الدخل الإجمالي المحلّي. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن العديد من دراسات البنك الدولي حاولت اعتماد هذه الطريقة في الحساب خلال السنوات الأخيرة. وكانت النتائج التي تمّ التوصّل إليها مخيفة، لأن مُعامِلات جيني Gini التي تمّ الحصول عليها، كانت قريبة من 0,70... وهو رقم يعادل أعلى مستويات اللّامساواة التي انزلقت إليها أكثر البلدان لامساواةً في العالم.

ولسوء الحظّ، فـ «إن معامل جيني Gini لا يقدّم معلومات حدسيّة، أو لنقل إنّ استعلامه ليس حدسياً[*]»، كما يلاحظ برانكو ميلانوفيتش Branco Milanovic، أحد أفضل الأخصّائيين في هذا الموضوع، في ما عنى أهمّية اللّامساواة. وثمّة طريقة أكثر مواءمة للإعراب عن هذه اللّامساواة تقوم على ملاحظة كيفية توزيع «قطعة الحلوى» على مجمل السكّان». بحيث نكتشف حينها أن 8% من الأفراد الأغنى في العالم يستأثرون بنصف المداخيل العالمية ـ ومعنى هذا بطبيعة الحال أن نسبة الـ 92% المتبقيّة من السكّان يتقاسمون النصف الآخر. متوسّط مداخيل الخمسة في المائة (5%) الأغنى في العالم، هي أعلى بـ 160 ضعفاً من مداخيل الخمسة في المائة (5%) الأفقر. والخمسة في المائة (5%) الأغنى يراكمون في أقلّ من يومين، ما يقضي الخمسة في المائة (5%) الأفقر سنة بكاملها لجمعه!

وما هو أكثر إثارةً للاهتمام، هو أنّ هذه اللّامساواة الإجمالية الشاملة البالغة لارتفاع، لم تُبدِ نزوعاً ظاهراً أو منحىً واضحاً نحو التدنّي والانخفاض خلال نعقدين الأخيرين. غير أنّ هذا الركود النسبي يخفي أحياناً تطوّرات «نوعيّة» ذات دلالة. فالمُلاحظ على سبيل المثال، هو أنّ ثمّة انخفاضاً في التباعد أو في الفوارق بين متوسّطات المداخيل في البلدان الغنّية والبلدان الصاعدة ـ فالهند والصين على سبيل المثال تشهدان ارتفاعاً في متوسّط مداخيلهما وبوتيرة أسرع من ارتفاع متوسّطات نمداخيل في أوروبا والولايات المتّحدة. غير أن اللّامساواة بين الأفراد في داخل هاتين نكتلتين ـ الغنيّة والصاعدة ـ غالباً ما تميل إلى التزايد، بحيث إنّ التقارب النسبي بين نمعدّلات الوطنية يجد ما يراجحه و«يعوّض» عنه في زيادة اللّامساواة والتفاوتات في داخل الأمم. فاللّامساواة الإجمالية بين الأفراد تنزع في النهاية إلى التسامي على نحدود، ملازمةً مستوياتٍ «تقترب من السماوات العلى» كما يُقال. وهذا أمرٌ يصحّ على المداخيل كما لاحظنا. إلّا أنّه يصحّ كذلك على الثروة الجماعية والموجودات والأصول الوطنية، التي تقول بعض الإحصاءات إنّ النصف منها بات اليوم في يد أقلّ من نسبة 1% من الأهالي!

وباختصار، فإنّنا مستَقون من هذا الحديث كلّه رقمين ملفتَيْن: نصف المداخيل يستولي عليها 8% من سكّان العالم، بينما يمتلك 1% من البشرية نصف ثروة الأرض.

في ما وراء اللّامساواة الاقتصادية

تعود الخطابات حول اللّامساواة العالمية في الغالب إلى الملاحظة التي أبديناها نتوّنا. والحال أن هذه اللّامساواة الاقتصادية ليست سوى وجه من وجوه الإشكالية. فمع تصاعد النقد واشتداده إزاء المؤشّرات النقدية التي يحملها ويُدلي بها، مُحِقّاً، جانبٌ متعاظم من المجتمع المدني، فإنّه لا بدّ لنا اليوم من الوقوف عند اللّامساواة التي لا يقيسها إجمالي الدخل المحلّي، ولا المداخيل. ذلك أنّه إذا كان من الصحيح أن حصن إجمالي الدخل المحلّي ينهار شيئاً فشيئاً، لتتراءى خلف الأرقام الباردة، التي تبرزها المحاسبة الاقتصاديّة، رهاناتٌ جوهريةٌ رئيسية مثل الصحّة والتربية أو الموارد الطبيعية، فماذا ترى يكون شأن اللّامساواة في هذه المجالات؟ فهل إن هذه العوامل

الأخرى من عوامل «التنمية» موزّعةً توزيعاً سيّئاً بين شعوب العالم كما هو حال الثروات الاقتصادية؟

بحثاً عن مؤشّرات جديدة

الأساس الحصري الذي يتأسّس عليه الناتج المحلّي الإجمالي أو المداخيل محسوبةً على أساس الفرد الواحد من السكّان، هو معطيات الدفوق النقدية. الناتج المحلّي الإجمالي على سبيل المثال يجمع، من دون تمييز، فائض القيمة المتولِّد عن النشاطات التجارية كافة ـ بما في ذلك تلك النشاطات الضارّة اجتماعياً بالمجتمع. لكنّه في المقابل لا يأخذ بعين اعتباره النشاطات غير التجارية، ويتجاهل تطوّر المخزونات، وبل إنّه يُحتسب على نحوٍ إيجابي تدمير الرأسمال الطبيعي. وهذا النقد للناتج المحلّي الإجمالي الذي حملته في البداية الحركات المناهضة للعولمة، قد حظيَ في النهاية، خلال السنوات الأخيرة، بصيغة من الاعتراف الأكاديمي والمؤسّسي، اعترافاً لم يكن متوقَّعاً. فهذا ما أمكنت ملاحظته في فرنسا في العام 2009 مع نشر تقرير لجنة قياس الأداء الاقتصادي والتقدّم الاجتماعي التي يُطلق عليها اسم «لجنة ستيغلتز Stiglitz» التي تؤكّد أن الناتج المحلّي الإجمالي ليس مؤشّراً كافياً لقياس التقدّم ونموّ المجتمعات الإنسانية.

وخلال السنوات التي مرّت، جرى اقتراحُ مبادراتٍ عديدةٍ من أجل قياس ثروة الأمم على نحوٍ مختلف. وكان أشهر المؤشّرات البديلة ولا ريب هو مؤشّر التنمية الإنسانية (IDH) الذي ابتَدعه العام 1990 برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (PNUD) واستلهمه من كتابات الاقتصادي الهندي آمارتيا سنّ Amartya Sen. ومؤشّر التنمية الإنسانية يستند إلى مبدأ بسيط: هو أن التنمية البشرية تتبع لقدرة الأفراد على الانعتاق والتفتّح وترتهن لها. والحال أنّ هذه القدرة على الانعتاق والتفتّح تفترض ليس تحقّق مستوى معيشة مادي لائق فحسب، بل صحّة جيّدة وقدرة ما على الوصول إلى المعارف وتحصيلها. وعلى هذا، فإنّ مؤشّر التنمية الإنسانية (IDH) يؤلِّف بين مؤشّرات تتيح انعكاس أو ترجمة أداء الأمم في ثلاثة مستويات: مستوى المعيشة المادي، والصحّة، والتربية. وإذا كان هذا المؤشّر قد حصل على ميزة أو امتياز تبنّي برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (PNUD) له، إلّا أنّ مؤشّر التنمية الإنسانية (IDH) ليس مؤشّراً مثالياً. فالبعض يأخذ عليه الطابع الاستنسابي أو الاعتباطي لبعض خياراته المنهجية، الأمر الذي دفع ببرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي إلى استخلاص مؤشّرات أخرى وصياغتها، مثل مؤشّر التنمية الإنسانية المعدّل بعدم المساواة (IDHI)، ومؤشّر عدم المساواة على أساس النوع (IIG)، أو مؤشّر الفقر المتعدّد الأبعاد (IPM). وهناك مؤلّفون آخرون يؤكّدون على طابع التمحور الذاتي الغربي لفكرة

التنمية التي يدعو إليها برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (PNUD)، كما يشيرون إلى واقعة جهل أو إغفال مؤشّر التنمية الإنسانية (IDH) لبعض العوامل المهمّة. وبخلاف ذلك، فإنّ هذه المؤشّرات لا تقول لنا شيئاً عن الإشكالية البيئوية واللّامساواة القائمة في ما بين الأجيال، والتي تولِّدها الاضطرابات البيئوية.

وعلى هذا، فإنّ مقترحات عديدة جرى التقدّم بها منذ بداية سنوات 1990، من أجل قياس الأبعاد الأخرى الرئيسية لرفاه الأجيال الحاضرة والعتيدة على نحوٍ توليفي تركيبي. وثمّة مؤشّرات بديلة مثل الدامغ البيئوي أو الأثر البيئوي أو دامغ الكربون أو تأثيره أو مخلّفاته أو انبعاثاته، ممّا أتاح اكتشاف البعد غير المحتمل للنمط الاقتصادي الغالب، وكذلك للظُلامات البيئية الهائلة المرتبطة بلامساواة تملّك الثروات الطبيعية.

اللّامساواة في ميدان الصحّة. اللّامساواة في ميدان الصحّة تتراصف مع اللّامساواة الاقتصادية وتُضاف إليها. فالوصول إلى الماء وإلى التغذية، والنزاعات وشروط العمل والسكن، والشروط الصحّية، ومعها بالطبع إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحّية هي عناصر حاسمة. وحتّى لو كان وضع البلدان الفقيرة يميل إلى التحسّن تدريجياً، فإنّ الفجوة التي تفصل الشمال عن الجنوب والتي ينبغي طمرها وتجاوزها، لا تزال على العكس من ذلك عميقة وهائلة. فمن الملاحظ على سبيل المثال أنّ الفارق في الأمل في الحياة لا يزال يفوق 38 سنة تفصل بين طرفَيْ التصنيف العالمي: اليابان وسيراليون. فالفارق بين البلدان الخمسة عشر الأفضل حالاً والبلدان الخمسة عشر التي تحلّ كبلدان أخيرة في التصنيف هو ثلاثون (30) سنة. وأخيراً فإنّ التسعة وأربعين (49) بلداً التي تملك وفقاً للأمم المتّحدة مستوى عالياً جداً من التنمية البشرية، تفوق إمكانية مدّة الحياة فيها الثلاثة وأربعين (43) بلداً التي تملك مستوى تنمية بشرية ضعيفاً[2]، بما متوسّطه (21) سنة.

أحد المحرّكات الرئيسية للّامساواة الدولية هو وفيّات الأطفال. فمعدّل وفيّات الأطفال الذين هُم تحت سنّ خمس سنوات، يصل إلى 257 بالألف في أفغانستان، أو 262 بالألف في سيراليون: وهو أمر يعني بالملموس أنّ طفلاً من كلّ أربعة أطفال لا يصل إلى سنّ الخامسة من العمر في هذين البلدين.. وفي فرنسا يصل معدّل وفيّات الأطفال هذا إلى أربعة بالألف (4‰)، ما يعني ولادة واحدة من كلّ 250[3]. وعلى

هذا، فإنّ احتمال أن يواجه طفلٌ مولود في أفغانستان أو في سيراليون الوفاة قبل سنّ الخامسة، هو احتمال أرفع بستّين ضعفاً من ذاك الذي يواجهه طفلٌ يولد في فرنسا.

ولا بدّ من التوضيح، استكمالاً لهذه البانوراما، بأنّ هذه اللّامساواة الدولية في ميدان الصحّة، تُستعاد في داخل البلاد وتتكرّر. وهذه المرّة بين الأفراد. إذ يتبيّن أن ليست المداخيل وحدها، وإنّما شروط الحياة والعمل وأوضاعهما، هي التي تصبح العناصر المحدِّدة الحاسمة في اللّامساواة. فالأمل في الحياة لعاملٍ يبلغ عمره 35 سنة هو في فرنسا مثلاً، أدنى بسبع سنوات من الأمل في الحياة لموظّف ـ كادر يبلغ العمر نفسه[4].

اللّامساواة *في الحصول على المعارف*. فضلاً عن الصحّة والمداخيل، فإنّ الأمم المتّحدة تعتبر التربية العنصر الرئيسي الثالث في الانعتاق الإنساني والتنمية البشرية. والتوصّل إلى المعارف والحصول عليها، هو عاملٌ في تقليص الفقر واللّامساواة، إلّا أنّ الوصول إليها يظلّ متفاوتاً وغير متساوٍ في العالم. وفي حين أنّ سكّان البلدان الغنيّة متعلّمون بكلّهم وجميعهم، فإنّ مستوى التعلّم يظلّ أدنى من نسبة 30% من السكّان في العديد من البلدان مثل أفغانستان أو مثل غينيا[5]. فأكثر من 98% من الأشخاص الأمّيين الذين أحصتهم اليونسكو، يعيشون في البلدان السائرة في طريق النموّ.

ومن البديهي أن تكون الإمكانيات التي يجري توفيرها للتربية عاملاً مهمّاً في تقليص اللّامساواة وخفضها. وحالة كوبا هي حالة بالغة الدلالة، ذلك أن هذا البلد يكرّس 13% من ناتجه المحلّي الإجمالي للتربية، ويصل إلى معدّل تعلّم قريب من 100%. غير أن كوبا ليست استثناءً. ففي الأماكن الأخرى يظلّ مستوى الحياة المادية ومستوى التربية مترابطين في غالب الأحيان. فنسبة الأهالي الراشدين الذين وصلوا إلى التعليم الثانوي تصل إلى 100% في البلدان الشمالية مثل كندا أو فنلندا. أمّا في البلدان التي يتدنّى مستوى التنمية البشرية فيها، فإن معدّلات الأهالي الذين يصلون إلى التعليم الثانوي تهبط إلى متوسّط يبلغ 21%. وفي بعض البلدان الفقيرة مثل بوركينا فاسو، لا تتجاوز نسبة الذين تعدّوا التعليم الابتدائي 2%. أمّا التعليم العالي، فإنّه يظلّ امتيازاً من امتيازات البلدان الأغنى: ففي نهاية سنوات 2000، كان معدّل الواصلين إلى

التعليم العالي 67% في البلدان النامية، و17% في البلدان السائرة في طريق النموّ. وعلى هذا، فإنّ الفرد من سكّان البلدان الأغنى يملك في المتوسّط فرصاً في الوصول إلى الدراسات العليا تزيد بأربعة أضعاف على فرص الساكن في أحد البلدان السائرة في طريق النموّ.

التفاوتات البيئية: تحدّي القرن الحادي والعشرين؟ على الرغم من الفروقات الضخمة التي أشرنا إليها، فإنّه لا بدّ من التأكيد على أن شروط المعيشة تحسّنت بصورة واضحة خلال العقود الأخيرة في العديد من البلدان الفقيرة. والذين هُم أكثر تفاؤلاً يرون في هذا التطوّر الخجول فرصةً وأملاً في تقارب مستويات المعيشة بين مختلف البلدان. غير أن تعميم أنماط استهلاك البلدان الأغنى، بات موضوعاً اليوم موضع إعادة نظر ومساءلة على يد البيئويّين. ولا بدّ من الملاحظة بأنّ بُعدَ اللّامساواة في تملّك الموارد يبدو هنا بصورة أكثر سطوعاً في الإحصاءات البيئية.

تُعطي فكرة «موطئ القدم» البيئي أو المرقد البيئي(**) خير صورة عن هذا الوضع. ذلك أنّ هذا المؤشّر يقيس المساحة المُنتِجة بيولوجياً من البرّ والبحر، والتي ينبغي تجنيدها للاستجابة لحاجات الاستهلاك لفردٍ أو لبلدٍ. وبتعبير أدقّ، فإن المسألة كانت مسألة قياس الجزء الضروري من الغلاف الحيوي الضروري لإنتاج الموارد البيولوجية التي نستهلكها، والقابلة للتجديد، وكذلك لاحتباس جزء من تلويثنا ـ وبخاصّة ثاني أوكسيد الكربون، المرتبط باحتراق الطاقات الأحفورية. وبالإجمال فإنّ موطئ القدم البيئوي للواحد من أبناء المعمورة تصل إلى 2,7 هكتار للواحد من السكّان، أي ما يساوي مساحة خمسة ملاعب كرة قدم. وهو أكثر ممّا تستطيع الأرض تحمّله، لأنّه ينبغي مثالياً، خفض هذا الرقم إلى مستوى القدرة البيولوجية المتوفّرة حقاً، أي إلى 1,7 هكتار للفرد الواحد. وبانتظار امتصاص هذا العجز البيئوي، فإنّنا نقوم عملياً بتدمير جزءٍ من الرأسمال الطبيعي، باستنفاذ بعض مخزونات الموارد، وبزيادة هشاشة عطب التوازن المناخي وسرعته. وهنا أيضاً نجد أنّ العجز يخفي لامساواة هائلة. فـ«المرقد» البيئي الكويتي اليوم يتجاوز 10 هكتارات للفرد الواحد من السكّان؛ أمّا في الولايات المتحدة فإنها تفوق 7 هكتارات للفرد الواحد من السكّان، وأمّا مرقد الأوروبي فيقارب الخمس

هكتارات. فإذا كان ينبغي لكلّ واحدٍ من أبناء المعمورة أن يعيش كواحد من سكّان البلدان الغنيّة، فإنّنا سنحتاج إلى ثلاثة أو ستّة كواكب ككوكبنا للاستجابة لحاجاتنا على نحوٍ مُستدام.. وفي المقابل، فإنّ المرقد البيئي للواحد من أهالي هايتي، أو للأفغاني الواحد، لا تكاد تصل إلى نصف هكتار...أي أقلّ من الكويتي بعشرين مرّة، ومن أميركيّ الولايات المتّحدة بخمس عشرة مرّة، ومن الأوروبي بعشر مرّات[6].

أمّا إذا ركّزنا الآن على تأثير الكربون، أي على إصدارات ثاني أوكسيد الكربون (CO_2)، التي تتبع استهلاكات المنازل، فإن الفوارق تبدو هائلة. ففي حين أن بلدان أميركا الشمالية تكاد تلامس رقم العشرين طنّاً سنوياً للفرد الواحد من السكّان، لا تتجاوز إصدارات الفرد في بلدان أفريقيا الفقيرة كأوغاندا والحبشة (أثيوبيا) المائتي كيلوغرام. ومعنى هذا أن نمط حياة الأميركيين الشماليين هو أكثر استهلاكاً للطاقة الأحفورية من سكّان البلدان الأفريقية الفقيرة، بمائة ضعف[7]. وبطبيعة الحال، فإن استيلاء البلدان الأغنى هذا، على الموارد الأحفورية، ليس سوى الجزء المرئي مباشرة من اللّامساواة البيئية. أما إذا أولينا اهتمامنا إلى نتائج هذه الاستهلاكات للطاقة على المناخ، فإنه يبدو حينها بوضوح أن المناطق التي تتحمّل النسبة الأقلّ من المسؤولية في التغيّر المناخي هي التي ستتحمّل في الغالب النتائج الكارثية الأشدّ لذلك، في القرن الحادي والعشرين. انه ضرب من العقاب المزدوج. وهذا ما يفسّر لماذا تمثّل اللّامساواة البيئية أكثر الرهانات حدّة وإلحاحاً في العقود المقبلة... وسبباً أعظم لموجات الهجرة العتيدة المقبلة.

اللَامساواة التي تكوِّن منظومةً

هذه اللمحة السريعة عن اللّامساواة العالمية هي أبعد ببديهة الحال عن أن تستغرق الموضوع كلّه. ولا بدّ أن نؤكّد بخاصّة، قبل أن نصل إلى الخلاصة التي ننهي بها هذه اللمحة، على أنّنا لم نتناول خارج الانتماء الوطني أو القومي، العوامل الأخرى التي تتّصف بها وتتميّز عبرها، اللّامساواة الاجتماعية الاقتصادية والبيئية بين الأفراد. والحال هو أنّ ثمّة «ناقلات» أو «نواقل» عديدة أخرى، حاملة للّامساواة، غير عوامل مكان المنشأ ومحلّ الإقامة، مثل العمر والجنس أو الانتماء العرقي. فمن البديهي أنّ

للّامساواة بين الرجال والنساء، واللّامساواة العرقية، هي أمورٌ تنبغي مكافحتها بعزم وحزم، ذلك أنّها من علامات الظلم الصارخ بين الأفراد[8]. وما يجعل هذا الكلام أقرب إلى الصحّة هو أنّ هذه اللّامساواة تكون في غالب الأحيان تراكميّة ـ حتّى ولو كانت الأدوات الإحصائية تجهد أحياناً لتقييم «اللّامساواة» بين امرأة في الثمانين من العمر على سبيل المثال، أميّة، وتقيم في الأرباض والضواحي المدينية في بلدٍ من بلدان الجنوب، ورجلٍ أبيض في الثلاثين من العمر يحمل شهادة ويمارس مهنة في مدينة كبرى من مدن الشمال. أمّا مردّ الصعوبة الأخرى فهو في التحليلات التي يمكن أن نتناول بها اللّامساواة: فهل هناك رابطٌ مثلاً بين وضع المرأة المذكورة والشاب الأبيض المذكور؟ فطرح مشكلة اللّامساواة أو عدم طرحها ضمن هذه الحدود والمصطلحات، لا يمكن ألّا تكون له نتائجه على الحلول التي نوَدّ تقديمها له.

تدعونا هذه الملاحظات الأخيرة إلى أن نخلص في هذا الاستعراض السريع للّامساواة العالمية، إلى الإلحاح على نقطة عظمى: فصوَر الظلم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي أكّدنا عليها في الصفحات السابقة، تشكّل منظومة. وهي تشهد على نمط تنميةٍ بات على وشك أن يلفظ أنفاسه. ذلك أنّ سياسات التنمية إنّما وُضعت في نهاية التحليل، موضع التنفيذ خلال الستّين سنة الأخيرة، وتحت شعار تقليص الفقر وتحجيم التفاوتات ومكافحة اللّامساواة. والحال هو أنّها إذا كانت قد أتاحت أحياناً تراجع الفقر في البلدان الأشدّ إعوازاً، إلّا أنّ هذه السياسات لم تفلح في تقليص اللّامساواة العالمية على نحوٍ يُذكر. والدليل واضح. ذلك أنّ الأطراف الأغنى والأكثر يُسراً واصلت في الحين ذاته زيادة غناها وثرواتها، بحيث إنّها وصلت إلى مستويات للمعيشة المادية لا يمكن تعميمها على الإنسانية جمعاء، لأسبابٍ بيئيّة. ثمّ إنّ الأزمة البيئية جاءت لتذكّرنا بأنّ الثروة العالمية ليست قابلة ولا ريب للتمدّد إلى ما لا نهاية. والنتيجة المحتومة هي أنه لا بدّ لنا من أن نتوقّف ذات يوم عن تعليق آمالنا كافة بالعدالة، وذلك بزيادة حجم قطعة «الكاتو»... وأن نقبل بتوزيع الحصص على نحوٍ أكثر عدلاً.

هوامش ومراجع

(1) حسابات جرى ضبط راهنيّتها انطلاقاً من معطيات البنك الدولي للعام 2013:
<http://donnees.banquemondiale.org/indicateur>.

(*) الحدس intuition هو فعل للذهن نستنبط به الحدّ الأوسط، والذكاء قوّة الحدس. (ابن سينا، «**النجاة**») والمقصود هنا هو الإدراك المباشر (المُترجم).

(2) أرقام مستقاة من إحصاءات برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (PNUD) للعام 2013:
<http://hdr.undp.org/fr/data>.

(3) UNICEF: *La situation des enfants dans le monde*, 2009. La santé maternelle et néonatale, <www.unicef.org>, New York, 2008.

(4) INSEE, «Les Différences sociales de mortalité: en augmentation chez les hommes, stables chez les femmes"», *Insee Première*, n°1025, juin 2005.

(5) أرقام مستمدّة من إحصاءات برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي:
PNUD: http://hdr.undp.org/fr/data.

(**) empreinte écologique أوecological footprint وفقاً للمصطلح الأصلي كما وضعه العلّامة ويليان ريز William Rees أستاذ التخطيط المديني في جامعة كولومبيا (البريطانية) وهو يعني وفقاً لمنظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: «المساحة المنتَجة بيولوجياً والضرورية لتأمين حاجات السكّان في وحدة عمرانية ذات حجم ما، محسوبة بالهكتارات»، وتضيف منظّمة Global Footprint Network، وامتصاص نفاياتها. موطئ القدم البيئي، أو «المرقد البيئي»، مصطلح شاع استخدامه منذ «قمّة الأرض» في ريو Rio، العام 1992، فهو إذاً مؤشّر وأنموذج للتقييم البيئوي، ولاحتساب الضغط الذي يمارسه البشر على الموارد الطبيعية، والخدمات البيئية التي تقدّمها الطبيعة، وما إذا كانوا يستهلكون ما تنتجه الطبيعة أم يتجاوزونه إلى استهلاك المخزون (المُترجِم).

(6) أرقام السنة 2010، أوردها ريتشارد ماكليلان، في **تقرير الكوكب الحيّ 2014**.
Richard MCLELLAN (dir.), *Rapport Planète Vivante* 2014. *Des hommes, des espèces, des espaces et des écosystèmes*, WWF International, Gland, 2014.

(7) أرقام السنة 2010، مستقاة من جداول *Center for International Climate and Environmental Research* (disponible sur http://carbonfootprintofnations.com).

(8) أنظر مساهمات Catherine Wihtol de Wenden وJules Falquet في هذا الكتاب، ص 128 وص 121 من النصّ الفرنسي.

لمعرفة المزيد

- Jean GADREY, «Le baromètre des inégalités dans le monde», *Alternatives Économiques*, n° 256, mars 2007.
- Jean GADREY et Florent JANY-CATRICE, *Les Nouveaux Indicateurs de richesse*. La Découverte, coll. «Repères», Paris, 2012.
- Branco MILANOVIC, «Global income inequality by the numbers: in history and now», *Policy Research Working Paper*, World Bank, n° 6259, 2012.
- Branco MILANOVIC, «Global income inequality: What it is and why it matters», *DESA working paper*, n° 26, 2006.
- OXFAM, *Insatiable richesse: toujours plus pour ceux qui ont déjà tout*, Oxfam International, Oxford, 2015.
- Thomas PIKETTY, *Le Capital au XXIe siècle*, Seuil, Paris, 2013.
- Carbon Footprint of Nations: <http://carbonfootprintofnations.com>.

الاسترقاق، الاستعمار:
عندما يترك التاريخ آثاراً وندوباً

إيليز هويليري
(أستاذة في الدائرة الاقتصادية
في معهد العلوم السياسية في باريس)

يتبيّن من الإحصاءات التي نشرها البنك الدولي عن العام 2013، أن متوسّط دخل الفرد في ربع البلدان الأفقر في العالم هو 700 دولار سنوياً، ويصل إلى 40000 دولار سنوياً في ربع البلدان الأغنى (مروراً بألفَيْ دولار للربع الثاني، و7600 دولار للربع الثالث). والنروج هي البلد الذي ينتج الدخل المتوسّط الفردي الأعلى، إذ يصل إلى 103000 دولار سنوياً، في حين أن بوروندي ومالاوي ينتجان أضعف متوسّط دخل فردي، 260 دولاراً للأول و270 دولاراً للثاني. ما يعني أن نسبة الدخل هنا (بالقياس على النروج) هي 1 إلى 400. وحتّى إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفوارق والاختلافات في القدرة الشرائية، فإنّ الفجوة بين البلدان الأفقر والبلدان الأغنى، تظلّ من 1 إلى 200. وعلى هذا، فإنّ التفاوتات في الدخل بين البلدان هي تفاوتات هائلة.

يبقى أن الدخل ليس المعيار الوحيد الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار لتناول التنمية، إذ يسعنا كذلك النظر إلى التفاوتات من زاوية التنمية البشرية لنجد أنّها تفاوتات ضخمة هي الأخرى. فمتوسّط الأمل في الحياة لا يتجاوز الستة وأربعين عاماً (46) في سيراليون، والسبعة وأربعين (47) عاماً في بوتسوانا، في حين أنّه يصل إلى 83 عاماً في

سويسرا وفي اليابان. وكذلك فإنّه في الحين الذي اختفت فيه الأميّة لدى الشبّان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة في البلدان الغنيّة كافة، وفي البلدان ذات المداخيل العليا الوسيطة، فإنّها، أي الأميّة، لا تزال تطال فتاتين من كلّ ثلاث فتيات في البينان وبوركينا فاسو، وثلاث فتيات من كلّ أربع في غينيا وفي جمهورية أفريقيا الوسطى. وأخيراً، لئِن كان أربعة أطفال من كلّ ألف طفل يتوفّون في فرنسا قبل سنّ الخامسة، فإنّ 167 طفلاً من كلّ ألف طفل يموتون في أنغولا، أي بما يزيد على وفيّات الأطفال الفرنسيين باثنين وأربعين (42) ضعفاً.

وعلى الرغم من حاجتنا إلى الإحصاءات التاريخية الموثوقة في غالبية مناطق العالم قبل منتصف القرن العشرين، إلّا أنّ من المحتمل ألّا تكون الفروقات في الدخل وفي التنمية البشرية على ذات المستوى من الأهمّية الذي بلغته اليوم. وتفسير ذلك هو أنّ متوسّط الدخل والتنمية البشرية في البلدان الأكثر «تقدّماً» يتقدّم بوتيرة ثابتة منذ قرنين، في حين أنّه يتقدّم في الأماكن الأخرى منذ زمن أقصر من ذلك بكثير، ولاسيّما في ما عنى التنمية البشرية، وبوتائر أقلّ سرعة.

أفيكون التاريخ قد لعب دوراً كبيراً في تكوين هذه التفاوتات العالمية؟ لماذا إذن كان هذا الفارق الزمني في الإقلاع والانطلاق بين بلدان منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وبلدان جنوب شرق آسيا أو أفريقيا جنوب الصحراء؟ وكما أنّ مسار حياة فرد يتحدّد بمورثاته (أو جيناته) وبتاريخه والقرارات التي يتّخذها اليوم، كذلك فإنه يمكن النظر إلى مسار الدول على أنه ناتج جغرافيّتها وتاريخها، والقرارات المعاصرة التي تُتّخذ في الميدان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وعلى هذا، فإنّ التاريخ هو عنصر بين عوامل أخرى تسهم في تنمية بلدٍ من البلدان. وكلّ الرهان هو في معرفة إلى أيّ حدّ يمكن اعتباره عاملاً محدِّداً حاسماً.

«اقتصادٌ تاريخي جديد»

لاتزال هذه المسألة قيد السجال بين اقتصاديّي التنمية. وقد يكون من شأنها أن تغيِّر الطريقة التي نتناول بها فعل المقرِّرين السياسيّين والمؤسّسات الدولية وندركه: إذ إلى أيّ حدّ تستطيع الحكومات الحالية أن تُغيِّر في العمق المسار الاقتصادي والاجتماعي

لبلد من البلدان؟ أفتكون الأمور في هذا المجال محسومة سلفاً، ومحدَّدةً مسبقاً بعوامل ثابتة ودائمة أو تكاد تكون؟ وهل يحتاج تغيير أو تعديل الوضع الاقتصادي والاجتماعي في بلادٍ ما على نحوٍ مستدام إلى زمن طويل أم إلى زمن قصير؟

يبيّن التاريخ الحديث أنّ التفاوتات العالمية لا تزال جامدة خامدة لا تتحرّك، وأنّ مساراتها ظلّت راسية ومتمركزة على نحوٍ مُحكم في هرمية قديمة ومستقرّة. ويقيناً أنّنا شهدنا تنمية باهرة في «العالم الجديد» في ما بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: الولايات المتّحدة، وكندا، ونيوزيلاندا. فهذه الامتدادات الشاسعة من الأراضي التي كادت أن تكون أراضٍ عذراء، استحالت خلال أقلّ من قرنين من الزمن إلى قوى عظمى اقتصادية مسيطِرة. كما شاهدنا بعد ذلك في أزمنةٍ متأخّرة، تطوّرات سريعة مثل تطوّرات «النمور» و«التنّينات» الآسيويَّيْن في سنوات 1990 و2000، وكذلك النهوض والازدهار الاقتصادي لدول «البريكس» (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، أفريقيا الجنوبية). وإذا كان الوزن الاقتصادي لهؤلاء العمالقة الجدد، قد جاء يطعن في وضع الهيمنة الأميركية والأوروبية واليابانية ويُنكِرَها على أصحابها، ويفرض توسيع طاولة المناقشات الدولية، إلّا أنّ الجانب الأساسي من الهرمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ظلّ ثابتاً مستقرّاً على نحوٍ مدهش: وبعض البلدان الوسيطة تقاربت مع البلدان الأغنى، ولكن من دون أن يؤدّي شيءٌ من هذا إلى انقلاب أو تغيّر في الترتيب العام. والبلدان المؤسِّسة لمنظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ظلّت، ومعها اليابان، في رأس القائمة، بينما ظلّت بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء في آخر اللائحة، بحيث إنّنا نستطيع أن نؤكّد، من دون خشية من الوقوع في الخطأ، أنّ الفجوات والفروقات في مستويات المعيشة وفي مستوى التنمية البشرية بين هذين الطرفَيْن الأقصَيَيْن، قد ازدادت وتأكّدت. فإذا ما كانت قد حدثت إعادة توزيع للأوراق، فإنّ ذلك يظلّ في ما يبدو حدثاً نادراً ولا يعني إلّا القليل من البلدان. فما الذي أدّى إلى تكوُّن التفاوتات العالمية، وما هي العوامل التي تفسّر طول بقائها وسرمدية استمرارها؟

من الصعب الإجابة عن هذه الأسئلة على نحوٍ تجريبي؛ إذ ما كنّا لنجد حتّى مطلع سنوات 2000 أعمالاً تُقيم علاقةً سببية ثابتة ولا يرقى إليها شكّ، تسمح بتفسير

...ن الذي ينيخ به الماضي على مستويات التنمية الحالية. فتوصيف وضعٍ ما، وفهم المسارات التاريخية شيء، وإثبات وجود علاقة علّة ومعلول أو سبب ونتيجة هو أمرٌ آخر. والواقع هو أنّ عدداً لا يُحصى من العوامل تساعد في فهم الوضع الحاضر، وعزل تأثير هذه اللحظة أو تلك من لحظات التاريخ في هذا التشابك والتداخل هو مهمّة عسيرة للغاية.

وثمّة مثال على السجال الذي لا ينتهي الذي يمكن أن يُفضي هذا المنحى إليه، مع التأثير الذي خلَّفَه الاستعمار. إذ لا يزال المؤرّخون منقسمين حوله، بحيث إن بعضهم يعتبر أن المستعمرات استفادت من الاستعمار نتيجة التثميرات أو التوظيفات العمومية والخاصّة التي ثمَّرَتها الحاضرة الاستعمارية ووظّفتها فيها، في حين أن آخرين يذهبون على العكس من ذلك، مذهب التنديد بنهب الموارد الطبيعية، وفساد المؤسّسات السياسية والاقتصادية التي وضعها المستوطنون.. وهذا السجال لا يزال مستمرّاً في فرنسا مثلاً منذ بضعة عقود، وأصبح نافراً بارزاً منذ التصويت على قانون 23 شباط (فبراير) 2005 الذي يقرّر التنويه في كتب التاريخ «بالدور الإيجابي للاستعمار».

كيف أمكن للبحث أن يجعل هذه السجالات تتقدّم، وأن يُثبِت على نحوٍ علمي وجود علاقاتٍ سببيّة؟ فمنذ مطلع سنوات 2000، رأى النور «اقتصادٌ تاريخي جديد» قوامه تطبيق أدوات إحصائية على التاريخ، تتيح إعادة خلق أوضاع «احتمالية»(*): تطبيق يفرض على الباحثين، الساعين إلى تحديد تأثير حدث تاريخي، أن يقوموا بتعيين مناطق *مماثلة*، حتّى في التفاصيل، للمناطق التي وقع فيها هذا الحدث، ولكن من دون أن يحدث فيها هي نفسها الحدث إيّاه أو ما يشابهه: مناطق مشاكلة مماثلة إذن، ولكن من دون هذا الحدث. وبمقارنة تطوّر كلا المجموعتَيْن اللتين كانتا متماثلتَيْن متشاكلتَيْن في المنطلق، فإنه يصبح بوسعنا توصيف هذا الحدث على نحوٍ كميّ. وبما أنّ هذه المقاربة توجِب جمع كميّة من المعطيات التاريخية، وتستدعي تعيين «الاحتماليات» الجيّدة المناسبة، فإنّها لا تستطيع أن تجيب إلّا على عددٍ محدودٍ من الأسئلة.. ولكنّها تحمل إلى هذه الأسئلة، كلّما أمكنتها الإجابة، أجوبة علمية متماسكة. وهذا الفصل من الكتاب مكرّس لأشهر النتائج التي أوصل إليها هذا «الاقتصاد التاريخي الجديد».

وأخيراً فإنّ من المهمّ أن ننبّه القارئ مسبقاً، أي تمهيداً لقراءة هذا التقديم، أنّ هذه الأعمال تتركّز كلّها تقريباً، وحصراً، على معيار «تنمية» واحد، هو الدخل الفردي للواحد من السكّان. وهذا المعيار ليس فظّاً فحسب، بل إنّه يؤاتي إجمالاً ضرباً من التنمية ذات التمحور الغربي. فأمّا إذا كنّا نتوخّى التنمية على نحوٍ أكثر انفتاحاً، فنأخذ بعين الاعتبار الثروة غير النقدية، مثلاً، وكذلك تعدّد الثقافات وتكثّرها واحترام البيئة، فإنّ النتائج قد تكون حينذاك مختلفة. ربما كان أخذ توسيع معايير التنمية بعين الاعتبار في تحليل تأثير التاريخ، سيشكّل هدفاً للأبحاث المستقبلية العتيدة المقبلة.

الجغرافيا أم التاريخ؟

ثمّة مدرستان لتفسير تكوُّن اللّامساواة العالمية واستمرارها، وهما لا تزالان في حالة مواجهة. تنسب الأولى وزناً راجحاً ليس إلى التاريخ، وإنّما إلى الجغرافيا. ووفقاً لهذا التيّار من تيّارات البحث، فإنّ خصائص المناخ والتضاريس والوسط الصحّي أو البيئة الصحّية، والمركز الجغرافي بالنسبة إلى الأسواق العالمية، وكذلك وبطبيعة الحال، امتلاك الموارد الطبيعية، تقف كلّها في أساس اللّامساواة العالمية. وعلى سبيل المثال فإنّ جيفري ساخس Jeffrey Sachs وبيا مالاني Pia Malaney يبيّنان أنّ البلدان التي تغلب عليها الملاريا، هي البلدان التي تستأثر بأرفع معدّلات الفقر وأضعف معدّلات نموّ وأدناها. ويدافع هذان الاقتصاديّان عن فكرة وجود علاقة سببيّة بين ظاهرتَيْ المرض والنموّ، من حيث إنّ الملاريا تحدّ من نموّ السكّان ومن الإدخار والتثمير وإنتاجية العمّال. ووفقاً لستانلي إنغرمان Stanley Engerman وكينيث سوكولوف Kenneth Sokoloff، فإنّ امتلاك الموارد الطبيعية (السكّر، المعادن) واليد العاملة التي لا تملك مهارات، هو ما يفسّر التباين بين مستعمرات أميركا الجنوبية والكاريبي، الغنيّة بالموارد الطبيعية، ومستعمرات أميركا الشمالية غير الغنيّة بالموارد. فالواقع هو أنّ الاستيراد المكثّف للرقيق في مستعمرات أميركا اللّاتينية والكاريبي، أتاح للمستوطنين استغلال الموارد الطبيعية الوفيرة، من دون حاجة منهم إلى عملية نقل أو تحويل لرأسمال بشري أو تكنولوجي. وعلى العكس من ذلك، فإنّه لمّا كانت الموارد الطبيعية ليست بذات الوفرة في أميركا الشمالية، فإنّ المستوطنين الإنكليز لم يستوردوا العبيد الرقيق بالأعداد الكبيرة

ـبِ مستوردتهم بها أميركا الجنوبية (ومزارع القطن في ولايات جنوب الولايات المتّحدة ـبِ لاستثناء الذي يؤكّد القاعدة). والإدارة الاستعمارية هناك، أي في أميركا الشمالية، ـخعت بالأحرى وفادة عدد كبير من الأوروبيّين الذين هُم أفضل تعليماً وهجّرتهم نحو عـ ـه الجديد، كما شجّعت تنمية تكنولوجيّات جديدة.

وعلى هذا، تبيّن أنّ وفرة الموارد هي أقلّ إثماراً على المدى الطويل من الندرة، ـحمل معها قليلاً من التقدّم في مكتسبات الرأسمال البشري والرأسمال المادي ـبريقي. والفروقات والاختلافات الكميّة في الموارد تُفسِّر إذن الفروقات والتباينات ـبِ التنمية للمدى الطويل. ونحن هنا إزاء تفسير يلحق بنظرية أعمّ يطلق عليها «لعنة ـوارد الطبيعية» التي ترى أنّ وفرة المواد الأولية تُنتِج الشروط المؤاتية للاستيلاء على ـريع وتُفضي إلى الفساد والهدر والتبذير.

غير أنّ ثمّة مدرسة ثانية تنكر التأثير المباشر للجغرافيا على اللّامساواة العالمية، ـنحَ بدلاً من ذلك على الدور الأولويّ للتاريخ. وتضع هذه المقاربة الاسترقاق ـ لاستعمار، بما هما مؤسّستان سياسيّتان واقتصاديّتان، في القلب من تكوُّن اللّامساواة ـعالمية. وعلى العكس من المقاربة السابقة، فإنّها تستخدم التنوّعات والتغيّرات ـجغرافية، ليس كعامل يؤثّر على التنمية، وإنّما «كلعبة من ألعاب الحظّ»، أي كعامل ـن شأنه أن يغيّر من مجرى التاريخ أحياناً ولكن بصورة عارضة. إذ ترى هذه المقاربة في ـخيارات الإنسانية المصادر الحقيقية للتفاوتات.

وهكذا فإنّ الاقتصادي ناثان نان Nathan Nunn بَرهَن على أنّ التنمية الطويلة ـمدى قد تأثّرت بتجارة الرقيق وارتفاع وتيرتها، وبوفرة العبيد، باعتبار العوامل الأخرى ـتساوية. وهو يستخدم للبرهنة على ذلك واقعة أنّ الاسترقاق كان يتزايد أهمّية كلّما كانت المناطق التي يُستَرَقّ منها ويُتاجَر برقيقها، أقرب إلى المرافئ التي يُقتاد هؤلاء ـنها، وإلى البلدان التي كان الطلب فيها على الرقيق هو الأكثر ارتفاعاً (كوبا، هايتي، جامايكا، البرازيل، الجزائر، تونس، طرابلس، القاهرة، جيبوتي وسواها). وبما أنّ ـمسافة الجغرافية ليست عامل تنمية بذاتها، فإنّ ناثان نان Nathan Nunn يقارن التنمية ـحالية في أنموذجين من المناطق: المناطق التي تعرّضت لعملية استرقاق وتجارة

رقيق شديدة (لأنّها كانت على مقربةٍ من بلدٍ الطلبُ فيه على الرقيق مرتفع)، والمناطق الشبيهة بالمناطق السابقة، ولكنّها تعرّضت لعملية استرقاق أقلّ كثافة، (لأنّها كانت أبعد في المسافة عن البلدان ذات الطلب على الرقيق). وهكذا، فإنّه يستطيع أن يبرهن على أنّ استرقاقاً أكثف وأشدّ، أفضى إلى تنمية اقتصادية أضعف. وفي مقالة لاحقة كتبها بالتعاون مع ليونارد وانتشيكون Léonard Wantchekon، أظهر ناثان نان أنّ السبب الذي جعل أثار الرقّ ومفاعيله سلبية ومستدامة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، هو أنّ تجارة الرقيق ولَّدَت ثقافة حذر إزاء السلطات الحكومية، كما في وسط الأهالي أنفسهم. ونستطيع، استطراداً، الاعتقاد بأنّ الرقّ أو العبودية هي أحد الأسباب التي جعلت أفريقيا السوداء أقلّ مناطق العالم تنامياً.

ويلحّ الاقتصاديون دارون عاجم أوغلو Daron Acemoglu وسايمون جونسون Simon Johnson وجيمس روبنسون James Robinson من جهتهم على التفاعل بين الواقعة الاستعمارية والتنمية الاقتصادية للمدى الطويل. وهما يبرهنان، مستخدمين معدّلات وفيات المستوطنين المستقلّة عن عوامل التنمية الاقتصادية، ويبديان أن *نمط أو أنموذج* الاستيطان أو الاستعمار المعتمد ـ استيطان سكّاني، أو استعمار «استخراجي» (يهتمّ باستخراج الموارد الطبيعية أساساً) ـ قد لعب دوراً حاسماً في الفروقات القائمة في التنمية الحالية. فالمستعمرات التي تملك بيئة صحّية تؤاتي الأوروبيّين، كما هو حال الولايات المتّحدة وكندا، ونيوزلاندا أو أستراليا كانت أرض هجرة أوروبية كثيفة، الأمر الذي شجّع على إقامة مؤسّسات سياسية واقتصادية مؤاتية، وآتى التنمية الاقتصادية الخارقة أيضاً لهذه المناطق. وعلى العكس من ذلك، فإن المستعمرات التي كانت مماثلة لها، ولكنّها تملك بيئة صحّية غير مؤاتية لإقامة الأوروبيين، ولاسيّما في أفريقيا السوداء أو في جنوب شرق آسيا، شهدت مستعمرات استخراج للموارد الطبيعية مصحوبة بمؤسّسات سياسية واقتصادية أضرّت بتنمية هذه المستعمرات للمدى الطويل.

وثمّة نتيجة أخرى حصل عليها جيمس فيرر James Feyrer وبروس ساسردوت Bruce Sacerdote انطلاقاً من دراسة جزر المحيطَيْن الأطلسي والهادي (الباسيفيكي)، هي أنّ *مدّة الاستعمار* خلقت فروقات وتباعدات في التنمية الطويلة المدى. وبمقارنة

جزرٍ متماثلةٍ لا تختلف إلّا بواقعة موقعها على مجاري تيارات الرياح التي تنطلق باتّجاه شرق ـ غرب، والسريعة إلى هذا الحدّ أو ذاك، و كان قَدَرُها أن تُستعمَر لهذا السبب منذات في وقت مبكّر إلى هذا الحدّ أو ذاك، فإنّ هذين الباحثَين برهنا أنّ استعماراً تطاول في الزمن، قد أفضى إلى تنمية اقتصادية أهمّ على المدى الطويل من استعمار قصُرَت مدّته. هذه النتيجة التي قد تبدو لا ـ حدسية في بادئ الأمر، ربما كانت تتفسّر بواقع أنّ المستعمرات التي استُعمِرَت لـ«مدّة قصيرة» قد تلقّت ذات الأضرار التي تعرّضت لها مستعمرات «المُدَد الطويلة»، أي تدمير مؤسّساتها السياسية والاجتماعية، واستخراج مواردها، أو استعباد أهلها، إلّا أنّها تلقّت مقادير أدنى من التثميرات وأقلّ أعداداً من المهاجرين.

يُظهر هذا العمل مجدّداً أنّ الاستعمار لم يكن صدمة ذات صورة واحدة وعلى شكلٍ واحد، وأنّ أنماطاً مختلفة من الاستعمار قد أنتجت مفاعيل للمدى الطويل أكثر أو أقلّ إضراراً بالتنمية الاقتصادية للمناطق المُستَعمَرَة. أمّا في ما عنى تحمّل النير الاستعماري، فإنه كان خيراً وأولى، على الأقلّ في ما عنى الثروة الاقتصادية، أن يكون الاستعمار طويلاً، وأن ينتهي بإضفاء الطابع الغربي «أو غَرْبَنَة» البلاد، فهذا خيرٌ من أن يكون استعماراً فظّاً يمتدّ بضعة عقود فيفكّك المجتمعات المحلّية من دون أن يُعاوِد بناء مؤسّسات ثابتة مستقرّة. فإذا كانت هذه النتيجة تصحّ في ما وراء الجزر التي هي موضوع هذه الدراسة، فإنّها تستطيع أن تسهم في تفسير السبب الذي جعل المناطق المستعمَرة على امتداد قرون، مثل الأرجنتين والبيرو وأقاليم ما وراء البحار الفرنسية، تجد نفسها اليوم في متوسّط أفضل ووضع اقتصادي أقلّ صعوبة من البلدان المستعمرَة لأزمنة أقصر كما كان حال أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء.

وثمّة مصدر آخر للّامساواة في داخل المناطق المستَعمَرَة يَرِدُ في دراسة حول مناطق أفريقيا الغربية الفرنسية (AOF) التي نرى فيها منوّعات وتقلّبات في حجم التثميرات العمومية في ميادين التربية والصحّة والبنية التحتية بسبب تنوّع مختلف الإداريّين الاستعماريّين في حينه. ويُظهِر التحليل الإحصائي أنّ المناطق التي تلقّت الكميّة الأكبر من التثميرات العمومية في بداية الحقبة الاستعمارية في مطلع القرن

العشرين، تسجّل اليوم مؤشّرات تنمية بشرية عليا ومتفوّقة على المناطق التي تلقّت قدراً أقلّ من التثميرات العمومية، على الرغم من أنّ الطرفَيْن كانا في وضع متماثل في المنطلق، وذلك بسبب السياسات المتمايزة التي مارسها المديرون الاستعماريون. ويتبيّن كذلك أن المناطق التي أبدت العداء إزاء السلطان الاستعماري، قد تلقّت عدداً أقلّ من الأوروبيين (الفرنسيين أساساً) ممّا تلقت المناطق المطواعة المذعِنة، وأن الاختلاف أو الفارق في مقام الأوروبيين وسُكناهم إبّان فترة الاستعمار، قد استثار هو كذلك فروقاتٍ في التنمية لا تزال قائمة إلى اليوم: المناطق التي استقبلت العدد الأكبر من الأوروبيين شهدت نموّاً أسرع من المناطق التي كانت مماثلة لها في المنطلق، ولكنّها تلقّت عدداً أقلّ من الأوروبيّين.

بهذا نرى مجدّداً، أنّ الاستعمار لم يكن ذا شكل واحد وحيد أو منوال ثابت، وهذا لأسبابٍ لا تتعلّق أحياناً بالسياق المحلّي. وتُظهِر النتيجة أنّ المناطق التي كان الاستثمار العمومي فيها والهجرة الأوروبية إليها هي الأرفع والأهمّ من بين المستعمرات، تسجّل اليوم أفضل النتائج في ميدان التنمية (معدّلات ارتياد المدارس، الصحّة، جودة السكن، الناتج الوطني القائم للفرد). وثمّة دراسات أخرى كتلك التي أشرف عليها دنيس كونيو Denis Cogneau، حول المقارنة بين غانا وشاطئ العاج، تؤكّد على دور هويّة المُستَعمِر: فعلى الرغم من صعوبة مقارنة المستعمرات البريطانية والمستعمرات الفرنسية أو الإسبانية (التي لم يكن لها الخصائص نفسها في المنطلق)، إلّا أنّه يبدو أنّ النظام الاستعماري الذي أقامه البريطانيون، قد أتاح تنميةً اقتصاديةً أفضل مقارنةً بتلك التي أتاحها النظام الاستعماري الفرنسي.

وهكذا فإنّ لدينا براهين تجريبية عدّة تُبرهن أن بعض الخصائص أو الخصوصيات التاريخية هي مصدر فروقات مهمّة في التنمية الراهنة، أي تنمية اليوم. غير أن ما يثير الدهشة لدى قراءة هذه النتائج ليس في كون الاستعمار والاسترقاق قد أنتجا مفاعيل مباشرة أثّرت على الّلامساواة بين المناطق، ولكن المدهش هو أنّ هذه الّلامساواة لا تزال قائمة بدلاً من أن تزول مع مرور الزمان. كان يمكننا أن نعتقد أنّ الآثار والعقابيل التي تركتها تجارة الرقيق التي أُلغيت خلال القرن التاسع عشر، والتي خلَّفَها الاستعمار

ـذي انتهى منذ نصف قرن في غالبية الأحوال والحالات، قد انمحت تدريجياً، وأنّ ـلّامساواة العالمية ستكون النتيجة الحصرية لسوء الإدارة المعاصرة وتردّي التسيير ـمواكب للشؤون السياسية والاقتصادية الراهنة. الدراسات والأعمال التي أسلفنا ـإشارة إليها تثبت خطأ هذا الاعتقاد، ذلك أنّ الماضي الاستعماري ـ وهو بخاصّة ـ ـلا يزال يفسِّر جانباً من اللّامساواة الحالية.

ـديناميَات متباينة

لماذا تعصى الصدمات التاريخية على الامتصاص؟ تُظهر جملة من الدراسات أنّ ـتاريخ ليس منتِجاً للتفاوتات فحسب، بل إنّه هو صانع تضخّمها واتّساع رقعتها، وذلك ـنتيجةً لديناميّات متباينة، إيجابية حميدة بالنسبة إلى البعض، وسلبية مضرّة بالنسبة إلى ـالبعض الآخر. وهكذا فإنّ فروقات تكون بسيطة في المنطلق، تنتج فروقات تتزايد كِبَراً وعِظَماً. وليس معنى هذا أنّ الفروقات تعصى على الامتصاص فحسب، بل إنّها تتزايد وتتعاظم مع مرور الزمن، الأمر الذي يفسّر كيف أنّ صدمات تاريخية قديمة جداً، بل طفيفة لا يُؤبَه لها في العادة، يمكنها أن تكون في أساس تفاوتات مهمّة جداً اليوم.

لنأخذ مثال التاريخ الاستعماري. لقد أثّر النمط الاستعماري، كما أشرنا أعلاه، في المؤسّسات الاقتصادية والسياسية التي وُضعَت في المستعمرات. كما أنّ ضعف الدولة الذي تنامى إبّان الاستعمار، يُفسِّر إلى حدٍّ بعيد لماذا لا تزال للصدمة الاستعمارية مفاعيلها على الأوضاع الحالية، أي حتّى اليوم. ففي المستعمرات الاستيطانية مثل الولايات المتّحدة أو كندا، حيث أقام المستوطنون مؤسّسات مُشابهة إلى حدٍّ كبير لمؤسّسات الوطن الأم، تنامى القبول بتسديد الضريبة لدى المستوطنين بسهولة أكبر ممّا كان الحال عليه في مستعمرات الاستخراج، لأنّ الدولة كانت تموّل أشياء عمومية تفيد المستوطنين: النظام والأمن، ضمان حقوق الملكية، وكذلك حقّ الوصول إلى المرفق العام والحصول على خدماته، كالتربية والصحّة. وبما أنّ شرعية الدولة، أو بالأحرى مشروعيّتها، كانت قائمة ومقبولة، فإنّ المكلّفين كانوا أكثر طواعية في دفع الضريبة وسدادها، بحيث إنّه كان يسع الدولة أن تعمد إلى إنشاء مزيدٍ من المرافق العامة، الأمر الذي يؤاتي النموّ الاقتصادي؛ وهكذا دواليك. لكن حدث العكس من ذلك في

مستعمرات الاستخراج، حيث وضع المستوطنون مؤسّسات اقتصادية وسياسية تخدم في المرتبة الأولى مصالح الوطن الأم وليس مصالح الأهالي والسكّان المحلّيين، بحيث بدت الدولةُ هناك دولةً بلا شرعية أو بلا مشروعية، فلم يتنامَ الرضى بقبول الضريبة. وبما أن الدول لم تمتلك القدرة ولا الإرادة على التثمير في المرافق العمومية فإنها ظلّت دولاً ضعيفة، وظيفتُها الأساسية هي «حراسة القُضبان» وفقاً لتعبير المؤرّخ فريديك كوبر Frederik Cooper، أي أن تضمن بأنّه ما من قوّة استعمارية منافسة سيسعها الاعتداء على الإمبراطورية. من هنا وجدت الدولُ المعنيّة نفسَها تدخل في دوّامة سلبية: القصور في شرعية الدولة الاستعمارية حدَّ من قدرتها على اقتطاع الضريبة وعلى توفير مرافق عامة تفيد الأهالي، الأمر الذي حدَّ من النموّ الاقتصادي وعزّز عداء الأهالي للدولة، وهلمّ جراً. دراسة المحفوظات (الأرشيف) المنبثقة عن تقارير المدراء الاستعماريين في أفريقيا الغربية الفرنسية والميزانيات الاستعمارية لسنوات 1900-1930، تُظهِر بوضوح هذه الدينامية بين عداء الأهالي للسلطة الاستعمارية، والقدرة الضريبيّة للدولة، والاستثمار في المرافق العامة، وخلق الثروة. وهكذا، فإنّ مناطق كانت متشاكلة الأوضاع إلى حدٍّ كبيرٍ في المنطلق، ولكنّها أبدت العداء إلى هذا الحدّ أو ذاك إزاء الدولة الاستعمارية، شهدت مساراتٍ تاريخية متباينة.

وعلى هذا، فإنّ الاستعمار خلق «شَرَك» أو «فخّ الدولة الضعيفة» الذي كان هو نفسه مسؤولاً عن «فخّ الفقر» أو شَرَكِه. وكلّما كانت الدولة ضعيفة، ازدادت ضعفاً، وتواصل بالتالي حذر المواطنين وتأكّد حذرُهم من فشل الدولة الظاهر بالقيام بوظائفها، فضلاً عن تعزّز هذا الحذر. والقطاع غير الرسمي هو إحدى نتائج هذه الحلقة المفرغة: الدولة تفتقد إلى المشروعية لكي تجبي الضرائب، وتفتقر إلى الموارد لكي تحقّق المشروعات والمنشآت. بذلك تبدو المؤسّسات والاقتصاد في حالة انسداد وتعثّر، وفي وضعٍ من الضعف يغذّي نفسه بنفسه.

قَدَرٌ مُقَدَّر أم نقص إرادة؟

هل يمكن تغيير مجرى التاريخ؟ بلى! لأنّ ذلك حدَث في الماضي: صدماتٌ غيّرت مسار بعض المناطق كما أوضحنا ذلك أعلاه. ولئِن كانت آثار هذه الصدمات

ندباتها وعقابيلها لا تزال مرئيّة، فذلك لأنّه لم تحدث بعد ذلك صدماتٌ على قدرٍ كافٍ من القوّة فتمحو مفاعيل الصدمة السابقة، و/أو لأنّ القوى التي تربط الحاضر بالماضي هي من الأهمّية بحيث تصمد أمام الصدمات اللاحقة وتقاومها. لكن هذا لا يعني بأيّ حال أنّه لا يمكن لمجرى التاريخ أن يتغيّر. فالتنمية هي نتيجة تتابع صدمات صغرى وكبرى، بما يجعل مفاعيل الصدمات الماضية تتلاشى إلى هذا الحدّ أو ذاك. وما تظهره لنا الدراسات والأعمال التي لجأنا إليها في هذا الفصل، هو الممانعة العظمى التي تبديها مفاعيل الصدمات الماضية إزاء القرارات والصدمات اللاحقة، الأمر الذي يدعو إلى تفحّص تفسيرَيْن. الأول منهما يجعل أنّ عنف الصدمات الماضية كان من القوّة بحيث يصعب على الصدمات اللاحقة تصحيحه وتصويبه. أمّا التفسير الثاني فيذهب إلى أنّ إرادة التغيير لدى أصحاب القرار السياسيّين والاقتصاديّين المعاصرين هي أضعف من أن تستطيع تحسين أقدار الأهالي الذين لا يزالون يعانون من آثار الصدمات السابقة.

والواقع هو أنّه قد يكون بإمكاننا التفكير بأنّ قوّة صدماتٍ تاريخية مثل الاسترقاق والاستعمار هي صدمات لا سابق لها في التاريخ وأنّها لا تتكرّر، الأمر الذي يفسّر استمرار موجة الصدمة وتواصل تأثيرها. وبما أنّ معاودة استحداث مثل هذه الانقلابات ليس بالأمر الوارد، إذ لا هو بالأمر المُتمنَّى ولا بالذي يمكن قبوله، فإنّ أصحاب القرار السياسي الحاليّين، يستخدمون أدوات للتغيير أكثر اعتدالاً. فلا بدّ، في غياب صدمة تاريخية جديدة وذات شأن، من إظهار الصبر إزاء زوال آثار العبودية والاستعمار على نحوٍ كامل.

ولكن حتّى لو كان هذا التفسير الأول صحيحاً إلّا أنه لا ينبغي له أن يدعنا ننزلق إلى الذهاب مذهب الحتمية التاريخية. فثمّة جملة من أعمال البحث تُظهِر أنه إذا كانت القرارات المعاصرة لا تستطيع محو التاريخ، إلّا أن بوسعها أن تغيّر مجراه، وأن تزوّده باندفاعات إيجابية وأن تُعيد وضع البلاد على سبلٍ جديدة ومسالك مُستحدَثة. وعلى سبيل المثال فإنّ الاستثمار الكثيف في التربية والتعليم الابتدائي بفضل بناء أكثر من 61000 مدرسة في سنوات 1970، قد أتاح لأندونيسيا أن ترفع المستوى المتوسّط

للتربية لدى الأهالي الأندونيسيين إلى منسوبٍ جوهري وعلى نحوٍ ملحوظ، وأن ترفع بالتالي مستوى المعيشة، وذلك عندما تبلغ الأجيال المستفيدة من مستوى التربية الجديد سنّ الرشد.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى حذر الجمهور من المؤسّسات ونفوره منها؛ إذ إنّ الفساد والزبائنية السياسة ليسا بالقدر المحتوم. فالملاحظ، عبر دراستَيْن أُجريتا في جمهورية البينان Bénin في أفريقيا وفي الهند، أن تحسيس الناخبين في الفترات الانتخابية بمشكلات الزبائنية السياسية والفساد، يمكنه تغيير اتجاهات اقتراع الناخبين تغييراً ظاهراً قويّاً. وهكذا فإنّ الأشياء في هذين البلدين، الديمقراطيّين نسبياً، ليست جامدة تعصى على التغيير: بل على العكس، فقد أظهرت الناس في كليهما، سرعة تغيُّر في أفضلياتها السياسية انطلاقاً من اللحظة التي ظهرت فيها الرهانات ونوقشت.

ووفقاً لأعمال أبهيجيت بانرجي Abhijit Banerjee وإستر دوفلو Esther Duflo وكليمانت إمبير Clément Imbert وروهيني باندي Rohini Pande في ولاية بيهار التي هي أفقر ولايات الهند وأكثرها فساداً، فإنّ تغييرات تكنولوجية بسيطة تساعد على شفافية الإدارة العمومية، تتيح تقليص فساد عمّال الدولة أو الولاية. وعلى هذا، فإن الفساد ليس قدراً محتوماً، بحيث إنّه يمكن، خلافاً لما يُقال ويتردّد، تقليص الفساد وتحجيمه بإصلاحات بسيطة وغير مكلفة. وهذا أمرٌ يثبت أنّ بالإمكان العمل وتغيير مجرى الأمور، من دون حاجة إلى انتظار «المساء الكبير».

وفي المقابل، فإنّ بالإمكان التأثير إيجابياً على تنمية البلدان الفقيرة، كما يمكن ألّا يحدث شيء، بل أنّ تتفاقم الأوضاع. والواقع هو أنّه إذا كانت لا تزال للصدمات الماضية آثارها المتواصلة إلى اليوم، فربما لأنّ أصحاب القرار السياسي والاقتصادي المعاصرين، هم أيضاً، يفتقرون إلى الإرادة من أجل تغيير مجرى الأشياء. وماذا لو كانت الديناميات المتباينة التي أشرنا إليها هي نتاج فعل أو لعب الفاعلين الذين يجدون مصلحتهم في مواصلة اللّامساواة واستدامتها كما هي؟ أو بعبارة أخرى ماذا لو كان مردّ الوزن الذي ينيخ به التاريخ هو ديناميات تؤاتي على نحوٍ *طبيعي* المحظوظين ومَن هُم في أعلى الهرمية مِمَّن يصعب العمل ضدّهم؟ أو ماذا لو كان كذلك نتيجة قرارات

ـيـ سية واقتصادية تهدف إلى الإبقاء على امتيازات ومواقع وأوضاع ريعية؟ فهذه هي
ـطروحة التي دافع عنها جوزيف ستيغليتز Joseph Stiglitz في كتابه **الخيبة الكبرى،**
ـلعودة الكبرى إلى الرشد (*La Grande Désillusion*): فهو يؤكّد أن صندوق النقد
ـدولي يمرّر مصلحة صاحب الأسهم الرئيسي فيه، أي الولايات المتّحدة، قبل مصلحة
ـبلدان الفقيرة التي يتولّى هو من حيث المبدأ مهمّة خدمتها[1]. وهو يرى أنّ السياسات
ـتي يفرضها صندوق النقد الدولي، مثل خطط التصويب البنيوية، قد ألحقت الضرر
ـبلدان الفقيرة وفاقمت فروقات التنمية وفجواتها التي تفصلها عن البلدان الغنيّة.
ـحتّى لو كان من الصعب تحديد التأثير الحقيقي لهذه السياسات على التنمية في
ـبلدان المعنيّة، فإنّه يظلّ لأطروحة ستيغليتز الفضل في طرح مسألة وجود إرادة ليس
ـمحو اللّامساواة، وإنّما لتعهّد اللّامساواة العالمية وترسيخها.

والحقّ هو أنّه لا بدّ في النهاية من نقل السؤال للتساؤل عمّا إذا كانت الجذور
ـتاريخية للّامساواة العالمية هي *تاريخية* فعلاً، أو عمّا إذا كانت ثمرة إرادة حاضرة
ـودائمة تريد الحفاظ على الوضع القائم. وهكذا فإن بعض الأعمال ـ مثل أعمال دارون
ـعجم أوغلو Daron Acemoglu وجيمس روبنسون James Robinson ـ تلحّ على
ـقصور حكومات أفريقيا السوداء عن التحفيز على الاستثمار في التربية الجماهيرية ذات
ـلنوعية، التي تحمل الأجيال العتيدة المقبلة على تغيير المؤسّسات السياسية والإطاحة
ـبالأنظمة القائمة. كما أنّ السؤال نفسه يظلّ مطروحاً على الصعيد الدولي: فهل إنّ
ـلقوى العظمى الاستعمارية عملت فعلاً من أجل تغيير التنظيم الاقتصادي الذي كان
ـمفاده قيام مستعمراتها القديمة بتزويدها بالمواد الأوّلية، وأحياناً كثيرة بتحوّلها إلى منافذ
ـمتميّزة لتصريف منتجات المُستعمِر القديم؟

تقسيم العمل الدولي يؤاتي الدول الغنيّة خير مؤاتاة وأفضلها، بحيث إنّه لا يسعها
أن تنظر بعين الرضا إلى النموّ المتأخّر الذي تشهده حالياً البلدان الصاعدة. أفَلَسنا
نواصل سماع الشكاوى حول صناعات «**نا**» التي تنتقل إلى البلدان السائرة في طريق
النموّ؟ أليس أنّ هذه ـ أي البلدان الغنيّة ـ تحاول أن تتّخذ تدابير قانونية تتيح الحفاظ
على مصالح عمّال «**نا**» ومؤسّسات «**نا**» ومشروعات «**نا**»؟ وأخيراً يبدو أنّنا لا نهتمّ بالفقر

واللّامساواة في العالم إلّا بعد تأمين حماية مصالحنا القومية. وعلى هذا، فإنّ النخب الأفريقية، أو ملّاك الأراضي الكبار في أميركا اللّاتينية، ليسوا وحدهم الذين يعملون من أجل دوام الأوضاع القائمة، وإنّما البلدان الغنيّة أيضاً. التفاوتات العالمية بلغت اليوم مستوى لم تصل إليه في أيّ لحظة من تاريخ البشرية؛ فلا بدّ من التفكير تفكيراً شاملاً إجمالياً محيطاً حول هذه المسألة لتعيين الميكانيزمات التي تُنتج اللّامساواة والفاعلين الذين يجدون مصلحتهم فيها.

هوامش ومراجع

- contrefactuel أو الوضع البديل المغاير الذي كان سيحدث في ما لو أنّ الفعل، أي الاستعمار هنا، لم يقع (المُترجِم).

(1) Joseph STIGLITZ, *La Grande Désillusion*, Fayard, Paris, 2002.

لمعرفة المزيد

- Daron ACEMOGLU, Simon JOHNSON et James A. ROBINSON, «The colonial origins o comparative development. An empirical investigation», *American Economic Review*, vo 91, n° 5, 2001, p. 1369-1401.
- Nathan NUNN, «The long-term effects of Africa's slave trades», *Quarterly Journal of Eco nomics*, vol. 123, n° 1, 2008, p. 139-176.
- Frederick COOPER, *Africa Since 1940. The Past of the Present*, Cambridge Univers Press, Cambridge, 2002.
- Élise HUILLERY, «History matters. The long term impact of colonial public investments French West Africa», *American Economic Journal - Applied Economics*, vol. 1, n° 2, 20 p. 176-215.
- Élise HUILLERY, «The impact of European settlement within French West Africa. D pre-colonial prosperous areas fall behind?", *Jounal of African Economies*, vol. 20, n 2011, p. 263-311.

مجتمعٌ دولي شديد الهرميّة والتراتب

فريديريك شارَيون
(أستاذ جامعي في العلوم السياسية، مدير معهد الأبحاث الاسراتيجيّة في المدرسة الحربيّة)

تقديم مبدأ المساواة التامّة بين الدول، على أنّه المبدأ الأساس الذي يقوم عليه العالم المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، هو أمر لم يخدع أحداً البتّة. فعلى الرغم من موجات إنهاء الاستعمار المتتالية، وعلى الرغم من الساعات المشهودة التي عرفتها النزعة «العالم ـ ثالثية»، وعلى الرغم من الأحايين العظمى التي مرّت بها الدعوات القومية والوطنية في الجنوب، فإن المبدأ الهرمي التراتبي هو الذي ساد في بداية الحرب الباردة. فإطار الثنائيّة القطبيّة فرض عملياً تفوّق قوّتين عظمتين أو جبّارين مسؤولَيْن، شراكةً، عن النظام الدولي الجديد (وقد اختبرت فرنسا وبريطانيا ذلك ودفعتا ثمنه إبّان أزمة السويس في العام 1956). ثمّ إنّ قوام ميكانيزم الأمم المتّحدة، أي مهر الأعضاء الخمسة الدائمين بحقّ النقض، كان يَكتب بحبر لا يمّحي التفوّق السياسي لبعض الدول على البقيّة الباقية منها.

أرسى التكوين البطيء لعالم ما بعد الحرب الباردة، بعد أن ولّى وهم الأحادية القطبية لسنوات 1990، أرسى ممارسات جديدة في حيِّزات فريدة، وواجه بين فاعلين جدد. الأطراف الجهويّة أو الإقليمية أو العالمية العديدة، والنوادي ذات الأوضاع المتغيّرة والأحجام المتنوّعة (مجموعة الثماني G8، مجموعة العشرين G20...)، وبروز

ءعلين منبثقين من المجتمع المدني، من المدعوّين من هذه الدوائر أو من المُربكين
نمشوّشين لعملها، كلّ هذه العناصر أسهمت في تغيير اللعبة الدولية وأوراقها
معطياتها. فهل إنهم أصلحوا من شأن اللّامساواة بين الدول، بإدخال ميكانيزمات
حديدة من شأنها إتاحة سماع صوت كلّ واحدٍ على نحوٍ أفضل؟ أم إنّهم أداموا، لا بلّ
عززوا مبدأ اللّامساواة والتفاوت؟

من الهرميَة العالمية إلى تكاثر النوادي: اللَامساواة كمبدأ تشغيل

التكريس المُستدام الذي كرّسته الحرب الباردة للّامساواة بين الدول، والذي
كان يؤدّي إلى تمييز «القوى الأعظم» عن بقيّة «القوى» الأخرى قد خلّفَ آثاراً وترك
ندباً أو عقابيل (بحيث بات هناك «قوى عظمى»، و«قوى إقليمية» و«قوى متوسّطة»)
فضلاً، بطبيعة الحال، عن الآخرين كافة غير المرخَّص لهم بحمل هذا اللقب أو ذاك
التوصيف. فالبنيات التي طُرِحت انطلاقاً من العام 1945، هي بنيات عسيرة الإصلاح.
حيث استمرّت، وتجاوزت أحداث فترة 1989-1991 وانقلاباتها وتغييراتها. وبخلاف
ذلك فإنّ الأطر، التي يمكن نعتها بالرسمية إلى هذا الحدّ أو ذاك، من نوادٍ ومجموعات
مجموعة الثماني G8، مجموعة العشرين G20...) جرى إنشاؤها منذ ذاك، جزئياً، من
أجل التعويض عن تعذّر أو عن استحالة إصلاح البنيات الكبرى أو الهيكليات العظمى،
تعيد إنتاج المبدأ التراتبي الهرمي، لا بل تعزّزه.

استمرار الأطر الموروثة من الماضي. استحالة إصلاح الأمم المتّحدة هو إحدى
العلامات على صلابة مبدأ اللّامساواة، الموروث من فترة بعد الحرب العالمية الثانية،
وتماسكه. شروط البداية وحدودها معروفة: كيف نحافظ على نظمة أو بنية أو منظومة
مؤسَّسة على حقّ النقض الذي تتمتّع به الدول الخمس التي تملك مقعداً دائماً في
مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة، والذي جرى وضعه في فترة لم تكن ألمانيا
واليابان فيها سوى دولتَيْن مغلوبتَيْن مهزومتَيْن، وكانت الهند فيها بريطانية، وكانت
الإمبراطوريات الاستعمارية لا تزال قائمة، ما كان يجعل مكوّنات العالم من الدول
لا تزيد على الخمسين دولة، في حين أن تعدادها يناهز المائتي دولة اليوم، في مطلع
هذا القرن الحادي والعشرين، وحيث لم تكن البرازيل وكوريا الجنوبية وأندونيسيا وتركيا

وسواها ما قد أصبحت عليه منذ ذاك؟ وإذا كان ثمّة إجماع في الرأي يعتبر أن الإصلاح ضروري ولا يمكن تلافيه أو الالتفاف عليه، إلّا أنّ صعوبات تنفيذه تدفع إلى إرجائه بلا توقّف. في قمة العام 2005 العالمية، جرى الاعتراف بضرورة تكييف الأمم المتّحدة مع حقبة جديدة، إلّا أنّ مسائل المقاعد الدائمة وحقّ النقض والتوزيع الجغرافي، المرتبطة كلّها بالمساواة بين الدول، تظلّ مسائل دقيقة وحسّاسة.

الحجج التي تبرّر تأخّر هذا الإصلاح ليست عارية كلّها من الحصافة وسَوَاء الرؤية. فالأعضاء الدائمون الحاليّون يظلّون، على الرغم من حجمهم المتقلّص على رقعة الشطرنج العالمية الجديدة (كما هو حال فرنسا وبريطانيا)، أعضاء مبادرين سبّاقين وضالعين في الشؤون العالمية، وهذا ليس حال الدول الصاعدة، التي لايزال بعضها مشغولاً بالدرجة الأولى ببيئته الإقليمية المباشرة. وهكذا، فإنّ مجهودات باراك أوباما، في مطلع ولايته الأولى، لضمان التزام الصين أو الهند في ما يتعلّق بإشكالياتٍ إجمالية «مستعرَضة» باءت بالخيبة. ثمّ إنّ اختيار «أعضاء دائمين جدد» يطرح مسألة ردّة فعل منافسيهم الإقليميّين المباشرين. فإذا كانت مجموعة الأربعة (G4) من الدول المرشَّحة لمثل هذا الاعتراف (أي اليابان والهند وألمانيا والبرازيل) لا تثير الاعتراض، إلّا أنّها لا تفلت من تردّد الصين (إزاء اليابان)، ولن تتفادى رفض الباكستان وتحفّظ إندونيسيا (إزاء الهند)، أو تردّد المكسيك والأرجنتين (إزاء البرازيل)، ولا تساؤلات بعض الأوروبيين حول مقعد مشترك يكون للاتّحاد الأوروبي، ولا السجال حول تمثيل أفريقيا (الذي ترغب به مجموعة الأربعة) والعالم العربي وتركيا...

وكذلك الحال بالنسبة إلى منظّمات دولية أخرى، حيث إن غياب «نظام اقتصادي دولي جديد» بعد مرور ما يقارب السبعين سنة على دخول الاتفاقية العامّة للتعرفة الجمركية والتجارة (الغات GATT) حيِّز التنفيذ، وبعد مرور ما يزيد على نصف قرن على مطالبات الجنوب الأولى، فإنّ هذه المطالب لا تزال قائمة راهنة (مثل المطالبة بحقّ الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة من دون اشتراط الحصول على براءة الاختراع أو إجازة الاستخدام، وبحقّ التصدير مع إعفاء جمركي، أو مثل مطلب استقرار أسعار المواد الأولية، أو الحصول على قروضٍ طويلة الأمد وبفوائد زهيدة). وإجماع واشنطن

ـ ـير الانضباطية والليبرالية التي ينبغي تطبيقها على الاقتصادات المدينة) لا تزال ـ ـعيّة الإجراء في البنك الدولي وفي صندوق النقد الدولي على الرغم ممّا تعرّض له ـ لإجماع عبر أزمة العام 2008. أمّا نادي باريس غير الرسمي، الذي لا يزال يُناقش ـ سنوات الخمسين صعوبات الدفع والسداد التي تواجهها الدول المدينة، فإنّه ـ يزل يضمّ قرابة عشرين من الأعضاء الدائمين، كلّهم من بلدان الشمال، أمّا الآخرون ـدعوون *خصوصيون أو بحسب المناسبات*. وكمثال بين أمثلة أخرى، فإنّ نسب ـتصويت في العام 2015 في صندوق النقد الدولي كانت كالآتي: 1,86% من المجموع ـجيكا (ذات الأحد عشر مليون نسمة) و2,08% لهولاندا (17 مليوناً) و2,56% لكندا ـ مليوناً)، ولكن 0,4% فقط لمصر (86 مليوناً)، و0,85% لإندونيسيا (250 مليوناً)، ـ2,3% للهند (1,25 مليار نسمة).

نجاحٌ لمبدأ الهرميّة لم يناقضه نقيض. لا تزال اللّامساواة بين الدول، بوصفها مبدأ عمل وتشغيل وظيفي، قائمةً في الأذهان والعقول في البلدان الغربية وفي بلدان الجنوب وفي الأندية الجديدة المتعدّدة الأطراف، بقدر ما هي قائمة في ميكانيزم المنظّمات التي ـبثقت من مرحلة ما بعد الحرب الكبرى.

الإيمان بـ «هرميّة مفيدة» والاعتقاد بـ«تراتبية مُجدية» يشكّل بادئاً، حجاجاً غربياً، حيث يدلي القوم بحجّة تجعل *الزعامة* ضمانة تضمن الفعاليّة، كما لو أنّ فكرة الاستقرار عبر السيطرة، وهدوء الأحوال بالهيمنة التي كانت عزيزة على المؤرّخ أثيرة لديه، لم تتوارَ مطلقاً ولمّا تَزُل[1]. هذا الاعتقاد الذي يحمل قدراً ضئيلاً من الليبرالية، والموروث من الحرب الباردة، والقليل النزوع إلى المساواة، لأنّه يعتبر أن ليس ثمّة نظام مستقرّ إلّا وهو تحت وطأة زعيم،الاعتقاد هذا سبق أن ألهم في الماضي استراتيجيّة «الشرطي الإقليميي» (الدول المحورية التي كانت الولايات المتّحدة تستند إليها لفرض الأمن والنظام بما يلائم مصالحها)، أو استراتيجيّة الدولة « *زعيمة العالم الحرّ*».

والآن وبعد ذلك بسنوات، لا زالت *الزعامة* الأميركية قائمة بلا اعتراض على منظّمة حلف شمال الأطلسي (النّاتو)، بل إنّها تستجيب للرغبة التي يُبديها ويعرب عنها بانتظام العديد من المراقبين في المستشاريات، وفي الصحافة، وداخل مجموعات *الخبرة*

في الدول الأعضاء في المنظّمة. بل إنّ هذه الرغبة تبدو عبر التبكيت الذي يتعرّض له الرئيس أوباما، من سوريا إلى أوكرانيا، على لسان مَن يدينون الرخاوة التي يفترضونها في *زعامته*، والتردّد الذي يبديه في فرض الإرادة الأميركية، من حيث إنّه عاملٌ في زعزعة الاستقرار الدولي من سوريا إلى أوكرانيا.

وفي داخل الاتّحاد الأوروبي، أصبح اختلاف الأحجام والمرتبات والوضعيات عبر حسابات التصويت وعدد النوّاب الذين يحصل عليهم كلّ بلد عضو، عرفاً مؤسّسياً، وبات أمراً مُقَرّاً مقبولاً في الممارسة. فعندما صوّتت إيرلندا بـ«لا» على معاهدة (العام 2008)، فإن القوم حملوا الإيرلنديّين على معاودة الاقتراع (العام 2009). وحين فعلت فرنسا الأمر نفسه (العام 2005)، قيل إنّه ينبغي تفسير أوروبا وشرحها شرحاً أفضل لمواطنيها. في نهاية العام 2008، وبعد انقضاء فترة الرئاسة الفرنسية للاتّحاد التي شهدت نشوب الأزمة الجيورجية، وحدوث الصدمة المالية، أكّد نيكولاس ساركوزي وألحّ على «المسؤولية الخاصّة» التي تقع على عاتق كبريات البلدان في الاتّحاد الأوروبي. وفي العام 2014-2015 كان التأكيد لا يزال يتمحور حول الدور الأساسي الذي يعود إلى التوأم الفرانكو ـ ألماني، إن في ميدان الحاكمية الأوروبية أو في نطاق السياسة الخارجية. وبعد الثنائي «ميركوزي» المكوَّن من أنجيلا ميركل ونيكولاس ساركوزي، جاء دور الثنائي المكوَّن من المستشارة الألمانية والرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، الذي يفترض فيه ترويج اتفاقيات مينسك حول الأزمة الأوكرانية وتشجيعها.

هذا الحجاج البلاغي حول «*الزعامة* الضرورية» يشهد إقبالاً وسِعة انتشار في العالم غير الغربي. ففي الجانب الآخر من الجدار (البِرليني)، أيام القطبية الثنائية، لم يكن ثمّة ما يُقال حول هذه المقاربة، التي كانت تتجسّد بمبدأ بريجنيف حول السيادة المحدودة، التي فُرِضَت على أوروبا الشرقية من العام 1968 إلى العام 1988. أمّا اليوم، فإنّ العودة إلى دوائر النفوذ التي تدعو إليها هذه المرّة القوى الكبرى الإقليمية لنفسها، ولا تدعو إليها الولايات المتّحدة لحلفائها كما جرت العادة، هو تكريس لمبدأ اللّامساواة. خطاب الصين حول وزنها الخاص في آسيا (الصين بلدٌ كبير، في حين أنّ مجموعة أو اتّحاد حلف جنوب شرق آسيا ـ آسيان ASEAN ـ ليست سوى بلدان صغيرة

كما أعلنت الصين العام 2010)، والخطاب الروسي حول التصدّر والتفوّق الروسي
التاريخي والثقافي في الحيِّز الأجنبي المحاذي والقريب، غداة قضية شبه جزيرة القرم،
يجعل المرء يتوقّع عودة القوم إلى سياسات خارجية يمكن توصيفها بالإمبراطورية، أي
إلى سياسات تلحّ وتصرّ على الحقوق التي تعتبرها تقليدية، ويفترض بالجوار الإقليمي
الاعتراف بها، وتتطلّب من الجيران «الصغار» اعتماد سلوكات «مناسبة» ومطابِقة لها.
تنظيم المنطقة على يد زعيمها الكبير بات أمراً راهناً أكثر من أيّ وقت مضى، من
البرازيل في أميركا الجنوبية، حتّى أستراليا في الباسيفيكي الجنوبي (جنوب المحيط
الهادئ)، مروراً بالهند أو بالمملكة العربية السعودية. هذا التكريس لممارسات التفوّق
هو سلوك يحمل معه اختلالات المستقبل، إن في حالة الصراع من أجل مرتبة أو وضعية
الزعيم الإقليمي، أو *الزعامة* الإقليمية (بين المملكة العربية السعودية وتركيا وإيران، أو
بين الصين واليابان، إذا شئنا الاكتفاء بهذا القدر من الأمثلة) أو في حالة عدم انضباط
أحد الصغار وعدم تقيّده بمبادئ السلوك التي يفرضها الكبير.

وأخيراً، فإنّ تكاثر النوادي والمجموعات المتعدّدة الأطراف التي يفترض بها أن
تضع، على الطاولة نفسها أو حولها، دولاً ذات خصائص ومواقع جغرافية مختلفة،
ليس بالأمر الذي يكذّب هذه النزعة أو يسفِّه هذا المنحى. وقد كان الشاهد على هذه
المواقف المتنوّعة والسياسات المتغيّرة، أو بالأحرى الاستنسابية الاعتباطية لهذه النوادي
الجديدة، هو انضمام الصين (العام 2001) وروسيا (العام 2012) إلى المنظّمة العالمية
للتجارة (OMC). ولا حاجة هنا للعودة إلى طريقة عمل كلّ واحدة من المجموعات
العديدات «G»، لنلاحظ أنّ مبدأ التنخّب هو المبدأ السائد. وبالطبع فإنّ مجموعة
العشرين (G20) أكثر اشتمالاً كما تشير تسميتها، من مجموعتَيْ السبع والثمانية
(G8-G7)، لكنّ تكوينها المبرَّر جزئياً بالوزن الاقتصادي لأعضائها لا يفعل سوى
أن يؤكّد هذا الاختلال: عشرون بلداً تمثّل 85% من التجارة العالمية وأكثر من 90%
من كامل الدخل المحلّي القائم أو الإجمالي في المعمورة كلّها، لما يمثّل 65% من
سكّانها. وهذه المجموعة التي أُنشِئت العام 1999، وأُعيد تنشيطها بلقاءات بين رؤساء
الدول أو الحكومات اعتباراً من العام 2008، أصبحت اليوم الاسم الذي يُطلَق على
ثلاث صيغ (الرؤساء التنفيذيّين العشرين لمجموعة العشرين، مجموعة وزراء المالية

وحكّام المصارف المركزية العشرين، ومجموعة وزراء الاستخدام العشرين). غير أنّ هذا النادي الجديد، ذا جدول الأعمال الواسع اتساعاً هائلاً يجعله يبدو كمشروع غير رسمي لحكومة عالمية، يثير الكثير من الانتقاد.

يبقى أنّ اختيار الأعضاء المنتمين إلى النادي يبدو منطقياً من وجهة نظر وزنهم الاقتصادي، إلّا أنّه اختيار لم تقم به ولم تقرّره أيّة سلطة معترف بها. لكنّ الانتماء إلى هذا «النادي» يشكّل من الجهة الأخرى رافعة بالنسبة إلى بعض الدول في واجهة منافسيها الاستراتيجيّين. وسواء أحببنا ذلك أم كرهناه، يبقى أنّ الهند هي التي تستطيع التكلّم في هذا النادي وليس باكستان؛ والمملكة العربية السعودية وليس إيران؛ وجنوب أفريقيا ولكن ليس أيّ ممثل أفريقي من أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء أو شمالها. واستبعاد روسيا على يد أعضاء مجموعة البلدان الصناعية الثمانية الآخرين ـ التي عادت بذلك لتصبح مجموعة السبعة ـ بعد الأزمة الأوكرانية لعام 2014، وبقاء روسيا عضواً في مجموعة العشرين، يشهد على هذه الوضعية المتنوّعة المتغيّرة.

نحو معاودة توازن البأس والنفوذ؟ هل هناك على الرغم من هذه الممارسات، أواليات جديدة تسمح بإعادة توازن هوامش المناورة أو الاستطلاع بين الدول؟ هناك حلبتان أو مضماران يستحقّان الاستكشاف والتقصّي، ويشتمل كلٌّ منهما على ما يعيبه. المضمار الأول هو مضمار دبلوماسية جديدة جنوب ـ جنوب، يمكنها في النهاية أن تعمل من دون مباركة الشمال، ولكنّها تظلّ مشوّشة أو مُعَرقَلَة من نواحٍ عديدة. أمّا الثاني فهو مضمار القواعد والمعايير الجديدة والتكنولوجيات الجديدة التي يسعها التعويض عن الممارسات التي طالما كانت غير مؤاتية تقليدياً لبعض الكيانات؛ لكنّ التطوّر هنا أيضاً يظلّ سلاحاً ذا حدّين.

دبلوماسية جنوب – جنوب بين الاختراقات والتلعثمات. لطالما اعتُبرت سياسات الجنوب الخارجية سياسات «أطرافية» لأنّها كانت مرتهَنة لمبادرات «المركز». إذ لم يكن لها سوى القليل الضئيل من هامش المناورة في لعبة دولية كانت محصورة بنادي القوى العظمى التي لم تكن هي تشكّل جزءاً منها. فهل إنّ هذا الوضع شهد تطوّراً؟ والجواب يكون بالإيجاب، إذا أخذنا بعين الاعتبار المجهودات التي بذلتها بضع دول

كي يُحسب لها مزيدٌ من الحساب في السياسة الدولية، أو من أجل أن تكوِّن أو تبنّي ...ر جنوب ـ جنوب. لكنّ الجواب يصبح لا، إذا ما تنبّهنا إلى أيّ مدى كانت هذه المبادرات مرتبطة ببعض القادة أو بعض *الزعماء*، وتصطدم بمقاومة مباشرة أو غير مباشرة من جانب القوى العظمى التقليدية.

بين الفعاليات والفاعلين الذين حاولوا إيجاد هويّة سياسية خارجية للجنوب، لعب الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا داسيلفا (2003-2011) دوراً من المرتبة الأولى. حاولت البرازيل في عهد لولا، وهي العضو في مجموعتين صاعدتين هما البريكس (برازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) وإيباس (الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا)، حاولت أن توحّد المطالب النوعيّة في المنظّمة العالمية للتجارة (OMC) كما في داخل مجموعة العشرين، وضاعفت صلاتها ببقيّة القارّات (11 رحلة لأفريقيا في ولايتَيْ لولا، وإنشاء القمّة الأفريقية الأميركية الجنوبية والقمّة الأميركية الجنوبية ـ العربية)، وساعدت على الدفع بخطّ عالمي بديل ونشره. وفضلاً عن ذلك، فإنّ الرئيس البرازيلي دافع عن جِهوية أميركية جنوبية مع إنشاء جماعة الأمم الأميركية الجنوبية العام 2008 (UNASUR)، وجماعة الدول اللاتينو ـ أميركية والكاريبيّة العام 2010 (CELAC) التي استبعدت الولايات المتّحدة وكندا، وعارض مختلف مبادرات واشنطن للتكامل الإقليمي. لكنّ هذا الموقف ضَعُف بعد رحيل الرجل الذي كان يجسّده. وقد رفض الأميركيون والأوروبيون محاولته المشتركة مع تركيا في العام 2010 لإيجاد مخرج للأزمة النووية الإيرانية.

نجد في هذه التجربة البرازيلية أعراضاً عدّة من أعراض الصعوبات التي تواجهها دول الجنوب إزاء لعْبِها دوراً خاصّاً بها في بلاطات القوى العظمى. وأوّل هذه الأعراض هو أن حَمَلَة هذه المطالب غالباً ما يكونون شخصيات كاريزماتية، ونادراً ما تتوصّل إلى «روْتَنَتِها» أو جَعْلِها تكرارية تلقائية مألوفة. بعد ذلك تَطّرِحُها القوى العظمى في الشمال وترفضها، إمّا مباشرة (كما فعلت بالنسبة إلى المبادرة التركية البرازيلية) وإمّا بصورة غير مباشرة بطرح بنيات إقليمية أو عالمية منافسة تضمّ القوى الكبرى التقليدية. ومشروع الولايات المتّحدة في أميركا اللّاتينية لمنطقة تبادل حرّ بين الأميركيّتين (FTAA)

العام 2002، الذي تبعته المكسيك وفنزويلا هو شاهد على ذلك. وفي آسيا أدّى التكاثر نفسه للمحافل الإقليمية إلى تشويش الأفق اللازم لقيام تعبير إقليمي سياسي حقيقي. فاتّحاد جنوب شرق آسيا (ASEAN) الذي أُنشئ العام 1967، بدأ يولِّد مجموعات فرعية، مثل محفل الآسيان الإقليمي (ARF) الذي بات يضمّ واحدة وخمسين دولة عضواً؛ و ADMM+ (لقاء أو ملتقى وزراء دفاع الآسيان، الذي يوجه منذ العام 2010 الدعوة إلى أستراليا والصين والهند واليابان ونيوزيلاندا وكوريا الجنوبية وروسيا والولايات المتّحدة. وقد بات للآسيان، كمحفل نقاش إقليمي، محفلٌ ينافسه هو محفل آسيا والباسيفيكي للتعاون الاقتصادي (APEC) كما سيتعرّض في المستقبل لمنافسة مشروع الاتفاق الأميركي للشراكة العابرة للباسيفيكي (TPP).

غير أنّ المنحى الذي ينحو الجنوب فيه نحو الجنوب، وعودة الخطاب السيادي الذي يستبعد القوى العظمى التقليدية لا يزال قائماً. ونحن نرى هذا المنحى قيد العمل في تركيا رجب طيِّب أردوغـان، التي باتت تحاذر شركاءها في التحالف الأطلسي (الناتو) (وبخاصّة إسرائيل بعد حرب غزّة في صيف العام 2014). كما نراه في الأسلوب المختلف منذ تتويج الأمير تميم بن حمد آل ثاني في حزيران (يونيو) 2013، في قطر التي بات عملها الدولي متركّزاً في «العولمة المالية» وفي منطق الشبكات الدينية العابرة للحدود وللدول، التي باتت تثير تساؤلات غربية. وينبغي النظر ضمن هذا المنظور ذاته إلى مبادرة الجامعة العربية التي تقف وراءها الرياض والقاهرة لإنشاء قوّة عسكرية عربية مشتركة، تصادَف الإعلان عنها في 29 آذار (مارس) 2015، مع عملية قامت بها عشر دول عربية في اليمن، في لحظة توتّر وقع بين المملكة العربيّة السعودية وحليفها الأميركي (الذي اعتاد على أن يكون استخلاص المواقف المشتركة تحت إشرافه)، بحيث جرى إبلاغه بتلك العملية وبتطوّراتها وارتداداتها في اللحظات الأخيرة.

ظهور زبائنيّات جديدة باتت تلتفّ على واشنطن والعواصم الأوروبية لتتمفصل حول بكين، وربما حول موسكو من جديد (كما يدفع إلى الظنّ بذلك حضور القادة الفيتناميين والكوبيين والفنزويليين أو الرئيس المصري العام 2015، إلى جانب فلاديمير بوتين في احتفالات 9 أيار/مايو)، أو حول الرياض أو سواها، يُنبئ بقدوم عالمٍ ذي

توازن جديد أو متجدّد، بالقياس على الفترة التي كانت الصدارة والسيطرة فيها لواشنطن وحلفائها. فهل إنّ في ذلك ضمانة مساواة بين الدول؟ لا. ذلك أنّ صعود *زعماء* جدد لا يفعل سوى أن يعزّز الفكرة التي تجعل أن استقرار مصالح البعض أو الدفاع عنها، يمرّ بزعامة بعضٍ آخر.

موارد جديدة لتأمين المساواة؟ ومن الملاحظ كذلك منذ بضع سنوات، حدوث تطوّرات مستقلّة عن لعبة الدول، من شأنها أن توفّر بعض الحّيز السياسي أو الاقتصادي لدى الأكثر إعوازاً بينها. فهل تكون القوّة الإعلامية المتزايدة لـ«متعهّدي» المعايير أو «مقاولي» القواعد والقيم والأحكام (كالمنظّمات غير الحكومية، ومراكز التفكير، ووسائل الإعلام... إلخ)، وتقنيات الإعلام والاتصالات الجديدة، وأشكال تقنيات العنف الجديدة، أدوات تكافؤ أو «أسلحة مساواة» ـ لكي نستخدم التعبير الذي كان يطبَّق في الماضي على السلاح النووي ـ الذي كان يُفترَض به أن يحقّق المساواة بين القوى النووية العظمى والصغرى؟

التنوّع الذي حصل مؤخّراً في المنظّمات غير الحكومية، وفي مراكز التفكير، ووسائل الإعلام قلب في سنوات 1990 الصفحة، حين بدا أن بعض كبار الفعاليّات والفاعلين الناطقين بالإنكليزية (وفي مقدّمتهم شبكة سي.إن.إن CNN) باتوا يسيطرون سيطرةً لا يشاركهم فيها أحد، على التحليل الدولي الموجَّه إلى الجمهور الواسع. فالعالم غير الغربي لا يملك بعد أداةً مماثلة. وكثير من أعضائه يتردّدون بادئاً في لعب ورقة دبلوماسية التأثير المؤسَّسَة على هؤلاء الفاعلين المفرطي الاستقلال. ففي روسيا ومصر أو سواهما (ناهيك بالصين)، لا يزال القوم يضيّقون على المنظّمات غير الحكومية وينكّدون حياتها، ويشدّدون الرقابة على وسائل الإعلام التي لا يحبّون تفلّت لهجتها. ففي مصر، تزايد عدد المنظّمات غير الحكومية التي اضطرت إلى تسجيل نفسها لدى السلطات او أقفلت مكاتبها للاشتباه بأنّها قريبة من الإخوان المسلمين. وفي موسكو لا بدّ لمنظّمة غير حكومية تحصل على رساميل أجنبية من أن تعلن عن نفسها كـ«عميلٍ للخارج». ثمّ إنّ محاولات الدول غير الغربية في أن تخلق وسائل إعلام عظمى، أو مراكز تفكير منافسة لكبرى الفعاليات الناطقة بالإنكليزية، لم يصادفها

التوفيق. وباستثناء «الجزيرة» التي نجحت في تكوين مرجعية دولية ناطقة بالعربية، على غرار أنموذج اقتصادي لا يمكن تصوّره في مكان آخر، فإنّ المحاولات الصينية (CCTV) أو الروسية (شبكة روسيا اليوم) ومغامرات هوغو شافيز التلفزيونية في فنزويلا، لم تحظَ بالنجاح المنشود.

كان يسع الإنترنت والشبكات الاجتماعية أن تصبح «روح الضعيف» بالنسبة إلى دولٍ تعوزها بنيات النفوذ التقليدية (الأمن، التجارة، المال...) وهياكله؛ إلّا أنّ الملاحظ، هو العكس، أي تنامي نماذج من الاتصالات التي أفضت إلى سيطرة أميركية جديدة في مجالات التسلية (غوغل، فيسبوك، تويتر، آمازون...) ذات الامتدادات السياسية، التي تكمن فيها قدراتٌ تفوق قدرات الماضي. والحقّ أنّ محاولات تكوين منافسين وطنيّين لهؤلاء العمالقة وإنشائهم قد اتّسمت بالفشل أو بذهنية دفاعية يمليها الانكفاء الوطني الذي لا يتيح استراتيجية تأثير شامل (مثل *رنرن Renren* و*صينا فيبو Sina Weibo* في الصين والتي هي قليلة عسيرة المنال غير يسيرة الفهم، أو في كونتيكت VKontakte وهي ضرب من الفيسبوك الروسي التي قلّما استخدمها أحد خارج العالم الناطق بالروسية). وبكلمة واحدة، لئن كان ظهور العمالقة التجاريّين في العالم الصاعد واقعة لا تنكر (سامسونغ، تاتا، ميتّال، أو شركات التكنولوجيا الرفيعة الجديدة الصينيّة - كسياومي Xiaomi، هواوي Huawei، لينوفو Lenovo...)، ولئن كانت التكنولوجيات الجديدة، التي تستغلّ الإرسال بالأقمار الصناعية، توفّر لبلدانٍ تملك بنى تحتية متردّية متهالكة، فرصة ثانية في أن تردم فجوة تأخّرها أو تملأ هوّة تخلّفها (كما في أفريقيا)، فإنّ الانتقال *إلى القوّة الناعمة* التي تفرض المساواة تظلّ مسألة افتراضية.

وأخيراً، فإنّ ثلاث ممارسات حربية جرى اعتبارها الواحدة بعد الأخرى كعوامل إعادة توازن محتمَلة بين الدول: اللجوء إلى الإرهاب، واستخدام التكنولوجيات الجديدة مثل الطائرات من دون طيار (الدرونز)، واللجوء إلى الهجمات الافتراضية الإلكترونية (علم التحكّم الأوتوماتي/السايبرناطيقا). أمّا الإرهاب، فلطالما جرى توصيفه بأنّه سلاح الفقير وردّه على القوّة العظمى في مواجهته غير المتناظرة معها: وسيلة لنقل الحرب إلى

رضها وديارها التي طالما كانت محميَّة وبمنأى عنها، وأداة تتيح له بلوغها من دون أن تكون ثمّة حاجة لخوض مواجهة ضدّ جيوشها، في معركة لا يمكنها إلّا أن تكون خاسرة سلفاً. أمّا الطائرة من دون طيّار فهي تطوّر تكنولوجي مرهوب لا يتطلّب تضحيات مالية ولا يحتاج إلى الكفاءة التقنية ولا إلى الشبكات السرّية التي تتطلّبها وتتّسم بها عملية الحصول على سلاح نووي. فهي بهذا المعنى سلاح بمتناول الجميع. وكذلك الحال بالنسبة إلى الحرب الإلكترونية التي لا تحتاج إلّا لبعض «القراصنة» الحاذقين لتسديد ضربات مؤلمة لبلدانٍ غنيّةٍ تزداد هشاشتها بالنظر إلى ازدياد ارتهانها، وتحوّله إلى ارتهان كامل إزاء الشبكات التي اخترعتها هي نفسها، والتي يُفترَض بها توطيد سيطرتها هي. غير أنّ الحقيقة تختلف. فأحد الدروس العظمى التي أنتجتها السنوات الأخيرة، هي أنّ مؤسّسة العنف ليست قابلة لتحكّم الدول وسيطرتها المطلقة على نحوٍ مستدام. فالعنف، الذي هو نتيجة ديناميات اجتماعية وسياسية، والذي يتكاثر سواء أكان في شبكات أو في سديميّات، ويتضاعف في وكالاتٍ وفروعٍ غامضة، ينزع إلى أن يستدير بطبيعة الحال ضدّ سلطة الدولة كائناً ما كانت هذه الدولة. وقد كانت باكستان بين جملةٍ آخرين، ممّن تعلّموا الدرس ودفعوا ثمنه. أمّا التكنولوجيات الجديدة، من الطائرة من دون طيّار إلى الهجمات الإلكترونية، فإنّها باتت في متناول الفقير للقيام ببعض الأعمال المعزولة.

غير أنّ مَن يستطيع تنمية سياسات عمومية في هذا الميدان وتطويرها، وتحقيق تفوّقٍ أو تفوّقات طويلة المدى، إنّما هو ماكينات الدول بجبروتها، وبتمويلها لبرامج أبحاث واسعة ولجيوش بقضّها وقضيضها من المعلوماتيّين والمهندسين. وإذا كانت الولايات المتّحدة قد واجهت بعض الفشل والخذلان مع قضيّتَيْ سنودن Snowden أو ويكيليكس، إلّا أنّها تظلّ الجبّار الذي افتتح استخدام الطائرات من دون طيّار على نطاقٍ واسع، وشارك ولا ريب في أوّل هجوم إلكتروني ضخم واسع النطاق (ضدّ إيران مع فايروس ستاكس نيت Stuxnet الذي اكتُشف العام 2010). أمّا البلدان الأخرى التي يُشتبه في غالب الأحيان بها لجهّة القيام بهجمات معلوماتية، فهي الصين وروسيا، أي قوى عظمى مؤكّدة محقَّقة.

صلة بين الداخلي والخارجي

تفاوت الدول واللّاتساوي بينها، كان موجوداً أبداً. إلّا أنّه يجد نفسه مدعّماً معزّزاً ببضعة مفاعيل متراكمة: بنياتٌ دولية تفاوتية أو لا متساوية، اعتقادٌ متين بهرمية استقرارية أو بتراتبية تحمل الاستقرار، سيطرات إقليمية جديدة...، غير أنّ إعادة التوازن، إذا كان ثمّة من إعادة توازن، جرت لصالح أصحاب الفعالية المعارضين الاحتجاجيّين، الذين استفادوا من هوامش المناورة التي توفّرها التكنولوجيات الجديدة، ومن طلب اجتماعي متولِّد عن لامساواة مستدامة. ذلك أنّ لا تساوي الدول والتفاوت بينها، إنّما يتغذّى، كما نستطيع تخمين ذلك وتوقّعه بسهولة ويسر، من اللّامساواة والتفاوت داخل الدول. وثمّة أصوات ارتفعت ضدّ هاتين النزعتَيْن، ولكن من دون الحصول على الموافقة أو الاتفاق في ما يعني الإصلاحات التي ينبغي الشروع بها. الصلة هنا بين الداخلي والخارجي هي صلةٌ معروفةٌ وينبغي التذكير بها في أوقات الأزمة الاقتصادية: فتصاعد اللّامساواة الداخلية يمكنه أن يولِّد طلباً على السلطوية؛ وهو طلب من شأنه أن يزيد خطر التشنّج القومي، أي بالتالي احتمال النزاع. فشل السلطات الدولية ذات الشرعية المطعون فيها في معالجة هذه اللّامساواة، وهو شاهد في الحين ذاته على فشل رؤية اقتصادوية، هو أمر بات يدعو إلى الدفاع من أجل عودة الاجتماعي، والاعتراف بالآخر. معاودة الانطلاق بمعنى ما من الاختلاف، من أجل مكافحة اللّامساواة.

هوامش ومراجع

(1) Charles KINDLEBERGER, *The World in Depression*, 1929–1939, University of Califor Press, Berkeley/Los Angeles, 1973.

لمعرفة المزيد

- *Christopher DAASE, Caroline FEHL, Anna GEIS et Georgios KOLLIARAK*IS (dir.), *Recognition in International Relations,* Palgrave, Londres, 2015.
- Angus DEATON, *The Great Escape. Health, Wealth, and the Origins of Inequality,* Princeton University Press, Princeton, 2013.
- Dries LESAGE et Thijs VAN DE GRAAF (dir.), *Rising Powers and Multilateral Institutions.* Pal-grave, Londres, 2015.
- Christian MALIS, *Guerre et stratégie au XXIe siècle*, Fayard, Paris, 2014.
- Martin D. NIEMETZ, *Reforming UN Decision-Making Procedures. Promoting a Deliberative System for Global Peace and Security,* Routledge, Londres, 2015.
- Karoline POSTEL-VINAY, *Le G20, laboratoire d'un monde émergent,* Presses de Sciences Po, Paris, 2011.
- Joseph STIGLITZ, *The Price of Inequality. How Today's Divided Society Endangers Our Future*, W.W. Norton & Co, New York, 2012.
- Claire-Gabrielle TALON, *Al Jazeera. Liberté d'expression et pétromonarchie*, PUF, Paris, 2011.

تشخيص الاقتصاديّين وحلولهم

غايل جيرود

(رئيس الخبراء الاقتصادين في الوكالة الفرنسية للتنمية AFD، مدير أبحاث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي CNRS)

نعلم أن الاقتصاد النيو ـ كلاسيكي الذي لا يزال غالباً على الفكر والتعليم والبحث في الاقتصاد، هو اقتصاد تشهد ضدّه الوقائع. فهو غير متماسك ذاتياً كما برهن ذلك الاقتصادي ستيف كين Steeve Keen بخاصّة، فضلاً عن أنّه لا يتمتّع بأيّ معيار من المعايير العلمية التي يمكن أن تقبل بها الإبيستيمولوجيا حتّى ولو كانت لا تحتاج سوى إلى حدّ أدنى من التطلّبات. وفي غياب التماسك، فإن هذا المنوال أو هذا المثال إنّما يؤسّس سلطته أساساً على النجاحات المزعومة التي أتاحها التسيير الاقتصادي المستلَهم من المبادئ النيوكلاسيكية. وكثيراً ما يتردّد ذكر تقليص الفقر أو خفضه على المستوى العالمي، بين تلك «النجاحات» المزعومة. أفلا يثبت ذلك أن «الوصفات» التي يدعو إليها الاقتصاديون النيوكلاسيكيون ـ من «*شباب شيكاغو Chicago boys*» الذين ذهبوا ينصحون أوغوستو بينوشيه Augusto Pinochet، أو من «الخبراء» الذين يلهِمون اليوم معاهدات التبادل الحرّ ـ هي وصفات فعَّالة؟ هل أتاحت الخصْخَصات، وفتح الحدود أمام رساميل بلدان الشمال، وتوجيه الإنتاجات الوطنية وجهة التصدير نحو الشمال، وتقليص السلطات العمومية وتحجيم وظائفها لتستحيل إلى وظيفة الحفاظ على الانتظام ومهمّة احترام العقود الخاصة،

هل سمحت هذه الأمور فعلاً ـ التي هي في الواقع الملخّص الوجيز للوصفات المذكورة ـ بتقليص الفقر وخفضه؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فأيّة إمكانيات بديلة يبقى لدينا؟

الفقر: بليَة مستدامة ونازلةٌ مقيمة

يظلّ الفقر مأساة متقاسمة مشتركة إلى حدّ بعيد، وذلك على الرغم من مستويات النموّ المرتفعة أحياناً التي اختبرها العديد من بلدان الجنوب خلال السنوات الأخيرة. وإذا تبنّينا الاتفاقية التي يقترحها البنك الدولي، وقوامها تعريف الفقر المدقع بأنّه تدنّي المدخول اليومي للفرد عن 1,25 دولار (أو ما يساوي ذلك قدرة شرائية بمعايير التكافؤ التي تحدّدت في العام 2005)، وجدنا في إحصائيات البنك الدولي بعض العزاء: فقد هبطت نسبة البشر الذين يعيشون في فقر مدقع من 44% من البشرية في سنوات 1980، إلى 25% اليوم، أي أنّ تعدادهم تراجع من ملياريْ شخص إلى مليارٍ واحد. الأمر الذي جعل القوم يقولون إن أهداف ألفية التنمية التي كانت تطمح، بين جملة ما تطمح إليه، إلى خفض تعداد تلك الشريحة من البشرية التي تعيش تحت عتبة الفقر المدقع بنسبة النصف قبل العام 2015، قد تحقّقت وتمّ التوصّل إليها. لكن أن يبقى 2,2 مليار شخص (أي حوالي ثلث سكّان العالم)، كانوا لا يزالون في العام 2011 يعيشون بأقلّ من دولارَيْن يومياً ـ علماً أنّ دولارين هما عتبة الفقر العادي، أو الفقر غير المدقع، مقابل 2,59 مليار العام 1981، يعني أن التقدّم هذه المرّة كان، بلا مراءٍ، تقدّماً ضحلاً. وفضلاً عن ذلك، فإنّ 80% من سكّان العالم اليوم يعيشون بأقلّ من عشرة دولارات يومياً، وهو دخل يوازي تقريباً مستوى معيشة الشريحة الدنيا من الطبقات الوسطى. وبعبارة أخرى، فإنّ «نجاح» العشريات الأخيرة في ميدان تقليص الفقر، ترتهن بصورة حاسمة للمكان الذي نضع فيه مؤشّر القياس أو أداته. والحال أنّ العتبتَيْن اللتين اعتُمدتا للفقر (1,25 دولار أو دولاران يومياً) لم تُختارا تبعاً لمعايير أنثروبولوجية مطلقة، وإنّما بحسب النتائج التي تتيح استخلاصها منها، وبخاصّة من عدد من البلدان التي يتأرجح متوسّط الدخل الوطني القائم للفرد الواحد فيها، في النهاية، تحت خطّ العوم المانع من الغرق *كما يُقال*.

هل هناك فارق له دلالته ومعناه بين دخلٍ يبلغ 1,25 دولار يومياً ودخلٍ آخر يصل إلى دولارين يومياً؟ وهل ثمّة ما يدعونا إلى التباهي عندما يكون ثلث البشرية لا يزالون يعيشون تحت عتبة دولارين في اليوم[1]؟ كما أنّ العتبتَيْن المطلقتَيْن (أي 1,25 دولار في اليوم للفقر المدقع، ودولارين في اليوم للفقر بحصر المعنى) تمثّل بناءات اجتماعية سريعة العطب. فحسابها يرتبط على نحوٍ خاص بالاتفاقات المعتمدَة لحساب تعادل القوّة الشرائية (PPA): فالانتقال من اتفاقيات حساب تعادل القوّة الشرائية لعام 2005، إلى الاتفاقيات التي اقترحها البنك الدولي في العام 2011، يؤثّر بصورة لا تخلو من أهمّية على الإحصاءات التي تمّ الحصول عليها في موضوع الفقر. فالتأثّر الكبير، للخلاصات المستقاة، بالقرارات التي تتحكّم بحساب تعادل القوّة الشرائية، والتي هي قراراتٌ اعتباطية واستنسابية، إلى هذا الحدّ أو ذاك، تجعل العملية برمّتها مدعاةً للحذر.

ولا ريب في أنّه ليس من غير المجدي التذكير بأنّ تقليص الفقر المدقع خلال الثلاثين سنة الأخيرة، قد جاء نتيجةً لسياسة الصين الإرادوية، وأنّ انخفاضه لا يدين بالتالي بشيءٍ، أو يكاد، لإجماع واشنطن، أي لتلك المدوّنة من الوصفات والتوصيات ذات الاستلهام النيوكلاسيكي التي حكمت إدارة أزمات الدين العام في أميركا اللّاتينية أو في اليونان (الصرامة والتشدّد في الميزانية، الخصخصات، تعميم الليبرالية على المزيد من الميادين). فقد تجاوز 753 مليون صيني في ما بين العام 1981 والعام 2011، عتبة 1,25 دولار في اليوم، أي أنّ الصين حقّقت خفضاً مذهلاً في تعداد الفقراء («المدقعين») فهبطت نسبتهم من 84% إلى 12% من السكّان. وخلال الفترة ذاتها هبطت نسبة الفقراء في الهند من 60% من السكّان إلى 33% منهم[2]. وعلى العكس من ذلك، فإنّ تعداد الفقراء المدقعين في أفريقيا جنوبي الصحراء بلغ (414 مليوناً العام 2010) أي أنّه زاد بنسبة تقارب الضعفَيْن بالقياس على العام 1981 (200 مليون)، الأمر الذي يترجم بخفضٍ متواضع لنسبتهم، من 53% إلى 47%. وفي أفريقيا جنوب الصحراء اليوم عددٌ من الفقراء المدقعين يفوق تعداد الأفارقة جميعاً كما كان في ساعة الاستقلالات.

وأخيراً، فإنّه لا يسع الدخل النقدي ببديهة الحال أن يكون أداة القياس الوحيدة لفقر الفرد أو الأسرة، المدقع أو الأقل إدقاعاً. فالفقر والغنى، وبالتالي اللّامساواة أو

التفاوت الذي يفصل بين مَن يعانون من الفقر ومَن يتمتّعون بالغنى، لا يمكن تناولهما وإدراكهما بمؤشّر ذي بعد واحد. فالتاءات (T) الثلاث كما يُقال في أميركا اللّاتينية، إشارة إلى الحروف الثلاثة الأولى من كلمات أرض، سقف، عمل (*Tierra, Techo, Trabajo*)، تشهد، شأن مؤشّرات التنمية الإنسانية، المستلهَمة من آمارتيّا سن Amartya Sen، أو الفقر المتعدّد الأبعاد الذي يسعى إلى التأليف بين مختلف العوامل (الحصول على الغذاء، على ماء الشرب، على الكهرباء، على المدرسة.. إلخ)[3]. والحال أنّ في ميدان التغذية مثلاً، هناك 800 مليون شخص ـ أي واحد من كلّ تسعة كائنات بشريّة على وجه المعمورة ـ لا يزالون غير قادرين على التغذّي على نحوٍ يمكِّن واحدهم من عيش حياة نشطة طبيعية، في حين أنّ الأراضي الصالحة للزراعة تتيح تغذية خمسة إلى ستة أضعاف البشر الحاليين. مشكلتا نقص التغذية وسوء التغذية ليستا، بادئ ذي بدء، مجرّد مسألة تقنية: إنّها مشكلة سياسية وهي فرعٌ من أصل؛ والأصل هو مسألة التوزيع وعدالته. غالبية الجائعين والجائعات في هذا العالم يعيشون في بلدان توصف بأنها «سائرةٌ في طريق النموّ». وفضلاً عن ذلك، فإنّ 13,5% من أهالي هذه البلدان يعانون اليوم من نقص التغذية.

ثمّ إنّه لا ريب أخيراً، وفي ما يتعدّى شروط العيش المادية وأوضاعه، أنّ جودة العلاقات الاجتماعية، أو ما هو نقيض ذلك من علاقات إقصاء واستبعاد، ممّا يمكن أن تعيشه وتكابده بعض فئات العائلات أو الأفراد، هي أيضاً من المحدِّدات الأساسية للفقر[4].

النموّ والفقر: علاقةٌ معقّدة

من أين تأتي الفروقات أو الاختلافات في المصير بين العالم الريفي الصيني والعالم الريفي في أفريقيا الجنوبية مثلاً، حيث لا تزال الغالبية العظمى من البشر هناك غير قادرة على الخروج من الفقر، كائناً ما كانت الطريقة التي نقيس بها الفقر؟ الكتاب الجماعي الذي أشرف عليه لورانس حدّاد Lawrence Haddad وهيروشي كاتو Hiroshi Kato ونيكولاس مايسل Nicolas Meisel **مات النموّ، يحيا النموّ** (*Growth is Dead, Long Live Growth*) يقدّم بعض سُبُل التفكير حول جودة النموّ.

الفكرة الكامنة في ذلك الكتاب هي التالية :لا تُسهِم صور النموّ وأشكاله كافة في تقليص الفقر. يبدو أنّ العنصر الحاسم هو المنحى الذي يُعاد توجيه الاستخدام فيه. فإذا كان يجري نقل أو تحويل الاستخدام باتّجاه القطاع الثانوي كما في الصين، أو الثالثي «الرسمي» كما في الهند، فإنّ نموّ الناتج المحلّي القائم، غالباً ما يترافق مع تراجع الفقر وانخفاض نسبته. وفي المقابل، ولئن ترافق هذا النموّ مع الإبقاء على اليد العاملة في القطاع الأوّلي، أو توجّهت نحو الثالثي غير الرسمي الضعيف الإنتاجية، كما هو الحال في أفريقيا جنوبي الصحراء وفي أميركا اللّاتينية، فإنّ مرونة تعداد الفقراء بالنسبة إلى الدخل المحلّي القائم تظلّ ضعيفة، بحيث يواصل الفقر التعاظم والازدياد حتّى عندما تكون معدّلات الدخل المحلّي القائم قد حقّقت زيادات باهرة.

فما القول، والحالة هذه، عن التوقّعات المفرطة التفاؤل الصادرة عن البنك الدولي، والتي تعلن مسبقاً عن تقليص الفقر المدقع، وخفض نسبته من 25% إلى 3% من مجمل سكّان الأرض، في حدود العام 2030؟ إنها تستند إلى سلسلة من التبسيطات وإلى متتالية من الافتراضات الهشّة السريعة العطب.

تفترض هذه التوقّعات في الواقع، استمرار متوسّط معدّل نموٍّ في الدخل المحلّي القائم السنوي، في مجمل بلدان الجنوب، في حدود 4,5% خلال الخمس عشرة سنة المقبلة. غير أنّ ما يضع هذه الفرضية موضع تساؤل بل موضع إعادة نظر، هو تزايد احتمال حدوث «الركود الطويل الأمد» أي النموّ البطيء لحقبة متطاولة من الزمن (كذاك الذي تشهده اليابان الغارقة في الانكماش منذ عشرين سنة)، وكذلك بالرابط العميق الذي يربط النموّ باستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية التي تزداد صعوبة استخراجها بكلفة متدنّية[5]. وما هي الأسباب التي نملكها وتجعلنا نعتقد أنّ النموّ في الدخل المحلّي القائم، الذي شهدته بلدان صاعدة عدّة خلال العشريّات الثلاث الأخيرة، سيظلّ على حاله خلال السنوات القادمة؟ ثمّ إنّ هذه التوقّعات تهمل كذلك العوامل النوعية الخاصّة، والتي يصعب تكرارها، والتي تعبّر عن الصلة بين النموّ وتقليص الفقر منذ نهاية سنوات 1980: وهذه هي مسألة الكيف في النموّ أو جودته.. أخيراً فإنّها ـ

ي التوقّعات ـ لا تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات البيئية والمناخية للنموّ على الدخل المحلّي القائم.

وهل تتّفق توقّعات البنك الدولي مع تعهّدات عدد كبير من البلدان والتزاماتها بخفض انبعاثات الغاز التي تتسبّب في الانحباس الحراري؟ إذا جرى الإبقاء على نمط الإنتاج الموروث من الثورة الصناعية والاحتفاظ به، فإنّ الجواب سيكون حتماً بالنفي وبالسلب. في المقابل، وإذا ما اندفعت البلدان الصاعدة وانطلقت في الانتقال الطاقوي ـ وهو أمرٌ فيه الخير كلّ الخير لمستقبل المعمورة ـ فأيّة ضمانة ستكون لنا في أن يترافق هذا الانتقال مع تقلّص الفقر وانخفاضه؟ ثمّ إنّ هذا السؤال يضع ثلاثة ضروب من العوامل التي تظلّ صلاتها وروابطها في ما بينها بحاجة إلى استكشاف: تطابق أو تناسب معدّلات الفقر مع معدّلات النموّ، والفصل الممكن (؟) بين النموّ والدمار المناخي وعطب المنظومة البيئية، وتطوّر اللّامساواة في المداخيل وفي الثروة العامة، تبعاً للعاملَيْن الأوّلَيْن.

وتمثيلاً لما نقول، فإنّ ثمّة توقّعات بديلة عن توقّعات البنك الدولي وضعها ريتشارد بلوهم ودنيس دو كومبروغي وآدم سزرماي Richard Bluhm, Denis de Crombrugghe, Adam Szirma[6] في العام 2014. فانطلاقاً من التقدير التجريبي للعلاقة غير الطولية بين اللّامساواة والنموّ والفقر، يتوصّل المؤلّفون الثلاثة إلى توقّعات تختلف على نحوٍ واضح عن توقّعات البنك الدولي، وهي أكثر إقناعاً منها: إذ يرون أنه في العام 2030 سيعيش مليار شخص (يمثّلون 13% من أهالي البلدان السائرة في طريق النموّ، 47% منهم في أفريقيا جنوب الصحراء) بأقلّ من 1,25 دولار في اليوم (مقابل 3% في سيناريو البنك الدولي)؛ 2,2 مليار شخص (أي 35% من سكّان البلدان السائرة في طريق النموّ، 76% منهم في أفريقيا جنوب الصحراء) سيعيشون بأقلّ من 2,5 دولار في اليوم. وبالإجمال، فإنّ 48% من سكّان المعمورة سيظلّون يعيشون بما يتدنّى عن معدّل خمسة دولارات يومياً. وثمّة متغيّر أساسي حاسم ينبثق من هذا التحليل، لأنّه شرط تحقيق السيناريوهات الممكنة لخفض الفقر كما يراها المؤلّفون المذكورون: إنّه قياس اللّامساواة وسط مجمل السكّان (وليس وسط الأكثر فقراً فقط). وبعبارة أخرى، فإنّ ما

تسلّط هذه الدراسة الضوء عليه، هو أنّ برنامج مكافحة الفقر والكفاح ضدّه لا ينفصلان عن برنامجٍ أوسع منه وأشمل، هو برنامج تقليص اللّامساواة.

اللّامساواة، جرحٌ متعاظم

تعمّقت اللّامساواة ـ وهذا أمرٌ بات ثابتاً، ولم يعد يحتمل الأخذ والردّ ـ منذ أربعة عقود. بات الموضوع حاضراً على قدرٍ كافٍ في السجالات العمومية، بحيث إنّه لم يعد ثمّة حاجة لتقديم تفاصيل عنها (خلافاً لمسألة تقلّص الفقر وانخفاضه مثلاً).

معامل جيني Gini، استردّ على الصعيد العالمي في العام 2015، المستوى الذي كان عليه في العام 1985 (55%). فأمّا ما تغيّر خلال ذلك فهو الوزن النسبي للّامساواة *بين البلدان*، وللّامساواة *في داخل* كلّ بلد. وفي حين أنّ الأولى نقصت كثيراً منذ العام 1990، فإنّها عاودت الارتفاع منذ العام 2003. أمّا اللّامساواة داخل كلّ بلد، فإنّها لم تتوقّف عن الزيادة طيلة هذه الفترة، بحيث إنّ هناك اليوم في المتوسّط، من التفاوتات في الدخل، داخل كلّ بلد، بقدر ما هناك من تفاوتات بين الدول. وهذا وضع لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية.

يبقى أنّ معامل جيني Gini الذي يدور حول 55% على الصعيد العالمي منذ 30 سنة لا يُشير إلى تفجّر اللّامساواة التي لا تزال وسائل الإعلام تندّد بها بحقّ. ذلك أنّ مؤشّر جيني Gini لا يتيح معاينة تطوّر «الذيل في التوزيع»(*)، أي أطرافه القصوى، وملاحظته. وإنّما هو مؤشّر أتكينسون Atkinson الذي يقدّم، من وجهة النظر هذه، خير مقياس للّامساواة، وللكلفة الاجتماعية التي تتبع عن اللّامساواة في التوزيع (التفاوت في توزيع المداخيل مثلاً).

ثمّ إنّ اللّامساواة في الأصول والثروات تلعب كذلك دوراً أساسياً في اللعبة الاجتماعية. فنصف البشرية اليوم لا يملك ما يورثه، في حين أنّ حفنة من الأشخاص تملك أكثر من نصف أرزاق العالم وأصوله وميراثه.

وهناك أنماط أخرى من اللّامساواة ينبغي أن تؤخَذ بعين الاعتبار. النساء والأقلّيات العرقية وأبناء البلاد الأصليّون (في أميركا اللّاتينية مثلاً) يواصلون المعاناة من مشكلات

تمييز وفصل وعزل جسيمة. وهكذا، فإنّ النصف فقط ممّن بلغن سنّ العمل من النساء في غالبية بلدان الجنوب، يتلقّين أجراً (مقابل 80% من الرجال)؛ وكذلك فإنّ النساء على الصعيد العالمي يكسبن أقلّ من الرجال بنسبة تتراوح بين 10% و30%.

اختفاء التصنيع أو بالأحرى تفكيكه وإزالته من بلدان الشمال (ما خلا الاستثنائين النادرين المتمثّلين بألمانيا وهولاندا)، ونقل الصناعات إلى بلدان أخرى أقلّ كلفة، والطبيعة النوعية للتغيير التقني الذي استجدّ خلال العشريّات الثلاث الأخيرة، أدّت إلى ظهور فئة جديدة من الأفراد في الشمال ـ العمّال الفقراء ـ بحيث انتقل خطر التشقّق والتصدّع التقليدي، الذي كان يفصل بين الريعيّين والأجراء، إلى داخل فئة الأجراء أنفسهم.

تحوُّل جوانب بكاملها من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية إلى أصولٍ مالية (أي تحويلها إلى مال)، هو أيضاً عامل متأخّر حديث ظهر مع بداية تجربة نزع الضوابط وإلغاء القيود في الميدان المالي خلال سنوات 1980، ولكنّه لم يوقف تقدّم سيطرته وهيمنته منذ ذاك. تطاير أسعار النفط وعدم استقرارها خلال فترة 2008-2009 هو بلا جدال أكثر مثال معروف اليوم عن النحو الذي تؤثّر به الحركات السريعة للرساميل على أسواق المواد الأوّلية المتفرّعة، والتي تؤثّر على أسعار هذه الأخيرة. غير أنّ هذه الحركات تطال كذلك المواد الزراعية التي يرتهن لها مباشرة أهالي الجنوب. وبمجرّد أن يصبح من الواضح للجميع ـ بما في ذلك في منظور التحليل الاقتصادي الأكثر نيوليبرالية ورؤاه، ولاسيّما نظرية التوازن العام للأسواق غير الكاملة ـ أن الأسواق المالية تجزي المخاطرة ورأس المال على نحوٍ غير فعَّال، فإنّه يصبح من حقّنا أن نتساءل: ما هي الجدوى الاجتماعية للمخاطرة العظمى، التي تنيخ بها حركات الرساميل اللاعقلانية للأسواق المالية على الأهالي الفقراء في الجنوب؟

تحوّل نماذج الازدهار وأنماطه في العمق

كائناً ما كان اقتضاب الملاحظات التي سوف تلي، فإنّها تريد أن تكون شاهداً ومثالاً على الوجه الأهمّ، ولا ريب، من وجوه المسألة التي يطرحها على مجتمعاتنا بقاءُ الفقر الذي هو فقرٌ معدٍ، واستمرار تفجّر اللّامساواة. هاتان الوسيلتان اللتان أوحَيَتا

بأنّهما نازلتان مترابطتان، تمسّان أعمق نوابض المجتمع وتصلان بين ظواهر متغايرة متنافرة في الظاهر ـ الاستيلاء على الأراضي أو تحويل الاقتصادات نحو المال؛ فلا يمكن أن يوجد علاج لها من دون استحالة عميقة في أنماط الازدهار التي بُنيت عليها غالبية اقتصادات الشمال، والتي تتبع عنها وتتفرّع منها أنماط التنمية في جزءٍ كبير من بلدان الجنوب.

ثم إنّ الاختلال المناخي يسلّط الضوء بقوّة، على طريقته هو، على هذه النقطة. فنمط الحياة المُستوحى من شمال المحيط الأطلسي ليس بنمط يمكنه الدوام: فهو يؤدّي إلى تدمير النظام البيئي وإلى اكتساح الموارد الطبيعية وتدميرها وإلى اختلالٍ مناخيّ يعرّض للخطر ـ وهل ثمّة يا تُرى حاجةٌ للتذكير بذلك؟ ـ شروطَ معيشة غالبية بني البشر على سطح المعمورة، وذلك في أمدٍ قريب للغاية. التقرير الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ (GIEC) يقدّم العناصر كافة لكي نفهم بأنّ الوقت فات لتلافي تجاوز عتبة +2° مئوية، أي زيادة متوسّط درجتين حراريّتين مئويّتين في سطح الأرض في نهاية القرن. ومعنى هذا زيادة أكثر من +3° مئوية في القارّات (باعتبار أن الزيادة تكون أبطأ في المحيطات)، يمكنها أن تؤدّي سريعاً (منذ منتصف هذا القرن) إلى هبوطٍ في المردوديات والغلال الزراعية. ومعنى هذا أنّه حتّى لو كانت الأراضي الصالحة للزراعة وفيرة على سطح الأرض، إلّا أنّ انخفاض المردوديات والغلّات يعني أن حلّ المعادلة التي تقوم على تغذية 9,5 مليار إنسان في حدود العام 2050، ستكون إشكالية للغاية. ومجدّداً ستكون الأقوام الأفقر هي التي ستطالها هذه الإشكالية على نحوٍ أسرع وأكثر مباشرة[7]. فما يَعِد به الاختلال وتحويل المنتجات الزراعية إلى أصولٍ مالية، ليس زوال الفقر المدقع في أفق العام 2030، وإنّما هو المجاعة لشريحة واسعة من أفقر فقراء اليوم.

وعلى هذا، فإنّ اختراع ازدهار متجدّد في الشمال وتنمية مستدامة حقيقيّة في الجنوب، إنّما يمرّ عبر تساؤلٍ مزعجٍ مقلق: ما هي المتغيّرات التي ينبغي لبلدان الشمال القبول *بتناقصها*، من أجل خير الجميع ومصلحتهم (في الشمال كما في الجنوب؟) ما هي المتغيّرات (ربما كانت هي ذاتها) التي ينبغي على بلدان الجنوب أن تصرف

النظر عن زيادتها للسبب نفسه؟ وكيف يمكن التوصّل إلى ذلك على نحوٍ لا يؤدّي إلى التضحية بالأقوام والأهالي الأفقر والأكثر هشاشة وضعفاً؟ بتنا نعرف تماماً أنّ الناتج المحلّي القائم أو الإجمالي، هو مؤشّر سيّئ على الأداء الاقتصادي لبلدٍ ما، كما يذكر ذلك دومينيك ميدا Dominique Méda. فإذا تبيّن أنّنا نجهد ونجاهد لفصل النموّ عندنا عن نموّ أو تنامي استهلاك الطاقات الحفائرية، فإنّه ينبغي حينذاك التخلّي عن زيادة الناتج المحلّي القائم، والتوقّف عن اعتباره أمراً جازماً، أو فريضة مفروضة من فرائض الاقتصاد المعاصر.

وفي مفارقة ليس فيها من المفارقات إلّا ظاهرها، يبدو تقليص اللّامساواة وخفضها كأحد أقوى العوامل التي من شأنها الإسهام في ازدهار بيئيّ مُستدام. فقد تبيّن أنّ المنازل والبيوت الأغنى (الواحد في المائة الشهير الذي أبرزه مؤشّر أتكينسون Atkinson) هي مَن يلوِّث أكثر. وعلى هذا، فإنّ تقليص أو تحجيم نمط حياة أو مستوى معيشة الأقوام الأغنى، في الشمال كما في الجنوب، هو عنصرٌ أساسيّ في التحوّل الاجتماعي المطلوب من أجل خفض التأثير البيئي للنشاط الإنساني.

غير أنّنا نفهم ممّا سبق، أن هذا الأمر يتطلّب تحديد *أسباب* تفجّر اللّامساواة واندلاعها. وعمل توماس بيكيتي Thomas Piketty لا يلقي، على الرغم من نجاحه الإعلامي، من وجهة النظر هذه، كبير ضوءٍ على هذه المسألة. فنمط النموّ الذي وضعه الاقتصادي روبرت سولوف، والذي هو كما أسلفنا القول، المثال أو النموذج الذي تحتذيه جملة الرؤية التي يعرضها كتاب **الرأسمال في القرن الحادي والعشرين** (*Le Capital au XXIe siècle*)، وفي المقالات التي يستند إليها هذا الكتاب، هو نمط نموّ خارجي المنشأ، نيوكلاسيكي، من دون نقد أو عملات، ومن دون موارد طبيعية، ويهمل كلّ ردّة فعل ارتدادية للمناخ على الاقتصاد[8].

فغياب النقد والعملة، في ما عنى معالجة رأس المال واللّامساواة، هو مسألة إشكالية على نحوٍ خاصّ، وذلك من حيث إنّ مقاربة توماس بيكيتي، تترك في الظلّ مسألة إلغاء القيودّ ونزع الضوابط المالية. فالأمور تجري في هذه الرؤية للعالَم، كما لو أنّ مراكمة الرأسمال هي وحدها التي تتسبّب بزيادة اللّامساواة، وأنّها تستحدثها

بمجرّد أن يكون معدّل المردودية الحقيقي للرأسمال أعلى من معدّل نموّ الاقتصاد الحقيقي (r>g). فهذه الخاصية التي يقدّمها توماس بيكيتي على أنها «قانون الرأسمالية الأساسي» لا تتمتّع في الواقع إلّا بالقليل من الأهمّية: وكما برهن ذلك دارون عاجم أوغلو Daron Acemoglu وجيمس روبنسون James Robinson، فإنّ اللّامساواة (r>g) لا تعني، خلافاً لما يؤكّده توماس بيكيتي، تعمّق اللّامساواة[9]. فضلاً عن ذلك، فإنه من المعروف منذ شجار كامبريدج في سنوات 1960، أنّه لا يمكن تحديد مردودية رأس المال (r) على نحوٍ مناسب داخل الإطار الذي تبنّاه توماس بيكيتي، كما اعترف بذلك الاقتصادي النيو كلاسيكي بول صامويلسون Paul Samuelson هو نفسه(**) منذ زمن.

وأخيراً، فإنّ عمل توماس بيكيتي، كما يلاحظ جوزيف ستيغليتز Joseph Stiglitz، يفترض أن يكون بالإمكان أن نجمع ونؤلّف داخل كيان واحد، نعمده ونطلق عليه اسم «رأس المال»، أصول وميراث وموجودات البيوت والمنازل، ومعها كذلك البنى التحتية المنتجة[10]. وهذا الخلط الذي هو في أساس أو في جذور بناء المتتاليات الزمنية الطويلة التي يبرزها توماس بيكيتي، هو ما يجعل هذا المشروع أو هذه المحاولة، بجملتها، غير صالحة لفهم الجذور العميقة لزيادة اللّامساواة فهماً صحيحاً. فالواقع، هو أنّ مراكمة الريوع (العقارية بخاصّة) هي التي تقدّم تجريبياً وتحليلياً مفتاح المشكلة، بأكثر ممّا هو حال مراكمة الرأسمال التي لا تنجح في التعبير عن ذلك والإعراب عنه. أو بتعبير آخر أكثر بساطة: فإنّ الجانب الأساسي في زيادة اللّامساواة في الثروة والذمّة والميراث، إنّما يتفسّر بـ«الفقّاعة» العقارية والارتفاع المفرط في أسعار العقارات الذي طال معظم المتروبولات الغربية. ثمّ إنّ الزيادة المصطَنعة في قيمة «الذمّة» العقارية لأسرةٍ غنيّة يوفّر لها زيادة في قيمة ضماناتها (أي قيمة الأصل أو الأصول التي تستطيع تقديمها كضمانة من أجل قرضٍ مصرفي)، الأمر الذي يتيح لها الاستفادة في الحصول على مال جديد، يسهّل لها ويهوِّن عليها العمليات ذات الرافعة المالية العالية. أو بعبارة أخرى، فإنّ معدّل رافعة المقترِضين الأغنياء، المتكثّر والمتضاعف بالفقّاعة العقارية، هو ما يفسّر مشكلة اللّامساواة المعاصرة في بلدان الشمال.

ومتى ما تحدّد جذر[11] المشكلة وتعيّن، فإنّ العلاجات تصبح هيّنة على التصوّر، عىى الأقلّ في مبدئها. تصبح المسألة قضية إدارة إزالة انتفاخ الفقّاعة العقارية و«تنفيسه»، وصقل دورة التسريع في الأسواق المالية وتسويتها. كتاب **تفاوت** (*Inequality*) لطوني تكينسون Tony Atkinson، وهو كتاب أساسي حقّاً، يقدّم جملة من القضايا والمقترحات تي تسير في هذه الوجهة، والتي هي قريبة جدّاً من تلك التي جرى إدخالها في العامل 12 (Facteur 12)[***]. وهي تمرّ بخاصّة، عبر إدخال مدخول أو اعتماد دخل حدّ أدنى لجميع. فهذا ما يجعلها تصيب القلب من الفبركة الاقتصادية والاجتماعية ـ نمط تحديد الرئيسي أو الأوّلي للأجور ـ بدلاً من الاكتفاء بإعادة توزيعها لاحقاً عبر النظام ضريبي، الذي لا يستطيع، عبر متابعته للفكر النيوكلاسيكي وتقيّده به، أن يغيّر موازين قوى الاجتماعية.

هوامش ومراجع

(1) وهذا من دون أن نذكر الصعوبة في الإفاضة والانتقاد والمماحكة حول إحصاءات نعرف أنّها لا تبعث كثيراً على الثقة، بخاصّة في ما يتعلّق بأفريقيا جنوبي الصحراء. أنظر:

Morten JERVEN, *Poor Numbers. How We Are Misled by African Development Statistics and What to Do about It*, Cornell Univesity Press, Ithaca, 2013.

(2) Dani RODRICK (2006) «Goodbye Washington consensus, hello Washington confusion? A Review of the World Bank's Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform», *Journal of Economic Literature*, vol. 44, n°4, décembre 2006, p. 973-987.

(3) Voir Sabina ALKIRE et James FOSTER, «Counting and multidimensional poverty measurement», OPHI Working Paper, janvier 2008 (disponible sur <www.ophi.org.uk>).

(4) Gaël GIRAUD, Cécile RENOUARD, Hélène L'HUILLIER, Raphaële DE LA MARTINIÈRE, Camille SUTTER, «Relational capability index, a multidimensional approach», ESSEC Working Paper 1 306, 2013, et Eric Marlier et Anthony B. ATKINSON, «Indicators of poverty and social exclusion in a global context», *Journal of Policy Analysis and Management*, vol. 29, n° 2, 2010, p. 285–304.

(5) Gaël GIRAUD et Zeynep KAHRAMAN, «How dependent is growth from primary energy? The dependency ratio of energy in 33 countries (1970-2011)», CES Working paper, 14 097, 2014.

(6) Richard BLUHM, Denis DE CROMBRUGGHE, Adam SZIRMAI, "Poor trends. The pace of poverty reduction after the Millennium Development Agenda", UNU-MERIT working paper #2014-006, 2014.

(*) هذا ما يضعه معجم *International Statistical Institute* لمصطلح «queues de distribution» الإحصائي (Tail area of distribution) بالإنكليزية، الذي يعني (وفقاً لمصطلحات الإحصائيّين والرياضيّين) الطرفَيْن في الإحداثي السيني الذي يرتسم عليه توزيع الثروات أو المداخيل..إلخ (المُترجِم).

(7) INTERNATIONAL FOOD POLICY RESEARCH INSTITUTE, *New Risks and Opportunities for Food Security: scenarios analyses for 2015 and 2050*, Policy Briefs 73, 2005.

(8) Gaël GIRAUD, «Quelle intelligence du capital pour demain? Une lecture du Capital au XXIe siècle de Th. Piketty», *Revue française de socio-économie*, vol. 1, n° 13, 2014, p. 283-294.

(9) Daron ACEMOGLU et James A. ROBINSON, «The rise and decline of general laws of capitalism», *Journal of Economic Perspectives*, vol. 29, n° 1, p. 3-28 (disponible sur <http://economics.mit.edu>).

(**) الذي كان هو نفسه أحد طرفَيْ شجار الكامبريدجيّين في الستينيّات حول مردودية رأس المال: بول صامويلسون وروبرت سولوف من جامعة كامبريدج الأميركية (من المدرسة النيوكلاسيكية)، وجوان روبنسون Joan Robinson ولويجي باسينيتي Luigi Pasinetti من كامبريدج البريطانية (المُترجِم).

(10) Joseph E. STIGLITZ, «New theoretical perspectives on the distribution of income and wealth among individuals», NBER Working Paper, n° 21 189, mai 2015.

(**) جذرٌ يظلّ نقطة مغفلة في مقاربة توماس بيكيتي لأنّها تهمل الفقّاعات العقارية وتغفل الدائرة المالية. وعلى أيّ حال فإن الرجل يتراجع في ما عنى تفسير كتابه، في «حول الرأسمال في القرن الحادي والعشرين» *American Economic Review, Papers & Proceedings 2015, vol. 105, n° 5, p. 48–53*، معتبراً أنه لا يتناول في النهاية مستقبل الرأسمالية، وأن «القوانين الأساسية» التي يقوم بتوصيفها لا تتّصل بهذا الغرض.

(***) **العامل 12** في الأساس، هو عنوان كتاب كتبه صاحب هذه المقالة غايل جيرود Gaël Giraud وزميلته سيسيل رينوارد Cécile Renouard. وهما يذهبان فيه إلى ضرورة تقليص التفاوتات بين المداخيل بحيث تظلّ في نسبة 1 إلى 12، ويذهبان إلى أن هذا الخفض ليس ضرورياً فحسب، بل إنه ممكن، وأن السبيل إلى ذلك هو رفع الأجور الدنيا والاقتطاع من المداخيل العليا... (المترجم).

لمعرفة المزيد

- Anthony B. ATKINSON, *Inequality. What can be done?*, Harvard University Press, Cambridge, MA, 2015.
- Gaël GIRAUD et Cécile RENOUARD, *Le Facteur 12. Pourquoi il faut plafonner les revenus*, Carnets Nord/Montparnasse Éditions, Paris/Villeneuve-le-Roy, 2012.
- Gaël Giraud, *Illusion financière*, L'Atelier, Ivry-sur-Seine, 2013.
- Lawrence HADDAD, Hiroshi KATO et Nicolas MEISEL, *Growth is Dead, Long Live Growth. The Quality of Economic Growth and Why It Matters*, JICA Press, Tokyo, 2015 (disponible sur <https://jica-ri.jica.go.jp>).
- Dominique MEDA, *La Mystique de la croissance. Comment s'en libérer*, Flammarion, Paris, 2013.
- OXFAM, *À égalité ! Il est temps de mettre fin aux inégalités extrêmes*, Oxford, octobre 2014.
- Steve KEEN, *L'Imposture économique*, L'Atelier, Ivry-sur-Seine, 2014.

في قلب العولمة الليبراليّة

جاك لو كاشو

(أستاذ الاقتصاد في جامعة بو Pau وبلدان الأدور l'Adour، المستشار العلمي في المرصد الفرنسي للأحوال الاقتصادية OFCE في معهد العلوم السياسية - باريس)

الصين تغتني بالسرعة القصوى، وبدورها تشهد بقيّة الاقتصادات الكبرى التي توصف بـ«الصاعدة» منذ عقدين أو ثلاثة نموّاً اقتصادياً متواصلاً، يقرّب متوسّط مستوى المعيشة فيها، تدريجياً، من المستوى الذي يعرفه ويعيشه سكّان أكثر البلدان تقدّماً. فأمّا التفاوتات القائمة بين البلدان، والتي تُقاس بالمؤشّر المعتاد - أي الناتج الوطني القائم للفرد - فإنّها بدأت تنحو في السنوات الأخيرة نحو التقلّص والانخفاض، على الأقلّ على الصعيد العالمي. وحتّى الشريحة الأفقر من سكّان العالم، أي تلك الفئة التي يتدنّى دخلها عن 1,25 دولار للفرد الواحد، وفقاً لعتبة الفقر التي أقرّتها المؤسّسات الدولية - فقد أفادت من هذا التوجّه العام نحو تقارب الأوضاع وتواردها: فتعداد الفقراء الذي لا يزال شديد الارتفاع (حوالي 1,2 مليار شخص) لا يني يتناقص في نسبته المئوية إلى مجمل سكّان العالم. (فقد كان هؤلاء يمثّلون 14% من سكّان العالم في العام 2013، مقابل 24% في العام 1990). تناقصٌ بدأ بخاصّة منذ تبنّي الأمم المتّحدة أهداف ألفيّة التنمية، التي تجعل من مكافحة الفقر أولويّة عالمية.

وكذلك، فإنّه وفقاً لتقرير منظّمة الأمم المتّحدة للتغذية والزراعة (FAO)، فإنّ عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع أو من سوء التغذية يتراجع بسرعة، حتّى ولو كانت هذه الويلات لا تزال تطال 800 مليون شخص في العالم. وحتّى آخر القارّات تأثّراً بالدينامية الاقتصادية والعولمة، أي أفريقيا، فإنّها تسجّل هي الأخرى منذ بداية الألفيّة الجديدة، معدّل نموّ اقتصادي يفوق معدّل زيادتها السكّانية الطبيعية.

أفنكون إزاء تآكل التفاوتات الاقتصادية بين الأمم؟ أفترَانا دخلنا عصر «العولمة السعيدة» التي ستشهد المعمورة كلّها وهي تستفيد أخيراً من ثمار التنمية الاقتصادية؟ من الثابت اليوم أنّ العولمة كانت خلال العقود الأخيرة عامل تقارب وتوارد أو تضافر كبيرين، وذلك بفضل تنامي المبادلات التجارية، وحركيّة الرساميل، وانتشار ضروب التقدّم التقني، ممّا يؤكّد ظاهراً، صحّة أطروحات دعاة الليبرالية الاقتصادية والاختلال المالي أو تعطيل الضوابط المالية وإلغائها. غير أنّ أصواتاً متزايدة العدد، تصاعدت في الحين ذاته، للتنديد بالتفاوتات الاقتصادية والمخاطر التي تهدّد التماسك الاجتماعي والسلم الأهلي، والديمقراطية، وحتّى عمل الاقتصاد نفسه. في مطلع العام 2015، راحت منظّمة أوكسفام OXFAM تذكّر بأنّ أشخاصاً يمثّلون 1% من أثرى الأثرياء بين سكّان العالم، يمتلكون ما يعادل نصف الثروة العالمية. وقد شهد كتاب توماس بيكيتي Thomas Piketty، **الرأسمال في القرن الحادي والعشرين** (*Le Capital au XXIe siècle*) ـ الذي يعالج أساساً تفاوتات الثروة بين الأفراد، في داخل بعض البلدان المتقدّمة ـ نجاحاً عالمياً. وثمّة كتب أخرى مثل كتاب جوزف ستيغليتز Joseph Stiglitz **ثمن اللّامساواة** (*Le Prix de l'inégalité*). الذي يعرض تحليلات حول أسباب تعمّق التفاوتات الاقتصادية في البلدان النامية والنتائج المترتّبة عن ذلك. وقد وضع كلٌّ من منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وصندوق النقد الدولي (FMI)، والبنك الدولي يده على هذا الموضوع، وأبدى في تقارير واسعة الانتشار[1] تأثّره وقلقه من هذه المناحي والنزعات. غير أنّ هذه التقارير التي قد تبدو متناقضة، ليست كذلك إلّا في الظاهر، ذلك أنّها تحيل إلى تدابير وإجراءات مختلفة من اللّامساواة الاقتصادية، نادراً ما كانت تطوّراتها متماثلة. غالبية مؤشّرات اللّامساواة تستند في الواقع إلى المداخيل النقدية الجارية التي يجري تقييمها عادةً بدرجة مقبولة من الدقّة والوضوح، في حين

أنّ تفاوتات الثروة تظلّ تُقَدَّر على أساس معطيات الثروة والأصول والموجودات والموروثات التي هي أقلّ دقّة ووضوحاً وأكثر عسراً على التناول. أمّا في المقارنات الدولية، فإنّ المداخيل تُقاس بالناتج الوطني القائم للفرد الواحد، وهو مقياس لمستوى المعيشة، يقبل النقاش، وبخاصّة، أو من باب أولى، حين يُعتمَد كمقياس للرفاه؛ لكنّ ميزته هو أنّه متوفّر في ما عنى دول الدنيا كلّها وبلدانها كافة، ويمكن الحصول عليه بسهولة ويسر. وفي المقابل، فإنّ مؤشّرات التفاوتات الما بين فردية، التي تتعلّق بالمداخيل أو بالثروات والموجودات، توضَع انطلاقاً من معطياتٍ فردية متوفّرة وموثوقة، ولكن في البلدان التي تملك مؤسّسات لجمع الإحصاءات جيّدة التجهيز.

التفاوتات المتناقصة بين البلدان، المتزايدة داخل البلدان

التطوّرات الملحوظة في ما عنى متوسّط الناتج الوطني القائم للفرد - والذي هو المقياس المعتاد للتفاوتات الاقتصادية بين البلدان - تظلّ وتبقى تطوّرات متعارضة، يختلف تشخيصها بحسب المقياس المعتمَد: ففي حين أنّ المؤشّرات المركّبة على اللّامساواة في الدخل، مثل معامل جيني Gini أو العلاقات(*) الما بين العشيرات(**) أو نسبة الانحراف العشري أو العشيري تُظهِر وجود تقلّص في اللّامساواة العالمية أو في التفاوتات العالمية، إلّا أنّه لا يبدو أنّ الفروقات بين الأطراف القصوى، أي الأعلى والأدنى، قد نقُصت بشكل محسوس. والواقع أنّ التقليص الإجمالي (أي على الصعيد العالمي) للّامساواة والتفاوتات كما ينعكس في المؤشّرات المركّبة، إنّما يُعزى بشكل حصري تقريباً إلى لحاق البلدان التي يُطلَق عليها توصيف الصاعدة - الصين، الهند، البرازيل - التي تضمّ التعداد الأكبر من السكّان، ووصولها خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى مرتبة الذين سبقوها، في حين أنّ البلدان الأفقر لا تزال مستويات الدخل الوطني القائم للفرد فيها، بعيدةً جداً عن مستويات البلدان الأغنى: ففي العام 1970، كانت العلاقة بين الدخل الوطني القائم للفرد في البلد الأفقر (رواندا) والدخل الوطني القائم للفرد في البلد الأغنى (الولايات المتّحدة) أقلّ من 90 ضعفاً بقليل؛ وفي العام 1995 كان سكّان البلد الأغنى (سويسرا) يتمتّعون بمتوسّط دخلٍ أرفع من نظيره في أحد البلدان الأفقر (أثيوبيا) بـ 350 مرّة؛ وفي العام 2013،

كانت النسبة بين معدّل دخل البوروندي أو المالاوي ومعدّل دخل النروجي[2]، هي 450 ضعفاً.

عندما نغضّ الطرف عن الناتج الوطني القائم للفرد (المحسوبة على أساس الفرد الواحد من السكّان)، وننظر إلى التوزيع التشاركي للمداخيل (أو توزّعها بين الأشخاص) داخل البلاد، فإنّ التشخيص يأتي متعارضاً أيضاً. فعندما تُقاس درجة لامساواة المداخيل أو تفاوتها بمؤشّر معامل جيني Gini المركّب، فإنّها تنحو منحى التقلّص ـ قليلاً ـ في بعض البلدان الصاعدة، ولاسيّما أكثرها تفاوتية ولامساواة، أي البرازيل (من 0,58 في العام 1984، إلى 0,54 في العام 2010) أو تركيا (من 0,44 في العام 1987 إلى 0,40 في العام 2011). وفي المقابل، فإنّه ازداد في كلّ مكان آخر، وعلى وجه الخصوص في الصين (من 0,24 في العام 1984 إلى 0,42 في العام 2010)، وعلى نحوٍ أكثر اعتدالاً في غالبية البلدان المتقدّمة (من 0,37 في العام 1986 إلى 0,41 في العام 2010 في الولايات المتّحدة، ومن 0,25 في العام 1986 إلى 0,29 في العام 2011 في ألمانيا، ومن 0,28 في العام 1996 إلى 0,31 في العام 2011 في فرنسا)[3]. ويبدو تعمّق اللّامساواة أكثر وضوحاً عندما نستعرض المعدّل الما بين عشري أو عشيري: ففي فرنسا يبدو أنّ المعدّل بين متوسّط المداخيل بين العشرة في المائة الأكثر يسراً والعشرة في المائة الأكثر فقراً (بعد احتساب الضريبة والتحويلات)، قد ارتفع من 6,1 في العام 1996 إلى 7,4 في العام 2011؛ ومن 6,9 في العام 1995 إلى 7,1 في ألمانيا؛ ومن 12,5 في العام 1995 إلى 16,5 في العام 2012 في الولايات المتّحدة،..إلخ.

الفجوة الاقتصادية بين أقصى الأطراف (أي الأدنى والأرفع) اتّسعت اتساعاً عظيماً. فالواقع أنّ معدّل الفقر في غالبية بلدان منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ـ محسوباً هنا على أساس نصيب الأهالي الذين يتدّنى دخلهم عن 50% من دخل المعدّل الوسيط ـ قد اتّجه نحو الارتفاع منذ انكماش العام 2009: بحيث ارتفع من 7% في العام 2000 في فرنسا وألمانيا ليبلغ 8% في الأولى و9% في الثانية في العام 2011، حتّى أنّه وصّل إلى 13% في اليونان. وكذلك فإنّ نصيب الدخل الوطني الذي تستوفيه فئة الواحد في المائة (1%) من الشريحة الأيسر من الأهالي، قد ازداد منذ

أكثر من ثلاثة عقود في البلدان الرئيسية، وبشكل محسوس تماماً في الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة، وأقلّ نسبياً في فرنسا: فقد كان في العام 1980 في حدود 8% في فرنسا وفي الولايات المتّحدة، وصار يلامس 19% في الولايات المتّحدة في العام 2012 و13% في فرنسا.

دور العولمة الليبراليّة

كيف نفسّر هذه التطوّرات المتناقضة جزئياً، التي طرأت على اللّامساواة العالمية أو التفاوتات العالمية؟ النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية تسمح جزئياً، بتوضيح الميكانيزمات التي تقف وراء هذه التناقضات. فوفقاً لهذا التحليل المتفرّع عن تفكير الاقتصاديّ ديفيد ريكاردو الذي يعود إلى مطلع القرن التاسع عشر، فإنّ ليبرالية التجارة الدولية تستثير تخصّصاً في كلّ بلد من البلدان، في قطاعات الإنتاج التي يملك فيها هذا البلد مزايا يمتاز بها مقارنةً بالبلدان الأخرى، باعتبار أنّها تأتي، جزئيّاً على الأقلّ، نتيجة معطيات متفاوتة في عوامل الإنتاج. وعلى هذا، فإنّه سيتولّد عن تنامي المبادلات التجارية الدولية منحىً أو نزعة نحو تساوي مغانم عوامل الإنتاج و«تكافُئها»، ليس فقط بين عاملَيْ رأس المال والعمل، وإنّما بين العمل النوعيّ الذي يتطلّب امتلاك المؤهّلات ونقيضه، أي العمل غير النوعيّ. ومن شأن هذه السيرورة وحدها أن تفسّر هذا النوع من التقارب في المداخيل المتوسّطة المحسوبة بحسب الفرد الواحد، بفضل لحاق البلدان الأكثر ضلوعاً بالتجارة الدولية، بالركب ـ البلدان الصاعدة ـ وتعويضها لتأخّرها، وكذلك لتعمّق الفوارق في المداخيل بين فئات الممسكين بعوامل الإنتاج. يُشير التحليل الريكاردي واقعاً، إلى أنّ المكافأة المترتّبة عن عاملٍ كان في البداية نادراً نسبيّاً في كلّ بلدٍ من البلدان ـ ولاسيّما العمل المتدنّي النوعيّة القليل التأهيل في البلدان الأكثر تقدّماً، والعمل النوعي والمؤهّل في البلدان الصاعدة ـ سوف تنزع إلى التناقص مع الانفتاح التجاري، وهذا ما يمكنه أن يفسّر أنّ اللّامساواة في الدخل تزداد في البلدان المتقدّمة وأنها تتدنى وتتضاءل في بعض البلدان الصاعدة.

من ناحية أخرى، فإنّ الطلب على الرأسمال سيزداد مع الليبرالية والعولمة المالية، ومع صعود بلدانٍ تمتلك حاجات هائلة إلى التثمير؛ ولهذا، فإنّ مكافأة رأس المال الذي

ـ ـفيرٌ نسبياً في البداية في البلدان الأكثر نموّاً، ونادر في البلدان الصاعدة والبلدان ـ ـنة في طريق النموّ، قد زادت في كلّ مكان، متسبّبةً بثراء كلّ مَن يحوزه: وإنّما يستند ـحب ديناميّات اللّامساواة في الثروات، الذي يذهب إليه توماس بيكيتي، إلى تعمّق ـعد بين معدّل مردودية رأس المال ومعدّل النموّ الاقتصادي. وقد أتاحت عولمة ـيرات الإنتاج مع ازدهار الشركات المتعدّدة الجنسية، وتدويل سلاسل التموين، ـتغلال كلّ فرص تقليص تكلفة الإنتاج.

وقد لحق بهذه المحدّدات البنيوية التي تنتمي إلى سيرورات تكوين المداخيل ـ قتصاد ليبرالي ومعولم، وأُضيفت إليها عوامل يتّصف بها نمط التنمية الاقتصادي، ـفرت معها وأسهمت في تعميق التفاوتات الاقتصادية بين البلدان كما في داخل كلّ ـ وثمّة سيرورات عديدة ولّدت تكوُّن الريوع بخاصّة، وذلك في مختلف القطاعات ـي كانت المنافسة فيها محدودة جداً. فهكذا هي الحال في الاقتصادات المؤسَّسة ـى الموارد الطبيعية النادرة، ولاسيّما الطاقات الحفائرية التي يفسّر استغلالها صعود ـ ن المصدّرة الصغيرة مثل النروج أو قطر، وتحديد الرتب أوالمرتبات المؤسَّسة على ـنج الوطني القائم للفرد. فمثل هذه الريوع تظهر كذلك في قطاعات تكنولوجيات ـبكات (محرّكات بحث، شبكات اجتماعية.. إلخ) أو تمتلك خصائص معلوماتية ـصّة كما نلاحظ في عالم المال أو في عالم الأرزاق الثقافية أو الرياضية التي تتّسم ـهرات التقليد أو تقلّب الأزياء التي تستثير ما يصفه بعض الاقتصاديين بـ«اقتصادات ـجوم الكبار» حيث يستولي عددٌ صغير من الأفراد على الجانب الرئيسي من الريع.

وقد أثار البعض دور «التقدّم التقني المنحرف» لصالح أشخاص كفوئين، معتبراً ـ ربما أمكنه أن يسهم، في سياقٍ من العرض لمؤهّلٍ محدّد، في تعزيز الطلب على اليد ـعاملة التي تتمتّع ببعض الكفاءات على حساب الأفراد الذين هُم أقلّ تكويناً وإعداداً.

وأخيراً، فإنّ من الثابت أنّ إصلاحات النُظم الضريبية والاجتماعية الوطنية خلال ـعقود الثلاثة الأخيرة، تحت التأثير المزدوج الذي مارسته إيديولوجيّة نيوليبراليّة مُعزَّزَة ـسياً في العديد من البلدان، ومعها من جهة ثانية الانفتاح الاقتصادي والمالي، قد ـجعت المنافسة الضريبية والاجتماعية بين الأمم. ثمّ إنّ إمكانيات التهرّب والغشّ

الضريبي التي أُتيحت لحائزي الثروات الضخمة، وللمؤسّسات الكبرى المتعدّدة الجنسيات، راحت تتزايد مع تحرير المبادلات أو لبْرَلَتِها، ومع تنامي قطاعٍ ماليّ تعوزه الشفافية؛ والحال أنّ هذا كلّه يُضعف قدرات الدول وطاقاتها على التوزيع. وبموازاة ذلك، فإنّ الأوّاليات التصحيحية، التي كانت موجودة في السابق بفضل إعادة التوزيع التي تتولّاها الدول، قد ضعفت. فالضرائب على مداخيل الأشخاص أصبحت حيثما كان، أقلّ تصاعدية ممّا كانت عليه، في حين أن الرسوم على الأصول والثروات الخاصّة والموروثات جرى تخفيفها إلى حدّ كبير. أمّا الضرائب غير المباشرة، ولاسيّما الضرائب العامة على الاستهلاك، مثل الرسم على القيمة المضافة (TVA)، فقد شهدت تصاعداً باهراً، ازداد تأكّداً في أوروبا منذ أزمة الديون السيادية التي حلّت في فترة 2010-2011. ثمّ إنّ العديد من البلدان عمدت في الحين نفسه إلى إصلاح تدابير الحماية الاجتماعية، ولكن في وجهة خفض سماحة هذه الحماية، والتراخي في تشريعات العمل لجعْل سوق العمل «أكثر مرونة»، الأمر الذي كان يترجم دائماً بزيادة هشاشة الشرائح الهشّة من القطاعات العُمّالية. إصلاح دولة الرعاية، في أوروبا بخاصّة، قد أسهم كبير الإسهام في تعميق التفاوتات في المداخيل، وأحياناً في زيادة معدّلات الفقر، في حقبة كانت نتائج العولمة فيها تتطلّب على العكس من ذلك، تعزيز أواليات الحماية وتدعيم تدابير التضامن والتأمين العامة وإجراءاتهما، وتغطية الأشخاص المعرّضين، أو مَن هُم الأكثر تعرّضاً لآثار التنافس الدولي.

أدوات الكفاح ضدَ اللامساواة الاقتصادية

حتّى لو كان النصيب الذي يُعزى إلى هذا العنصر المُحدّد أو ذاك يتغيّر من دراسة إلى أخرى، فإنّ كلّ التشخيصات القريبة العهد، تُظهِر أن العولمة الليبرالية، التي لا تزال قيد العمل منذ ما يزيد قليلاً على ثلاثة عقود، قد لعبت دوراً كبيراً في تعميق اللّامساواة. ولهذه العولمة مفاعيل مباشرة لأنّها تقلب الطريقة التي توزّعت بها المداخيل؛ كما أن لها مفاعيلها غير المباشرة لأنّها تُضيِّق قدرة الحكومات الوطنية ـ كائناً ما كانت توجّهاتها الإيديولوجية ـ على تدارك النتائج الاجتماعية لهذه التطوّرات الاقتصادية والتصدّي لها ومجابهتها. ويقيناً أن العولمة واتَت الدول الصاعدة وساعدتها على اللحاق بالركب

ستدراك تأخّرها، إلّا أنّها بموازاة ذلك، وضعت جانباً عدداً كبيراً جداً من البلدان فقر، وأسهمت في تعميق التفاوتات الاقتصادية داخل البلدان.

والحال أنه بخلاف البعد المناقبي أو الأخلاقي الذي يمكن أن تشتمل عليه حكام التي نُصدرها على التفاوتات أو نُطلِقُها عليها، إلّا أنّ عدداً من التحليلات متأخرة يؤكّد نتائجها السلبية على النموّ وعلى الأداءات الاقتصادية. ونحن هنا إزاء عصر مهمّ وجديد، وذلك لأنّ التحليل الاقتصادي النمطي أو الأنموذجي، لطالما هب إلى عكس هذا المنحى، واعتبر أنّ ثمّة تحكيماً لا بدّ من اللجوء إليه وممارسته نفصل بين الإنصاف والفعاليّة الاقتصادية، وأنّ هذه الأخيرة تكون أقلّ مؤاتاة للإنصاف حين يكون الاقتصاد أكثر انفتاحاً على بقيّة العالم. وبعبارات أخرى نتابع فيها ونستطرد على كلام الاقتصادي الأميركي آرثر أوكون Arthur Okun، الذي كان المستشار اقتصادي للرئيس الأميركي جون فيتزجيرالد كينيدي، فإنّ ميكانيكيّة إعادة التوزيع هي مثل الدلو المثقوب: إعادة توزيع الثروات تتسبّب بخسارات جسيمة وبضياع الكثير، حيث إنّ من الخير الحدّ من التحويل من الأغنياء نحو الفقراء.

هذا الركن من أركان التأويل الاقتصادي «شبه المقدّس» بات موضع إعادة نظر من زوايا عدّة. فمن زاوية الطلب الإجمالي، تذكّر الحجّة «الركودية» القديمة، والعزيزة على ألفين هانسن Alvin Hansen وعلى الكينزيّين (أتباع جون مينارد كينز J. M. Keynes)، بأنّ جنوح الناس الأيسر والأغنى إلى الاستهلاك هو أدنى وأضعف من استهلاك الجمهور الأفقر، وبأنّ الانحراف في توزيع المداخيل على حساب هؤلاء الأخيرين لا يمكنه إلّا أن يُضعف الاستهلاك، الذي هو المحرّك الأساسيّ للنموّ. وأمّا من جهة العرض، فإنّ عدداً من الاقتصاديين برهن أنّ إثراء الأغنياء يمكنه أن يؤدّي إلى إفراطٍ في الإدخار يكبح مردودية رأس المال المنتج، وأنّ إفقار الفقراء يمنع الأغنياء من المراكمة والإبقاء على الرأسمال الإنساني، الأمر الذي يخفّض قدرة الاقتصاد على النموّ.

ولئِن كان تفاقم اللّامساواة الاقتصادية أمراً لا يُحتمل، ليس من الناحية الأخلاقية والمعنوية فحسب، وإنّما لأنّه مكلِفٌ للجميع، بما في ذلك الذين يستفيدون منه، ولو بعد حين، فإنّه ينبغي إيجاد علاجٍ له. ولكن كيف؟

أمّا بالنسبة إلى البلدن الأقلّ تقدّماً (PMA)، التي لا يبدو أنّها استفادت حتّى الآن من العولمة، فإنّ المؤسّسات الدولية الرئيسية تواصل تبشيرها ودعوتها إلى استراتيجيّات تنمية تستند إلى انخراطٍ أكبر في الاقتصاد العالمي. وهكذا، فإنّ الاتّحاد الأوروبي فتح أسواقه للبلدان الأقلّ تقدّماً في إطار اتفاقيات لومه (1975) Lomé، واتفاقية قوطونو Cotonou (2000) مع بلدان منطقة أفريقيا ـ الكاريبي ـ الباسيفيكي (ACP)، وفي إطار ميثاق «كلّ شيء إلّا السلاح»، الذي جرى توقيعه مع البلدن الأقلّ تقدّماً، واستُكمل باتفاقيات شراكة اقتصادية (APE) جرى وضعها تدريجياً انطلاقاً من العام 2009. غير أنّ دورة المفاوضات التجارية الدولية التي بدأت في العام 2000، وتُعرف تحت اسم «دورة الدوحة»، أو «دورة التنمية»، التي كانت تستهدف على وجه الخصوص تحقيق ليبرالية أعظم في المبادلات الزراعية، يفترض فيها أن تفيد أساساً البلدان الأقلّ تقدّماً، لم تفضِ إلى اتّفاق. وبات البنك الدولي يدعو من جهته إلى استراتيجيّات نموّ تستند إلى الزراعة، مع دعمٍ خاص للزراعة الغذائية (التي تؤمّن القوت)، أو التموينية، التي كانت المنسيّة الكبرى في الدعوات والمشروعات السابقة. ثمّ إنّ أهداف الألفية من أجل التنمية، التي جرى تبنّيها في قمّة الأمم المتّحدة العالمية العام 2005، حدّدت توجّهات طموحة في ميدان مكافحة الجوع وتقليص الفقر، ولكن في اللحظة التي يتمّ فيها بلوغ هذه الأهداف، يظلّ ثمّة الكثير ممّا ينبغي تحقيقه من التقدّم.

أمّا في ما عنى اللّامساواة الاقتصادية داخل البلدان نفسها، فإنّ ما تدعو إليه هذه المؤسّسات الدولية نفسها، ولاسيّما صندوق النقد الدولي ومنظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية اللذين طالما فضّلا العمل من أجل ليبرالية الأسواق والحدّ من التدخّلات العامة وتخفيفها، وخصوصاً في أسواق العمل، فإنّ مواقفهما تطوّرت على نحوٍ ملحوظ منذ أزمة 2008-2009. وفي أحدث تقارير صادرة عنهما، أي في التقريرين اللذين صدرا في أيار (مايو) وحزيران (يونيو) 2015، يلحّ الصندوق كما تلحّ المنظّمة، على ضرورة تشجيع الحصول على التربية وعلى إعداد الأشخاص الأكثر حرماناً وتكوينهم، ودعم سياسات تربوية تتيح لهؤلاء مراكمة رأسمال إنساني وتشجيعها. ويدعو التقريران كذلك إلى اعتماد سياساتٍ ضريبية، تعيد توزيع الثروة على نحوٍ أفضل، وهذه دعوة لم تعتد عليها تقارير الصندوق ولا المنظّمة.

أمام تعمّق التفاوتات وإزاء ضرورة أن تحصل الدولة لنفسها على موارد، وفي سياق من الدائنية العمومية المرتفعة والحاجات الملحّة، ولاسيّما في ميدان التربية والتكوين والإعداد، فإن أصحاب الفعالية الذين كانوا في الماضي من أنصار الصراطية الليبرالية الصارمة، باتوا يدعون اليوم إلى مكافحة التهرّب الضريبي. وقد لعب إقرار الولايات المتحدة في العام 2010 وتبنّيها قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) (Foreign Account Tax Compliance Act) الذي يُجبِر المصارف الأجنبية على أن تكشف لإداراة الضرائب الأميركية حسابات المودِعين لديها من المواطنين الأميركيين، لعب هذا الإقرار إذاً دوراً محرّكاً في التقدّم الذي تمّ تحقيقه في ميدان التعاون الدولي بين الدوائر الضريبية. كما أنّ منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وإلى حدّ ما صندوق النقد الدولي، قد تجنّدا بدورهما في هذا الميدان تحت تأثير مجموعة دول الاقتصادات العظمى العشرين (G20). ثمّ إنّ المحفل الضريبي العالمي الذي جرى إنشاؤه استجابةً لدعوة مجموعة العشرين العام 2009، والذي يضمّ 125 بلداً، إنّما يهدف إلى مراجعة مبادئ القانون الضريبي الدولي وإصلاحه وتكييفه بحسب وقائع العولمة المالية وحقائقها، والحدّ بذلك من إمكانيات الغشّ الضريبي الذي يقوم به الأفراد الخصوصيون، والحصول على ضرائبيّة فضلى «هجوميّة» للمؤسّسات المتعدّدة الجنسيات. وثمّة اتفاق طموح حول الشفافية والتبادل التلقائي للمعلومات بين الإدارات والدوائر الضريبية الوطنية، جرت الموافقة عليه في تشرين الأول (أكتوبر) 2014 خلال اجتماع المحفل المذكور في برلين. غير أنّ عدداً من البلدان التي غالباً ما تُعتبر جنّات ضريبية، لم تلبِّ الدعوة، الأمر الذي يحدّ من قوّة نفاذ هذه المبادرة.

نحو ضريبيَة تدرّجية

ومن أجل المضي إلى أبعد من هذا، ومن أجل تأمين قدرة الحكومات الوطنية على اقتطاع الضرائب على المداخيل والثروات المرتفعة، إن من أجل إعادة توزيعها، أو من أجل تمويل سياسات عمومية تكون أكثر فعاليّة في الكفاح ضدّ اللّامساواة، وتشجّع تنميةً بشريةً مستدامةً وتدعمها وتدفعها إلى الأمام، فإنّه لا بدّ من زيادة التعاون ولا ريب، ومن تعزيزه بين الدوائر الضريبية الوطنية. وكما يشير توماس بيكيتي T. Piketty ويؤكّد،

فإنّ كبح، وبل قلب المنحى نحو تعمّق اللّامساواة، إنّما يتضمّن اقتطاعاً أفضل للضريبة من الرأسمال، إن على مستوى المؤسّسات والمشروعات المتعدّدة الجنسيات، أو بفرض رسوم على حيازة الثروات والأصول والثروات الخصوصية ونقلها. ونتيجة لعدم وجود ضريبة عالمية مثاليّة على الثروات والممتلكات، يمكن القيام بخطوة إضافية في هذا المجال، وذلك إذا تمكّنا من إنشاء ما يسمّيه غبريل زوكمان Gabriel Zucman، «سجّل عقاري دولي لحيازة الثروة»: ومثلما اقتضى إنشاء أدوات لوضع الخرائط في البلدان النامية أو المتحقّقة النموّ، من أجل الحيازة العقارية، ومن أجل فرض ضريبة على الملّاكين على أساس تقييم ممتلكاتهم ـ وقد أنجِزت هذه المهمّة في فرنسا في العام 1807 مع إنشاء السجلّ العقاري النابوليوني ـ، فنحن نستطيع اقتطاع مثل هذه الضرائب بفعاليّة، بشرط قيامنا بمهمّة مماثلة إزاء حيازة الثروة على الصعيد العالمي.

هوامش ومراجع

1) أنظر بخاصّة تقارير منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية l'OCDE: *Growing Unequal. Income Distribution and Poverty in OECD Countries* (2008); *Divided We Stand. Why Inequality Keeps Rising* (2011); *In it Together.Why Less Inequality Benefits All* (2015), disponibles sur <www.oecd.org>.

*) أو الانحرافات (rapports interdéciles) وفقاً لمعهد الإحصاء الدولي، والعلاقات أو الانحرافات تكون بين العشرة في المائة العليا، أو العشرة الدنيا، فنجد وفقاً لهؤلاء الإحصائيّين معدّل اللّامساواة. أما نسبة العشيرة الخامسة إلى العشيرة الأولى فتعطي المعدّل الوسط (المُترجِم).

**) بترجمة معهد الإحصاء الدولي International Statistical Institute، الذي يضع انحرافاً للعلاقات، نسبة الانحراف العشري أو العشيري؛ وهو إلى ذلك ما تواضع عليه الباحثون المصريون (المكتب المصري الحديث، 1971) (المُترجِم).

2) استُبعدت اللوكسمبوغ من هذه التصنيفات لأسباب دلاليّة. وكذلك لم تؤخَذ البلدان التي تعيش حالة حرب، كليبيريا مثلاً في العام 1995، بعين الاعتبار.

3) جرى احتساب هذه المُعامِلات على أساس المداخيل المتوفّرة بعد احتساب الضريبة والتحويلات. ومصدر الأرقام هو منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE). هذا بالنسبة إلى أرقام البلدان النامية. أمّا بالنسبة إلى البلدان الأخرى، فمصدر الأرقام بالنسبة إليها جميعاً هو البنك الدولي.

لمعرفة المزيد

- Anthony ATKINSON, *Inequality. What can be done?*, Harvard University Press, Cambridge, MA, 2015.
- François BOURGUIGNON, *La Mondialisation de l'inégalité*, Le Seuil, coll. «La République des idées», Paris, 2012.
- Éloi LAURENT et Jacques LE CACHEUX, *Un Nouveau Monde économique. Mesurer le bien-être et la soutenabilité au XXIe siècle*, Odile Jacob, Paris, 2015.
- ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUES, *In it together. Why less inequality benefits all*, rapport de l'OCDE, 2015 (disponible sur <www.oecd.org>).
- Thomas PIKETTY, *Le Capital au XXIe siècle*, Seuil, Paris, 2014.
- Joseph STIGLITZ, *Le Prix de l'inégalité*, Les Liens qui libèrent, Paris, 2013.
- Gabriel ZUCMAN, *La Richesse cachée des nations*, Le Seuil, coll. «La République des idées», Paris 2013.

اللّامساواة، هل هي الحلقة المفقودة لتفسير العنف السياسي؟

لوران غاير
(مكلّف بالبحث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي CNRS، مركز دراسات العلاقات الدولية في معهد العلوم السياسية بباريس)

علَّمَنا علم اجتماع الثورات والتعبئات والاستنفارات، ومنذ زمن: أنه لا يكفي أن تكون «مُحِقّاً» في التمرّد لكي يكون بمقدورك الانتقال إلى العمل الجماعي. معاناة السيطرة ومكابدة الغلبة لا تغذّي تلقائياً ومنهجياً مشاعر الحيف والظلم. وعندما توجد هذه المشاعر، فإنّها لا تُفضي دائماً ـ بل إنّها في الحقّ لا تُفضي إلّا نادراً ـ إلى مطالبات بالتغيير السياسي أو الاجتماعي. وخلافاً لما قد يتبادر إلى الذهن والاعتقاد، فإنّ أكثر الأهالي تعرّضاً للسيطرة والتهميش (كالعبيد والفلاحين الذين لا أرض لهم، والعاطلين عن العمل،.. إلخ) ليسوا هُم الطرف الذي يبادر ليكون أوّل مَن يتمرّد، إلّا في ما ندر. بل إنّهم كانوا، تاريخياً، الأقلّ استعداداً للتعبئة والاستنفار للاحتجاج ضدّ أوضاع معيشتهم أو شروط عملهم[1]. وهذه الواقعة أو الثابتة التاريخية التي لاتزال تتحقّق في التعبئات والاستنفارات المعاصرة، في الجنوب كما في الشمال، تُفضي إلى ملاحظة تقريرية لا ـ حدسية، يمكننا أن نوجزها كما يلي: ليس مردّ اللغز الحقيقي الذي يواجه محلّل الأزمات السياسية والتعبئات والاستنفارات والحروب الأهلية، هو حضور العمل الاحتجاجي حضوراً كليّاً شاملاً في كلّ الأمكنة، وإنما يعود بالأحرى إلى ندرته. وتلك في رأي عالم الاجتماع بارينغتون مور Barrington Moore إحدى المهمّات الرئيسية لمنظّري الشأن

الاجتماعي والسياسي: «تفسير استكانة الناس بهذه المقادير من الاستكانة ورضوخهم إلى أن يكونوا ضحايا مجتمعاتهم»[2]. فالتمرّد ليس القاعدة بقدر ما هو الاستثناء، بما في ذلك لدى أولئك الذين يملكون سلفاً، أفضل الأسباب لكي يحتجّوا ويرفضوا النظام القائم ومنزلتهم فيه.

وفي الحين الذي لا تزال صلات الترابط، بل علاقات السببيّة، بين التفاوتات الاجتماعية والنزاعات المسلحة تواصل إلهام العديد من الأبحاث حول الحروب الأهلية، فإنّ هذا التنبيه يبدو أمراً لا غنى عنه. ففي كثير من الأحيان ينحو هذا الأدب منحى الإيحاء بأنّ التفاوتات الاجتماعية تقدّم «أسباباً مُحِقَّة» تبرّر التمرّد، ولكنّه تأكيد ظلّ أبعد من أن يتحقّق على نحوٍ منتظم، وهو على كلّ حال يظلّ بلا معنى، اللهم إلّا إذا تجشّمنا عناء ملاحظة طرق السيطرة العويصة المعوجة ومعاينتها. وهذا ما نحن نحاول فعله هنا. بعد هذا التذكير السريع بشروط السجال وحدوده، سنقدّم النتائج الرئيسية للأبحاث التي جرت خلال العقدين الأخيرين حول العلاقات بين اللّامساواة والعنف السياسي. وسنؤكّد في مرحلة أخيرة حدود أعمال الاقتصاد السياسي هذه، مترافعين مدافعين عن مقاربةٍ للحروب الأهلية تكون اجتماعية، ولكنّنا سننهج مناهج علم الاجتماع المصغّر أو «المجهري»[*].

اللّامساواة والنزاع: تعرّجات المشكلة

لا تهتمّ أعمال العلوم الاجتماعية المكرَّسة للعلاقات أو للصلات بين اللّامساواة والنزاع، باللّامساواة العمودية (التي تتعلّق أساساً بتفاوتات الثروة بين الأفراد والبيوت) بقدر اهتمامها بالتفاوتات الأفقية التي تحيل إلى الفروقات في الوضعية وفي الوصول إلى الموارد بين الجماعات أو المجموعات المحدَّدة ثقافياً (جماعات عرقية، طوائف دينية..إلخ) والحصول عليها. ويمكن أن تكون طبيعة هذه التفاوتات الأفقية ذات طبائع شتّى: فهي يمكن أن تكون اقتصادية (الفوارق في المداخيل، وفي إمكانية الوصول المتمايز إلى سوق العمل، أو إلى الملكية العقارية) أو اجتماعية (التفاوت في إمكانية الوصول إلى النظام الصحّي أو التربية أو السكن) أو سياسية (التمثيل القوي إلى هذا الحدّ أو ذاك في السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية، أو في قوى الأمن؛ فرص

التعبير السياسي، ولاسيّما في ما يتعلّق بالتعبير عن آراء مخالفة للخطّ الحكومي) أو ثقافية (إمكانيّة التعلّم والتربية باللغة الأم، حرّية العبادة). هذه التفاوتات تنحو وتميل نحو تعزيز وتدعيم بعضها بعضاً. وهكذا، فإنّ «القوموية» اللغوية للفئة المسيطِرة يمكنها أن تحدّ من وصول الأقلّيات اللغوية إلى النظام التربوي، الأمر الذي يُسهم في تهميشها الاقتصادي. غير أنّ مختلف مصادر التفاوت الأفقي ومنابعه، تشتمل دائماً على جانب «أصمّ» ممتنع المقايسة: فكائناً ما كان ارتباط بعضها ببعض وارتهان بعضها لبعض، إلّا أنّ كلّ صورة من صور التفاوت ترسل أصداء على نحو مختلف، وتؤدّي إلى بناءات سياسية مختلفة داخل المجموعة نفسها.

تعود إحدى المشكلات الرئيسية في تحليل العلاقات بين اللّامساواة والنزاع إلى صعوبة قياس هذه اللّامساواة الأفقية. فالمسألة الحقيقية هنا هي أنّه يمكن أن نأخذ بعين الاعتبار، فضلاً عن بعض المواقف الاجتماعية الموضوعية وفي ما وراءها، إدراكات الأقوام والجماعات لهذه اللّامساواة التي تتماوج في الزمان، والتي لا تشكّل بالضرورة مؤشّراً على خصائص موضوعية. تحليل اللّامساواة الأفقية يتضمّن بخلاف ذلك، التركيز على ديناميات الجماعة وليس على الإدراكات والبواعث لدى الفاعلين الأفراد. وهذه في الحقّ نزعة عامّة ومنحى عامّ في أعمال الاقتصاد السياسي المكرّسة للحروب الأهلية.. فهي في الواقع تنحو إمّا إلى إلغاء مستوى التحليل الفردي، أو تفترض التراصف التلقائي (الأوتوماتيكي) بين ضروب منطق العمل الفردية والمصالح الجماعية وتلاقيهما، إذا ما فهمت هذه المصالح حقّ فهمها (وهذه هي مقاربة *الظُلامات أو التظّلمات* والشكاوى التي ترتبط بها غالبية الأعمال حول اللّامساواة الأفقية) وإمّا بإخلاء مسألة البواعث الفردية للتأكيد على أن قدرة المنظّمات المتمرّدة على الوصول إلى بعض الموارد الاقتصادية (الطبيعية بخاصّة) هي ما يحدّد إمكانية القيام بالتمرّد (المقاربة بالجشع (*greed*) التي يدافع عنها بعض الاقتصاديّين القريبين من البنك الدولي، مثل بول كوليير Paul Collier)[3].

ثمّ إنّ دراسة العلاقات بين اللّامساواة والنزاعات المسلّحة تزداد تعقيداً لأنّ هذه العلاقات ليست علاقات في اتجاه واحد وحيد. فعلى عكس الشائع من الأفكار،

فإنّ التفاوتات السلبية ليست بالضروة الأشدّ دفعاً إلى التعبئة والاستنفار. إذ كما تؤكّد الاقتصادية فرانسيس ستيوارت Frances Stewart، فإنّ بعض الجماعات الغالبة المسيطِرة، سواء أكانت غالبيات ديموغرافية أم أقلّياتٍ ذات امتيازات، تستطيع أن تدخل في نزاع مع جماعات منافسة لها، للدفاع عن مكاسبها[4]. وعلى الرغم من أنّ هذه الحالات تبدو كثيرة نسبياً، إلّا أنّها لم تحظَ بدراسة وافية؛ فالأدبيات المكرَّسة للعلاقات بين النزاع واللّامساواة، لا تزال تتبنّى الفكرة التي تجعل أن غالبية الحروب الأهلية المعاصرة تتغذّى من ظُلامات الأناس الأفقر وتتعهّدها، مع أنّها كفكرة ليست من المسلّمات.

وينبغي التأكيد كذلك على أنّ نماذج مختلفة من الفاعلين أو الفعاليات، يمكن أن يكونوا مدفوعين إلى الاستنفار والتعبئة بسبب مختلف ضروب اللّامساواة. وفي حين أنّ *زعامة* (*leadership*) هذه المجموعات تنحو منحى تقبّل التفاوتات في المجال السياسي، فإنّ أعضاءها هُم أكثر حساسية على وجه العموم، إزاء التفاوتات ذات الطبيعة الاقتصادية ـ الاجتماعية. غير أنّ صدى تقبّل هذه التفاوتات يختلف ويتباين تبايناً عظيماً بين مجتمع وآخر، تبعاً لبنية سوق الاستخدام ونظام احتلال الأراضي أو شغلها (إمكانية أو حقّ الوصول إلى الأرض والعقار ينزع في الوسط الريفي إلى التصدّر والتقدّم على شروط الوصول إلى سوق العمل المأجور).

الصعوبة التي تعترض مَن يسعى إلى قياس هذه التفاوتات الاجتماعية، تعود إلى قصور المعطيات الإحصائية. ففي عدد من البلدان التي تواجه نزاعات ما بين جماعاتها وطوائفها، هناك قيود مهمّة على إنتاج و/أو نشر الإحصاءات التي توثّق اللّامساواة الأفقية بين الجماعات العرقية أو الطوائف الدينية. وكما أنّ نيجيريا تمنع جمع الإحصاءات العرقية، فإنّ الهند لم تنشر بعد إلى الآن نتائج إحصاء العام 2011 المتعلّق بالجماعات الدينية. وفي باكستان يعود آخر إحصاء إلى العام 1998. ولا تزال بعض الأحزاب هناك، ولاسيّما في كراتشي، تعارض مثل هذا الإجراء لأنّه يوشك أن يبيّن الهامشية الديموغرافية للمجموعة العرقية التي يمثلون، أو يعتزمون تمثيلها، الأمر الذي يبرّر تقطيع الدوائر الانتخابية، وإعادة توجيه بعض السياسات العمومية.

ومن دون أن يكون علينا الدخول في التفاصيل التقنية للسجالات الجارية حول قياس هذه التفاوتات، إلّا أنّه لا بدّ من الإشارة والتأكيد على الخلافات التي لا تزال قائمة بين الباحثين؛ وهي خلافات تتعلّق بخاصّة ببناء مؤشّرات إحصائية تتيح قياس اللّامساواة الأفقية داخل البلد نفسه، ثمّ مقارنتها بين بلد وآخر. وإذا كان معامل أو بالأحرى مُعاملات التنوّع والتغيّر المستلهَمة من معامل جيني Gini، المستخدَم في دراسة اللّامساواة العمودية، تُشكّل الأداة الأكثر شيوعاً لقياس التفاوتات بين الجماعات[5]، إلّا أنّ هذا المنهج أبعد من أن يحظى بالإجماع، لأنّه يركّز بشكل خاصّ على الفارق بالنسبة إلى المعدّلات الوسطية (إن في داخل الجماعات المُعتَبَرَة، أو في ما بينها) على حساب الفروقات عبر الطيف الاجتماعي[6].

من اللَامساواة إلى النزاع: علاقات سببيَة أم ترابط؟

لئن ظلّت طبيعة الروابط بين اللّامساواة العمودية والنزاع المسلّح موضوع اعتراض وإنكار، بما في ذلك بين أصحاب *نظرية الشكاوى والظُلامات grievance theory*، فإنّ هؤلاء المؤلّفين يظلّون مقتنعين بأنّ احتمالات النزاع تزداد بصورة موازية لمستوى اللّامساواة الأفقية. وهذا ما يحدث عندما تتقاطع العرقية مع اللّامساواة الإقليمية أو الجهوية، كما في حالة الجماعات العرقية المتمركزة مكانياً في منطقة ما. وفي هذه الحالة، فإن التفاوتات لا تصبح أفضل رؤية وأكثر تجلّياً للعيان فحسب، بل إنّها تصبح قابلة على نحوٍ أفضل لموضوع إخراجها في روايات سياسية مستمدَّة من تاريخ الفتوحات الماضية، أو من العلاقات بين السلطات المركزية والدول الاتّحادية «المزدانة» بالنزاعات العنيفة إلى هذا الحدّ أو ذاك. وهكذا، فإنّ اللّامساواة الأفقية تقيم علاقة متميّزة مع نمطٍ ما من النزاع المسلّح: فالتمرّدات الانفصالية تندّد بالقِسمة الظالمة أو غير العادلة للموارد المحليّة بين أهالي البلاد الأصليين والنُخب المركزية و/ أو الجماعات العرقية المسيطِرة. وعليه، فإنّ اقتسام الموارد الطبيعية، ومعه حضورعمّال مهاجرين لهم صلتهم بالجماعة (أو الجماعات) المسيطِرة على الدولة المركزية، يأتي ليُفاقِم التوتّرات بين تلك الدولة المركزية وبعض المناطق الأطرافية كما تشهد على ذلك حالة آسه Aceh في إندونيسيا، أو حالة بالوشستان في باكستان ـ فهاتان منطقتان

أطرافيّتان اكتُشفت فيهما موارد طبيعية (الغاز الطبيعي في كلا الحالتين، وكذلك النفط في آسه Aceh) ـ، وتدفّق العمّال المهاجرين (الجافانيّين في آسه Aceh والبنجابيّين في بالوشستان) قد أشعلت المطالب الانفصالية، التي تستمدّ من جهة أخرى إلهامها وتستوحيه من تاريخ صاخب، تتزاحم فيه ذكرى الاستقلال الذاتي مع إحياء ذكريات صراعات التصدّي لموجات الغزاة المتعاقبين. وكما ذكرنا أعلاه، فإنّ هذا الرابط بين المطالب الانفصالية واللّامساواة الأفقية، ولاسيّما في ميدان الحصول على المداخيل المتولِّدة من استغلال الموارد الطبيعية، يبدو أنّه يُمارَس في اتجاهين متقابلين. فبعض البلدان غرقت في الحرب الأهلية نتيجة نزاع بين الدولة المركزية والحركات الانفصالية حول مطالب مناطق الجماعات العرقية المَحظيّة نسبياً (مثل إيبو/Ibo بيافرا)، في حين أنّ آخرين يتنازعون ويختلفون حول مصير المناطق التي يزيد فقر أهاليها عن المتوسّط الوطني (مثل البنغاليين الذين انفصلوا عن باكستان العام 1971 ليكوّنوا بنغلاديش، أو الأريتريين الذين انفصلوا عن إثيوبيا في العام 1993).

طبيعة الدول الضالعة في هذه النزاعات، وجوابها، سلباً أو إيجاباً، على المطالب التي تحملها الجماعات التي تفرّدت وتميّزت بنفسها عن بقيّة الأهالي، هي هنا مسألة رئيسية. فقبل القيام بأعمال قمعية محتملة من شأنها أن تستقطب المجتمع، هناك قبل ذلك طبيعة الاجتماع في هذه الدول أو سوسيولوجيّتها التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، ولا سيّما التمثّلات الاجتماعية السائدة فيها، والتي تمثّل الأوضاع على شكل «استيلاء» أو غنيمة غنمتها جماعة عرقية أو طائفية ما. فالقناعة السائدة في باكستان مثلاً بأنّ الدولة هي بيد البنجابيّين (الذين يسيطرون ليس على الاقتصاد فحسب، بل كذلك، وبصورة أكثر بداهة أيضاً، على الجيش)، هي قناعة تتقاسمها الأقلّيات كافة في البلاد (الباشتون، السنديون، البالوتش، المهاجر.. إلخ). هذه الأقلّيات التي مالت كلّها خلال العقود الأخيرة إلى إعادة التفاوض حول علاقاتها بهذه الدولة المركزية، الشديدة العرقية، عبر سبيل العنف.

حضور المؤسّسات الديمقراطية الوظيفية لنظام اتّحادي (فيدرالي) أو لأواليات اقتسام السلطة بين النُخب، لا يشكّل في ذاته ترياقاً مضادّاً للنزاع المفتوح. فتقاسم

الموارد والصلاحيات بين الدولة الفيدرالية ومكوِّناتها من الولايات، يمكنه أن يُذكي هذه النزاعات ويُضرمها. ومن جهة أخرى فإنّ افتتاح الحقل السياسي ـ سواءً أكان موسوماً بالتناوب والتعاقب في السلطة أم كان متّصفاً بمجيء حكومات ائتلاف وتحالف ـ لا يُترجم بالضرورة باستتباب السلام في المجتمع. بل إنّ هناك «صناعة» أو «فبركة» ديمقراطية، وبل تعدّدية للنزاع المسلّح. وحالة كراتشي من 2008 إلى 2013 تبدو خير رمزٍ وأفضل مثال على هذه النزاعات الما بين حكومية، التي يتجنّد فيها ممثّلو مجموعات سلالية أو عرقية متمايزة في منظومة تبادل تنازعي وتعاضدي في آنٍ معاً[7].

وفي النهاية، فإنّ ما تقدّمه هذه الأعمال لتحليل العنف السياسي يبدو محدوداً إلى حدٍّ ما. فغاية ما تتوصل إليه هو إثبات وجود علاقات (ضعيفة) من الترابط بين النزاع واللّامساواة الأفقية. وكما يؤكّد غوران هولمكفيست *Göran Holmqvist* ـ أحد المنظّرين الرئيسيّين لهذه العلاقات إلى جانب فرانسيس ستيوارت Frances Stewart وأرنيم لانجر Arnim Langer ـ فإنّ من المستحيل أن نصنع من اللّامساواة متغيّراً مستقلّاً عن النزاع[8]. هذه اللّامساواة، وكذلك التظُلمات والشكاوى التي تجعل منها مشكلة سياسية، هي عامل من عوامل النزاع ومُنتَج من منتجاته؛ ثمّ إنّه حتّى لو كان الوصول المتمايز إلى الثروة والخدمات الاجتماعية أو إلى الدوائر السياسية يبدو وكأنه يُذكي التوتّرات بين الجماعات العرقية أو الدينية، إلّا أنّ الفوائد أو المضار النسبية المترتبة عنه، ليست هي في ذاتها أسباب نزاع. وفضلاً عن ذلك، فإنّ تبنّي هذه الأعمال واعتمادها لتعريفٍ يتعمّد اللجوء إلى اللّامساواة الأفقية ـ فلا تقتصر من ثَمَّ على فروقات الثروة ـ جعلها تصبح موضوعاً لانتقادات عديدة. مقياس السلطة السياسية الخاصّ بكلّ جماعة عرقية، بخاصّة، يظلّ موضوع جدلٍ وأخذٍ وردّ. وأخيراً، فإنّ دور متغيّرات أخرى ـ ولاسيّما حجم الجماعات العرقية أو أهمّيتها ـ لا يزال موضوع سجالٍ بين أصحاب *نظرية المظالم والتظُلمات*. وبموزاة ذلك، فإنّ هذه المقاربات تظلّ مرفوضة من الاقتصاديّين من نوع بول كوليير Paul Collier، المقتنعين بأنّ ما يحرّك المتمرّدين ليس البضعة مطالب التي يطرحونها، بقدر ما هو الطمع في الغُنم والغنيمة.

يبقى أن تحليل الحروب الأهلية ليس محكوماً عليه بأن يبدي ويعيد ويكرّر إلى ما شاء الله هذه السجالات بين *المظالم والمطالب* (*greed vs. grievance*). وهكذا فقد شهدنا خلال السنوات الأخيرة انبثاق مقاربات بديلة، ولاسيّما المقاربة العلم اجتماعيّة المجهريّة للحروب الأهلية، تنزع إلى التسامي على هذه السجالات التي أكل الدهر عليها وشرب، لمعاودة اكتشاف العنف السياسي «على مستوى وجه الأرض» أي على أقرب ما يمكن من التعبئات والاستنفارات الاجتماعية والمسارات الفردية التي تشارك، عند تقاطع المحلّي والقومي، في اندلاع النزاع، وفي متغيّرات شدّته ومتنوّعات قوّته وحدّته عبر الأزمان.

مآزق النظريات الاقتصادية الكليّة حول الحرب الأهليّة

على الرغم من تبايناتهم، فإنّ مؤلّفين مثل بول كولييه Paul Collier (كبير الاقتصاديّين في البنك الدولي) وفرانس ستيوارت Frances Stewart (أستاذة اقتصاد التنمية، ومديرة مركز البحث حول اللّامساواة، الأمن البشري والعرقية في أوكسفورد) أو غوران هولمكفيست Göran Holmqvist (المدير المساعد لدائرة البحث في اليونيسيف)، يتشاركون جميعاً في الاعتقاد بأنّ دورات خلق الثروة وتداولها، تشكّل أحد المفاتيح الرئيسية لتأويل الحروب الأهلية المعاصرة. بل إنّ هذه الأعمال في منوّعاتها القصوى، أي في أكثرها جنوحاً وتطرّفاً، ترى في بعض الظاهرات الاقتصادية ـ مثل جشع الجماعات المتمرّدة لدى بول كوليير ـ المحرّك الرئيسي للحروب الأهلية، وبالتالي العنصر المركزي لنظرية عامّة لا تهدف إلى تقديم تحليلٍ علم اجتماعيّ دقيق لهذه النزاعات بقدر ما تسعى إلى تنميطها وجعلها «قابلة للمعالجة» على يد الفاعلين الدوليّين.

هؤلاء المؤلّفون كافة لا يقعون تحت سحر «النظرية الكبرى» وجاذبيّتها. ففرانس ستيوارت وغوران هولمكفيست يبدوان أكثر تروّياً ـ وتواضعاً ـ على نحوٍ ملحوظ، في ما عنى هذه النقطة ممّا هو حال بول كولييه. ويُتَرجم هذا التروّي بالاحتياط أو الحذر النظري ـ البحث عن ترابطات بدل البحث عن روابط علّة أو سببيّة بين التعبئات والاستنفارات العنيفة والمؤشّرات الاقتصادية الاجتماعية التي يمكن قياسها كميّاً ـ

وبعض التنخّبية المنهجية ـ مع انفتاح على دراسة الحالات. غير أنّ هذا التروّي يُفضي مع هذا، كما رأينا أعلاه، إلى أن ينقلب على هؤلاء المؤلّفين الذين تقع خلاصاتهم في شرَك نوعٍ من الاحتمالية المائعة المؤتلِفة مع توصيات سياسية توازيها ميوعةً وضعفاً وخوراً، ويمكن تلخيصها وإيجازها على النحو التالي: «يبدو أن اللّامساواة الاجتماعية هي في قلب الحروب الأهلية؛ فلا بدّ من الكفاح ضدّ هذه اللّامساواة وتعزيز تماسك المجتمعات المتعدّدة الإثنيّات». والملاحَظ أنّ هذه التوصيات لا تتوجّه إلّا إلى الدول المزعومة «الضعف» في الجنوب. فالتفاوتات بين الأغلبيات والأقلّيات الإثنيّة لا تُعتَبر، في المجتمعات الأوروبية أو الأميركية الشمالية، إشكالية على الإطلاق، كما لو أنّ النزاعات المرتبطة بالهويّة كانت حكراً على الجنوب المعولَم (*Global South*) ووقفاً عليه.

وحتّى عندما يُعلِن هؤلاء المؤلّفون حساسيّتهم تجاه دراسة الحالات، فإنّهم يظلّون يبحثون عن علاقات ترابط يمكن تعميمها، وتسمح باستباق اندلاع النزاعات الإثنيّة أو العرقية في المجتمعات المتعدّدة الثقافات. وهكذا، فإنّ النظريات الاقتصادية الكليّة حول الحروب الأهلية هذه، لا تفلح في أحسن الأحوال في أكثر من وضع الخطوط الأولى أو الصورة الأوّلية لعناصر سياق تشكّل شروطاً لإمكان وقوع نزاع عنيف. بل إنّ مؤلّفاً مثل غوران هولمكفيست يمضي إلى أبعد من هذا بقليل عندما يذهب إلى أنّ كلّ نزاع يمكنه أن ينتج لامساواة بين الجماعات. غير أنّ هذه الفرضية لم تستوفِ حظّها من العمل، ضمن أدبيات لا تهتمّ بما تؤول إليه التركيبات الاجتماعية والديناميات الاقتصادية التي يولِّدها النزاع، بقدر ما تهتمّ بالمعطيات الاجتماعية الاقتصادية السابقة على النزاع والتي تفسّر اندلاعه أو مستوى حدّته[9].

لا تستطيع هذه المقاربات، في ما يتعدّى طابعها الجامد، أن تمتنع عن إلقاء نظرة مشرفة «من فوق» على المجتمعات التي تَزعم أنّها تفسّر تمزّقاتها. وهي حتّى عندما تستند إلى دراسة حالات، فإنّها لا تفعل ذلك إلّا لتتقدّم في وجهة النظرية العامّة للحروب الأهلية. فالاجتماعي هنا يتقلّص ويتحجّم ليجد نفسه مختَزَلاً في متتاليات إحصائية، تُقاس قيمتها على ضوء قابليّتها للمقارنة على الصعيد الدولي ـ كما لو أنّ

الشعور بالظلم والخوف من المستقبل أو التطلّع إلى حياة أفضل، يمكن أن تُقاس وتُقارَن من حقبة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر.

وعلى الضدّ من هذه المقاربات «من فوق»، هناك سلسلة من الأعمال التي صدرت مؤخّراً وتعتمد مقاربة أكثر ميكرويّة للحروب الأهلية و«من تحت» كما يُقال. وخلافاً لما يوحي به أنصار «النظرية الكبرى» من أمثال كولييه، فإنّ هذا النزول نحو المحلّي ـ حيث لا يتقاطع منطق التحالف ومنطق المواجهة دائماً مع منطق النزاع على المستوى الوطني أو القومي ـ لا يشكّل بأيّ حال رفضاً للمقارنة وللتقدّم في التعميم، بشرط الاضطلاع الكامل بمتطلّبات هذا النزول نحو المحلّي، ولاسيّما لجهة بناء أدوات نظرية ولجهة جمع المعطيات الكميّة والكيفيّة[10] سواء بسواء. والواقع أنّ مشروع علم الاجتماع «المِجهري» أو «الميكروي» هذا للحروب الأهلية، لا يدير ظهره للمقاربات الكميّة. فحين ننقل بؤرة النظر من المستوى الوطني أو القومي إلى المستوى ما دون الوطني (الولاية أو المحافظة أو الناحية أو القضاء)، فإنّنا لا نفعل سوى تزويد أنفسنا بالوسائل اللازمة لتحسين جودة المعطيات المُجَمَّعَة ونوعيّتها، وضبط ملاءمة المفاهيم المستخدَمة ومواءمتها، واختبار ميكانيزمات السببيّة، وتحسين التحكّم ببعض المتغيّرات المعتبَرة من الثوابت[11].

يتيح هذا الانتقال بزاوية النظر أن نعاود تناول مسألة اللّامساواة الاجتماعية وفق منظور آخر. لم تعد المسألة هنا مسألة قياس اللّامساواة بين الجماعات العرقية للتنبّؤ بمخاطر النزاع المفتوح، أو معاودة ترسيم أسباب نزاع جارٍ، ضمن منحى مرضيّ يحاذي شكلاً من الوهم العلم اجتماعي[12]. المسألة هنا هي مسألة توثيق على نحوٍ أكثر تواضعاً ـ وكذلك أكثر دقّة وصرامة ـ لبعض خطوط التصدّع الاجتماعي التي ترسّبت في زمن يطول أو يقصر، بحيث تُردّد صدىً خاصاً، محليّاً، لأطر تفسير أو تأويل النزاع على الصعيد الوطني، سواء تعلّق الأمر بالاستقطابات الحزبية أو العرقية أو الدينية. وكما تبرهن ذلك مثلاً، الباحثة مريم أبو ذهب، في تناولها حالة النزاع بين الشيعة والسنّة في الجزء الجنوبي من البنجاب الباكستاني (وهي منطقة تشهد توتّرات اجتماعية شديدة بين ملّاكي الأراضي الشيعة، والطبقات الشعبية السنّية)، فإن التفاوتات في الدخل أو

في السلطة بين جماعات متمايزة ثقافياً ليست هي في ذاتها سبب المواجهات المباشرة. وفي سياقٍ أعمّ من التحوّلات الاجتماعية و/أو السياسية، فإنّه يمكن لهذه التفاوتات أن تسهم في تفسير السبب الذي يجعل بعض الخطابات «الحربويّة» أو «الحربجيّة»، التي كانت موضوعة في البدء على أساس مقاس حيِّزٍ سياسي وطني أو قومي (بل ما فوق قومي في حالة النزاع الشيعي السنّي)، تلقى صدىً وقبولاً في بعض المناطق أفضل ممّا تلقاه في بعضٍ آخر[13]. خطوط التصدّع الخاصّة ببعض الحيِّزات الما ـ دون قومية، التي يتعزّز بعضها ويتدعّم، بل يتولَّد من النزاع القائم على الصعيد الوطني أو القومي ـ يمكنها أيضاً أن تنعطف بالنزاع وتحوّله من مجراه الابتدائي، وتفتح خطوط مواجهة ومجابهة جديدة.

تاريخ «ال«حرب الأهليّة الأفغانية هو تاريخٌ غنيٌّ بالتعاليم بهذا الصدد. فالحكايا أو السرديات الإيديولوجية المتعاقبة لهذا النزاع أتاحت للمتحاربين تدبّر مختلف أنواع الدعم لحروبهم الخاصّة؛ كما أنّ تعامي الفاعلين الأجانب عن الأبعاد «الحميمة» لهذه النزاعات الشديدة المحليّة، كثيراً ما أسهم في تصعيدها[14].

سرابات السببيّة

الميزة التي تتميّز بها الأعمال المكرَّسة للعلاقات بين اللّامساواة الأفقية والنزاعات المسلّحة، هي أنها تعطي الشأن السياسي مكانته كلّها في تحليل الحروب الأهلية. وعلى العكس من بعض مقاربات الاقتصاد السياسي ـ وخصوصاً مقاربة بول كولييه ومنافسيه ـ الذين يرون أنّ التمرّد هو أساساً مشروع نهب، فإنّ هذه الأعمال تعيد إدخال مسألة العدالة الاجتماعية في قلب التحليل. وحين تجهد هذه الأبحاث وتجاهد لتبرهن أنّ التوزيع المتفاوت للسلطان وللثروة ـ الذي تفاقمه أحياناً التمييزات المنهجية المنتظَمة إلى هذا الحدّ أو ذاك ـ هي «حروبية» في حال الكمون، أي مولّدة محتمَلة للحروب، فإنّها ـ أي الأبحاث ـ ترفض من جهة أخرى أن تبرِّئ الحاكمين من كلّ مسؤولية في نشوب هذه النزاعات. وهي فضلاً عن ذلك، تلحّ على أهمّية السياسات الاجتماعية في توقّي النزاعات، وهو أمر غائب بالكامل لدى الاقتصاديّين القريبين من البنك الدولي.

غير أنّ هذه المقاربات بالمطالب والتطلّبات تصطدم أحياناً بذات العقبات الكأداء، ولا سيّما حيث تماهي بين *مخاطر* النزاع *وأسباب* المواجهة[15]. إذ هل ينبغي للبحث عن الأسباب أن يكون هو الغالب دائماً على دراسة السيرورات والمسارات، حتّى عندما تكون بعض الفروقات في الثروة والسلطة، أو في إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، عناصر أو شروطاً مؤاتية لاندلاع النزاعات المسلّحة؟ إذ هذا ما يبدو أن تلك الأدبيات توحي به، حين تركّز أساساً على سياقات اندلاع الحروب الأهلية، على حساب المنطق الاجتماعي والمنطق السياسي والمنطق الاقتصادي، لتفسّر تطوّر النزاع في الزمن، والتي يمكن أن تكون، في ما عنى النزاع موضوع البحث، سياقات داخلية أو خارجيّة المنشأ في آنٍ معاً. وأخيراً، فإنّ هذه المقاربات تعاني من طابعها الاقتصادي الكلّي أو الاجتماعي الكلّي أو الماكرويّ[**]. وهي تجاهد أساساً لقياس اللّامساواة بين الجماعات على مستوى الإقليم الوطني أو على الصعيد القومي، في حين أنّ ما تختصّ به الحروب الأهلية هو التمفصل (والتفكّك) حول مختلف مستويات النزاع (المحلّي، الجِهوي، الإقليمي، الإجمالي...) التي تشكّل جميعها أرضيّات امتحانٍ واختبارٍ لأطر التأويل التي يحاول المتمرّدون من جهة، وخصومهم في داخل الدولة، أو في المجتمع من جهة أخرى، أن يعطوا انطلاقاً منها أعمالهم صفة الشرعية أو المشروعية.

هوامش ومراجع

(1) Lilian MATHIEU, *Comment lutter? Sociologie et mouvement sociaux*, Textuel , Paris, 2004, p. 38.

(2) Barrington MOORE, *Injustice. The Social Bases of Obedience and Revolt*, M.E. Sharpe, New York, 1978, p. xiii.

(*) Microsociologie وهو فرع من علم الاجتماع يتناول ما كان جورج سيميل George Simmel يسمّيه (**في علم الاجتماع**، 1908) ظاهرات مجهرية (ميكروسكوبية) كالطاعة والوفاء والصداقة أو الأسرة أو المجموعات الصغيرة. مرجعيتها النظرية ربما كانت الظواهرية، ذلك أنّها تعتمد على الملاحظة والمعاينة بأكثر ممّا تعتمد على الإحصاءات (المُترجِم).

(3) Paul COLLIER, *Economic Causes of Civil Conflict and their Implications for Policy*, Banque mondiale, 15 juin 2000; Paul COLLIER et Anke HOEFFLER, *On the Incidence of Civil War in Africa*, Banque mondiale, 16 août 2000.

(4) Frances STEWART, «Horizontal inequalities as a cause of conflict. A Review of CRISE Findings», *World Development Report 2011. Background Paper*, 2010, p. 2, note 3.

(5) المسألة هنا هي مسألة مقارنة وضع كلّ جماعة مع بقيّة الجماعات باستخدام الجماعة أو الجماعات التي تحتلّ منزلة وسطاً لجهة تخصيص الموارد، كنقطة رجوع أساسية أو نقطة إحالة ومرجعية رئيسية.

(6) من أجل توضيح السجالات المنهجية، التي هي أحياناً مفرطة التقنية حول قياس اللّامساواة الأفقية، أنظر أرنيم لانجر وفرانس ستيوارت Arnim LANGER et Frances STEWART, «Horizontal inequalities and violent conflict: Conceptual and empirical Linkages», *CRPD Working Paper 14*, mai 2013.

(7) Laurent GAYER, Karachi. *Ordered Disorder and the Struggle for the City*, Hurst, Londres, 2014.

(8) Göran HOLMQVIST, «Inequality and identity: Causes of War?», *Discussion Paper 72*, Nordiska Afrikainstitutet, Uppsala 2012, p. 33-34.

(9) حول العلاقات بين اللّامساواة وحدة الحروب الأهلية و«غزارتها»، أنظر:
S. Mansoob MURSHED et Scott GATES, «Spatial-horizontal inequality and the maoist insurgency in Nepal», *Review of Development Economics*, vol. 9, n° 1, février 2005, p. 121–134.

(10) Stathis N. KALYVAS, «Promises and pitfalls of an emerging research program. The microdynamics of civil war», in Stathis N. KALYVAS, Ian SHAPIRO et Tarek MASOUD (dir.), *Order, Conflict, and Violence*, Cambridge University Press, Cambridge, 2008.

(11) المرجع نفسه، ص ص 397-398.

(12) Michel DOBRY, *Sociologie des crises politiques*, Presses de Sciences Po, Paris, 1992, chap. 2.

(13) Mariam ABOU ZAHAB, «The Shia Sunni Conflict in Jhang (Pakistan)», in Imtiaz AHMED et Helmut REIFELD (dir.), *Lived Islam in South Asia. Adaptation, Accommodation and Conflict*, Social Science Press, Delhi, 2004, p. 135-148.

(14) Mike MARTIN, *An Intimate War. An Oral History of the Helmand Conflict*, Hurst, Londres, 2014.

(15) حول هذا الخلط بين شروط إمكانية الحروب الأهلية، ومنطق السببية أو العلل التي تكون قيد العمل في هذه النزاعات، أنظر:
Roland MARCHAL et Christine MESSIANT, «De l'avidité des rebelles: l'analyse économique de la guerre civile selon Paul Collier», *Critique internationale*, n° 16, 2002, p. 62.

(*) Macrosogiologique، من Macrosogiologie، أي علم الاجتماع الذي يتناول المجموعات الكبرى كالشعوب والأمم والحضارات، أو الذي يتناول المجتمع على نحو إجمالي شامل (المُترجِم).

لمعرفة المزيد

- Mats BERDAL et David MALONE, *Greed and Grievance. Economic Agendas of Civil Wars*, Lynne Rienner, Boulder, 2000.
- Stathis KALYVAS, *The Logic of Violence in Civil War*, Cambridge University Press, Cambridge, 2006.
- Roland MARCHAL et Christine MESSIANT, *Les Chemins de la guerre et de la paix. Fins de conflit en Afrique orientale et australe*, Karthala, Paris, 1997.

تعبئات واستنفارات عالمية باسم المساواة

نيكولاس هايرينجر
(أخصّائي في علم الاجتماع،
عضو لجنة تحرير مجلّة **حركات** *Mouvements*)

سيظلّ العام 2011 ببديهة الحال عاماً مميّزاً في تاريخ الكفاحات والصراعات الاجتماعية - من تونس إلى الولايات المتّحدة، مروراً بإسبانيا والبرتغال واليونان، وكذلك إيسلاندا أو التشيلي. فهو يسجّل في الواقع العودة الكاسحة للشقاق والتنازع الاجتماعي. غير أنّ العصف المنبعث من التعبئات والاستنفارات التي سارعت في إسقاط بن علي ومبارك، دام واستمرّ بدلاً من أن يخمد.

بعد ذلك بخمس سنوات، عرفت هذه التجارب مصائر مختلفة. فبعد الانتصارات الانتخابية التي حقّقها حزبا سيريزا Syriza في اليونان وبودوموس Podemos في إسبانيا، والتي أعقبت التعبئات والاستنفارات التي ظهرت بعد الأزمة المالية والثورات العربية، فإنّ العام 2015 كان عام انتقال هذه الحركات إلى مراكز المسؤولية المؤسّساتية.

بعد انطلاقة العام 2011

افتتحت الثورتان التونسية والمصرية في العام 2011، موجة واسعة من التعبئات والاستنفارات. كان ينبغي للانتفاضات الثورية أن تنتشر، وإن بحظوظ مختلفة، في بلدان المشرق والمغرب وشبه الجزيرة العربية. غير أنّ كثيرات منها أفضت إلى حروب أهلية دمويّة كما حدث في سوريا وليبيا واليمن.

في السنغال سرّعت حركة «طفح الكيل» في سقوط نظام عبد الله واد. بعد ذلك بأسابيع، في منتصف شهر أيار (مايو) تظاهر بضعة آلافٍ من الأشخاص ضدّ سياسة التقشّف التي تعتمدها الحكومة الإسبانية، وقرّروا المرابطة في إحدى ساحات مدريد الرئيسية، لا بويرتا دل سول La Puerta Del Sol. كان القوم يستلهمون مباشرة من تجربة ميدان التحرير في القاهرة: أي الاحتلال ليلاً نهاراً لحيّزٍ عموميّ كتعبيرٍ عن التصميم الجماعي على الخلاص من نظام ديكتاتوري، أو من سياسات كارثية.

ثمّ إنّ «الساخطين» ما لبثوا أن ألهموا بدورهم احتلالات عديدة أُخرى. وسرعان ما امتدّت حركتهم لتشمل مجمل إسبانيا والبرتغال؛ ثمّ لتجد صدىً لها في اليونان حيث جاءت تعزّز التعبئات النقابية وتكمّلها. وهكذا، فإنّ احتلال ساحة أو ميدان سينتاجما Syntagma في وسط أثينا، كان يُشرِك النقابات والأفراد القريبين من دوائر «الساخطين»، في مجابهة تكون متوتّرة أحياناً. وفي الخريف كانت الحركة تمتدّ وتتجدّد في الحين ذاته، مع احتلال منتزه زوكوتي Zucotti في جنوب مانهاتن، وهو الاحتلال الذي حظيَ بتغطية إعلامية واسعة. كانت الحركة تمتدّ، عبر «احتلّوا وول ستريت» Occupy Wall Street، إلى العالم الأنكلو ـ ساكسوني.

وهكذا، فإنّ عدد مخيّمات الاحتلال في خريف العام 2011، كان يصل إلى بضع مئات موزّعةٍ على أكثر من ثمانين بلداً مختلفاً. غير أنّ عمر الواحدة من الغالبية العظمى من هذه المخيّمات لن يطول أكثر من بضعة أسابيع. وفي ليلة باردة من ليالي أواسط شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2011، طرد البوليس آلاف الأشخاص الذين كانوا يخيّمون على بضع خطوات من بورصة نيويورك. أمّا الساخطون، فإنّهم من جهتهم، كانوا قد قرّروا وقف مخيّماتهم منذ شهر حزيران (يونيو) السابق. وهكذا، فإن قلّةً من الاحتلالات استطاعت أن تتواصل إلى ما بعد العام 2011 ـ باستثناءٍ لافتٍ هو الاحتلال الذي بدأ في هونغ كونغ في ذلك العام، واستمرّ وتواصل حتّى شهر آب (أغسطس) من العام التالي.

غير أنّ نهاية الاحتلالات لم تكن تعني نهاية الدينامية التي ولَّدتها. فقد واصلت توسّعها عبر العالم، فتندلع في كيبيك، وفي تركيا، وفي البوسنة، أو تجد صداها يتردّد

في تعبئات واستنفارات ذات صورة مختلفة وشكل مختلف في التشيلي أو حتّى في البرازيل. ثمّ جاء احتلال هونغ كونغ لعام 2011، على نحوٍ له دلالته ومعناه، ليُستأنَف على نحوٍ أوسع وأكثف في العام 2014 ـ أي بعد ثلاثة أعوام كاملة من يوم انطلاقة «احتلّوا وول ستريت»، بحيث إنها لا تتجاوزه بيوم ولا تستبقه بيوم.

غير أنّ العام 2015 بدا وكأنّه يسجّل تغيّراً ما. ذلك أنّ الانتصارَيْن الانتخابيَّين اللذَيْن حقّقهما حزبا سيريزا Syriza في اليونان وبوديموس Podemos في إسبانيا، سيضعا جملة الممارسات والمطالبات المنبثقة عن هذه المجرّة المتغايرة العناصر، تحت امتحان السلطة واختبارها. وينبغي القول إنّ قدرة هذه الحركات على أن تزن على وجه العموم بوزنها وتنيخ بثقلها على نحوٍ مستدام، هو أمرٌ يبعث على التساؤل والسؤال.

كانت الدينامية حتّى ذاك قد اجتازت امتحان الديمومة بالتمدّد جغرافياً. غير أنّ مسألة قدرتها على أن تنيخ على نحوٍ مستدام على موازين القوى وعلى المخيّلات والممارسات الجماعية وعلى السياسات العامة، تظلّ قائمة بكلّها وجميعها.

والحقّ أنّ المسائل التي تواجهها الحركات المنبثقة من أحداث العام 2011، لا تختلف مطلقاً عن تلك التي انطرحت طرحاً قويّاً ومتواتراً في السابق على الفاعلين والفعاليات في الدينامية المناهضة للعولمة في منعطف سنوات 2000: فمن امتحان المرور بالسلطة (في أميركا اللّاتينية أساساً)، إلى القدرة على البقاء والدوام على نحوٍ آخر غير التمدّد الجغرافي؛ فالحقّ أنّ التقاطعات بين الديناميّتَيْن كثيرة.

السرعة التي توصّل بها المناضلون المناهضون للعولمة إلى تحدّي العقيدة الليبرالية الجديدة (أو النيوليبرالية)، وإلى وضع مسألة هيمنتها الثقافية موضع تساؤل وإعادة نظر، تعود بخاصّة إلى قدرتهم على مفْصَلة دَورةٍ من التعبئات والاستنفارات المبعثرة ولكن المترابطة في ما بينها، وذلك مع قيامهم بعملٍ مكثّف عميق من حيث تجديد أطر تأويل الظُلامات وصوغها وقولها، بما يتيح تحديد رافعات العمل الفعّال والإشارة إليها. وبخلاف ذلك، فإنّ الدورة كانت تستند إلى ديناميّة تجديد تنظيمي (ظهور صورة «المنتدى الاجتماعي» أو انبثاق الشكل الذي أُطلق عليه «المحفل

لاجتماعي» هو خير مثال على ذلك). موجة الاحتلالات التي بدأت العام 2011 تستند هي الأخرى إلى هذه العناصر الثلاثة المختلفة. وفي هذا تمثّل «حركة الميادين والساحات» لما بعد 2011، رجع الصدى لـ«حركة الحركات» البديلة والمناهِضة للعولمة، وليس من دون تلاوين وانقطاعات تمثّل بلا ريب مفاتيح لفهم مداها ومحمولها ودلالتها.

من مناهضة العولمة إلى الاستنفارات التي تتعدّى التعبئة المحليّة

إذا كانت ثمّة علاقة نسب بين التعبئات والاستنفارات المناهضة للعولمة وحركات الاحتلال، إلّا أن الفروقات كبيرة. فالمواعيد واللقاءات المناهضة للعولمة كانت عابرة للحدود، عابرة للقوميات. ثمّ إنّ أُلفّة المناضلين المناهضين للعولمة وحُسن مخالطتهم كان يؤدّي إلى تنقّلات أو انتقالات بعيدة، ما كانوا يتردّدون في إتيانها للمشاركة في منتدى أو في محفل اجتماعي، أو من أجل التظاهر ضدّ قمّة من القمم أو الاحتجاج ضدّ مؤسّسة دولية أو المشاركة في حملة. كانت هذه المواعيد واللقاءات الدولية تغذّي الاستنفارات والتعبئات الوطنية أو القومية، وتتيح تنسيق جداول الأعمال والحركات الاجتماعية على المستوى الإقليمي أو العالمي. وهكذا فإن أيام العمل العالمية بدأت تتكاثر ابتداء من أواسط سنوات 1990، لتبلغ الذروة إبّان التظاهرات العالمية ضدّ الحرب الثانية في العراق، في 15 شباط (فبراير) 2003.

يتقاسم فاعلو التعبئات واستنفارات العام 2011 مع إخوانهم الذين سبقوهم الأفق التضامني الدولي نفسه: فالشعارات والرسائل تجري وتُتَداول من احتلال إلى آخر، ماسحةً أحياناً كلّ تزمين، مُغفلةً التواريخ والمواقيت. فبعد انطلاقة «احتلّوا وول ستريت» بأيّام، كانت إحدى المحتلّات النساء لمنتزه زوكوتي، تُعرب عن رضاها وارتياحها لأنّ مناضلي بلدان أخرى يحذون حذوهم، وذلك بعد أن اكتشفت وجود نداءٍ يقول «احتلّوا إسبانيا» (Occupy Spain). ولكنّ ذلك كان «اكتشافاً» جاء بعد أن كان قد مرّ ثلاثة أشهر على فكّ الساخطين تخييمهم من بويرتا دل سول في مدريد!

تطوّر الإنترنت خلال العشرين سنة الأخيرة غيَّر طرائق العمل النضالي. تعبئات العام 2011 واستنفاراته استفادت من الاستخدام الكثيف لشبكات التواصل الاجتماعي

وأدواته بأكثر ممّا كان عليه الحال مع التعبئات والاستنفارات السابقة. فبرنامج «مامبل» «Mumble» قد ساعد بنشاط على تنسيق مختلف التخييمات في ما بينها، وأعان على التحضير لبعض أيامٍ دولية في التحرّك. كان محتلّو وول ستريت من جهتهم قد عيّنوا عشرات عدّة من المشيرين المرجعيّين الذين كان يفترض بكلّ واحد منهم أن يربطهم بمخيّم آخر ـ سواء أكان ذلك من أجل تقاسم شعار، أو الردّ على قمعٍ بوليسي، أو إرسال بيانات صحافية مشتركة.. إلخ.

يبقى أنّ التكنولوجيّات المتاحة ليست بالعامل الكافي لتفسير عدم الاكتراث أو اللامبالاة المتزايدة بالاجتماعات الدولية الكبرى. فالحركات الأخيرة تنشأ على وجه العموم انطلاقاً من ديناميّات محلّية، حول احتلال أو تخييم ينبغي القيام به وجعله يتماسك ويحيا. والحقّ أنّه ما من محاولة تنسيق إجمالية شاملة أو عالمية من محاولات منظّمات اللقاء الدولية لصانعي هذه الاحتلالات قد عملت حقيقةً ـ لا في إطار القمم المضادة لمجموعة العشرين (نهاية العام 2011 على وجه الخصوص) ولا في «المنتديات» و«المحافل» الاجتماعية العالمية للعام 2013 و2015: فمشاركة المناضلين من المنبثقين من هذه الحركات ظلّت هامشية، كما أنّه لم يكن لهذه التجمّعات تأثير ذو ديمومة على التعبئات والاستنفارات.

لم تكن المسألة مسألة نكوصٍ عن تنمية أشكال وصور ترابط وتضامن: فالصلات والروابط بين مختلف التخييمات يجري تعهّدها بنشاط. غير أنّ هذه التخييمات هي تعريفاً حركات محلّية، أي أنّها راسية راسخة في أرضيّة نوعيّة أو إقليم خاص، وتمثّل نقطة انطلاق لأشكالٍ من التضامن بين صانعي هذه التعبئات والاستنفارات لا تني تتنامى. وبهذا المعنى، فإنّ ديناميّة الاحتلالات تختلف عن مناهضة العولمة ذات البنيان العابر للحدود المتجاوز للوطنيات وللقوميات (إلى حدّ المخاطرة بفقدان الأرضية الأقاليميّة) وتتباين معها. موجة 2011، تتكوّن وتنهض بالأحرى في دينامية عابرة للمحلّي والمحلّيات: فالتضامن يتكوّن وينهض ابتداء من تجربة محلّية، ثمّ ينحو نحو تخييمات أخرى، واحتلالات أخرى.

المساواة في القلب والفؤاد

نشأت تعبئات واستنفارات العام 2011 في بلدان الشمال وتكوّنت حول إطِّراح سياسات التقشّف على خلفية الأزمة الاقتصادية والمالية. وهكذا، فإنّ تخييماً «اصطِيافيّاً» سبق حركة «احتلّوا وول ستريت»، ببضعة أسابيع، هو تخييم «*بلومبرغفيل*» *Bloombergville*، وكان قد قام للاحتجاج على التخفيضات في الموازنة والمقتطعات التي قرّر عمدة نيويورك، مايكل بلومبرغ Michael Bloomberg، اقتطاعها من ميزانية المدينة ـ وهو تخييم كان يندرج مباشرة ضمن استمرارية احتلال ساحة الكابيتول في مدينة ماديسون، عاصمة ولاية ويسكونسون.

غير أنّ اطِّراح تدابير التقشّف ليس من دون ارتباط محلّي بالتخييمات والاحتلالات: وبدلاً من التنديد والطعن في دور المؤسّسات المالية الدولية، فإنّ المناضلين بنوا حركة وكوَّنوها حول النتائج اليومية للتقشّف.

ثمّ إنّ هذه الحركات أتاحت، على وجه الخصوص، بروز وجه المَدين (أي المواطن المثقَل بالديون)، بما هو كائنٌ مقيمٌ ومستقرّ في قلب الأزمة المالية والاقتصادية. والحقّ أنّ حركة «احتلّوا وول ستريت» تدين في قدرتها على استثارة احتلالات أخرى وفي طاقتها على الاستنفار، إلى المدوّنة الإلكترونية (بلوغ blog) التي كان يسع العديد من الطلّاب ومن الناشطين الشبّان أن يحكوا فيها ويرووا معركتهم اليومية من أجل سداد دينهم (الدراسي، أو العقاري، أو حتّى الطبّي)، في حين أنّهم اتّبعوا، وفقاً لتعبير عالِم الإناسة ديفيد غرايبر David Graeber «قواعد اللعبة»: فقد استدانوا بكثرة وكثافة لكي يكون في وسعهم الوصول إلى سوق العمل، أو إلى المسكن، ولكنّهم وجدوا أنفسهم عاجزين عن دفع سندات الدين بعد أزمة العام 2008.

وهكذا، فإنّ حركة «احتلّوا وول ستريت» أتاحت توحيد حركة واسعة من المضربين «إضراب الدَيْن» والتأليف بينها وبين مبادرات تنظيم المَدينين. مذ ذاك، افتتحت مجموعة إضراب الدَيْن *Strike Debt!* حركة واسعة من النضال ضدّ الدَيْن: حركة قوامها شراء سندات الدَيْن في الأسواق الثانوية ـ لتعمد بعد ذلك إلى إلغاء جملة الديون التي تملكها. وهكذا أنشأت المجموعة (أي مجموعة إضراب الدَيْن) «اليوبيل الدوّار».

فبعد أن تجمّع المال لدى المناضلين الذين يشغلهم شاغل دعم دينامية الحركة، تعود فتستخدم المال المتجمَّع لشراء الديون من المأمورين والمنفّذين الذين يتولّون عادةً تحصيل الديون، والذين باتوا مضطرين الآن لبيعها بأيّ ثمن كان: ولخشية هؤلاء في ألّا يحصلوا على أدنى رصيد، فإنّهم كانوا يعاودون بيع حقوقهم في استيفاء الديون في الأسواق الثانوية. وهكذا، فإنّ ديون المنازل والبيوتات كان يُعاد بيعها بسعر يتدنّى أحياناً خمسين ضعفاً عن قيمتها الأصلية. وإذ جمعوا ما يزيد قليلاً على 700000 دولار، فإنّ نشطاء حركة إضراب الدين ـ الذين لم يكن أمين صندوقهم سوى عالم الإناسة السالف الذكر، ديفيد غرايبر David Graeber، مؤلّف كتابٍ مرجع حول تاريخ الدَيْن[1] ـ تمكّنوا من إلغاء ما يوازي 31 مليون دولار من الديون.

يبقى أنّه يمكن، لتأكيد هذا الوجه للمَدين، أو لظهوره بهذه الصورة ووفق هذا الرمز أو الشكل المجازي، أن يكون له تأثير على المدى الطويل، وإن كان لا يزال من الصعب تقديره وحسبانه. وهكذا، فإنّ الحركة العالمية الجديدة أسهمت في انبثاق فاعلين جماعيّين جدد وفعاليّات جماعية مستحدَثة، كوجه من وجوه التغيير وصورة من صوره ـ الفلّاحين الصغار، ودعاة القبائل والشعوب الأصليّة ـ ولاسيّما عبر الربط الذي جرى، في نهاية العشرية الأولى من سنوات 2000، مع الحركات البيئيّة ومع نهوض المطالب التي تدور حول العدالة المناخية وصعودها. فالواقع هو أن منظّمات الفلّاحين وأبناء البلاد الأصليّين هذه، هي التي تحمل التغيير وتعطيه معناه وتحدّد له محتواه الذي يُفتَرَض أن يُعلِن عنه شعار «قيام عالم آخر شيءٌ ممكن».

غير أنّ المطالب الشديدة العمومية تراجح الترسّخ المحلّي؛ وهذا هو حال الشعار القائل بالتحديد: «نحن الـ 99%» الذين يعربون عن اطِّرَاح ورفض خيانة النخبة للأمانة وتواطؤ المصالح بين رجال السياسة ورجال الأعمال (أي جماعة «الواحد 1% في المائة»). ظهور صورة المَدين ورمزه، هو ظهور يستند إلى مطلب مساواة مطلق: الـ«95%» يقعون رمزياً في ذات الجهة وذات الجانب، ويعارضون المنظّمات التقليدية ـ السياسية والنقابية أو حتّى التشاركية ـ التي يُنظَرُ إليها كفعاليات تعيد إنتاج العلاقات غير المتناظرة التي تؤاتي مجموعة الواحد في المائة. وهذا ما يفسّر الاطِّرَاح الصريح

لحضور أيّة نقابة أو جمعية مُكلَّفَة في اجتماعات الساخطين. ويقيناً أنّ التعبئات والاستنفارات المنبثقة من أحداث2011 لم تذهب بعيداً. وهكذا مثلاً فإنّ حركة «احتلّوا جيزي Occupy Gezi» في تركيا، التي جمعت الآلاف في أيار (مايو) 2013، استندت إلى مجموعات من مؤيّدي بعض نوادي اسطنبول لكرة القدم. أمّا في الولايات المتّحدة، فإنّ مناضلي «احتلّوا وول ستريت» سعوا دائماً إلى إقامة علاقات مع بعض النقابات.

الديمقراطية الحقيقية وسياستها الصغرى

كائناً ما كانت التحالفات المتكوّنة مع الفعاليات الجماعية الأخرى، فإنّ أساس هذه التعبئات والاستنفارات هو الرفض ذاته: رفض التمييز بين ما يعود إلى تنظيم التخييم وحياته اليومية (السياسة الصغرى أو الميكرويّة) والمطالب والتعبئات والاستنفارات التي تقوم من أجل التأثير على بنيات السلطات (السياسة الكبرى أو الماكرويّة).

وبديهي أنّ حوليات هذه السنين ستذكر أن الجمعية العمومية هي إحدى الخصائص المميّزة لهذه التعبئات والاستنفارات (وكانت آخر جمعية عمومية عُقدت في بويرتا دل سول قد دامت 17 ساعة). وكثيراً ما كانت هذه الجمعيات العمومية، التي غالباً ما كانت يومية، تجمع بضعة آلافٍ من المشاركين، وتتّخذ قراراتها بالإجماع، وبالكثير من اللجوء إلى تقنيات الاتّصال غير الكلامي.

وهنا أيضاً تبدو الموازنة أو الموازاة مع الدينامية العالمية البديلة المناهضة للعولمة، طبيعية إلى حدٍّ بعيد، في البداية على الأقلّ. فالمنتدى الدولي العالمي على سبيل المثال، تكوَّن حول نكوصٍ رمزي: فهو يصل إلى غاية نهايته، من دون إعلان نهائي، وذلك لكي لا يُكرِهِ المشاركين فيه ويقسِرهم على تبنّي شعارات لا تناسبهم. وفي حلبات التنسيق الدينامية البديلة أو المناهضة، كانت القرارات تُتّخذ أيضاً بالإجماع. غير أنّ الإجماع العالمي البديل أو المناهض للعولمة، يظلّ إلى حدٍّ كبير، إجماعاً بين منظّمات: فالمشاركون في التجمّعات «البديلة» يمثّلون منظّمة أو شبكة. وعلى هذا، فإنّه يمكن مُراجَحة المواقع التي يعربون عنها بالأهمّية السياسية والاجتماعية والرمزية للجماعة التي يمثّلون.

الإجماع الذي يمارسه الساخطون، أو ذاك الذي يُمارَس في الاحتلالات الأنكلو ساكسونية، هو إجماعٌ بين أفراد. كلّ كلمة تُقال، لها القيمة نفسها التي للأخريات: ويُعتبَر القرار مُتَّخذاً بمجرّد أن يرفض كلّ واحد من المشاركين استخدام حقّه في النقض، أو يعتبر أن القرار يأخذ التحفّظات التي أبداها خلال المناقشات بعين الاعتبار. يستند هذا الإجماع إلى رفضٍ شبه مطلق لكلّ شكل من أشكال التفويض بالتعبير أو تفويض بالتصرّف، أي تفويض سلطة. وممّا له دلالته في هذا الصدد هو أنّ تعبئات واستنفارات «احتلّوا» أو تعبئات واستنفارات الساخطين، لم تفضِ إلى انبثاق أيّ شخصيّة فرديّة تلعب دور الناطق الرسمي أو الإعلامي عن هذه الديناميات.

رفض التفويض هو الترجمة التنظيميّة للتطلّع إلى المساواة المطلقة: فالحركة هي تجمّع أفرادٍ لا يخرج عنها أيّ موقف مُشرِفٍ ينحطّ عليها من علٍ. وقد أثارت هذه الميزة التنظيمية العديد من النقاشات والانتقادات: وهي تفضي، بصورة طبيعية تقريباً، إلى صعوبة لا سبيل للتغلّب عليها في بناء هيمنة مضادّة (على الأقلّ في خارج الدائرة الثقافية)، وتسجّل بذلك ما يسميّه عالِمُ الإناسة ريتشارد. ف. داي Richard J. F. Day العبور والانتقال من «هيمنة الهيمنة» إلى «القربى من أجل القربى»[2]: الحركات المعاصرة، منذ «موجة العالمية البديلة» أو «مناهضة العولمة» رفضت الاستيلاء على السلطة والسيطرة على جهاز الدولة. فهي بهذا تقوم بانعطافٍ واضح عن الاستراتيجيات الغرامشية للعمل السياسي؛ وتعطي الميزة والأفضلية لبناء الفعاليّات الجماعية المستقلّة التي تطمح ممارساتها إلى بناء رافعة تغيير كاملة. وبهذا المعنى فإن القربى تكون لحمة هذه الديناميات، التي تحلّ محل السعي وراء الهيمنة (أو وراء بناء «هيمنة ـ مضادّة»).

امتحان الزمان ومحكَ السلطة

هذه الركائز الثلاث للتعبئات والاستنفارات المعاصرة (دورة تعبئات واستنفارات مترابطة في ما بينها، حتّى ولو كانت موزّعة؛ تحديث وإعادة تفعيل أطر تفسير الظلامات وتأويلها؛ دينامية اختبار وتجريب تنظيميّة) لا تكفي وحدها لتسوية المسألة الاستراتيجيّة: إذ ما هي، في ما يتعدّى التطلّعات والمطالب المُصاغة بصيغة بالغة

العمومية، أهداف المدى القريب أو القصير؟ وما هي التحالفات التي ينبغي عقدها على أساس هذه الأهداف؟ وبأيّة شروط؟

لا ينبغي للتوسّع المتواصل للدينامية المنبثقة عن أحداث2011، أن يحجب عنّا لهاث بعض التجارب التي كانت هي في أصلها. فالسيرورة الثورية التي بدأت في المغرب والمشرق العربيّين، قد تعثّرت، وهي تواجه صوراً وأشكالاً متعدّدة من «العودة إلى الأحوال الطبيعية»، بل تواجه ردّة فعل، عبر ثبات الأنظمة السلطوية. صحيحٌ أنّ مناضلي «احتلّوا وول ستريت» توصّلوا إلى أن يضعوا في مقدّمة المسرح، الظلامات المرتبطة بالنظام المعمّم من مديونية البيوت الأميركية. كما أن بعضاً منهم تحرّكوا منذ البداية متوجّهين إلى الجماعات الأفرو ـ أميركية، منظّمين أنفسهم، ابتداءً من صيف 2013، للاحتجاج ضدّ العنف والتقتيل الذي يمارسه البوليس. إلّا أنّهم لا يتوصّلون إلى أن يكونوا ذا وزن في السجال السياسي ـ كما أنّ مصير التخييمات التي ابتدعوها في خريف العام 2011، يظلّ مصيراً غير مضمون.

وعلى الرغم من أنّ «حركة الخيم» الإسرائيلية لعام 2011 كانت ذي وزن، إلّا أنّها لم تنجح في تجديد المشهد السياسي: فقد أُعيد انتخاب اليمين واليمين الأقصى منذ ذاك مرّتين. وكذلك الحال في روسيا حيث أمكن لقمع النظام أن يخنق الاحتجاج الذي وِلِدَ العام 2011، وترتّب عن التزوير الانتخابي.

أمّا في اليونان وفي إسبانيا، فكائناً ما كانت نجاحات تجارب الحكم، الوطني أو المحلّي، المنبثقة عن هذه التعبئات والاستنفارات، فإنّ من المحتمل أن يحوِّل امتحان السياسة واختبارها طبيعة التجربة الجارية وينقلها إلى أرضية أخرى. المسألة بالنسبة إلى سيريزا اليوناني وبوديموس الإسباني، هي مسألة البرهنة عن قدرة كلّ منهما على ترجمة المطالب الاجتماعية التي حملتها هذه التعبئات والاستنفارات، إلى سياسات عمومية، وعلى تمديد أو استدامة التطلّع إلى اختراع أشكال وصور جديدة من ديمقراطيةٍ «حقيقيةٍ» في الدائرة السياسية نفسها. وقدرة هذه الحركات على أن تزن بوزن ما لمدّة ما، هو موضع سؤال.

أن تتوصّل هذه التجارب التي تدور في قلب الدائرة السياسية إلى الإجابة عن الأمل الذي تستثيره، أو أن تفشل في ذلك، فإن حركات العام 2011 برهنت على أنّ من الممكن بناء تعبئات واستنفارات واستحداث استنفاراتٍ جماهيرية من دون أن يكون من الضروري بناء تنظيم جماهيري مسبقاً. وهكذا، فإنّ الانتماء التنظيمي لم يعد يبدو عاملاً محدِّداً حاسماً للمشاركة في حراك. وعلى هذا، ليس من غير المحتمل أن يكون المفعول الرئيسي في الزمن لهذه التعبئات والاستنفارات هو التحوّل العميق والمحتمَل للطريقة التي تفكّر بها مجموعة المنظّمات والتنظيمات والهيئات (أو الفعاليّات الجماعية المستقلّة، مثل النقابات أو جمعيات الحركة الاجتماعية) وتُبني بها التعبئات والاستنفارات.

هوامش ومراجع

(1) David GRAEBER, *Dette. 5000 ans d'histoire*, Les liens qui libèrent, Paris, 2013.
(2) Richard J. F. DAY, *Gramsci is Dead, Anarchist Currents in the Newest Social Movements*, Pluto Press, Londres, 2005.

لمعرفة المزيد

- David GRAEBER, *Comme si nous étions déjà libres*, Lux, Montréal, 2014.
- Antonio NEGRI et Michael HARDT, *Déclaration. Ceci n'est pas un manifeste*, Liber, coll. «Raison d'Agir», Paris, 2013.
- Héloise NEZ, *Podemos, de l'Indignation aux élections,* Les Petits Matins, Paris, 2015.
- Albert OGIEN et Sandra LOGIER, *Le Principe démocratie. Enquête sur les nouvelles formes du politique*, La Découverte, Paris, 2014.

II. الحالة كما هي

- حصيلة متباينة للمنظّمات الدوليّة
- ماذا يبقى من «التنمية»؟
- كيف نكافح الجوع في العالم؟
- الصحّة، الظُلامة العظمى
- الفوارق تتعمّق بين النساء والرجال
- المهاجرون في فخّ عالمٍ ظالم
- العمران المديني في قلب عالم اللّامساواة
- الفقراء تحت رحمة التردّيات البيئويّة
- نحو برجوازيةٍ عظمى معولَمة؟
- أشكالٌ جديدة من السيطرة

حصيلة متباينة للمنظّمات الدوليّة

فرانك بيتيتفيل

(أستاذ في معهد العلوم السياسية في باريس)

المساواة هي مبدأ يُهيكِل بنية نظام المنظّمات الدولية ونشاطها وقانونها الأساسي. فالمساواة كقيمة، تشكّل في الواقع، جزءاً من مدماكها المعياري؛ كما أنّ أخذ هذه المنظّمات بها، وتبنّيها لها، ودعوتها إليها، يزيد من شرعيّتها هي على المسرح الدولي. وهي لا تعتزم في الواقع، الإسهام في تقليص التفاوتات بين الدول فحسب، بل بين الأفراد أيضاً، سواء لجهة التفاوتات السياسية أو لجهة التفاوتات بين النساء والرجال، أو التفاوتات الاجتماعية ـ الاقتصادية.

المساواة بين الدول في التنظيمات الدوليّة

تعلن شرعة منظّمة الأمم المتّحدة منذ كلماتها الأولى، «إيمان» أعضائها بـ«*المساواة في الحقوق* بين الرجال والنساء، وكذلك بين الأمم كبيرها وصغيرها» (الديباجة)، وتُبدي أنّ «المنظّمة مؤسَّسة على مبدأ *المساواة بين جميع أعضائها*» (مادة 1.2). غير أنّ الأمم المتّحدة أُنشأت العام 1945، حين كان قسمٌ مهمٌّ من العالم في آسيا وأفريقيا، لا يزال يعيش تحت وصاية استعمارية. وعلى هذا، فإنّه كان ينبغي للشعوب المستعمَرَة أن تنتزع استقلالها لكي تستطيع ادّعاء الوصول إلى المساواة في السيادة في منظّمة الأمم المتّحدة. غير أنّ المنظّمة تلعب على الرغم من هذا دورَ المُسرِّع في هذه السيرورة. أوائل الدول التي انبثقت من إنهاء الاستعمار بعد العام 1945، حصلت على عضوية

المنظّمة ودخلت الجمعية العامّة، وراحت منذ ذلك التاريخ تستخدمها لتأييد قضية الاستقلالات. وعليه، فإنّ منظّمة الأمم المتّحدة قدّمت إطاراً لانعتاق بلدان الجنوب وتحرّرها في سنوات 1960-1970: «*إعلان حول استقلال البلدان والشعوب المستعمَرَة*» الذي تبنّته الجمعية العامّة في العام 1960، وإنشاء «اللجنة الخاصّة لإنهاء الاستعمار» في العام 1961، وتأكيد تشكيل مجموعة السبعة والسبعين (G77) على هامش مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في العام 1964[1]، فضلاً عن تصويت (الجمعية العامّة أيضاً) على قرارات «النظام الاقتصادي الدولي الجديد» في العام 1974. ولا ريب في أنّ منظّمة الأمم المتّحدة ضاعفت حينذاك تعبئة حكومات الجنوب واستنفارها لتشجيع المساواة في السيادة ودفعها على أسسٍ كونيّة جامعة إلى الأمام.

والواقع أنّ الرسالة الكونية الشاملة للمنظّمات المتعدّدة الأطراف، باتت تُترجِم التطلّع إلى معاملة الدول على نحوٍ متساوٍ. وهكذا، فإنّ منظّمة الأمم المتّحدة باتت تضمّ اليوم ما يشبه أن يكون كامل دول العالم (193 دولة) كما هو حال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (اللذَين يضمّان 188 دولة عضواً). للجمعية العامّة للأمم المتّحدة أهليةٌ عامّة للتداول حول الشؤون العالمية كافة، إذ تُعتبر في هذا الصدد، وبحقّ، بمثابة التجسيد المؤسّسي للجماعة الدولية، وتمثّل كلّ عضوٍ من المنظّمة على أساس المساواة، حيث كلّ دولة تساوي صوتاً واحداً، كائناً ما كانت قدراتها أو جبروتها ووزنها الديموغرافي.

لكن، لربما كانت رسالة المساواة التي تضطلع بها المنظّمات الدولية تتبدّى على النحو الأوفى والأكثر رمزية اليوم، إزاء الشعوب التي لا دول لها. ويمكننا الاستشهاد في هذا الصدد *بإعلان حقوق الشعوب الأصلية*، الذي تبنّته الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في العام 2007، والذي يكرّس حقوق أكثر من 400 مليون من أبناء الشعوب الأصيلة، موزّعين على أكثر من 90 دولة في العالم. والمثال الفلسطيني شاهد هو الآخر على هذه السياسة الشاملة للمنظّمات الدولية، حيث أُعطيت فلسطين وضعية الدولة المراقبة (غير العضو) بتصويت أغلبية من 138 دولة العام 2012 في الجمعية العامّة (بالنظر إلى تعذّر الاعتراف بعضويّتها الكاملة، المجمّدة في مجلس الأمن) أو في قرار قبول عضوية

الأخيرة، عن إسهامها في الحفاظ على السِلم (إن عبر تمويل عمليات حفظ السلام، أو عبر إرسال قوّات، أو في المشاركة في قرارات المجلس كدول غير دائمة العضويّة). وهكذا، فإنّ فشل محاولات توسيع مجلس الأمن يأتي ليكرّس التفاوت الدائم القائم واللّامساواة المستمرّة بين القوى العظمى «القديمة» والقوى «الجديدة»، في الوصول إلى المؤسّسة العليا في منظّمة الأمم المتّحدة.

أمّا المنظّمات الاقتصادية الدولية، فإنّها من جهتها تولي وزناً خاصّاً للقوى العظمى. ففي مجلس حكّام صندوق النقد الدولي، الذي يمثّل كل دولة من الدول الـ188 الأعضاء، فإنّ التصويت فيه يتعدّل بحسب المساهمة المالية لكلّ دولة، ممّا يعطي في الواقع 16% من الأصوات للولايات المتّحدة. وفي منظّمة التجارة الدولية، تنيخ القوى التجارية العظمى (الولايات المتّحدة، الاتّحاد الأوروبي، اليابان، كندا، الصين، الهند، البرازيل)، بوزن لا يمكن مقارنته بالوزن الذي تزن به كثرة كثيرة من البلدان السائرة في طريق النموّ في خوض المفاوضات الجارية. فأمّا مجموعة العشرين، فإنها تُترجِم بلا ريب توسّعاً بالنسبة إلى مجموعة الثماني (الدول الصناعية الكبرى) في الاصطفاء الداخلي لدخول محفل الحاكمية العالمية هذا. لكن ينبغي التذكير بأنّ بلداً أفريقياً واحداً، من أصل خمسين (هو جنوب أفريقيا) دُعي إليه: فعلى الرغم من الخطاب حول «الصفة التمثيلية الاقتصادية» (واقعة كون مجموعة العشرين «تزن» بما يضاهي 90% من الدخل المحلّي العالمي القائم)، إلّا أنّ مجموعة العشرين هذه، تظلّ بعيدة عن مناقبيّة الحاكِميّة العالمية الشاملة.

وأخيراً، فإنّ بوسعنا أن نبيّن أنّ الدول ليست متساوية في السيادة في مواجهة أفعال المنظّمات الدولية وأعمالها. فصندوق النقد الدولي المسارع أبداً إلى «تصويب» ميزان المدفوعات في البلدان السائرة في طريق النموّ، أو في اليونان مثلاً، لم يمارس يوماً مثل حقّ النظر هذا إزاء ما تأتي به الولايات المتّحدة من «منكرات» مالية ونقدية، من أزمة البترو ـ دولارات في سنوات الستّين، إلى أزمة *الرهون العقارية غير المضمونة* (*subprimes*) اليوم. وتمارس المنظّمات الدولية، على وجه أعمّ، أشكالاً متنوّعة من انتهاك سيادة الدول التي توصف بـ«الهشّة» أو السريعة العطب، أو الدول «الفاشلة» (*failed states*) أو المنهارة (*collapsed states*) التي تتفتّت سيادتها في سياق نزاعٍ

فلسطين في منظّمة اليونسكو العام 2011 (الأمر الذي كان ثمنه قرار الولايات المتّحدة بتعليق تمويل المنظّمة)[2].

نفاقٌ منظَم؟

قواعد التقرير في المنظّمات الدولية هي ترجمة للبحث عن مبدأ لمساواة النفوذ بين الدول. الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤلّف نظرياً بين التصويت بأكثرية الثلثين فيما عنى المسائل المهمّة (الأمن بخاصّة) وبين التقرير بالأغلبية البسيطة للمسائل الأخرى، ولكنّها تقرّ عملياً الغالبية العظمى من قراراتها، بالإجماع. وهناك منظّمات أخرى عدّة ـ منظّمة التجارة العالمية، منظّمة حلف شمال الأطلسي، المجلس الأوروبي ـ اعتمدت الإجماع كنمط لاتّخاذ قرار، باعتباره المبدأ الذي من شأنه أن يؤمّن للقرارات المتَّخذة، احترامها الصارم لتساوي سيادة الدول. أمّا الاتّحاد الأوروبي من جهته، فإنه طالما فضّل الإجماع، في ذات الحين الذي كان يوسّع فيه، معاهدة إثر معاهدة، حقل تطبيق الأغلبية في المجلس، ولكن مع الاستخدام المتواتر للإجماع في الممارسة العملية.

ثمّ إنّ المنظّمات الدولية أدخلت بموازاة ذلك العديد من الترتيبات والتعديلات على مبدأ المساواة في التقرير واتّخاذ القرارات. فمجلس الأمن التابع لمنظّمة الأمم المتّحدة، أوْلَى مقعدَ عضوٍ دائم، وحقّاً في النقض للدول الخمس المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، مكرّساً بذلك، في العام 1945، عدم المساواة في الوضعية بين هؤلاء الخمسة والعشرة الآخرين من الأعضاء غير الدائمين الذين حرمهم من حقّ النقض. ولطالما أذكى نمط عمل مجلس الأمن، ومنذ زمن بعيد، خطاباً انتقادياً له ـ أي للمجلس ـ بما هو إدارة جبروت. أمّا الحجة المضادّة التي تستخدم على وجه العموم للردّ على هذا النقد، فهي أنّه لمّا كانت أهليّة مجلس الأمن وصلاحيّته السامية هي الأمن الجماعي الذي لا تعلو عليه مهمّة ولا صلاحية، فإنّ من المنطقي أن تمتلك القوى العظمى فيه وضعية العضو الدائم وأن تتمتّع بحقّ النقض.

غير أنّ تماسك هذه الحجّة لا يني يتناقص في تبرير اللّامساواة في المعاملة المطبَّقة على دول الجنوب الصاعدة (كالبرازيل والهند) أو في مواجهة قوى عظمى دوليّة أكثر عراقة منها (ألمانيا واليابان). ذلك أنّ هذه الدول برهنت خلال العشرين سنة

ما بين دولي (الصومال، مالي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب السودان، وكذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية).

إدارة المؤسّسات المالية الدولية لاقتصادات بعض الدول، أو الحقن المتواصل بالمساعدات الإنسانية لبعضٍ آخر، أو عمليات الأمم المتّحدة لفرض السلام، إجراءات محكمة الجنايات الدولية الّتي تستهدف «رؤوس» الحرب، هي كلّها نماذج من عمل المنظّمات الدولية باتجاه الدول التي لم يعد لها من السيادة سوى الاسم. وهكذا، فإنّه بتقديس المساواة الشكليّة في السيادة من دون أن يكون بالإمكان تدارك التفاوتات الفعلية فيها، تُسهم المنظّمات الدولية بذلك في إدامة ما يسميّه ستيفن كراسنر Stephen Krasner، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة ستانفورد، «نفاقاً منظّماً» أو مراءاة النظام الدولي المنظّمة.

هل المنظَمات الدولية هي ضامنة المساواة بين مواطني العالم؟

على مستوى آخر، لا زالت المنظّمات الدولية تعمل، ومنذ زمن بعيد، على ترويج المساواة بين مواطني العالم وتشجيعها. *فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان*، الذي تبنّته الدول الأعضاء في الجمعية العمومية للأمم المتّحدة في العام 1948، طرح مسألة «الاعتراف بالكرامة التي هي جزء لا يتجزّأ من شخصية أعضاء الأسرة البشرية كافة، وبحقوقهم *الثابتة المتساوية* التي لا تقبل المساس، والتي تشكّل أساس الحرّية والعدالة والسلام في العالم» (الديباجة). ثمّ إنّ المادة الأولى الشهيرة من الإعلان تؤكّد كذلك أنّ « *البشر كافة يولودون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق*».

بالاستناد إلى هذه المبادئ عملت منظّمة الأمم المتّحدة ضدّ أشكال التمييز كافة خلال تاريخها. يشهد على ذلك إقرار الجمعية العامّة *اتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري* العام 1965. وباسم مبادئ المساواة كذلك تعبّأت منظّمة الأمم المتّحدة وتجنّدت في مطلع سنوات 1960 وفي مطلع سنوات 1990، ضدّ نظام التمييز العنصري (الأبارثايد) في جنوب أفريقيا (إقرار الجمعية العامة المعاهدة الدولية حول قمع جريمة التمييز العنصري وإزالتها (الأبارثايد) العام 1973، والعقوبات التي أقرّها مجلس الأمن ضدّ بريتوريا).

بعد نهاية الحرب الباردة، جاءت فكرة «الأمن الإنساني» التي أطلقتها الأمم المتّحدة، جاعلة من الفرد الموضوع المركزي للأمن منظوراً إليه كأمان متعدّد الأبعاد (مادي ـ جسدي، غذائي، صحّي، اقتصادي، سياسي، بيئي)، وهي تحمل كذلك تصوّراً مساواتيّاً للحقّ في التفتّح الفردي. وبموازاة ذلك، فإنّ تنامي العدالة الجزائيّة الدولية في سنوات 1990-2000 (المحاكم الجزائية أو العدلية الخاصّة بما كان يُعرَف بيوغوسلافيا، والخاصّة برواندا، والمحكمة الجنائية الدولية التي أقرّها نظام روما الأساسي) تسهم كذلك في زيادة مصداقية مبدأ الحقّ المتساوي في العدالة لضحايا الجرائم التي تقع على جماهير كبيرة من الضحايا، وتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم، حتّى ولو كانوا رؤساء دول، ومحاكمتهم على قدم المساواة مع المنفّذين والمرتكبين المباشرين.

ولا بدّ أخيراً من التنويه بأنّ المنظّمات الدولية قد عملت الكثير من أجل تقدّم قضية المساواة بين الرجال والنساء. فمنذ العام 1946 أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظّمة الأمم المتّحدة، لجنة مختصّة بأوضاع المرأة (عقدت دورتها التاسعة والخمسين في العام 2015). ومنذ العام 1951 تمّ إقرار الميثاق رقم 100، حول المساواة في الأجر بين الرجال والنساء، في إطار منظّمة العمل الدولية. كما تقتضي الإشارة إلى ميثاق الحقوق المدنية والسياسية الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتّحدة في العام 1966 (ودخل حيِّز التنفيذ في العام 1976) وهو يُشير منذ زمن طويل، إلى «*الحقّ المتساوي للرجال والنساء*، في التمتّع بالحقوق المدنية والسياسية كافة» (المادة 3). وفي العام 1979 أيضاً تبنّت الجمعية العامة *اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة*. وبمبادرة من الجمعية العامّة أيضاً، نظّمت الأمم المتّحدة وعلى نحوٍ منتظم، مؤتمرات عالمية كبرى حول حقوق النساء، تهدف إلى جعل مختلف التمييزات والتفاوتات التي تعاني النساء منها في العالم، تتراجع (مؤتمر مكسيكو لعام 1975، كوبنهاغن 1980، نيروبي 1985، بكين 1995).

ثمّ إن هناك الاجتماع الذي تقرّر عقده في نيويورك في شهر أيلول (سبتمبر) 2015 من أجل تقييم حصيلة هذه المؤتمرات، بمناسبة الذكرى العشرين لولادة برنامج العمل الذي أُقرّ في بكين العام 1995. وفي العام 2010، وفي إطار إصلاح الأمم المتّحدة،

قرّرت الجمعية العامة دمج الهيئات الأربع التي كانت موجودة قبل ذلك التاريخ، في مؤسّسة واحدة بما يجعلها أكثر ظهوراً وأيسر رؤية، هي «منظّمة الأمم المتّحدة ـ نساء». كما أن البنك الدولي وضع من جهته، ومن زمن بعيد، برامج نوعيّة خاصّة تضفي القيمة على الدور التقليدي للنساء في سيرورات التنمية ومساراتها (الاقتصاد المنزلي غير الرسمي، المعيشي والجماعي، ونشر الاعتمادات الصغيرة.. إلخ).

في منظّمة الأمم المتّحدة، سعت مفوضية الأمم المتّحدة العليا للّاجئين، ومعها عدّة منظّمات إنسانية غير حكومية، إلى الردّ بخاصّة على العنف الجنسي الذي تتعرّض له النساء في النزاعات المسلّحة[3]، وكذلك على أشكالٍ من الممارسات الاجتماعية الواسعة الانتشار في بعض البلدان، مثل ختان النساء[4]، أو الزواج الإكراهي. وأخيراً، فإن المنظّمات الدولية كافة استخلصت منذ عشرين سنة، وصاغت ووضعت برامج تهدف إلى تجنيد مزيدٍ من النساء وترقية أوضاعهنّ في هيكليّاتها التنظيمية. ويتبيّن إحصائياً، أن إدارة منظّمة الأمم المتّحدة، بلغت النّدية والمساواة بين الجنسين، لكنّ نسبة النساء تنخفض كلّماً ارتفعنا في سلّم المنظّمة الهرمي التراتبي. وعلى أيّ حال، فإنّ قضيّة النساء تظلّ قضيّة ذات أولويّة بالنسبة إلى المنظّمات الدولية، إذ إن النساء لا زلن يعانين من اللّامساواة في المداخيل، وفي الحصول على التربية وعلى الاستخدام، ويتعرّضن لضروب كثيرة من التمييز ومن العنف ـ ولاسيّما الزوجي ـ وعلى مستوى عالٍ في العالم كلّه.

المنظَمات الدولية وترويج المساواة الاجتماعية الاقتصادية

وأخيراً لا آخراً، فإنّ المنظّمات الدولية الناشطة في حقل «التنمية» ـ منظّمة الأمم المتّحدة، البنك الدولي، منظّمة الزراعة الدولية، الاتّحاد الأوروبي.. إلخ ـ سعت منذ زمن طويل إلى ترويج المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتشجيعها بين «الشمال» و«الجنوب». وليس هنا ولا الآن محلّ استرجاع التاريخ الإجمالي للمعونة المتعدّدة الجوانب للتنمية، عبر نشاطيّة المنظّمات الدولية العديدة المعنيّة منذ إنشاء الجمعية الدولية للتنمية في داخل البنك الدولي (1960)، وإنشاء برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (1965)، وصولاً إلى وضع «أهداف الألفية للتنمية» التي أقرّت العام 2005، ويقع استحقاقها في العام 2015.

غير أنّ اللافت بالنسبة إلى المدى الطويل، هو أنّ المساواة المنشودة غيّرت من طبيعتها. فمن سنوات 1960 إلى سنوات 1980 باتت دواعي المساواة ومقتضياتها تهدف إلى تقليص الفارق بين بلدان «العالم الثالث» الفقيرة والبلدان الغنيّة (الغربية في غالبيتها). وفي سياق العولمة ومفاعيلها الاجتماعية المتناقضة منذ عشرين عاماً (كنهوض البلدان الناشئة أو الصاعدة - البريكس مثلاً - وتعمّق التفاوتات الاجتماعية داخل بلدان الشمال كما في داخل بلدان الجنوب)، فإن دواعي المساواة الاقتصادية الاجتماعية بين الأفراد، تفرض نفسها تدريجياً على المستوى العالمي. يشهد على ذلك ختراع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (PNUD) لمفهوم «التنمية البشرية أو الإنسانية» في العام 1994، والرجوع الجديد، أو المرجعية الجديدة «للكفاح ضدّ الفقر في العالم» لتي أقرّها البنك الدولي في سنوات 2000. وكذلك، فإنّ أهداف ألفية التنمية - ولاسيّما ما ورد فيها حول «إزالة الفقر المدقع والجوع، وتأمين التربية الابتدائية للجميع، وترقية لمساواة بين الجنسين واستقلاليّة النساء وتقليص وفيات الأطفال» - تنتمي كلّها إلى عملية إعادة الصياغة الإجمالية لمفاهيم التنمية كمشروعٍ لتقليص *اللّامساواة البشرية* على المستوى العالمي.

مسألة معرفة ما إذا كان بلوغ هذه الأهداف قد تحقّق (جزئياً على الأقلّ) في العام 2015، يحرّك بالدرجة الأولى منظّمة الأمم المتّحدة اليوم، وذلك بمساعدة كميّة كبيرة من المؤشّرات والإحصائيات المتفائلة إلى هذا الحدّ أو ذاك، في حين أن تقديرات المنظّمات غير الحكومية وتقييماتها، تكون على وجه العموم أكثر نقدية. وليس من طائلٍ هنا يُذكر لكي ندخل في هذا العراك الرقمي. ولهذا، فإنّنا سوف نقتصر على التذكير بأنّ مسارات أو ما يُسمّى بسيرورات التنمية تحيل إلى تحوّلات بنيويةٍ عميقةٍ وطويلة المدى للاقتصادات والمجتمعات المعنيّة، التي ليس للمنظّمات من تأثير عليها، إلّا على الهامش. وثمّة أقسام بكاملها من آداب العلوم الاجتماعية للتنمية، قائمة منذ عقود، وهي تشهد في الواقع على أنّ المنظّمات الدولية تملك قدرة محدودة جداً على «إنتاج التنمية». غير أنّ ذلك لا يمنع المنظّمات الدولية في شيءٍ من أن تواصل التعبئة والاستنفار لصالح التنمية ومن أجل تقليص اللّامساواة العالمية في السنوات القادمة، ذلك أنّ هذه الموضوعات هي في القلب من مبرّر وجودها ذاته.

هوامش ومراجع

(1) مجموعة الـ77 (G77) تضمّ اليوم 131 دولة عضواً في منظّمة الأمم المتّحدة.

(2) والجدير بالملاحظة، أنّ فلسطين باتت عضواً في محكمة الجنايات الدولية، ابتداء من أول نيسان (أبريل) 2015.

(3) القرار 1960، على سبيل المثال، الذي اتّخذه مجلس الأمن الدولي في العام 2010.

(4) القرار A/RES/69/150، على سبيل المثال، الذي اتّخذته الجمعية العامة للأمم المتّحدة في كانون الأول (ديسمبر) 2014.

لمعرفة المزيد

- Guillaume DEVIN et Marie-Claude SMOUTS, *Les Organisations internationales*, Armand Colin, Paris, 2011.
- Andrew HURREL et Nicholas LEES, «International organizations and the idea of equality», in Bob REINALDA (dir.), *Routledge Handbook of International Organization*, Routledge, Londres, New York, 2013, p. 106-118.

ماذا يبقى من «التنمية»؟

جيلبرت ريست
أستاذ فخري في معهد الدراسات الدولية العليا والتنمية
(جنيف)

جوابي التلقائي الذي لا يخلو من المفارقة على السؤال البسيط المستخدم كعنوان لهذه المساهمة هو التالي: لا شيء يُذكر، ولكن يبقى فرطُ أشياء. والواقع هو أنّنا إذا أخذنا بعين الاعتبار التاريخ الطويل لفكرة «التنمية»، وهو مصطلحٌ استخدمه ميثاق عصبة الأمم في العام 1919، وكرّسه الرئيس الأميركي هاري ترومان في العام 1949، سنجد أنّ حماس البدايات قد ضعُف كثيراً تحت وطأة ضربات الفشل المتتالية. كما أنّ المحاولات المتعدّدة الكثيرة الهادفة إلى تمديد الممارسات التي تدّعي الانتماء إلى التنمية، قد حوّلتها وجعلتها عصيّة على القراءة، لا بل متهافتة خاوية. ومع هذا، فإنّ الأمل بالتوّصل إلى نموّ اقتصادي معمّم (ليست «التنمية» سوى اسمه المستعار، المُهَجَّن) لم يكن كبيراً يوماً بمثل كبره اليوم، وهذا على الرغم من الكوارث ـ ولاسيّما المناخية والاجتماعية ـ التي تستحدثها «التنمية» والتي يتظاهر القوم بتجاهلها.

من الخيبات إلى النقد الجذري

بعد «عقدين من التنمية» (1960-1980) بدا من البديهي أنّه لن يكون للوعود مَن يفي بها. بعد ذلك حمل أنصار الاقتصاد الليبرالي الجديد على «العالم ثالثية»، مُدلين بما حقّقته «التنّينات» الآسيوية، من تقدّم باهر، وصلت إليه وحصلت عليه من دون

اللجوء إلى «معونة التنمية». وأخيراً، فإنّ العديد من البلدان السائرة في طريق النموّ، ممّن غمرتها الفوائض النقدية المتراكمة على أثر الزيادة العنيفة في أسعار النفط العام 1973 ـ وجدت نفسها عاجزة عن سداد الديون وعن دفع الفوائد المستحقّة للدائنين. من هنا تكاثُر خطط التعديل والتصويب البنيوية التي كانت تُقسِر الدول وتُكرِهها على الاقتصاد، ولاسيّما في المرافق العامة، مُفقِرة بذلك مواطنيها. لكلّ هذه الأسباب كانت الآمال بتحسّن شروط الحياة بفضل المشروعات المُنجزَة في بلدان الجنوب، تتحلّل وتتبخّر تدريجياً، بحيث جرى اعتبار سنوات الثمانين (1980) عشريّة ضائعة.

غير أنّ ثمّة المزيد. ففيما وراء تقلّبات الظرف، أو انتقادات المعونة (المؤتلفة في شعار تجارة لا معونة *trade not aid*) أصبحت فكرة «التنمية» نفسها، موضع إعادة نظر. وفي العام 1982، نشر الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بارتان *François Partant* كتابه **نهاية التنمية، ولادة خيارٍ بديل؟** (*La Fin du développement*) وبعد ذلك بقليل صدر **في يوم من الأيام كان هناك تنمية** (*Il était une fois le développement*)... ولكي لا نكاثر المراجع، نتوقّف عند والفغانغ ساخس Wolfgang Sachs، الذي أوحى في العام 1992، بأنّ الحين قد حان لإلقاء مرثاة «التنمية»[1]. هذه الإعلانات المتتالية كنت سابقة لأوانها ولا ريب، إلّا أنها كانت تسم منعطفاً في إدراك تلك الحركة الكبرى التي انطلقت العام 1949، من «النقطة الرابعة» من خطاب تنصيب الرئيس ترومان الشهير الذي تضمّن الوعد بتخفيف آلام الشعوب المتدنّية النموّ، وبأن يقود البشرية كلّها إلى «الحرّية والسعادة الشخصية».

لماذا كانت إعادة النظر الجذرية هذه بـ«التنمية»؟ لأسبابٍ عِدَّة مختلفة. أولاً لأنّ التنمية كانت مرادفاً لـ«الغَرْبَنَة» التي كانت تقلب الثقافات القائمة، التي لم تكن خالية ولا ريب من القسورات، ولا من الظلم في بعض الأحيان، ولكنّها كانت تعطي الوجود معناه، وتضفي عليه دلالته، وتُبقي على بعض التماسك الاجتماعي وتحفظه. وبدلاً من ذلك كانت المجهودات التي تُخاض باسم «التنمية» تفكّك هيكل المجتمعات وبناها، وتُفاقم اللّامساواة وتُدمّر البيئة. وبعد الفقر المُتقاسَم جاء البؤس المستورَد؛ فكانت المدن الصفيحيّة تحلّ محلّ القرى. وبخلاف ذلك فإنّ هذا النقد كان يتغذّى من

الشواغل البيئية، ويتوجّه في ما يتعدّى فكرة «التنمية» إلى النظام الرأسمالي نفسه، الذي كان مُنتِجاً للثروة ولا ريب، ولكنّه كان عاجزاً عن توزيعها على نحوٍ عادل، كما كان وبخاصّة، مدمّراً للأرزاق والأشياء المشتركة: الهواء، الأرض (المساحات المزروعة، الغابات، الموارد المعدنية والطاقوية) والمحيطات. وعلى هذا، فإنّ هذا التيار الواقعي الذي حزم أمره وصمّم على النظر إلى الأشياء كما هي، وليس كما يُراد لها أو نريد لها أن تكون، كان يندّد ـ على عكس تيار اللا ـ فكر المسيطر السائد ـ بالأضرار التي ارتكبتها استراتيجيّات «التنمية» باسم السعي الموهوم وراء السعادة المعمَّمة.

المؤسّسات لا تريد أن تموت: اختراع «التنمية المُستدامة»

غير أنّ وضع «التنمية» موضع التنفيذ على امتداد عقود، ولَّد الكثير من المؤسّسات الدولية وغير الحكومية، من الوكالات الأمميّة (نسبةً إلى الأمم المتّحدة) الكبرى، وصولاً إلى الجمعيّات الجهوية الصغرى المسؤولة عن مشروعاتٍ صغرى، كانت تعيل عدداً كبيراً من الأشخاص الذين كان ولاؤهم للفكرة لا يرقى إليه في غالب الأحيان شكّ. غير أنّه لم يكن في وارد هذه الهيئات والمؤسّسات والوكالات أن تأخذ علماً بأضرار «التنمية، وأن تنكل عن دعمها وتأييدها. فسعت بالتالي، وبالوسائل كافة، إلى أن تعطي فكرة التنمية انطلاقة جديدة، وأن تقنع «مَن يهمّه الأمر» بصحّتها، وبتضمين أهدافها ما فاتها وغاب عنها حتّى الآن، من أجل أن تصبح «إنسانية» أو «مُستدامة».

أوّل مبادرة جاءت من اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي ترأسها السيدة غرو هارلم بروندتلاند Mme Gro Harlem Brundtland، التي نشرت العام 1987 تقريرها الذي صدر تحت عنوان **مستقبلنا جميعاً** (*Our Common Future*). كان اسم اللجنة يوجز كلّ لبس المهمّة: إذ الواقع هو أنّ المسألة كانت مسألة التوفيق بين البيئة و«التنمية»، والحفاظ على المحيطات البيئية أو النُظم البيئية، مع ترويج ما يسهم في تدميرها. مهمةٌ مستحيلة. لكنّها مهمّةٌ وجدَت مَن يقوم بها ويسير بها إلى غايتها (إذ لا نجرؤ على استخدام تعبير خير قيام)، بفضل اختراع مصطلح متناقض سوف يشهد نجاحاً منقطع النظير: التنمية المُستدامة (أو التي «في المستطاع» مواصلتها). وتنطلق هذه التنمية المُستدامة من فرضية ـ لم يتحقّق منها أحدٌ يوماً، مطلقاً ـ وتجعل «أن الجنس البشري يملك تماماً

الوسائل، للاضطلاع بالتنمية المُستدامة والإجابة عن حاجات الحاضر من دون الإضرار بقدرات الأجيال المقبلة على إشباع حاجاتها». فالمسألة هنا لا يمكنها إلّا أن تكون مسألة رهان، بخاصّة أنّ فكرة «الحاجات» هي فكرة غير محدَّدة: أفكان يسع أجدادنا أن يتخيّلوا «حاجاتنا» الحالية؟ فماذا نعرف نحن إذن عن حاجات ذرّيتنا ومَن سيتحدّرون منّا؟ تأكيد مدهش يزيد في إثارته للدهشة أنّ التقرير يصف بدقّة وتفصيل مخاطر نمط الإنتاج الذي نعتمده، وما يُؤدي إليه من تعريضٍ للبيئة، ليخلص إلى الاستنتاج بأنّ «ما نحتاج إليه هو عصر جديد من النموّ الاقتصادي، من النموّ المتين، الذي يكون في الحين نفسه مُستداماً، ويمكن إطالته اجتماعياً وبيئياً». هذا اللبس الأساسي والغموض الجوهري، هو ما يفسّر نجاح هذه المعادلة أو هذه الصياغة. إذ يسع كلّ فريق أن يضع فيها من الدلالات ما يشاء: شاغلُ أو همُّ التوازنات الطبيعية من جهة، أو مواصلة المغامرة «البروميثوسية» في السيطرة على الطبيعة من جهة أخرى. بالنسبة إلى أنصار «التنمية»، فإنّ الشيء الأساس بات حاصلاً ومكتسباً: «لقد أفلتنا من «البيئة المستدامة» أو «الوسط المستدام». فالظافر هنا ـ وما ينبغي له أن «يستدام»! ـ هو «التنمية» حتّى ولو أُكرِهَت على أن تصير في عِداد مَن يقومون بـ«احترام البيئة أو الوسط».

المبادرة الثانية كانت مبادرة برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (PNUD) الذي أَطلق تحت تأثير أمارتيا سن Amartya Sen، *أول تقرير عالمي حول التنمية الإنسانية* العام 1990. كانت المسألة مع هذا التقرير، وبحقّ، الخلاص من مسألة تقييم «تقدّم التنمية» تقييماً يستند إلى الدخل المحلّي القائم وحده. فثمّة مؤشّر جديد (للتنمية الإنسانية) بات يولِّف، بالنسبة إلى كلّ بلد، بين الدخل، والأمل في الحياة، ومستوى التربية والتعليم[2]. لم يكن هذا النهج عارياً من الأهمّية، بل بالعكس. فقد كان يُعدِّل ويُراجح سلسة أو متتالية من العوامل الرئيسية في تقييم الرفاه ويهوِّن من شأن الأداءات الاقتصادية، حتّى ولو كان «ازدهار الجنوب» أو انطلاقه يظلّ، بالنسبة إلى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (PNUD)، مرتَهناً لها وإلى حدٍّ كبير. وهكذا، فإنّه يسع «التنمية» أن تدخل مرحلة جديدة وفق صورة من صور التورية وشكل من أشكال التلميح أو بإضفاء المسحة الإنسانية أو الإنسانوية، التي تحفظها من الانتقادات الرئيسية التي كانت تنصبّ عليها. يكفي أن نواصل الحديث عنها لكي تواصل هي الوجود.

أهداف الألفيَة للتنمية (OMD): التنمية الفُتات

دخول الألفية الجديدة، حفَّز المخيّلات. وهكذا، فإنّ الأمم المتّحدة، ولدخول «العصر الجديد»، تبنّت بالإجماع *أهداف الألفية للتنمية* (OMD) وقدّمتها على أنّها «استراتيجية جديدة متكيّفة مع الحقائق والحاجات المتغيّرة لعالَم القرن الحادي والعشرين». فما هي المسألة هنا؟ إنّها مجرّد تحجيم «التنمية» واختزالها في سلسلة أو متتالية من ثمانية أهداف ينبغي التوصّل إليها في حدود العام 2015[3]. وفي حين أنّ الخبراء كافة ألحّوا على امتداد العقود، على أنّ واقعة التنمية هي ظاهرةٌ معقّدة ومتعدّدة الأبعاد، إذا بها هذه المرّة تتقطّع فجأة إلى ثمانية مقترحات، أو ثماني قضايا كما يقول المناطقة؛ قضايا لا تخلو والحقّ يُقال من منطق، إلّا أنّها تبسِّط جوهرها وتختزل، إلى الحدّ الأقصى، ما يُفترض أن تكوّنه أو أن تكون عليه، وفاقاً لدُعاتها والمبشّرين بها. ويجهد المرء وهو يجاهد ليفهم مثل هذا التبسيط وهذا الاختزال. إذ لعلّه ليست سوى نتيجة غير متوقَّعة «للإدارة والتسيير بالأهداف»، اللذَين باتا رائجَيْن رواج آخر مستجدّات الأزياء...

غير أنّ ثمّة مزيداً. ذلك أنّه يجري تعقّل كلّ هدفٍ هنا على نحوٍ مستقلّ عن الأهداف الأخرى. وهكذا مثلاً، فإنّ منظّمة الأمم المتّحدة والبنك الدولي، أبديا الارتياح والاغتباط منذ العام 2013، لبلوغهما الهدف الأول، أي «تقليص نسبة الأهالي الذين يتدّنى دخلهم عن1,25 دولاراً يومياً، بنسبة النصف بين العامَيْن 1990 و2015». فكيف أمكن لهذه «المعجزة» الحدوث؟ أولاً لأنّ الصين ـ ذات الوزن السكّاني الهائل ـ شهدت في بداية هذا القرن فترة تضخّم كبير (من 6% إلى 8%)، ما جعل الأجور تقفز، وتزيد عدد الأشخاص الذين يقع دخلهم فوق العتبة المشؤومة الموازية لـ 1,25 دولاراً يومياً. بعد ذلك أسهم النموّ الاقتصادي في البلدان الناشئة والصاعدة الأخرى في هذه النتيجة. ولكن بأيّ ثمن؟ ذلك أنّه إذا كنّا نهتمّ بالهدف السابع وقوامه «الحفاظ على البيئة»، فإنّنا نلاحظ أنّ: انبعاثات الغاز المسبِّبة للاحتباس الحراري، كانت في العام 2013 تزيد بنسبة 46% عمّا كانت عليه في العام 1990. وهذا المثال وحده يكفي للبرهنة على تهافت أهداف الألفية للتنمية (*OMD*)، كما يشهد، وبخاصّة، على عدم التوافق بين مواصلة النموّ والحفاظ على البيئة.

أهداف التنمية المستدامة (ODD): الأوهام الأخيرة

كائناً ما كانت المحصلة الأخيرة، فإنّ أهداف الألفية للتنمية (OMD) وصلت في العام 2015 إلى تاريخ الاستحقاق المحدّد لها. فما العمل إذ ذاك أو مذ ذاك، لتأجيج شعلة «التنمية» أو إضرامها مجدّداً؟ يشاء حسن الحظّ هنا أن الأمم المتّحدة تفكّر بكلّ شيء: فعلى أثر انعقاد مؤتمر ريو +20، في حزيران (يونيو) 2012 تتالت اجتماعات الخبراء لتقديم *أهداف التنمية المُستدامة* (ODD) إلى الجمعية العامة في أيلول (سبتمبر) 2015، التي من شأنها تعبئة مجمل البلدان وتجنيدها ـ وليس بلدان الجنوب وحدها ـ حتّى العام 2030. وهذه الأهداف مبنيّة على ذات منوال أهداف الألفية للتنمية (OMD)، ولكنّها أكثر غنىً واكتنازاً: 17 هدفاً تشتمل على قرابة 170 «مرمىً» أو «نقطة تصويب». هذا التشابه في البنية يُفسَّر ربما بواقعة كون لاري سامرز Larry Summers الشخصية المثيرة للجدل، ووزير الخزانة الأميركية الأسبق (1999-2001) هو صاحب «الكاتالوغَين» أو البيانَين. أهداف الألفية للتنمية (OMD) وأهداف التنمية المُستدامة (ODD).

فهل ينبغي أن نُبدي الإعجاب بالطموح الذي تظهره أهداف التنمية المُستدامة (ODD)، أم أن نُبدي الأسف لسذاجتها واعوازها للواقعية؟ سنضرب لكي نستقرّ على قرار في ذلك، ثلاثة أمثلة. أوّلها هو أنّ الهدف الأول يعرض بتواضع واعتدال «إزالة الفقر في صوره كافة وفي جميع الأماكن». كيف يمكن للمرء ألّا يوافق على ذلك؟ اللهم إلّا أن نعتبر أن الفقر هو *علاقة اجتماعية*، فإن الجملة تصبح حشواً لا معنى له، ذلك أنّ بعض الناس سيظلّون يعتبرون أنفسهم «فقراء»، كائناً ما كان مستوى دخلهم، في نظر الآخرين. ثانياً، الهدف رقم 3 يهدف إلى «إتاحة أو إلى توفير العيش بصحّة جيّدة في كلّ عمر». وهذا هدفٌ لا يسع المرء إلّا أن يتمنّاه لنفسه وللآخرين... لكن هل تراه هدفاً واقعياً؟ يكفي أن ننظر حولنا لكي نجيب عن هذا السؤال. ثالثاً، في حين أن الهدفَيْن رقم 13 ورقم 15 يتعلّقان بالتدابير التي يُفترض اتّخاذها من أجل تلافي التغيّر المناخي، وإحياء أو إعادة النظمة البيئية أو المحيط البيئي والتنوّع الحيوي إلى سالف أحواله، فإن الهدفَيْن رقم 8 ورقم 9 يقترحان «نموّاً اقتصادياً قويّاً» وتشجيع «تصنيع يُطاق ويُحتمل» والترويج له. مرّة أخرى يقف المرء مشدوهاً أمام مثل هذا القدر من التناقض:

المشاعر الطيّبة الصالحة ليست سياسة صالحة، ومراصفة كلام متناقض جنباً إلى جنب يؤدّي حكماً إلى التشوّش.

شبحٌ لا يزال يؤرق المخيّلات

اللّامساواة الاجتماعية هي ببداهة الحال فضيحة. وتهديدات التغيير المناخي هي تهديدات حقيقية. وعلى هذا، فإنّه لا بدّ من الحكمة والتصرّف. لكن حين يستشير مريضٌ طبيبَه، فإن الطبيبَ يبدأ بالتحليل قبل أن يصف العلاج. وبدلاً من اقتراح رشقة من متتاليات أو سلسلات الأهداف والمرامي ونقاط التصويب، أو اختراع مصطلحات جديدة من شأنها تغيير الواقع بواسطة السحر البلاغي وجمال الكلمات، أفلا يُستحسَن أن نتساءل بادئاً لماذا وصلنا إلى هذه الحال بعد ستين سنة من «التنمية»؟ لماذا هذا العناد والإصرار على الهرب إلى الأمام؟ مردّ ذلك ولا ريب أنّ وضوح الرؤية وصفاء البصيرة أمرٌ مزعج في هذا المجال ولا ريب. لا جدال في أنّ التنمية الاقتصادية توفّر مكاسب عظيمة لمَن يستفيدون منها. إلّا أنّها تحمل معها أضراراً بيئية واجتماعية لم يجرِ توقّيها والتحرّز منها مسبقاً حين اختُرِعَت «التنمية». لكنّنا الآن بتنا نعرف ذلك. بيد أنّنا لا زلنا نريد الشيء ونقيضه: «التنمية» (أو النموّ) ـ التي تعزّز التفاوتات ـ ونريد حماية البيئة. ومع أنّ الحلم القديم استحال كابوساً بالنسبة إلى مَن وقعوا ضحايا له، إلّا أنّ القوم يواصلون ترويجه: أفلم يعلن الاتّحاد الأوروبي العام 2015، كـ«عام أوروبيّ للتنمية»؟

في يوم من الأيام كان هناك طفل لا يريد الذهاب إلى المدرسة «لأنّهم يريدون تعليمي أشياء لا أعرفها بعد» كما قال. والمسؤولون السياسيون والاقتصاديون يشبهون هذا الطفل: ذلك أنّ الإنسان يكون أكثر اطمئناناً حين يقوم بما اعتاد على القيام به، ممّا لو تخيّل العمل على نحوٍ مختلف! لهذا تتمسّك المؤسّسات دائماً بالآمال التي تلوِّح بها «التنمية»، وتتجاهل عامدةً مفاعيلها المشؤومة على الأهالي والأقوام الخاضعين لها، وتتجاهل تراجع النموّ الحقيقي حين تلوّث الهواء، وحين تقلّص التنوّع البيولوجي وتُدمِّر الموارد الطبيعية. لا يريد القوم أن يروا إلّا ما هو زيادة وإضافة، وليس ما ينقص. وهذا أمرٌ أصعب على المعاينة والمراقبة ببديهة الحال، غير أنّ شبح «التنمية» موضوع الأحلام ليس أقلّ صعوبة...لكن هذا لم يمنعه من مواصلة ارتياد المخيّلات و مراودتها.

هوامش ومراجع

(1) François PARTANT, *La Fin du développement. Naissance d'une alternative?*, Maspero, Paris, 1982 (réed. La Découverte, Paris, 2007); Gilbert RIST, Fabrizio SABELLI et al., *Il était une fois le développement...*, Éditions d'En Bas, Lausanne, 1986; Wolfgang SACHS (dir.), *The Development Dictionary, A Guide to Knowledge and Power*, Zed Books, Londres, 1992.

(2) أُعيد النظر في هذا المؤشّر (IDH) تدريجياً، وجرى تطويره وإغناؤه. كلّ تقرير يشتمل كذلك على عدد كبير من المؤشّرات الأخرى المتعلّقة بتفاوتات الدخل ودور النساء والحقّ بالعمل.. إلخ.

(3) إزالة الفقر المدقع، تأمين التربية الابتدائية والتعليم الابتدائي للجميع؛ تشجيع المساواة وترويجها بين الجنسين؛ تحسين صحّة الأمّهات، مكافحة مرض السيدا (الإيدز) والملاريا؛ الحفاظ على البيئة؛ وضع شراكة عالمية من أجل التنمية موضع التنفيذ. ولكلّ هدف من هذه الأهداف، «مرامٍ» مختلفة يصوَّب إليها.

لمعرفة المزيد

- *Défaire le développement. Refaire le monde* (collectif), L'Aventurine, Paris, 2003.
- Geneviève AZAM, *Le Temps du monde fini. Vers l'après-capitalisme,* Les Liens qui libèrent, Paris, 2010.
- Jean GADREY, *Adieu à la croissance. Bien vivre dans un monde solidaire*, Les Petits Matins/Alternatives économiques, Paris, 2010.
- Naomi KLEIN, *Tout peut changer. Capitalisme et changement climatique*, Actes Sud/Lux, Arles/Montréal, 2015.
- Serge LATOUCHE, *Le Pari de la décroissance*, Fayard, Paris, 2006.
- Gilbert RIST, *Le Développement. Histoire d'une croyance occidentale*, Les Presses de Sciences Po, Paris, 1996 [4e édition revue et augmentée, 2013].
- Gilbert RIST, *L'Économie ordinaire entre songes et mensonges*, Presses de Sciences Po, Paris, 2010.
- Oswaldo DE RIVERO, *The Myth of Development. Non-Viable Economies and the Crisis of Civilization*, Zed Books, Londres, 2010.
- Wolfgang SACHS, *Planet Dialectics. Explorations in Environment and Development,* Zed Books, London, 1999.

كيف نكافح الجوع في العالم؟

برونو بارمانتيير
(مهندس مدني، اقتصادي ومستشار)

الآن، وقد بتنا نملك معارف حقيقية في مجال الزراعة، وقدراتٍ حقيقية في النقل، وبتنا نستطيع تقنياً مواجهة التقلّبات المناخية، لم يعد بالإمكان النظر إلى الجوع كلعنةٍ أو حادثٍ عارض أو كقَدَرٍ محتوم. فالجوع بناءٌ إنساني حقّاً وصدقاً. واليوم يمكن أن يموت امرؤٌ أو يهلك قومٌ جوعاً في بلد يغصّ بالغذاء، بل في بلدٍ يقوم بتصديره، في حين أنّه يمكن توصيل الغذاء إلى أيّ مكان، بما في ذلك المناطق نصف الصحراوية أو تلك التي تعاني من زيادة أو من إفراط السكّان. والكوارث الطبيعية تستطيع ولا ريب أن تعيد المجاعة إلى سيرتها الأولى، لكن تواصل المجاعة واستمرارها، هو دائماً مسؤولية بشرٍ، ونتيجة عواملٍ إنسانية.

وعلى هذا، فإنّ الجوع هو ظاهرة سياسية. إنّه نتيجة الجهل والحرب وقصورات السلطات العامّة والنزاعات التي تدور حول الاستيلاء على الموارد الطبيعية. وهو إلى هذا يتحوّل يوماً بعد يوم، إلى نتيجة فرعيّة من نتائج العولمة: عقيدة «السوق الحرّة» التي تبثّها المؤسّسات المالية الدولية وتنشرها، وغياب الرقابة العامّة عن الشركات المتعدّدة الجنسيات، تحمل كلّها مسؤولية ثقيلة في ذلك. فقد مارس «القوم» سياسات معقّدة من نشر الجوع. وهذا خبرٌ سيءٌ وخبرٌ جيّدٌ في آنٍ معاً. ذلك أنّ ما صنعه الإنسان، يستطيع هو نفسه تقويضه. وإذا كان الجوع بادئاً، حدثاً سياسياً، فإنّ اجتثاثه يكون سياسياً أيضاً.

الحالة كما هي

أوّل ملاحظة في هذا الصدد هي ملاحظة إخفاق، واعترافٌ بالفشل. فأهداف الألفيّة للتنمية (OMD)، التي تبنّتها 193 دولة في العام 2000، والتي كانت تهدف، بين جملة ما تهدف إليه، إلى «تقليص نسبة البشر الذين يعانون من الجوع بنسبة النصف بين 1990 و2015» (الهدف 1. ج) لم تتحقّق. ويقيناً أنّه حصل تقدّم على صعيد النسبة المئوية، لكن ليس على مستوى القيمة المطلقة: ووفقاً لمنظّمة الأمم المتّحدة للتغذية والزراعة (FAO)، فإن هناك في العالم اليوم 800 مليون إنسان يعانون من نقص التغذية ـ أي لا يأكلون بمقادير كافية. وهو ذات الرقم الذي كان موجوداً العام* 2000، أو العام 1950، أو... العام 1900! وإلى هؤلاء سيُضاف مليار من البشر يعانون من سوء التغذية ـ أي أولئك الذين لا يتغذّون بغذاءٍ يكون على قدرٍ كافٍ من التنوّع، والذين يعانون من تدهور صحّتهم بسبب القصورات والنقص (في الفيتامينات والبروتينات، والعناصر المعدنية..إلخ).

وحتّى لو أنّ الظاهرتَيْن غالباً ما تكونان مترابطتَيْن، وحتّى لو كان الجوع أمراً لطالما استُخدم كسلاح حرب ـ كما أعاد ذلك مؤخّراً إلى ذاكرتنا مثلاً النزاع الجاري في سوريا ـ إلّا أنّنا نستطيع أن نؤكّد اليوم، أنّ الجوع بات أكثر تقتيلاً من النزاعات المسلّحة. فهناك طفلٌ يموت من الجوع كلّ عشر ثوانٍ.

من المهمّ أن نتخلّى عن فكرتين من الأفكار السائدة لكي نفهم آلية الجوع. وأولى هاتين الفكرتين هي تلك التي تعتبر أن الجوع هو نتيجة لديموغرافيا خارجة عن التحكّم بها والسيطرة عليها: بحيث يكفي الحدّ من الولادات لمكافحة الجوع. هذا مع أن هذه العلاقة «المالتوسية» هي أقلّ بداهة ممّا يبدو. وإذا كانت بعض البلدان التي تعاني من الجوع، هي بلدان فيها فرط سكّان، مثل بنغلاديش، فإنّ بلداناً أخرى منها فيها قصور ديموغرافي، وكثافتها السكّانية متدنّية. فليس بسبب زيادة السكّان تعاني الناس في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الجوع (43% من أطفالها يعانون من سوء التغذية) وإنّما بسبب النزاعات التي لا تتوقّف من أجل تملّك الثروات الطبيعية. وليس عدد الأفواه التي ينبغي إطعامها هو ما يطرح مشكلة، بقدر ما هي المسارات

والسيرورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون تغذيتهم ـ وتحول دون تغذيتهم أجمعين.

أمّا ثانية الفكرتَين المذكورتَين فهي من النطاق الاجتماعي: فخلافاً للاعتقاد السائد عموماً، فإنّ الجوع هو ظاهرة ريفية أساساً. فنصف البشر الذين يعانون من الجوع هم فلاحون فقراء ليس لديهم أيّ منفذ يلج بهم إلى أيّ مورد للإنتاج (بذور، أسمدة، أدوية ومبيدات زراعية، مَكْننة، ريّ، إعداد وتدريب، تأمين، اعتمادات، قدرة على التخزين.. إلخ). فإذا أضفنا إلى كلّ هذا العشرين في المائة (20%) من الفلاحين الذين لا أرض لهم، والاستخدام الهشّ العابر وأجوره المتردّية، وألحقنا به عشرة في المائة (10%) من الصيّادين والقطّافين ومربّي المواشي من البدو المهدَّدين مباشرة بتوسّع المجتمعات الصناعية، فمعنى هذا أنّ 20% من الجائعين هُم من «الحضر» المدينيّين. وهؤلاء هم بالإجمال أقوامٌ هربوا من الجوع الذي يعيث في الأرياف لمحاولة إيجاد عملٍ وغذاء في مدن الجنوب الصفيحية الهائلة. من هذه الملاحظة نستطيع أن نستخلص تعليماً من التعاليم: فبدلاً من إعلان أن «رسالة» الزراعة ومهمّتها في البلدان الغنيّة هي «تغذية الجائعين»، فلنبدأ بالتوقّف عن الحيلولة دون الفلاحين ودون تغذية أنفسهم بأنفسهم!

•

بعض البلدان حقّقت نتائج باهرة في الكفاح ضدّ الجوع. ففي الصين، بلد الـ1,3 مليار نسمة من السكّان، بات الصينيّون يأكلون في عهد كسي جينبينغ Xi Jinping أفضل ممّا كانوا يفعلون في عهد ماو زيدونغ Mao Zedong، حينما لم يكن هناك سوى 700 مليون صينيّ (الأمر الذي يدعونا مجدّداً إلى عدم اعتبار النظرية المالتوسية يقيناً مطلقاً وإنّما حقيقة نسبية). وكذلك فإنه أمكنت ملاحظة نتائج جيّدة في فيتنام، التي باتت تصدّر الأرز على نحوٍ منتظم، أو في البرازيل، كما سنرى ذلك بفضل برنامج «الجوع صفر» أو «صفر جوع». وعلى نحوٍ أكثر عمومية، نجد أنّ القارّة الأميركية، باستثناء هايتي، حلَّت مشكلة الجوع من شمال القارّة إلى جنوبها. غير أنّ الوضع راكدٌ، بل إنّه يسوء في مناطق أخرى. فالجوع يتركّز تدريجياً في منطقتين جغرافيّتين: أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، حيث ارتفعت أعداد مَن يعانون نقص التغذية بين العامَين 1970 و2010، من 87 مليوناً

إلى 234 مليون نسمة، وكذلك في شبه القارّة الهندية حيث يظلّ العدد ثابتاً، وعلى نحوٍ يبعث على اليأس، أي في حدود 220 مليون نسمة.

لنلاحظ أنّه لئِن كان العدد المطلق للجائعين ثابتاً على مستوى المعمورة، على الرغم من أنّ نسبتهم تتراجع، وأنّ توزيعهم الجغرافي يتطوّر، فإنّ تعداد سكّان المعمورة يزيد الآن بنحو 5,4 مليار إنسان عمّا كان عليه في بداية القرن العشرين. ومعنى هذا أنّنا نجحنا في تغذيتهم! وحتّى لو ازداد التعداد مليارَيْن إلى مليارَيْن ونصف إضافيّين من الآن وحتّى حدود العام 2050، فإنّه ينبغي أن يكون ممكناً بالتالي إلغاء الجوع إلى الأبد. فما العمل إذن لتغذية سكّان المعمورة كافة؟

إنتاج ما يكفي

لا بدّ لكي يأكل الجميع، من إنتاج ما يكفي الآكلين. ووفقاً لمنظّمة الأمم المتّحدة للتغذية والزراعة، فإنه ينبغي زيادة الإنتاج الزراعي العالمي، من الآن حتّى حدود العام 2050، بنسبة 70%. ويُفسَّر هذا الرقم بالتأليف بين عاملين. زيادة سكّان العالم الذين يُفترض أن يصلوا إلى 9,7 مليار نسمة في العام 2050 (أي بزيادة 33% عمّا كانوا عليه العام 2015) وبتطوّر العوائد الغذائية، ولاسيّما لدى أبناء الطبقات الوسطى. فهؤلاء يزدادون استهلاكاً للّحم والحليب، ويمتصّون على نحوٍ غير مباشر كميّة متزايدة من الموارد الغذائية النباتية: في العام 2015 ذهب نصف الإنتاج العالمي من القمح وثلاثة أرباع إنتاج الذّرة والصويا لتغذية المواشي.

زيادة السكّان وتحسّن شروط الحياة تجبر على زيادة الإنتاج. وهذا هو الحال في آسيا بخاصّة التي ستستقبل قرابة مليار نسمة إضافية في العام 2050، والتي لا تني طبقاتها المتوسّطة تتوسّع وعلى وجه السرعة، الأمر الذي يستدعي مضاعفة الإنتاج الزراعي. وهو وضع يمكن مقارنته بالوضع في أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء، على الرغم من أنّ الطبقات المتوسّطة هناك لا تزال قليلة العدد. فلا بدّ من مضاعفة الإنتاج الزراعي ثلاثة أضعاف لتغذية قارّة سيقارب تعدادها الملياريْ نسمة في حدود العام 2050 (بل مضاعفته خمسة أضعاف إذا كان الأهالي الذين لا يزالون نباتيّين إلى حدٍّ كبير اليوم، سيصبحون آكلة لحوم).

وإذا كان من الضروري إنتاج ما يكفي، فإنّه لا بدّ كذلك من تلافي إنتاح النافل وما لا طائل فيه. وهكذا، فإنّه لا بدّ من التساؤل حول إنتاج اللحم ومنتجات الألبان التي يترك استهلاكها المفرط في الشمال ـ وهو إفراطٌ يسيء للصحّة في الواقع ـ آثاراً مأسويّة على بلدان الجنوب. وثمّة اختلال آخر ينبغي له أن يستثير انتباهنا: هو الهدر. إذ تعتبر منظّمة الأمم المتّحدة للتغذية والزراعة (FAO) أن 1,3 مليار طنّ من الأغذية تُرمى سنوياً، وتمثّل ثلث المحصول العالمي. وتقع هذه الخسارة في بلدان الجنوب أساساً بسبب فقدان تجهيزات التخزين والنقل المناسبة فيها. أمّا في بلدان الشمال فإن نمط الحياة هو ما يسبّب هذا الهدر. وعلى هذا، بات من الملحّ والعاجل تقليص هذا الهدر في كلّ مراحله: من الحقل إلى المائدة!

تُضاف إلى هذا ظاهرتان في غاية الخطورة. أوّلمها المنافسة بين إنتاج الغذاء وإنتاج المنتجات الصناعية على الأراضي الزراعية. ذلك أنّه إذا ما واصلنا تكريس قسم متعاظم من الأراضي الزراعية الخصبة من أجل إنتاج الطاقة (مثل الوقود الزراعي) وإنتاج المواد الأولية الصناعية (النسيج..إلخ)، فإنّنا نوشك أن نجد عنتاً في أن نتغذّى على نحوٍ مستدام. ثمّ تأتي بعد ذلك المنافسة القاتلة من أجل الوصول إلى الأراضي، أو «تُخطف الأراضي land grabbing»: فـ«مقاولو» البلدان الصناعية أو «أصحاب المشروعات» من البلدان الصناعية أو الصاعدة، يحصلون على مساحات زراعية شاسعة في البلدان الفقيرة بأسعارٍ لا تُذكر، وبأساليب غالباً ما تكون أساليب نهب، وبمفاعيل تصبّ في ميدان المضاربة، لإنتاج الغذاء أو لإنتاج الطاقة لمصلحتهم. ووفقاً لبعض المنظّمات غير الحكومية، فإنّ 200 مليون هكتار انتقلت ملكيّتها من يد إلى يد، في ما بين العامَيْن 2005 و2010، أي حوالي سِبع الأراضي الزراعية في المعمورة!

الإنتاج في كلّ مكان

من الأفضل من أجل إطعام كلّ فم، أن تقترب أماكن الإنتاج من أماكن الاستهلاك. أمّا دفْعُنا إلى الاعتقاد، كما تفعل منظّمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، بأنّ في وسعنا نقل مئات ملايين الأطنان من المنتجات القابلة للتلف والهلاك، على عشرات آلاف الكيلومترات، لإيصالها إلى آخر قرية

ـث المشروعات المتواضعة ـ أكثر إنتاجاً من المشروعات الكبرى. والفلّاح الذي لا يملك سوى خمسة هكتارات يحرص على أن يستفيد من كلّ مترٍ مربّع، في حين أنّ مَن لديه ألفين، ينظر إلى إنتاجه الإجمالي قبل كلّ شيء، وإلى استراتيجيّة البيع في السوق العالمية.

لا بدّ من الإبقاء على أرياف مُنتِجة من أجل التموّن، حول المدن، حيث بات يعيش نصف سكّان العالم، اللهم إلّا إذا شِئنا أن يرتهن التموّن بتقلّبات «السوق العالمية». كما أنّه يمكن استخدام الحيِّز المديني بفعالية: فغالبية المدن، ولاسيّما الأفريقية، لا تزال ممتدَّة نسبياً وغير كثيفة السكّان. فلا تزال فيها حيّزات متوفّرة يمكن استغلالها للبستنة والزراعة المكثّفة للخضار، بل لتربية الطيور أو الأرانب. هذه الممارسات تتيح ضمان الأمن الغذائي، وتوفّر استقرار الجماعات، وتوجِد وسائل للعيش ذات ديمومة، وتؤمّن تحسّناً في البيئة.

الإنتاج إنتاجاً أفضل

«الثورة الخضراء» التي أنجزها العديد من البلدان غداة الحرب العالمية الثانية، أحدثت معجزات. فبفضل تحسين الطرائق الزراعية، ازداد الإنتاج العالمي من القمح والأرز أو الحليب، ووصل ما بين 1970 و2010 إلى أكثر من الضعف، في حين أنّ إنتاج الذّرة ولحم الخنزير أو الثمار الطازجة ازداد ثلاثة أضعاف، بينما تضاعف إنتاج الخضار أربعة أضعاف، وإنتاج الصويا ولحم الدجاج أكثر من ستّة أضعاف.

غير أنّنا كنّا قد وصلنا عند منعطف القرن إلى نهاية سيرورة التحسّن هذه. فقد بقيت من جهة أولى، مناطق بكاملها خارج هذا التطوّر نتيجة الافتقار إلى تنظيمٍ اجتماعيّ متكيّف، وإلى دولة مُهَيْكَلة متماسكة البنية، والافتقار كذلك إلى إرادةٍ سياسية، أو بسبب الحرب وعدم الاستقرار. كما أنّ نظاماً يقوم من جهة أخرى على امتصاص موارد كونية غير متجدّدة واستنفاذها، لكي يطهو طعامه، هو نظامٌ يقترب من ملامسة حدوده القصوى. فنحن نعرف كيف ننتج الكثير بالكثير والمزيد بالمزيد، وبات علينا أن نتعلّم كيف ننتج الأكثر والأفضل... ولكن بالأقلّ.

معزولة، لا يملك أهلها من المال ما يشترون به ما يأكلون، فإنّما هو ضربٌ من الاحتيال الثقافي.

ينبغي للتجارة الدولية أن تستمرّ بكلّ تأكيد، لكنّه لا ينبغي الاعتماد عليها لتغذية المعمورة. «التبادل الحرّ» الذي يضع موضع التنافس شركاء غير متساوين، ويستحدث مفاعيل ارتهان وتبعية، هو في الغالب صفقة غبن. فبالنظر إلى الفوارق الهائلة في الإنتاجية في العالم الزراعي (حيث تتراوح معدّلات الإنتاجية من 1 إلى 200)، فإنّ التجارة الدولية تدمّر فلاحي البلدان، ذات الزراعة الأقلّ فعالية، تدميراً مطلقاً. وهذا ما فهمته المناطق الأكثر إنتاجاً في العالم ـ أميركا الشمالية، أوروبا الغربية، الصين ـ حيث يتمّ التقدّم الزراعي بفضل المساعدات العمومية، وتحت حماية الحواجز الجمركية الثقيلة. وهو ما تأباه هذه البلدان على البلدان الأفريقية وتنكره عليها باسم أو بدواعي الفضائل التي يعزونها إلى «التبادل الحرّ»!

المعتقدات الليبرالية التي تروّج لها المؤسّسات الدولية في ميدان الزراعة والتغذية، لها مفاعيل مأسويّة، في حين أنّ الاضطراب المالي والمضاربة لا يتوقّفان عن التوسّع: حين تتدنّى المواسم ويسوء الحصاد، ترتفع الأسعار، وتحدث المجاعات، وتقع الاضطرابات الاجتماعية في العديد من البلدان، وحين تجود المحاصيل، تنهار الأسعار بما يؤدّي إلى هجرة ملايين الفلاحين نحو المدن.

وبدلاً من تشجيع فتح الحدود وترويجها، فإنّ من الأفضل وضع تحديث الزراعة في المرتبة الأولى والمقام الأول. تحديث لا يمرّ عبر الزراعة «العظمى» الضخمة الرساميل والتي تستخدم القليل من الأيدي العاملة، وتبقى متوجّهة وجهة السوق الدولية؛ وإنّما التحديث بالزراعات المنزلية الصغيرة العائلية. وكما بيّنت منظّمة الأمم المتّحدة ومنظّمة التغذية والزراعة الدولية بإعلان العام 2014، «سنة الزراعة المنزلية»، فإنّ هذه الزراعة المنزلية هي وحدها التي تستطيع تغذية الجائعين حيث هُم. ذلك أنّه خلافاً لما يعتقده عددٌ من «الخبراء»، فإنّ مفعول الحجم والضخامة ليس الأكثر حسماً في الميدان الزراعي. فالحقّ هو أنّه على الرغم من البدائية الظاهرة أو الظاهرية التي تبدو وكأنّها صفة المشروعات الصغيرة والمتوسّطة، إلّا أنّها ـ أي

ثمّة سبيلان أو طريقتان كبرتان، وغالباً ما تكونان متناقضَتَيْن ويُصعب التوفيق بينهما، تتقدّمان إلينا لنسلكهما من أجل مواجهة هذه المشكلة. وقوام السبيل الأول أو الطريق الأولى هو مواصلة «الثورة الخضراء» بالاستناد إلى علم الوراثة وباستخدام كميّات متزايدة من الكائنات المعدّلة وراثياً، أو المحوَّرة جينياً (OGM). هذه التكنولوجيّات التي تشهد طفرة وتوسّعاً عظيمين، تطرح مشكلات عدّة - بيئية وسياسية وخلقية و.. إلخ.. لا سبيل لتناولها هنا، ولكنّها تستثير شكوكاً جديدة حول «الأفضل» الذي يمكن أن تأتي هذه التكنولوجيّات به. وأمّا الأكثر أو «المزيد» فليس بالأمر المؤكّد، *كائناً ما كنت ادّعاءات دعاته والمروّجين له: فهي قد تتمكّن من تغذية الطبقات الوسطى* التي تملك قدرة شرائية نقدية في العالم، ولكن ليس الجماهير الجائعة الفقيرة المدقعة التي لا تملك نقداً، والتي يمكن أن تطردها هذه الصناعة الزراعية الجديدة خلال ذلك من أرضها.

أمّا السبيل الآخر والطريق الثانية فهي طريق الزراعة البيئية، أو «الزراعة المكثّفة بيئياًّ». فبدلاً من السعي الدائم لإنكار المسارات الطبيعية أو معاندة السيرورات الطبيعية، فإنّ من الخير الاندراج فيها والدخول إليها لتحفيزها تحفيزاً أفضل أو أمثل، أي «تعزيز السيرورات البيولوجيّة». فعلماء الزراعة يبرهنون على أنّ بالإمكان اليوم بلوغ مردودية الزراعة الكيماوية نفسها بالطرائق الطبيعية (8 أطنان من القمح، 10 أطنان من الذّرة، أو 50 طناً من البطاطا في الهكتار). ومعنى هذا في أميركا الشمالية وأوروبا أن «تنتج ذات المقدار بنوعيّة أفضل». أمّا في البلدان الاستوائية، ولاسيّما في أفريقيا، فإنّ الإنتاجية الزراعية يمكن أن تزيد زيادة جذريّة بفضل هذه الطرائق، بخاصّة أنّها لا تزال في بداياتها، وأنّ ما يزيد في نجاعتها هو تكيّفها مع الزراعة المنزلية أو العائلية الصغيرة.

ضمان حصول كلّ إنسان على الغذاء

لا يكفي أن ننتج إذا أردنا لكلّ إنسانٍ أن يأكل، بما في ذلك البشر القاطنون في المدن الصفيحية أو في الأرياف النائية، فإنّه لا بدّ حينذاك من التأكّد أنّ بوسع كلّ إنسان امتلاك الإمكانية المادية للوصول إلى الغذاء الذي لا يستطيع هو أن ينتجه، وأن يتمتّع بمداخيل تكفي للحصول عليه.

هذا هو جوهر ما يسمّى بسياسات «الجوع صفر» أو «صفر جوع» التي بدأت في البرازيل. فعندما وصل الرئيس «لولا» دا سيلفا إلى السلطة في العام 2003، لاحظ أنّه في هذا البلد الزراعي الكبير الذي يصدّر بكميّات عظيمة الصويا والذّرة والقهوة والسكّر وعصير البرتقال واللحوم، هناك 70 مليوناً من البرازيليّين الذين يعيشون في حالة انعدام أمن غذائي (أي أكثر من ثلث السكّان). يومها وجد شعاراً بسيطاً ومفرط القوّة ليرفعه: «جوع صفر»، وقرّر التدخّل والتأثيرعلى ميزانيّات ربّات الأُسر ليصرف لهنّ معونة شهرية، من نوع المخصّصات العائلية أو المساعدات العائلية (*la bolsa familia*)، تُدفع على نحوٍ حديث وإلكتروني، عبر بطاقات اعتماد أو بطاقات الهواتف المحمولة، الأمر الذي يتيح تكريسها لشراء المنتجات الغذائية، وهذا مع تدابير مواكِبة، من أجل دعم الزراعة العائلية، وأخرى للتجارة المحلّية أو للغذاء في المدارس. وقد أتاح هذا البرنامج ما بين 1999 و2009 لعشرين مليون برازيليّ الخروج من الفقر، وتقليص نسبة الفقر بين البرازيليين من 28% إلى 10% من الأهالي). أمّا سوء تغذية الأطفال فقد تدنّى بنسبة 61%، ووفيّات الأطفال بنسبة 45%، والفقر الريفي بنسبة 15%، الأمر الذي كان يؤاتي الزراعة المحلّية واستهلاك المنتجات المحلّية.

نجاحات الحكومة البرازيلية، والسابقة التي أوجدتها، دفعت بعض البلدان الأخرى إلى اقتفاء أثرها؛ فهكذا كان حال المكسيك مع الحملة التي رفعتها تحت شعار «الحملة الصليبيّة الوطنيّة ضدّ الجوع»، والهند مع القانون الذي أصدرته حول الأمن الغذائي (قانون الأمن الغذائي القومي، أو الوطني). كما أن الأمم المتّحدة دخلت الحلبة، فأعلن أمينها العام بان كي مون في العام 2012، إبّان مؤتمر ريو حول التنمية المستدامة (Rio+20)، مواجهة تحدّي «الجوع صفر». الكفاح ضدّ «اللّا ـ أمن الغذائي» أو «إعواز الأمن الغذائي» أصبح زيّاً رائجاً وتقليداً شائعاً، مع أبعاده الإضافية أو التكميلية الأربعة: أ) التوفّر المادي أو الفيزيقي للأغذية؛ ب) إمكانية وصول البيوت والعائلات إلى هذه الأغذية؛ ج) استخدام الأغذية؛ د) جودة الأبعاد الثلاثة الأولى واستقرارها في الزمان.

وخلافاً للمظاهر، فإنّ ما لم تفلح البشرية مطلقاً في صنعه على سطح الأرض، أي إزالة الجوع، يبدو كأفق معقول من آفاق القرن الحادي والعشرين. بل إنّ الإنسانية

لم تكن يوماً قريبة من التوصّل إلى ذلك كما هي اليوم. لكنّها لن تتوصّل إليه، إلّا إذا توفّرت لها إرادة قويّة، حازمة مصمّمة، وثابتة، ومنظّمة. وثمّة مواطنون يحملون هذا الأمل في العالم كلّه. يبقى إجبار الحكومات على القيام بمسؤوليّاتها.

لمعرفة المزيد

- Lester R. BROWN, *Le Plan B. Pour un pacte écologique mondial*, Calmann-Lévy, Paris, 2007; *Basculement. Comment éviter l'effondrement économique et environnemental*, Rue de l'Échiquier, Paris, 2011.
- Marc DUFUMIER, *Famine au Sud, malbouffe au Nord. Comment le bio peut nous sauver*, Nil, Paris, 2012.
- Michel GRIFFON, *Nourrir la planète*, Odile Jacob, Paris, 2006; *Qu'est-ce que l'agriculture écologiquement intensive?*, Quae, Versailles, 2013.
- Bruno PARMENTIER, *Faim zéro, pour en finir avec la faim dans le monde*, La Découverte, Paris, 2014.
- Bruno PARMENTIER, *Nourrir l'humanité, les grands problèmes de l'agriculture mondiale au XXIe siècle*, La Découverte, Paris, 2009.
- Jean ZIEGLER, *Destruction massive. Géopolitique de la faim*, Seuil, Paris, 2011.
- Organisation des Nations unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO): <www.fao.org> (et son site statistique : <http://faostat3.fao.org>).
- Site du rapporteur spécial sur le droit à l'alimentation 2008-2014 Olivier de Schutter: <www.srfood.org/fr>.
- Action contre la faim: <www.actioncontrelafaim.org>.
- CCFD-Terre solidaire: <http://ccfd-terresolidaire.org>.
- Le blog de Bruno Parmentier: <http://nourrir-manger.fr>.

الصحّة، الظُلامة العظمى

أوريان غيلبود
(أستاذ محاضر في العلوم السياسية
في جامعة باريس الثامنة)

وباء مرض إيبولا الذي يعيث في أفريقيا الغربية منذ نهاية العام 2013، متسبّباً بأكثر من 10000 وفاة (من أصل 25000 إصابة بالمرض)، يتبدّى ككاشف قوي للتفاوتات الصحّية العالمية[1]. تفاوتات في احتمالات الإصابة بالمرض بادئاً والوفاة بسببه: فعلى الرغم من الخوف من وقوع وباءٍ عالمي، إلّا أن هذا الوباء يظلّ متحيّزاً في ثلاثة بلدان تتّسم بالفقر، وهي ليبيريا، وسيراليون، وغينيا. تفاوتات بعد ذلك في إمكانية الحصول على العناية: ففي ليبيريا مثلاً، هناك طبيب واحد لكلّ 100000 من السكّان، أي أقلّ من 50 طبيباً لمجمل السكّان (أدنى بحوالي 330 ضعفاً ممّا هو الحال في فرنسا). وتفاوتات في إمكان الحصول على الدواء بعد ذلك: فليس هناك أيّ علاجٍ نوعيّ خاص بمرض فيروس إيبولا، ولكن علاجات اختبارية أُجريت على مرضى نُقلوا إلى الخارج أو جرت معالجتهم في البلدان النامية أو المتحقّقة النموّ. تفاوتات أخيراً في المعالجة الإعلامية والسياسية: فاهتمام وسائل الإعلام الغربية لم يبدأ حقيقة إلّا في آب (أغسطس) 2014، عندما أعلنت منظّمة الصحّة العالمية فيروس إيبولا كـ «حالة طارئة عاجلة من نطاق عالمي» (بعد وقوع أكثر من 900 وفاة)، وحينما جرى ترحيل طبيبَيْن أميركيّين أُصيبا بهذا الفيروس إلى الولايات المتّحدة، بلدهما.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد تركّزت أولى التنظيمات الصحّية الدولية (المكتب الدولي للصحّة العامة، وهو المنظّمة الصحّية التي كانت تابعة لعصبة الأمم...) على مراقبة الأمراض والوقاية من الأوبئة. وبخلاف ذلك، فإنّ العلاقات في داخل النظام الصحّي العالمي، كانت تتّسم بمنطق الاستعمار. فقد كانت التفاوتات الصحّية بين البلدان تُفهم على أنّها انعكاس للترابط بين الدولة الأم والأقاليم المُستَعمَرَة. فكان يُنظَر إلى تحسّن الوضع الصحّي كوسيلة لتنمية المستعمرات اقتصادياً، أي كوسيلة لضمان أو تأمين صحّة الأيدي العاملة من أجل ضمان استغلال الموارد المَنجمية أو الزراعية.

وعلى الرغم من إعادة تنظيم النظام الصحّي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حول منظّمة الصحّة العالمية (OMS) التي جرى إنشاؤها العام 1948، إلّا أنّه كان لا بدّ من الانتظار حتّى العام 1970، لكي تصبح مسألة تقليص التفاوتات الصحّية العالمية شاغلاً مركزياً. فمع تغلغل بلدان الجنوب في هيئات الأمم المتّحدة، على أثر الاستقلالات وانتهاء الاستعمار، بدأ التأكيد على دور الصحّة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على أهمّية تقليص التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتحسين الوضع الصحّي. وقد تجنّدت منظّمة الصحّة العالمية (OMS) من أجل قيام «نظام صحّي دولي جديد»، بدأت ملامحه ترتسم في إعلان ألما ـ أتا Alma-Ata لعام 1978، حول الحقّ في وصول الجميع إلى الخدمات الصحّية في العام 2000، وتمحورت حول إطلاق استراتيجية جديدة أُطلق عليها اسم «خدمات الرعاية الصحّية الأولية»؛ وهي تهدف إلى تقديم الخدمات الأساسية بكلفة محتمَلة، باللجوء إلى العمّال الاجتماعيّين المحلّيين مثلاً، بحيث « تُردَم الهوّة التي تفصل البلدان النامية عن البلدان السائرة في طريق النموّ»[2]. وهذا التوجّه الجديد هو في الواقع ناتج عن نفاذ المقاربات «العمودية» التي كانت سائدة سابقاً، والمبنيَّة أو المؤسَّسة على تصوّر ضيّق وتقني للأمراض لا يأخذ بعين الاعتبار البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها الأهالي.

انطلاقاً من سنوات 1970، بدأت منظّمة الصحّة العالمية تهتمّ بـ«محدّدات الصحّة» (أي الشروط التي يعيش فيها الأهالي: السكن، الزراعة، التربية...) واعتمدت تدابير لتدارك التفاوتات الصحّية العالمية، مثل وضع لائحة بالأدوية الأساسية التي ينبغي

الكفاح ضدّ اللّامساواة العالمية في ميدان الصحّة، هو أحد أولويّات المنظّمات الصحّية الدولية. لكن هذا الكفاح يثير صعوبات عدّة كما تشهد على ذلك حالة فيروس إيبولا: فاللّامساواة المتراكمة ومكافحتها يحتاج إلى مقاربة متعدّدة القطاعات تتجاوز المجال الصحّي، وترتهن لإرادة سياسية.

لامساواة متراكمة

ظلّ الوضع الصحّي العالمي يتحسّن طيلة القرن العشرين. فمنذ سنوات 1990 ومعدّل وفيات الأطفال يتناقص بمعدّل النصف. فقد كان يبلغ 90 وفاة في كلّ ألف ولادة وطفل دون الخامسة العام 1990، وبات الآن 48 وفاة في كلّ ألف ولادة. لكنّ الملاحظ هو أنّ هذا التقدّم يترافق باستمرار، بل يتواصل مع تعزُّز التفاوتات الصحّية. ففي أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء لا يزال معدّل وفيات الأطفال لما دون سنّ الخامسة هو 98 في كلّ ألف ولادة، أي أرفع من معدّلات وفيات الأطفال في البلدان النامية أو المتحقّقة النموّ، بخمس عشرة مرّة.

التفاوتات في ميدان الصحّة، أي الفروقات في الحالة الصحّية للأهالي، وفي الموارد التي تتيح الاحتفاظ بحالة صحّية جيّدة، هي تفاوتات ترتسم بين بلدان العالم بحسب مستوى «التنمية» فيها (فالبلدان السائرة في طريق النموّ تسجل وفاة 99% من وفيات الأمّهات السنوية في العالم؛ والأمل في الحياة لدى ولادة طفلٍ في مالاوي، هو أن يعيش حتّى عمر 47 سنة، مقابل 83 سنة في اليابان) وكذلك الحال في ما يخصّ داخل البلاد، حيث ترتسم التفاوتات هناك أيضاً، بحسب شروط حياة الأفراد والجماعات أو المجموعات الاجتماعية وأوضاعها. ففي الولايات المتّحدة مثلاً، يظلّ نصف الإصابات الجديدة بقصورات المناعة البشرية ضدّ المرض (الإيدز/السيدا) من نصيب الأفرو ـ أميركيّين الذين لا يمثّلون سوى 12% من إجمالي السكّان. وفي جنوب أفريقيا لا تزال التفاوتات الاجتماعية والسياسية الموروثة من نظام التميز العنصري، هي التي تفسّر تقدّم قصورات المناعة البشرية ضدّ المرض (الإيدز/السيدا) لدى بعض شرائح الأهالي.

هذه التفاوتات هي في الواقع تراكمية، والتفاوتات الصحّية تظلّ مرتهَنة للتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأوسع. وهي تفاوتات يُنظر إليها على أساس أنّها أمور يمكن تلافيها، إذا ما جرى اعتماد فعل تدخّل عمومي مناسب، وترتبط بالمفاهيم والتصوّرات السائدة عن العدالة في مجتمعٍ ما. وهكذا، فإنّ مكافحة التفاوتات في ميدان الصحّة يمرّ بالالتزام بالعدالة الاجتماعية. فضروب التقدّم الصحّي التي حقّقتها أوروبا انطلاقاً من نهاية القرن التاسع عشر مثلاً، ليس مردّها الاكتشافات العلمية والثورة الميكروبيولوجية، بل إنّ مردّها كذلك الإصلاحات الصحّية والاجتماعية التي تمّ وضعها، والهادفة إلى تحسين شروط حياة الأهالي الأفقر، ثمّ إلى إنشاء نظم ضمان اجتماعي.

إذا كانت «الويلات الصحّية» ليست موزّعة بالتساوي على سطح الكرة الأرضية (95% من الوفيات بمرض السلّ تقع في البلدان السائرة في طريق النموّ مثلاً)، فإنّ وجود «تحوّل وبائي» أي وجود هوّة بين البلدان النامية ـ أو المتحقّقة النموّ ـ التي تضربها أمراض مزمنة (أمراض القلب والشرايين، السكري، السرطان) والبلدان السائرة في طريق النموّ التي تضربها الأمراض المُعدية (الملاريا، الإيدز/أو السيدا، الأمراض الاستوائية.. إلخ) يجعل من تلك الهوّة أمراً لا ينبغي المبالغة فيه. فبلدان الجنوب مُصابة أيضاً بالأمراض المزمنة (60% من حالات السرطان الجديدة، و70% من الوفيات تقع في البلدان السائرة في طريق النموّ). والأمراض المعدية موجودة في بلدان الشمال (الإيدز/ أو السيدا، وإنفلونزا الطيور، والمتلازمة التنفسية الحادّة SRAS...) زيادة الترابطات والارتهانات المتبادلة، أي بالتالي زيادة تداول الفيروسات وأنماط المعيشة، لا يفعل سوى أن يعزّز الوحدة المكروبيّة والصحّية للعالم. إزاء ذلك، تصبح قدرة الأهالي على الاحتفاظ بحالة صحّية جيّدة مرتهَنة قبل كلّ شيء لقدرتهم على الوصول إلى العناية وإلى الأدوية.

الأخذ التدريجي للمحدّدات الاجتماعية بعين الاعتبار

الكفاح ضدّ التفاوتات الصحّية على الصعيد العالمي، هو إحدى الأولويّات التي جاءت متأخّرة نسبياً بالقياس على تكوُّن النظام الصحّي الدولي الذي تمأسس

للبلدان أن تحصل عليها بالأولويّة. وتنبغي الملاحظة هنا أنّ هذه المقاربة ليست المقاربة الوحيدة المتوخّاة لتقليص التفاوتات الصحّية. فالبنك الدولي على سبيل المثال بدأ يروّج منذ نهاية سنوات 1980، لوضع ما أسماه رسوم الاستخدام التي تُستوفَى من المنتفعين بخدماته (*user fees*) من أجل تمويل النُظُم الصحّية: لكنّ جزءاً من الكلفة يظلّ على عاتق الأفراد الذين يريدون الحصول على الخدمات الصحّية. وتمثّل الرسوم على المنتفعين وسيلةً للتمويل الإضافي من أجل تحسين جودة نظم الرعاية المتردّية في البلدان الواقعة فريسة صعوبات تأمين موازناتها. والتأكيد هنا هو على تحسين العرض في خدمات الرعاية لتقليص التفاوتات في ميدان الصحّة في العالم.

ظلّ هذا الاهتمام بتقليص التفاوتات الصحّية العالمية يتواصل في سنوات 1990 و2000، بخاصّة أنّ وباء الإيدز/السيدا، كان يتيح تعبئة مهمّة عابرة للحدود وللقوميات حول هذه المسألة، مع تسليط الضوء إعلامياً على أنّه بالرغم من أنّ هذا الوباء عالمي الانتشار، إلّا أن البلدان السائرة في طريق النموّ هي التي تدفع ضريبته الأعلى والأثقل (فأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء مثلاً، «تستأثر» بنسبة 70% من المرضى بهذا الداء). ثمّ إنّ «تفجّر» التمويلات في مجال الصحّة العالمية (حيث تضاعف التمويل ثلاثة أضعاف خلال عشر سنوات، ليقفز من عشرة مليارات دولار تقريباً في العام 2000، إلى 30 مليار دولار اليوم)، والأهمّية التي توليها أهداف الألفية للتنمية (OMD) للصحّة، إنّما يعكسان كلاهما، الجهود المبذولة في هذا المجال. يقع تقليص التفاوتات الصحّية في واقع الأمر، في القلب من الأهداف الثمانية التي أُقِرَّت واعتُمِدت العام 2000 والتي يُفترض أن تكون قد تحقّقت في العام 2015: تقليص وفيّات الأطفال (هدف رقم 4)، تحسين صحّة الأمّهات (هدف رقم 6)، وجعْل الأدوية الأساسية متوفّرة ومحتمَلة الكلفة في البلدان السائرة في طريق النموّ (هدف رقم 8).

في العام 2005، أنشأت منظّمة الصحة العالمية (OMS) لجنة محدّدات اجتماعية للصحّة، لم تلبث أن قدّمت تقريراً العام 2008، ثمّ تبنّت في العام 2012 إعلان ريو حول هذا الموضوع. فالجماعة الدولية تعيد بهذا تأكيد أهداف مؤتمر ألما ـ أتا، وتدقّ نفير مكافحة الأسباب الاجتماعية لمشكلات الصحّة وللتفاوتات الصحّية. فثمّة جانبٌ

كبير من المجهودات التي ينبغي أن تُبذَل من أجل تقليص التفاوتات في ميدان الصحّة، وهي مجهودات يجب أن تكون في المجال غير الصحّي، أو خارج الصحّة أو خارج المباشرة الصحّية بحصر المعنى؛ لأنّ تقليص التفاوتات الصحّية يحتاج إلى «الكفاح ضدّ التفاوتات في توزيع السلطان والمال والموارد[3]».

الوصول المتفاوت إلى الرعاية وإلى الأدوية

إذا كان لا بدّ من معالجة الأسباب الاجتماعية، فإنّ الكفاح ضدّ اللّامساواة العالمية في ميدان الصحّة يتضمّن كذلك التصدّي لمشكلات صحّية نوعيّة. أحد عوامل التفاوت أو اللّامساواة في ما عنى الصحّة يتعلّق واقعاً، بإمكانية الوصول إلى الأدوية. فثمّة عنصران محدّدان يحدِّدان إمكانية استفادة الأهالي من الأدوية: الأول هو توفّرها (يجب أن تكون الأدوية مُنتَجَة وموجودة)، والثاني هو أن يكون بلوغها والوصول إليها من ضمن قدرات المحتاجين (يجب أن تكون موزَّعة وأن يكون ثمنها محتملاً).

رهانات البحث والتنمية وحقوق الملكية الثقافية هي في القلب من مسألة القدرات وإمكانية الوصول إلى الأدوية. ويندّد المنتدى العالمي للبحوثات الصحّية Global Forum for Health Research، وهو مؤسّسة تسعى إلى تشجيع البحث حول الأمراض التي تصيب الأهالي الفقراء والترويج له، يندّد بـ«الفارق 90/10»: 10% فقط من موارد البحث هي الموارد المكرَّسة للأمراض التي تمثّل 90% من مشكلات الصحّة العالمية. فمن 1393 مركّباً كيماويّاً جديداً جرت المتاجرة بها بين العامَيْن 1975 و1999، كان 13 مركّباً منها فقط تتعلّق بالأمراض الاستوائية. أو بعبارة أخرى فإنّ ثمّة تفاوتات عالمية مهمّة في ميدان العلاجات تعود إلى حسابات اقتصادية: فشركات المستحضرات والأدوية قليلاً ما تجد محفّزاً لتوظيف إمكانيّاتها في البحث حول أمراض «غير مجزية»، أو «غير ذات مردودية»، أي من تلك التي تصيب عدداً قليلاً من الأفراد أو من الأهالي الشديدي الفقر أو الذين لا يملكون مالاً. فأمّا الدول التي تملك الموارد والقدرات الضرورية، فإنّها تستثِمر، بالأولويّة، في البحث حول الأمراض التي تصيب أهاليها وأقوامها هي، ممّا يعزّز الاختلال في البحث لصالح أولويّات بلدان الشمال الصحّية. ولهذا، فإنّ تأسيس شراكات عمومي ـ خصوصي لتنمية أو لتطوير المنتجات

(التحالف العالمي لتطوير عقار السلّ، مشروع الأدوية من أجل الملاريا، المبادرة من أجل أدوية الأمراض المهمَلة) انطلاقاً من نهاية سنوات 1990، كان يهدف إلى تدارك هذه المشكلات وتسهيل التعاون بين الفعاليّات المتعدّدة.

عندما يكون هناك علاج ويتمّ تطويره، فإنّ مسألة تحديد ثمنه هي التي غالباً ما تطرح مشكلة. فتعزيز النظام العالمي للملكية الفكرية في العام 1994، مع توقيع الاتّفاق على وجوه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (ADPIC)، والذي يتمدّد ويتوسّع في تغطية الأدوية بخاصّة، قد عمل على الحدّ من الاستثناءات على براءات الاختراع. بحيث أدّى ذلك إلى نزاعات جديدة بين مؤسّسات البحث والتنمية R&D والحكومات والمنظّمات غير الحكومية ومؤسّسات المستحضرات الصيدلانية التي تنتج الأدوية النوعية التي لا تحمل أسماء تجارية (génériques). وتطوير مختبر جيليد Gilead لعلاج جديد لمرض التهاب الكبد الوبائي جيم hépatite C، هو خير شاهد على هذه الإشكالية. فهذا الدواء الذي تبلغ كلفته حوالي 50000 يورو في البلدان النامية أو المتحقّقة النموّ (41000 يورو في فرنسا، و71000 ألفاً في الولايات المتّحدة[4])، لطالما كان موضوع احتجاج من المنظّمات غير الحكومية، مثل أطبّاء بلا حدود، وكان موضوع مفاوضات مع الحكومات التي ترغب في خفض ثمنه. وفي المقابل، فإنّ هذا الدواء يُباع بثمنٍ أدنى في الهند، حيث رفضت الحكومة الهندية حتّى الآن براءة الاختراع التي تقدّم بها مختبر جيليد Gilead، الذي انتهى به الأمر إلى الترخيص لمنتجي الأدوية النوعية التي لا تحمل اسما تجارياً، الهنود، بصناعته (وفق شروط ترخيص صارمة لا تزال موضوع سجال[5]).

ممارسة المختبرات المنتِجة للأدوية والمستحضرات العلاجية، بأسعار متمايزة، أي بأسعار متكيّفة مع القدرة الشرائية للبلد، هي ممارسة تنامت في سنوات 2000، ولاسيّما تحت تأثير الاحتجاج على ثمن علاج الإيدز/السيدا. وثمّة منظّمات جديدة جرى إنشاؤها لتسهيل الوصول إلى العلاجات بتقديم التمويل لشرائها. فالصندوق العالمي لمكافحة السيدا، والسلّ، والملاريا الذي جرى إنشاؤه العام 2002، قدّم التمويل للمؤسّسات العامة والهيئات الصحّية لكي تتمكّن من الحصول على المعالجات

الضرورية. أمّا يونيت إيد Unitaid التي جرى إنشاؤها العام 2006، والتي تعمل من جهتها كهيئة مركزية لشراء الأدوية، فإنّها تُمَوَّل من رسمٍ مفروض على بطاقات الطيران.

يظلّ الحصول على الدواء مسألة لا تنفصل، في ما عنى مكافحة التفاوتات العالمية في ميدان الصحّة، عن تعزيز نُظُم الصحّة، أي إنّها لا تنفصل عن وضعِ نُظُمٍ صحّيةٍ مستقرّة ومنظّمة حول المشافي ومراكز العناية ونظم التموين بالأدوية والعتادِ الطبّي، والعاملين من الجسم الطبّي الجيّد الإعداد والتدريب... وهذا أمرٌ يحتاج إلى عملٍ متعدّد القطاعات طويل الأمد، يتضمّن إنشاء نُظُم حماية اجتماعية ومجهودات تربوية، وتدابير للحدّ من «هجرة الأدمغة» والعاملين في الصحّة.. إلخ.

التغطية الصحَية الكونيَة الشاملة الكاملة، هل إنّها أداة جديدة للكفاح ضدَ التفاوتات في ميدان الصحَة العالمية؟

تُثير التفاوتات الصحّية العالمية أسئلة أخلاقية، وهي تُسائل وتَستجوِب المعنيّين أو تستنطقهم حول إرادة التوصّل إلى مزيدٍ من العدالة الاجتماعية على الصعيد العالمي. وثمّة حركةٌ صاعدة لمحاولة ابتداع حقّ بالصحّة يكون حقّاً مضموناً على المستوى الدولي، فتضمنه معاهدات دولية. غير أنّ المقاربة المتميّزة حالياً، والتي كانت موضوع تقريرَيْ منظّمة الصحّة العالمية الأخيرين في العامَيْن 2010 و2013، هو تنمية أو تطوير «تغطية صحّية كونية شاملة كاملة». ومهمّة هذه التغطية هي حثّ الدول على وضع ميكانيزمات تمويل لنُظُمٍ صحّية تحمي الأفراد ضدّ المخاطر المالية المقترنة بتكاليف الخدمة والرعاية الصحّيّة. وتُقَدِّر منظّمة الصحّة العالمية أنّ 100 مليون فرد يغرقون في الفقر كلّ عام لأنّهم اضطرّوا إلى دفع كلفة الخدمات الصحّية التي تلقّوها مباشرة. المسألة إذن هي مسألة تحفيز الدول على توزيع تكاليف الرعاية الطبّية على مجمل الأهالي. غير أنّ الكفاح ضدّ التفاوتات العالمية للصحّة يدعو إلى التفكير في أواليات إعادة التوزيع الدولية، أي تلك التي تذهب إلى ما يتعدّى إطار الدولة.

هوامش ومراجع

(1) في 10 آذار (مارس) وفقاً لمنظّمة الصحّة العالمية (OMS)، إنّ ما يجعل من وباء إيبولا هذا، الوباء الأعظم اتّساعاً أو انتشاراً، هو أنّ موجات تفشّي المرض بفيروس إيبولا السابقة، وقعت بين العام 1976 والعام 2012، وأوقعت 1590 وفاة (في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي الكونغو، وفي أوغاندا أساساً).

(2) OMS/UNICEF, *Les Soins de santé primaires. Rapport de la conférence internationale sur les soins de santé primaires, 6-12 septembre 1978*, *Déclaration d'Alma-Ata*, point III, p. 2-3.

(3) OMS, *Résultats de la Conférence mondiale sur les déterminants sociaux de la santé*, Document EB130.R11, 21 janvier 2012 (disponible sur www.who.int).

(4) Paul BENKIMOUN, «Conflit autour d'un traitement contre l'hépatite C», *Le Monde*, 10 février 2015.

(5) Voir «Indian generic companies should reject Gilead's controversial hepatitis C "Anti-Diversion" programme», <www.msf.org>, 19 mars 2015.

لمعرفة المزيد

- Dominique KEROUEDAN (dir.), *Santé internationale. Les enjeux de santé au Sud*, Les Presses de Sciences Po, Paris, 2011.
- ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ, *Combler le fossé en une génération: instaurer l'équité en santé en agissant sur les déterminants sociaux de la santé*, Rapport final de la Commission des déterminants sociaux de la santé, 2008 (disponible sur <www.who.int>).
- ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ, *La Recherche pour la couverture sanitaire universelle, Rapport sur la santé dans le monde 2013*, 2013 (disponible sur <www.who.int>).
- ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ, *Dossiers: santé et inégalités* (disponible sur <www.who.int>).

الفوارق تتعمّق بين النساء والرجال

جول فالكيه
(أستاذة محاضرة في علم الاجتماع
في جامعة باريس ـ ديدرو Paris-Diderot)

بعد خمسة عقود من نضالات حركات النساء، النِسويات في العالم، وبعد مرور عشرين سنة على المؤتمر العالمي الرابع حول النساء الذي انعقد في بكين العام 1995، والذي دفع المؤسّسات الدولية والحكومية إلى تبنّي جملة جديدة من التشريعات والسياسات العمومية التي يُفترض أنّها لصالح المساواة بين الجنسين، ولاسيّما في إطار «التنمية»، كيف يبدو الوضع الإجمالي للّامساواة بين الرجال والنساء في العالم اليوم؟

إنتاج أرقامٍ مفرط التسيّس

منذ مؤتمرها العالمي الأول حول النساء في العام 1975، شجّعت منظّمة الأمم المتّحدة جمع المعلومات حول الجنسَين، وإجراء إحصاءات نوعيّة. غير أنّ الأرقام تظلّ إشكالية ويعتورها الكثير. إذ الواقع هو أنّ كثيراً من المعلومات تعصى على تحويلها إلى كمٍّ يمكن حسابه أو إحصاؤه. بعضها لأنّها كيفية (والفقر هو المثال الأكثر كلاسيكية). وأخرى لأنّ عين الغلبة والسيطرة لا تراها (وأنموذج ذلك هو كلّ ما يعتبر «غير منتج» كالعمل المنزلي مثلاً). وعلى وجهٍ أعمّ، فإنّه إذا كان يمكن لامتيازات الرجال أن تظهر ظهوراً بديهياً في بعض المجالات ـ كما هو الحال مثلاً في القوانين التي تحكم الوصول إلى الموارد وإلى الملكية، والميراث، والزواج، وكذلك البنوّة والتحدّر أو المواطنية ـ

إلّا أنّها تصبح عصيّة على التبيّن والاستبانة حين تتستّر وتقف وراء تدابير حيادية ظاهراً. فهذا هو حال الضريبة غير المباشرة، لكي لا نضرب مثالاً غيره. فهي ظالمةٌ للفقراء، الذين هُم في غالبيتهم نساء.

وهكذا، فإنّ اختيار ما ينبغي قياسه، وبالتالي جعله مرئيّاً، كبناء المؤشّرات، ومن بابٍ أوْلى المجاميع الكبرى (التي تكون أنماط احتسابها مجهولة على وجه العموم من الأشخاص الذين يستخدمون هذه الأرقام) تكون موجَّهة باعتباراتٍ معقّدة. ثمّ إنّ الإحصاءات والتصنيفات الدولية تمثّل كذلك رهانات سياسية واقتصادية، ولاسيّما بالنسبة إلى البلدان التي تسعى إلى تحسين صورتها الدولية، أو إلى الحصول على قروض. غير أنّ كثيراً من الأرقام التي يُفترض بها أن تَقيس رفاه النساء، أو ما يعِشنه من أوضاع المساواة، هي أرقامٌ خادعة. فإذا كان استقلال النساء الاقتصادي الذاتي، مثلاً، مطلباً نسوياً قديماً، إلّا أنّ المؤشّرات المستخدَمة لاحتسابه، مثل *مؤشّر سوق عمل الإناث female labour market index*، هي مؤشّرات لا تقيس، وبالتالي لا تشجّع ولا تروّج إلّا لتشغيل النساء، من دون الاهتمام بشروط العمل أو بمستوى الأجور، ناهيك بالعمل غير المأجور الذي تظلّ النسوة في الحين ذاته مرصودات له ومولجات به.

مسألة تساوي الجنسين أصبحت على وجه العموم، أداة مهمّة لإضفاء الشرعية أو المشروعية على الحكم بالنسبة إلى الحكومات، بل إنّها أصبحت مسألة مركزية في العلاقات الدولية. فهي بالتالي حيِّز لمختلف محاولات التلاعب التي تؤلّف بين العنصرية والجنسويّة. ثمّ إنّ إفراط انقشاع الرؤية المتعلّق ببعض التفاوتات الصارخة في بعض بلدان الجنوب (مثل البتر الجنسي أو ختان الإناث) تتيح للبلدان الغربية أن تتّخذ وضعية الواعظ، أو مانح الدروس، وتقنيع التفاوتات القائمة بين الرجال والنساء وتمويهها في الشمال (زيادة فقر الأسر ذات المعيل الواحد، الذي هو من النساء في 85% من الحالات، والتي وصلت نسبتها إلى 36% في فرنسا العام 2012، وفقاً للمعهد القومي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE). وهناك من جهة أخرى الإشارات المتزايدة إلى «حقوق النساء» لتبرير العديد من الحروب الاستعمارية الجديدة، أو *السياسات القمعية ضدّ الأقلّيات العرقية والطبقات الشعبية*، في حين أنّ نتيجة هذه

التدخّلات كانت التدهور الفظّ في أوضاع النساء كما يسع أياً كان أن يلاحظ ذلك في أفغانستان أو العراق مثلاً.

ولهذا، فإنّه لا بدّ من استنطاق هذا الاحتكار أو ما يشبه أن يكون الاحتكار لإنتاج الأرقام وبثّها حول هذه الموضوعة، التي تستخدمها المؤسّسات الدولية ـ وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، والبنك الدولي على وجه الخصوص ـ وكذلك بعض المنظّمات الكبرى غير الحكومية، التي تكوّنت منذ عشرين سنة. لا بدّ إذاً من مساءلة هذا الاحتكار واستجوابه.

تعقّل تفاوتات الجنس

يطرح قياس *التفاوتات* بين الرجال والنساء أسئلة كثيرة عديدة. وأوّل هذه الأسئلة هو التالي: انطلاقاً مِن مَن ننطلق لنعايِن التفاوتات؟ فالناظر لا يرى ذات الشيء حين يقارن النساء بالرجال، أو ما إذا كانت النساء موضوعات في المركز: ففي الحالة الأولى كسب النساء هو أدنى بـ 25% ممّا يكسبه الرجال في فرنسا اليوم. لكنّ الرجال يكسبون من وجهة نظر النساء أكثر منهنّ بنسبة 30%. ثمّ إن هناك فوارق عميقة إضافية بين النساء والرجال مَرَدّها «العرق» والطبقة الاجتماعية، والطبقة، والصنف والسنّ، وقوميّتهنّ، ودينهنّ، أو حالتهنّ الصحّية بخاصّة. والمؤشّرات الملاحَظة على المستوى الوطني غالباً ما تَخفي تفاوتات جِهوية، غالباً ما ترتبط بدورها بتفاوتات عرقية أو سلالية أو طبقية. وثمّة مثالٌ مألوف هو المقارنة بين الولايات المتّحدة والبرازيل، حيث توجد إحصاءات تُدعى «عرقية» أو «سلالية» لأوضاع النساء البيض وأوضاع الرجال البيض، وكذلك للنسوة السود ومن ثمّ للرجال السود، أو النسوة والرجال من الشعوب الأصلية أيضاً. فأيّة نساءٍ يمكن أن تُقارَن مع أيّة رجال؟ أتكون تفاوتات الجنس موائمة ملائمة وذات دلالة لكلّهم ولكلّهنّ؟

تأويل التفاوتات وتطوّرها هو أيضاً من الصعوبة بمكان: فهل هي مجرّد بقايا من ماضٍ سادته اللّامساواة بحيث يمكن امتصاصها بتدابير محدَّدة؟ أم هي نتيجة تمييزات لا تزال قائمة راهنة؟ وإذا كانت هذه التفاوتات نتيجة تمييزات، فهل إن هذه التمييزات مقصودة متعمَّدة أم عفوية، وما هي أسبابها؟ كثير من الأخصّائيين يعتبرون اليوم أنّ هناك

ضروباً من المنطق البنيوي لتملّك (استغلال، قهر) الرجال للنساء، وأنّ هذه الضروب تُكوِّنُ نظمة أو منظومة: غالبية البناءات القانونية والاقتصادية والسياسية، الرسمية أو العرفية، تحابي الرجال على نحوٍ منهجيّ منتظَم.

منزلة «العمل» المركزيَة

مجال العمل (هو مفهوم وسّعت الأبحاث النسوية كثيراً من مداه ومن مدلوله) هو إلى حدٍّ بعيد شرطٌ للمجالات الأخرى. والحال أن التفاوتات فيه صارخة. فالرجال على وجه الإجمال يربطون أشخاصهم ويبالغون، بعملهم المأجور، حيث يكسبون منه بأكثر ممّا تكسب النساء، وحيث يجدون أنفسهم في وضعية السلطة عليهنّ وبالنسبة إليهنّ. أمّا النساء فإنّه لا بدّ لهنّ من مواجهة مواقيت العمل وساعات دوامه والبرامج الزمنية، ومن مكابدة منطق السيرة المهنيّة التي جرى وضعها والتفكير فيها من أجل الرجال ـ الذين لا يزالون يعفون أنفسهم من العمل المنزلي. وفي سوق العمل لا تزال النساء يتعرّضن لتمييز شديد: فهنّ مُبعدات إلى عددٍ ضيّق من المهن التي تُعتبر مهناً «نِسوية» أو «أنثويّة»، ولكنّها متدنيّة القيمة على وجه العموم، وغالباً ما تكون هشّة وغير رسمية ومن دون حماية نقابية. وهنّ يتعرّضن، وعلى نطاق واسع، للعمل بالدوام الجزئي المفروض، وللتسريحِ بسبب الأمومة، ولعدم الترقية في العمل، وللتحرّش الجنسي. وأمّا أجورهنّ فإنّها في غالب الأحيان تكون موضوعة على أساس التصوّر بأنّها أجور «إضافية للمؤازرة»، في حين أنهنّ يكُنَّ، وبنسبة تصل إلى الثلث من المجموع، المسؤولات الوحيدات عن الأسرة.

العمل الذي يُطلق عليه اسم أو توصيف «المنزلي» ويشمل العناية والرعاية care، وعمل إعادة الإنتاج الاجتماعي بعامّة، يظلّ ملقى، وإلى أبعد الحدود، على عاتق المرأة والفتيات الصغيرات. وقد زاد هذا العمل «المنزلي» زيادة كبيرة نتيجة تحلّل الدول الواسع النطاق من هذا الضرب من الالتزامات، تحت ضغط السياسات النيوليبرالية، ثمّ نتيجة أزمة نهاية سنوات 2000. وعندما يصبح العمل المنزلي «برّانياً» أو خارجياً، فإنّه يُلقى به على عاتق نسوةٍ أخريات مهاجرات أو يُحال إلى نساءٍ ذوات عرقٍ ولون، كثيراً ما يكنّ محرومات من الأوراق الرسمية الثبوتية، وبالتالي من الحقوق، نتيجة سياسات

الهجرة التي تعتمدها مختلف الدول المعنيّة. وحالة نفيستو ديالّو، التي تعمل كخادمة في فندق نيويوركيّ كبير، والتي اتُّهمت بالتزوير وبالتحايل من إدارة الهجرة، في حين أنّها كانت تشتكي من عنفٍ جنسيّ يمارسه عليها مدير صندوق النقد الدولي، يشهد شهادةً صارخة على تعمّق التفاوتات الجنسية والطبقية والقومية والعرقية في آنٍ معاً.

الصحّة، التربية، السياسة: العنف والتمييز الحاضران في كلّ مكان

أمل النساء بالحياة، في مجال الصحّة، هو أرفع من أمل الرجال بكلّ تأكيد. غير أنّ سنواتهنّ الأخيرة من العمر غالباً ما تكون سنوات بؤس؛ باعتبار أنّ أجور تقاعد النساء هي أدنى قيمة، أو تكون غير موجودة أساساً. وكثيرات منهنّ يهرمن وحيداتٍ ومريضات. فالحقّ أنّ غالبية النساء يتعرّضن لنقص التغذية مقارنةً بالرجال، منذ الطفولة، وكثيرات منهنّ يمضين جزءاً بارزاً من حياتهنّ في حالة نقص غذاء. والحال هو أنه إذا كانت منظّمة الصحّة العالمية (OMS) تُخبرنا أنّ شخصاً واحداً من كلّ تسعة أشخاص في العالم هو شخص يعاني من قصور التغذية، فإنّ المعطيات الإحصائية حول الوصول إلى الغذاء بحسب الجنس هي نادرة وجزئيّة، وهذا على الرغم من وجود تفاوتات صاعقة في هذا المجال. وهكذا، فإنّنا نجد أن أكثر من ثلث البنات اللاتي تتراوح أعمارهنّ بين 15 و19 سنة، في 21 بلداً من بين 41 بلداً تتوفّر إحصاءات عنها، يعانين من فقر الدم. وهناك في الحين ذاته 15% من النساء البدينات وفقاً لمنظّمة الصحّة العالمية (OMS) (مقابل 11% للرجال)، و40% يعانين من إفراط الوزن (مقابل 38% للرجال). والملاحظ، ويا لسخرية القدر، أن نصف مليونٍ من النساء يتوفّين كلّ عام بتأثير مرض انسداد الرئة الذي يُصبْن به إبّان تحضير الطعام للآخرين على «سخّانات تقليدية» ذات أبخرة مضرّة بالصحّة.

وتعاني النساء أكثر من الرجال، وبفعلهم بخاصّة، من العنف الجسدي والجنسي، في داخل بيوتهنّ كما في خارجها. وهنا أيضاً يمكن القول «وغالباً منذ الطفولة»: تُقَدَّر الاعتداءات الجنسية على القاصرين والقاصرات مع اتّصال جنسي تناسلي بما يتروواح بين 5% و6% من الناس، على أنّ الضحيّة هي، في كلّ سبع مرّات من أصل عشر، فتاة قاصرة في العاشرة من العمر أو ما دون ذلك، وتَعرِف المُعتدي عليها، والذي هو من الذكور. ولا تزال غالبية الرجال تواصل الهرب من كلّ مسؤولية

في ميدان منع الحمل أو الوقاية من الأمراض المُعدية جنسياً. بل أكثر من ذلك: فكثيرون يواصلون فرض الأمراض والحمل على زوجاتهم، أو عشيقاتهم أو بناتهم. ولا بدّ من التأكيد هنا على مسؤولية السلطات، الذكورية والدينية، مثل قداسة البابا، أو السياسيّين مثل النوّاب الذين يرفضون تشريع الوقف الطَوعي للحمل. وثمّة رقمٌ آخر ينبغي التذكير به: لا أقلّ من 289000 امرأة قضين نحبهنّ العام 2013 إبّان الحمل أو بعده أو إبّان الوضع.

وأخيراً، فإنّه في الحين الذي قليلاً ما يتناوَل البحثُ والدرسُ الأمراضَ التي تصيب النساء، نجده يعمل بنشاط في تتجير قدراتهنّ على التكاثر. فالحمل لصالح الآخرين يثري العديد من الوسطاء الذكور، الذين يستغلّون النساء الفقيرات اللاتي يضعن أشخاصهنّ كاملة قيد التصرّف طوال سنة. وفي الحين ذاته، فإنّ التفضيل الاجتماعي للأبناء، والممارسة الواسعة النطاق للإجهاضات المتنخَّبة (الإجهاض إذا كان الحمل بأنثى) يؤدّي بالعديد من المناطق في العالم إلى اختلال المعدّلات الجنسية المثيرة للقلق. وفي حين أنّ المعدّل العالمي لجنس الولادات الجديدة هو 105 صبيان مقابل 100 بنت، فإنّ المعطيات التي تمّ جمعها العام 2010، تشير إلى قريب من 115 في أرمينيا، وحوالي 117 في أذربيجان، و118 في الصين.

وكذلك فإنّ الصبيان يحظون بذات الترجيح في التربية. فالعائلات ترسلهم إلى المدارس وإلى الفروع الأكثر مهابة والأجزل أجوراً، راضيةً بتقديم التضحيات كافة في سبيل دراستهم، بما في ذلك عمل الأمّهات والأخوات الإضافي. وفضلاً عن ذلك، فإنّ الخَصْخَصَة الزاحفة لنظم التعليم تزيد من تكاليف التعليم على حساب الفتيات والنساء الشابّات بخاصّة، ولاسيّما اللاتي لا يحظَين بالامتيازات، فتُسحَبن من المدرسة ويُدفَع بهنّ نحو مختلف أشكال البغاء لدفع ثمن دراساتهنّ. ويمكن القول إنّ تحرّش الصبيان والأساتذة الجنسي بالفتيات يفلت في كلّ مكانٍ تقريباً من المساءلة، بحيث يبدو هذا التحرّش أمراً هيّناً يسيراً، بل طبيعياً، في حين أنّه يسيء إلى عملهنّ ويحطّ من قيمة شهاداتهنّ. وأخيراً، تتصاعد في العديد من البلدان أصواتٌ ذكورية تدعو ليس إلى أقلّ من منع الفتيات من الدراسة. وهذا مع أنّهنّ كتلامذة خيرٌ من الصبيان وأفضل عملاً.

ومع هذا، فإنّهنّ حين يحظين بدبلومٍ مساوٍ أو أعلى من دبلوم الزميل الذكر، يلقين فرص عمل أقلّ وترقيات أدنى.

أمّا في المجال السياسي، فإنّه على الرغم من تبنّي بعض البلدان لنظام الحصص المفروضة (الكوتا)، وعلى الرغم من قوانين التكافؤ والمساواة، وتسلّم بضعةٍ من النساء أرفع المسؤوليات، فإنّ الرجال لا يزالون يحتفظون بما يشبه الاحتكار للتمثيل العام ولسلطة اتّخاذ القرار وما يواكب هذا كلّه من قدرة على الإثراء. والحال هو نفسه في المؤسّسات العسكرية والدينية، وفي غالبية المؤسّسات والمشروعات العابرة للحدود والأوطان. ونتيجة لهذا، فإنّ الموازنات والسياسات العمومية، والخيارات الطاقوية والإنتاجية والدفاعية، هي خيارات يقرّرها الرجال بأنفسهم، ولمصلحتهم. أمّا في ميدان البيئة، فإنّ النساء يدفعن ضريبة فاحشة عن أخطاء الرجال وخياراتهم الضالّة غير السويّة. فالواقع هو أنّهنّ بتنَ اجتماعياً مسؤولات عن الصحّة، فبات عليهنّ إيجاد حلول يوميّة لنتائج الأضرار البيئوية والتغيّر المناخي (القحط والجدب والمجاعات والتلوّث والعدوى والفيضانات والتصحير والكوارث الصناعية...). وعليهنّ أيضاً تقع مسؤولية الحصول لعائلاتهنّ على ماءٍ وغذاءٍ صحيّين ولكنّهما يزدادان ندرة.

العولمة النيوليبراليّة، والعنف وزيادة اللّامساواة

تتّسم العولمة النيوليبرالية الراهنة بتكاثر النزاعات والاعتداءات المسلّحة: حربٌ ضدّ «الإرهاب»، والإتجار بالمخدرات، أو الهجرة غير المشروعة، والنزاعات التي توصف، خداعاً ومخاتلة، بالعرقية أو الطائفية، في حين أنّها حروب الاستيلاء على الموارد.

بالنسبة إلى كثيرين ممّن لا امتيازات لهم أو لهنّ، فإنّ سوق العمل النيوليبرالي يتلخّص بالخيار بين «رجال تحت السلاح» أو «نساء في الخدمة» (من الخدمة المنزلية إلى البغاء مروراً بالرعاية والعناية care). وكلا الاثنين يشكّلان «زوجين قاتلين» شديدي الفعالية: أوّلهما يدمّر، على نحو منهجيّ منتظم، الاقتصادَ وأماكنَ العيش وحيِّزاته والعائلات والأُسَر، ويخلق ويتعهّد حلقةً مفرغة من الحرب والبؤس والتبعية والارتهان

من أجل العنصر الثاني، مع إتاحة تحقيق أرباح هائلة للاقتصاد المعولَم، أرباح *«مستمدَّة» من بيع السلاح وإعادة الإعمار*.

وإذا كان غالبية الموتى والجرحى هُم من الرجال، فإنّ الذين ينبغي عليهم مواجهة الترمّل وفقدان الأمن والتفكّك الأُسري والخوف والآلام اليومية التي يتسبّب بها العنف العسكري، هُم في غالبيّتهم العظمى من النساء. والنساء هنّ المولجات أيضاً بإدارة وتسيير حقبات ما بعد الحروب المؤلِمة، والمكلّفات بإعادة رتق وترقيع وترميم النسيج الاجتماعي، من دون أن يكون في حوزتهنّ من الأدوات شيءٌ سوى تصميمهنّ وقيمهنّ الخلقيّة. ومع هذا، فإنهنّ يبقَيْن موضوع أعمال عنف شديدة على نحوٍ خاصّ (غالباً ما يُعفى منها الرجال) مثل الاغتصابات العمومية الواسعة النطاق، التي ينبغي لهنّ أن يغفرن لها وأن يسامحن مرتكبيها باسم العودة إلى السلام. الرؤية المتزايدة لتقتيل النساء (جرائم الحقد ضدّ النساء)، ولاسيّما إفلاتها شبه الكامل من العقاب، هي علامات تثير القلق حول إعادة تكوُّن العنف الذكوري وتركيبه.

ثمّ إنّ العنف هو اقتصادي أيضاً. ليس لأنّ للفقر وجه أنثى فحسب، ولكن حتّى الاعتمادات الصغرى التي تقدَّم للنساء، والتي تقدَّم كمحاولةٍ لتقليص الفقر، غالباً ما يتبيّن أنّها من قبيل ذرّ الرماد في العيون. فالواقع أنّ مديونية النساء الواسعة النطاق، ولاسيّما في الجنوب الإجمالي أو الجنوب المعولَم، إنّما تسمح بتنمية القطاع المالي وتطويره، ودعم الاستهلاك، أي التجارة العالمية التي تفيد بلدان الشمال أساساً. والمُلاحظ أنّ العولمة النيوليبرالية قد زادت اللّامساواة الإجمالية زيادة عظيمة: فقد باتت نصف الثروات العالمية بيد 1% من الأهالي ـ هُم في غالبيّتهم رجالٌ مسنّون. فمن المناسب إذن تحليل اللّامساواة الجنسية ونحن نستبقي في أذهاننا أنّها تتعايش وتتواكب وتترافق مع «لامساواة ـ أعظم» بين «البؤساء» و«المفرِطي الثراء»، لامساواة مفرطة الجنسوية وفي تزايدٍ واضح.

وهكذا، فإنّ اللّامساواة بين الرجال والنساء هي لامساواة ضخمة وتطال المجالات كافة. وهي تطال بعض النساء (والرجال) على نحوٍ أقسى وأعظم من سواهم بسبب موقعهم الطبقي أو «العرقي» و/أو القومي. مصادر هذه اللّامساواة كثيرة متعدّدة قديمة

وعميقة الرسوخ في غالبية المجتمعات؛ غير أنّ النمط الاقتصادي النيوليبرالي الغالب المسيطر، يفاقمها على نحوٍ منهجي منتظم. ولهذا، فإنّه على الرغم من التحوّلات والاستحالات المهمّة التي حدثت، ولاسيّما على صعيد «العادات»، فإنّ اللّامساواة بين الجنسين، كما هي بين الطبقات و«الأعراق»، لا تني تتزايد.

لمعرفة المزيد

- Isabelle ATTANÉ, Carole BRUGEILLES et Wilfried RAULT, *Atlas mondial des femmes*, INED-Autrement, Paris, 2015.
- Dorothée DUSSY, *Le Berceau des dominations. Anthropologie de l'inceste, livre 1*, La Discussion, Marseille, 2013.
- Jules FALQUET, *De gré ou de force. Les femmes dans la mondialisation*, La Dispute, Paris, 2008.
- Jules FALQUET, «Ce que le genre fait à l'analyse de la mondialisation néolibérale. L'ombre portée des systèmes militaro-industriels sur les "femmes globales"», *Regards croisés sur l'économie*, vol. 2, n° 15, 2014.
- Isabelle GUÉRIN, *La Microfinance. Émanciper, exploiter ou discipliner*, Demopolis, Paris, 2015.
- Fatiha TALAHITE, 2010, «*Genre, marché du travail et mondialisation*», in Jules FALQUET, Helena HIRATA, Danièle KERGOAT, Brahim LABARI, Nicky LE FEUVRE, Fatou SOW (dir.), *Le Sexe de la mondialisation. Genre, classe, race et nouvelle division du travail*, Les Presses de Sciences Po, Paris, 2010.
- Rachel SILVERA, *Un quart en moins. Des femmes se battent pour en finir avec les inégalités de salaires*, La Découverte, Paris, 2014.

المهاجرون في فخِّ عالمٍ ظالم

كاترين ويهتول ده ويندن
(مديرة بحث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي CNRS، في مركز الدراسات والأبحاث الدولية (مركز دراسات العلاقات الدولية ـ معهد العلوم السياسية في باريس))

تثير الهجرات الدولية العديد من الأسئلة المتعلّقة باللّامساواة والتفاوتات: لامساواة في الحقّ بالحركة، لامساواة وتفاوت في أوضاع الهجرة، أشكال وصور من التمييز في العمل وفي السكن وفي الحياة اليومية وفي الطرد والإقصاء من أماكن العيش ومن الحاضرات الكبرى العالمية. هذه التفاوتات تنيخ بوزن ثقيل على أوضاع المهاجرين النظاميّين وغير النظاميّين، وعلى الأوضاع المفروضة عليهم في بلدان الوصول (وأحياناً في بلدان الرحيل أيضاً)، وعلى نمط استيعابهم في المجتمعات التي يعيشون فيها.

حقٌّ لامتساوٍ ومتفاوتٌ في الحركة

الجنسية هي أحد مصادر اللّامساواة المهمّة. فتمتّع المرء بالحقّ في الحركة (أي الحقّ بالتنقّل من دون تأشيرة) يكون بحسب البلد الذي يولَد فيه والجنسية التي يحملها. فللبعض الحقّ في التنقّل شرعاً أو شرعياً، بتأشيرة أو من دون تأشيرة، في حين سيواجه آخرون مصاعب الدنيا كلّها في اجتياز الحدود، ولن يستطيعوا اجتيازها إلّا بصورةٍ غير شرعية. وهكذا، فإنّه يسع الإنسان أن يتنقّل بحرّية في 164 بلداً إذا كان دانمركياً، وفي 94 بلداً إذا كان روسياً، في حين أنّه يخضع للتأشيرات كائناً ما كانت

وجهته إذا كان يتحدّر من بلدٍ يمثّل «مخاطرة هجرة» مثل بنغلاديش، أو بلدان أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء.

ويختلف الحقّ في الحركة كذلك تبعاً للشروط الاجتماعية. فالأغنياء في البلدان الفقيرة يجدون صعوباتٍ أقلّ في الدخول وفي الإقامة في الخارج لفترة تزيد على ثلاثة أشهر (المدّة الزمنية المرخّص بها للسائح). فإذا كانوا يحملون معهم رأسمالاً ماليّاً، ويشترون شقّة سكن ذات حجم كافٍ أو يعتزمون إنشاء مشروع أو مؤسّسة، فإنّهم يستطيعون الاستفادة من رخص إقامة نظامية في العديد من البلدان المضيفة. وكذلك الحال بالنسبة إلى مَن يملكون المؤهّلات العليا القادمون من الجنوب، الذين تسعى السياسات الانتقائية إلى اجتذابهم. وفي المقابل، فإنّ رعايا بلدان الشمال ـ بما في ذلك أستراليا ونيوزيلاندا، واليابان ـ يستطيعون التنقّل بحرّية من الشمال إلى الجنوب بذات الحقوق التي يملكها المقيمون، بقليلٍ من التأشيرات التي يفترض بهم تقديمها.

وعلى هذا، فإنّ نظام الحدود يختلف بحسب الجنسية ووفق وجهة الهجرة المختارة، من الشمال إلى الشمال (ذات الحقوق) من الشمال إلى الجنوب (دخول ميسور ولكن مع الحدّ من بعض الحقوق، كالحصول على الجنسية كما في عدد لا بأس به من الحالات)، ومن الجنوب إلى الجنوب (دخول ميسور ولكن مع قليل من الحقوق) ومن الجنوب إلى الشمال (دخول عسير، ولكن مع اكتساب تدريجي لذات الحقوق التي يملكها الوطنيون بحسب مدّة الإقامة).

هذه اللّامساواة دفعت بعض المنظّمات الدولية مثل منظّمة الأمم المتّحدة، ومفوّضية الأمم المتّحدة العليا للّاجئين، ومكتب العمل الدولي، إلى أن ينكبّوا ويعكفوا على تفاوتات الحقّ بالهجرة (أي الدخول بغرض الاستقرار لمدّة تزيد على سنة). فالواقع، هو أنّ ثمّة مفارقة: ففي حين أنّ الحقّ *بالهجرة (أو بالخروج)* قد تعمّم خلال العشرين سنة الأخيرة ـ مع سقوط جدار برلين، وانهيار الاتّحاد السوفياتي وانفتاح الصين وتعمّم إصدار جوازات السفر عبر العالم، بما في ذلك من جانب البلدان التي كانت توزّعها في الماضي بشحّ وتقتير ـ، فإنّ الحقّ بالهجرة يظلّ محدوداً مقصوراً على

نحوٍ كبير. أو بعبارة أخرى، فإنّنا نشهد عولمةً لحقّ الخروج، في حين أنّ حق الدخول يزداد تقلّصاً وتمنّعاً وصعوبةً وقهراً.

هذا الاختلال هو المسألة التي يطرحها التأكيد على حقّ الحركة كحقّ من حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين، يجري التعبير عنه عبر المطالبة بحقوق متساوية لمَن هُم متنقّلون ولمَن هُم مقيمون، ولكن مع المفارقة التالية: ففي حين أنّ غالبية العلاقات الدولية تُظهر أنّ الحركيّة هي عامل أساسي في التنمية البشرية، وأنّه ينبغي «رفع الحواجز والسدود»، فإنّ الحقّ بالهجرة يظلّ أحد أكثر الحقوق تنخّبية في العالم، بحيث إنّ ثلثَيْ سكّان المعمورة لا يستطيعون التنقّل بحرّية. ومسار أو سيرورة الحاكمية العالمية (والإقليمية) للهجرة، الجارية اليوم، تنزع إلى الردّ والإجابة عن هذه المفارقة الأساسية.

أوضاع هجرة متنوّعة للغاية

بين التصنيفات التي طالما أُجريت على الهجرات، فإنّ التمييز بين الهجرات القسرية والهجرات الطوعية هو الأكثر استخداماً بين هذه التصنيفات. يُعتبَر المهاجرون القسريّون (المُهَجَّرون) أنّهم أولئك الذين تدفعهم مخاطر كبرى وتجبرهم النزاعات على مغادرة بلادهم، حتّى ولو كان الأشدّ فقراً من الأهالي ينزعون إلى البقاء في بلادهم مع تغيير أماكن إقامتهم وتواجدهم (مهاجرو الداخل الذين يستفيدون من حماية مؤقّتة). وهكذا، فإنّ اللاجئين تحميهم اتفاقية جنيف لعام 1951. غير أنّ وضعية اللاجىء لا تُمنَح إلّا لثلث طالبي اللجوء، تاركين الآخرين في وضعية اللا ـ حقّ، أو الـ من دون ـ حقّ، وضعية «ليس...ليس» أي من ليس هنا... وليس هناك (لا وضعية نظامية ولا وضعية القابل للإبعاد والطرد)، لأنّ حق اللجوء يشتمل على بند عدم إبعاد المهاجرين القسريّين، أو المهجَّرين الوافدين من بلدان في حالة حرب. وتشير الإحصاءات إلى وجود 40 مليون شخص يجدون أنفسهم في وضعية اللاجئين، لكنّ 10 ملايين منهم فقط يستفيدون من وضعية اللاجئ القانونية كما أنشأتها وقونَنَتْها اتفاقية جنيف، وستّة ملايين ـ فلسطينيّون في غالبيتهم ـ تحت حماية مكتب وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللّاجئين الفلسطينيّين في الشرق الأدنى (الأنروا).

إنّ بعض المهاجرين القسريّين محرومون من الوضعية القانونية: المهجَّرون البيئيّون. وإذا كانت هذه الفئة من المهجَّرين قد ظهرت منذ خمس عشرة سنة، إلّا أنّ مسألة الهجرة البيئية هي مسألة مغرقة في القدم تُوازِن العالم في قِدمه: فالتصحّر، وزوال الغابات، وذوبان الجليد، وارتفاع منسوب مياه البحر، والتفجّرات أو الاندلاعات البركانية، والأعاصير، لطالما أجبرت السكّان على الترحال. وهناك أغلبية من هؤلاء المُرحَّلين البيئيّين، يقدّرهم فريق الدراسة والاستعلام حول المناخ (GIEC) بأربعين مليوناً، يعيشون في الجنوب. وغالبية هؤلاء هُم من اللّاجئين داخل البلاد (مهجّري الداخل)، فأما مَن يجتازون الحدود، فإنّه يندر أن يوجد بينهم مَن يستطيعون الإقامة في بلدٍ من بلدان الشمال. وكائناً ما كانت وجهة هؤلاء المهجَّرين، فإنّه ليست لهم وضعية قانونية: فاللجوء يحيل إلى فكرة الاضطهاد أو إلى توجّسه والخشية من وقوعه، إلّا أنّه ليس تابعاً لاتفاقية جنيف. ويحاول فريق عمل، يجتمع في جنيف منذ العام 2011 ـ هو «مبادرة نانسن Nansen» ـ أن يجد حلاً لهذه المشكلة التي يتوقَّع أن تتفاقم في السنوات المقبلة. وأخيراً، فإنّ مهجَّرين آخرين تُحظَّر عليهم المساواة في الحقوق: إنّهم أولئك الذين لا وطن لهم، ويبلغ تعدادهم في العالم قرابة 13 مليوناً. وكان جواز سفر نانسن Nansen قد جاء في الماضي ليجيب على منفيّي الإمبرطوريات الكبرى وضحايا المجازر غداة الحرب العالمية الأولى (الأرمن، والروس بخاصّة). أمّا اليوم، فإنّ تعداد عديمي الوطن مرتفع على نحوٍ خاص في بنغلاديش وميانمار، حيث لا تقبل السلطات بوجودهم لأسباب سياسية (بنغاليون أيّدوا باكستان في حرب استقلال بنغلاديش) أو لأسبابٍ عرقية وسلالية (أعراق لا يُعترف بها دستور برمانيا). وبما أنّه لا دولة لهؤلاء، فإنّهم محكومٌ عليهم بالمنفى أو التيه في بلادهم ذاتها.

فأمّا المهاجرون الطوعيّون، فإنّ كثيرين منهم ليسوا بـ«*أشخاصٍ مرغوب بهم*» في البلدان المُضيفة، حيث يعانون من تفاوتات جسيمة. فالواقع أنّ عوامل الهجرة تكاثرت خلال العشرين سنة الماضية. وفي عالم لا تزال التفاوتات الاقتصادية فيه مستمرّة متواصلة، ولا تزال النُّظم السلطوية فيه تعرقل وتجمّد أيّ تغيير اجتماعي، فإنّ الأجيال الشابة تنظر إلى الهجرة كحلّ وحيد لتحقيق مشروعات حياتها. وما يزيد في جاذبية «دنيا الله الواسعة» هو أنّ وسائل الاتصال والنقل تكثّفت وتدوّلت وقاربت ـ على

الأقلّ افتراضياً ـ بين المرشّحين للهجرة إلى أماكن كان يُنظر إليها في الماضي كأماكن متعذّرة المنال. وهكذا، فإنّنا نلاحظ وجود زيادة بطيئة ومتواصلة في عدد المهاجرين: فقد تضاعف ثلاثة أضعاف خلال الأربعين سنة الممتدّة في ما بين العام 1975 والعام 2015، وارتفع من 75 مليوناً إلى 240 مليوناً.

غير أنّ المشكلة هي أنّ قلّة من بين هؤلاء المرشّحين للهجرة، يدخلون ضمن الفئات التي تملك شرعية الحقّ، أو الحقّ الشرعي في الهجرة: فحقّ اللجوء لا يُمنَح كما رأينا إلّا «بالقطّارة»، والهجرة الطّلابية مقصورة على حملة الشهادات الأعلى، وهجرة العمل ليس مرخّصاً بها إلّا للأشخاص ذوي المؤهّلات المرتفعة، وجمع الأسر المبعثرة أو الموزَّعة مقصورٌ على الأسرة النووية الصغيرة وبشرط امتلاك سكن وعمل وموارد. السياسات الردعية والأمنية لم تؤثّر إلّا بالقليل على السلوكات الفردية، بحيث إنّ المهاجرين غالباً ما يلجؤون إلى مسالك التهريب واجتياز الحدود خلسة. ثمّ إنّ الكلفة المالية غالباً ما تكون رادعة لهم في حين أنّ المحصلة البشرية مأسويّة (3000 مهاجر على الأقلّ ماتوا في البحر البيض المتوسّط، خلال العام 2014 وحده).

بعض بلدان المنطلق، أو بلدان العبور، تحيل حياة الذين يغادرون أرضهم بصورة غير نظامية، حياة عسيرة. فالمسألة بالنسبة إلى هذه البلدان ليست في أغلب الأحيان، مسألة الحيلولة دون الموت في البحر، بقدر ما هي إرسال رسالة إلى بلدان المقصد، التي تقدّم دعماً سياسياً ومالياً للبلدان التي تساعدها في «الكفاح ضدّ الهجرة». فهؤلاء الذين يُطلق عليهم في المغرب اسم «هارّاغا» (harragas)، الذين يخترقون الحدود ويحاولون اقتناص فرصة عبر زورق في البحر الأبيض المتوسّط، هُم في الواقع موضوع ابتزاز. فهذا مثلاً هو حال الجزائر التي تصرّ، على الرغم من المنّ والسلوى النفطيّة التي تتمتّع بها نخبها، على «خطر الهجرة» الذي يترتّب عن احتمال زعزعة النظام القائم في الجزائر. وفي مجال آخر رأينا مهاجرين غير نظاميّين يقعون ضحية مساومة عندما هدّدت ليبيا إيطاليا، في شهر شباط (فبراير) 2015، بأن تُرسِل إليها مراكب وزوارق بقضّها وقضيضها، تغصّ بالمهاجرين غير الشرعيّين، إذا قامت بعملٍ عسكري ضدّها. كما أنّ اليونان استخدمت هذا الضرب من الخطاب في المواجهة التي تواجه بينها وبين بروكسل.

كلّ بلدان الجنوب تشجّع اليوم الهجرة بصورة مفتوحة إلى هذا الحدّ أو ذاك، وسيّان أكانت هذه الهجرة نظامية أم غير نظامية، وذلك نتيجة للنعمة التي تمثّلها تحويلات الأموال. ذلك أنّ المهاجرين حوّلوا في العام 2013، إلى بلدانهم الأصلية، حوالي 400 مليار دولار، أي ما يزيد على المعونة العمومية المخصَّصة للتنمية بثلاثة أضعاف. ثمّ إنّ هذه التحويلات تخلق بدورها تفاوتات في مناطق الهجرة، مع ظهور «أغنياء جدد» ترتهن ثروتهم للتحويلات المرسلة، التي تقلب المراتب و«المقامات» التقليدية رأساً على عقب، وتزيد الفوارق في الثروة في ذات البلد، بين مناطق الهجرة والمناطق التي لا هجرة منها (بلاد وادي نهر السنغال على سبيل المثال).

في بلدان العبور والمهجر، هناك جيوب إقامة تتكوّن ويتكدّس فيها الأشدّ فقراً، أو الذين يريدون مواصلة رحلتهم. فهذا هو حال الغابة المجاورة لـ«مسورتي» سبتة Ceuta ومليلية Melilla في المغرب، بالنسبة إلى مَن يريدون اختراق السور المُعَسكَر الذي يفصلهم عن إسبانيا، وفي اليونان بالنسبة إلى مَن دخلوا بواسطة تركيا عابرين نهر إيفروس، أو كالي Calais وسانغات Sangatte بالنسبة إلى مَن يريدون الوصول إلى المملكة المتّحدة عبر فرنسا. فأمّا الأسوأ حظّاً فإنّهم يقعون في مراكز التوقيف بانتظار طردهم وإعادتهم إلى الحدود التي تعيّنها الاتفاقات بين بلدان الدخول وبلدان الأصل.

خطر الطرد إلى الحدود، وعدم نظامية مَن تعوزهم الأوراق الثبوتية والعمل المكتوم أو غير المعلَن من أجل البقاء في شروطٍ تقارب أحياناً شروط العبودية الحديثة، كلّ هذه الأمور يتحمّلها هؤلاء المهاجرون غير النظاميّين أو غير الشرعيّين على أمل الحصول على وضعٍ نظامي. وحتّى أولئك الذين دخلوا بصورة نظامية، وهُم الأغلبية، ومدّدوا إقامتهم بصورة غير نظامية (سيّاح، طلّاب، عمّال مؤقّتون، أشخاص رُفض إعطاؤهم حقّ اللجوء) فإنّ بقاؤهم على أرض الهجرة يظلّ هشّاً خاضعاً لعمليات الرقابة والتفتيش على الهويّة وموجبات مغادرة أراضي البلد المضيف، مع الهدر والضرر الذي يواكب ذلك. ووجود هؤلاء «البلا ـ إفادات» أو «من دون ـ أوراق ثبوتية» يغذّي في بلدان المهجر سوق عمل لا يُعترَف فيه بمؤهّلات هؤلاء الوافدين الجدد ـ وهذا في حين أنّها اليوم أرفع من متوسّط مؤهّلات أبناء البلدان المضيفة.

تفاوتات المعاملة في البلدان المُضيفة

إقصاء أو تنحية الأقوام المُهاجرة والمتحدّرة من الهجرة، والتمييز ضدّها في البلدان المضيفة هو وجه آخر من وجوه التفاوتات المرتبطة بالهجرات. ومردّ هذه التفاوتات هو واقعة أنّ المواطنية لطالما كان تعريفها من أجل الأهالي المقيمين، وقد جاء هذا التعريف دائماً تقريباً، من أجل المقيمين وليس من أجل الحركيّين أو المتحرّكين. تندّد ساسكيا ساسن Saskia Sassen في كتابها **مطرودون** (*Expulsions*)، بالأشكال المتعدّدة من التنحية والإقصاء للأقوام المتأرجحين «المتذبذبين» في المدن الإجمالية: مدن الصفيح، المخيّمات، الضواحي المدينية، والأشكال المتنوّعة من الإطِّراح التي يعانون منها، سواءً في الهجرات الداخلية أم في الهجرات الدولية غير النظامية.

يبلغ تعداد المهاجرين الداخلين في الصين 240 مليون نسمة (أي ما يعادل تعداد المهاجرين الدوليّين على مستوى المعمورة)، ونصفهم من المهاجرين سرّاً وخفية داخل بلادهم ذاتها، لأنّهم يحملون «هوكو» *Hu kou* ريفي، وهي وضعية تربط الوصول بالحقوق الاجتماعية أو الحصول عليها، بمحلّ الولادة. وعلى هذا، فإنّ اللّامساواة الأساسية هي بين شروط الريفي والمديني، أو وضعيّتَيْ الريفي والمديني، لأنّه لا يبقى للريفيّين أيّ حقّ أو أيّة حقوق إذا ما قرّروا الهجرة إلى المدينة من دون ترخيص، أو بسبب الأعمال الكبرى. والنتيجة هي أنّ الريفيّين يتكدّسون في أحشاء الحاضرات الصينية الكبرى محرومين من كلّ حقّ (بما في ذلك ارتياد أطفالهم للمدرسة) ويغذّون قدرة الإنتاج الصيني على المنافسة الدولية بفضل اليد العاملة المكتومة المتدنّية الأجر، وضع لا يبدو أنّ الحكومة الصينية تريد معالجته. في الماضي كان بعض البلدان، كالاتّحاد السوفياتي، يمنع الهجرة الداخلية غير المرخّص بها؛ إلّا أنّهم أنهوها (ألغيت البروبيسكا propiska العام 1994).

يبقى أنّ التفاوتات لا تزال صارخة في الشمال أيضاً. إذ تبيّن استقصاءات وتحقيقات عدّة وجود شعور بالظلم يشعر به المهاجرون وأطفالهم في البلدان المضيفة التي تروّج رسمياً لقيم الحرّية والمساواة، بينما لا تزال عمليات التمييز التي غالباً ما ترقى إلى العنصرية المؤسّسية، فيها، واسعة النطاق.

وصل معدّل البطالة بين الشبّان العاطلين عن العمل، من المتحدّرين من مهاجرين أفارقة، ممّن تتدنّى أعمارهم عن 25 سنة، في العام 2012، إلى نسبة 42%، مقابل نسبة 29% للمتحدّرين من مهاجري القارّات الأخرى، و22% بالنسبة إلى الفرنسيّين «الخُلَّص» (أي من غير المتحدّرين من الهجرة) ومن المتحدّرين من مهاجرين أوروبيّين. ولكن حتّى حين تتناسى الإحصاءات أو حين تقوم بتحييد العوامل المفاقمة مثل العمر والجنس ومكان السكن، أو الفئة المهنية الاجتماعية التي ينتمي إليها الأهل، فإنّ الحواجز غير المرئية تظلّ قائمة، على الرغم من الاختبارات والتدابير التشريعية لمكافحة التمييز في العمل.

مراكمة العوائق المتولّدة عن تنحية المهاجرين وذرّيتهم والمتّحدرين منهم وإقصائهم (الغيتوات، الفشل المدرسي، العائلات ذات القريب الواحد...)، يمكن أن تفضي إلى حيوات موازية وسلوكات جانحة تغذّي بدورها الريبة العامّة إزاء «المهاجرين». ويشتكي كثيرٌ من الشبّان من المعاملة البوليسية التي يتعرّضون لها: التحقيق القائم على تمثّل الشرطي للعرق، معاينة الهويّة عبر وجه صاحبها وملامحه، التوقيف الاعتباطي المخالف للقانون، التجاوزات التي لا تُجازَى ولا يُعاقب عليها، والتي تحظى أحياناً بتغطية الهرمية. والحقّ هو أنّ تساهل المؤسّسات وتسامحها إزاء هذه التصرّفات هو في أساس بعض تفجّرات العنف: فالاضطرابات المدينية كافة التي وقعت منذ ثلاثين سنة في حاضرات الشمال، في فرنسا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة أو سواها، تولّدت عن مشاجرات وملاسنات بين رجال البوليس والشبّان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة.

والتمييز تبعاً للدين هو عاملٌ آخر من عوامل اللّامساواة والتفاوت، وهو ينزع إلى التوسّع، في سياقٍ أصبح العنف الذي يُؤتى باسم الدين، يتزايد، وأصبحت النزاعات ذات الدلالة الطائفية لا تني تتكاثر. الإسلاموفوبيا أو «رهاب الإسلام» الذي يجد أصله ومصادره في الماضي الاستعماري، لازال يغذّي الاستيهامات ويطال الأقوام الذين يُعتبرون ـ بغير وجه حقّ أحياناً ـ مسلمين. وعلى الرغم من أن الأوضاع تختلف من بلدٍ إلى آخر، فإنّ الكثير من سلوكات التمييز قد أقصَت من عالم العمل أولئك الذين

يحملون واللاتي يحملنَ علامات انتماء إلى الديانة الإسلامية واستبعدتهم. ففيما يتعدّى التفاوتات المرتبطة بالحركيّة، فإنّ الظُلامات تنزع إلى أن تستمرّ وتتواصل وتتأبّد وفق أشكالٍ وصورٍ جديدة، وأن تطال ذرّية المهاجرين والمتحدّرين منهم.

لمعرفة المزيد

- Sophie BODY-GENDROT, Catherine WIHTOL DE WENDEN, *Policing the InnerCities. The Case of France, Britain and the United States,* Palgrave, Basingstoke, 2014.
- COMMISSARIAT GÉNÉRAL À LA STRATÉGIE ET À LA PROSPECTIVE, *Jeunes issus de l'immigration: quels obstacles à leur insertion économique?,* Note d'analyse, 1er mars 2015 (disponible sur <www.strategie.gouv.fr>).
- Saskia SASSEN, *Expulsions. Brutality and Complexity in the Global Economy*, Harvard University Press, Cambridge MA, 2014.
- Catherine WIHTOL DE WENDEN, *Le Droit d'émigrer*, CNRS Éditions, Paris, 2013.

العمران المديني في قلب عالم اللّامساواة

لوران فورشارد

(باحث في المؤسّسة القومية للعلوم السياسية (FNSP)،
مختبر *الإفريقيات في العالم* (معهد الدراسات
السياسية في بوردو (Bordeaux)

لا زلنا نشهد منذ بعض سنوات تجدّداً مهمّاً في الحقل الأكاديمي يتعلّق بإنتاج اللّامساواة في مدن الشمال والجنوب. ولا ريبَ في أنّ تحليل مفاعيل تعطيل الضوابط المالية والعولمة على التراصفات الاجتماعية كان له تأثيره الكبير في ذلك؛ فضلاً عن أنه أتاح استكشاف ثلاثة ميادين أو حلبات رئيسية: انبثاق المدن التي توصف بالإجمالية (أو المعولمة) وتمايزاتها الاجتماعية (تعمّق الفوارق بين الأكثر غنى والأكثر فقراً). والتوسّع الهائل الظاهر للفقر (قرابة مليار إنسان يعيشون في مدن الصفيح على سطح المعمورة)، وتنامي حيِّزات اجتماعية أكثر تجانساً بمصطلحات الانتماء الطبقي، مما يخلق تقسيمات جديدة داخل المدن (تكاثر أماكن السكن المغلَقة، سيرورات «ترقّي» الأماكن في تأهيلها الحضري أو المديني من أماكن شعبية إلى حيِّزات لعلّية القوم. وإفراط التطوّر والتعقيد العمراني الحضري).

ولنلاحظ أن إنتاج المعطيات التي تتيح الاحتساب الكميّ لهذه التفاوتات، يطرح تحدّيات منهجية ضخمة، وأن إدراك اللّامساواة يختلف اختلافاً عظيماً من وسط إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى. وهكذا، فإنّ التفاوتات في المداخيل وفي معدّلات البطالة في الشمال، شكّلت على الدوام قاعدة الحسابات وأُسسها، بما في ذلك عند تحديد

التمييزات «العرقية». وفي المقابل، فإنّه ليس من الممكن دائماً في كثيرٍ من بلدان الجنوب، ولا حتّى من المفيد، مراكمة مثل هذه الأدوات الإحصائية، وبخاصّة أنّ الفروقات في المداخيل تخفي تفاوتات أخرى لا تقلّ عنها أهمّية: هي تلك المتعلّقة بالحصول على الخدمات، وبالوصول إلى التربية والصحّة أو إلى الأمن.

إذا كانت العولمة النيوليبرالية قد زادت التفاوتات، ولاسيّما تلك المرتبطة بالثروة والميراث، فإنّه لا يكون من غير المجدي التذكير بأنّ هذه ليست مجرّد نتيجة لتلك. فمفاعيل العولمة وآثارها على التفاوتات هي مفاعيل متنوّعة بحيث يظلّ من الصعب حساب ظاهرات مثل تزايد الفقر هنا، أو التحوّل نحو علّية القوم(*) هناك، حساباً كميّاً على مستوى المعمورة. فلا بدّ من إظهار التفاوت واللّامساواة في الوصول إلى الخدمات والحصول عليها في العديد من مدن الجنوب، وتزامن ذلك ومواكبته لدور الدولة والسلطات المحليّة في صور التمييزات الأعرق والأقدم وموروثاتها، ولاسيّما تلك المؤسَّسة على الانتماء العرقي.

انبثاق «المدن العالمية»

للعولمة مفاعيل وآثار مختلفة على إنتاج اللّامساواة. وهي ببديهة الحال أكثر ظهوراً في المدن التي يُطلق عليها توصيف الإجمالية أو المعولَمة، والتي تلعب، من حيث استقرّ بها الحال في قمّة الهرمية الحضرية أو ذروة التراتبية المدينية، ومن حيث التنافس القائم في ما بينها، دوراً أساسياً في التحكّم بالمالية العالمية، وذلك منذ أن بدأت الليبرالية تسود في الأسواق المالية. ففي هذه المدن يتركّز رأس المال ومقرّات الشركات والمؤسّسات المتعدّدة الجنسيات والتجهيزات المتخصّصة (المحاسبة، المعونة القانونية، المشورة، المالية، الإعلان والدعاية، الهندسة الشاملة).

وقد عمد منظّرو المدينة العالمية إلى التذكير، في مواجهة هذه التحليلات التي تزعم أن الحدود والأماكن والتحيُّز في إقليم لم تعد موائمة ولا ملائمة، بالدور الاستراتيجي للحاضرات الكبرى في إعادة تنظيم الرأسمالية العالمية، مع التنديد بمفاعيلها وآثارها، ولاسيّما لجهة نموّ الفوارق في الدخول بين الأعظم غنىً والأشدّ فقراً. ففي الولايات المتّحدة، وهي أحد أكثر الأماكن التي تعرّضت للدرس، تزايد نموّ

مداخيل العشرين في المائة من العائلات الأغنى في البلاد، بصورة محسوسة منذ أربعة عقود، في حين أنّ مداخيل الفئات الأخرى من الأهالي تناقص. في نيويورك بالذات، ازدادات المداخيل الأعلى بمتوسّط 26% بين العامَيْن 1976 و1996، بحيث تشهد مانهاتن اليوم أكبر تفاوت في المداخيل بين الـ 3200 مقاطعة في البلاد. وثمّة ملاحظات مماثلة وردت بصدد حاضرات أخرى، ولاسيّما في بلدان الجنوب. والتجلّي الأوضح لهذه التفاوتات والتباينات المتزايدة، هو التحوّل الجذري الذي لحق بقلب المدينة من هذه المدن وبوسطها تحت تأثير تدفّق الاستثمارات الأجنبية: مكاتب، وفنادق، ومبانٍ فخمة، وصالات تجارية ومطاعم، أفضت جميعها وأدّت إلى «فرار» أو تواري المقيمين الفقراء، كما في موسكو وجاكارتا وسيول أو سنغافورة، حتّى ولو أنه أمكن لبعض أشكال الممانعة أن تنبثق وتتبدّى، كما في القاهرة أو في مكسيكو.

وعلى هذا، فإنّ للمنافسة العالمية بين المدن مفاعيل ملموسة، بما في ذلك من الآن وصاعداً، بين المدن الأفريقية. فقد استدمجت المدن الأفريقية هذه المنافسة بحيث إنّ التصاميم والمخطّطات الحضرية المدينية من جوهانسبورغ إلى نيروبي أو لاغوس، تسعى إلى اجتذاب التثميرات و«إعادة تأهيل وسط المدينة» بطرد العمّال غير الرسميين، بتنحية السكّان الأشدّ فقراً وإزاحتهم إلى الأطراف، وبإزالة الاختلالات الأكثر ظهوراً. تكاثر المدن الصفيحيّة وتزايد الأحياء المُترفة الفخمة في غالبية المدن الكبرى، هو إذن حقيقة اجتماعية ـ مكانية، فلا يُفترض بنا إبرازها كحقيقة نسبيّة: تَعَزُّز هذه التقسيمات وتكاثُر الحدود المادية الفيزيقية في الطرفَيْن الأقصيَيْن (أي الأكثر غنىً والأشدّ فقراً)، يتجلّى على نحوٍ خاص بمنحى الأحياء نحو أن تصبح أماكن إقامة وعمل وتمضية أوقات الفراغ والنشاطات الاجتماعية.

القياس الصعب للّامساواة الحضَرية

غير أنّ الحقيقة الإحصائية لهذه اللّامساواة تظلّ عسيرة على الإثبات. فالفوارق في المداخيل، في البلدان الأشدّ فقراً، وسط الأهالي الحضر الناشطين، تظلّ عسيرة على الحساب، بل مستحيلة الحساب، بالنظر إلى غياب أدنى تجهيز أخصّائي؛ ومن هنا صعوبة التحديد الكميّ للبطالة، ولغلبة العمل غير الرسمي أو تسوُّدِه، وكذلك للأوهام

الإحصائية ولظلمة أو عتمة حساب المؤشّرات التي يظهرها علم الاجتماع وكذلك تاريخ الاحتساب الكميّ. وبخلاف ذلك، فإنّه غالباً ما جرى تحليل زيادة التفاوتات كنتيجةٍ لتآكل دولة العناية. ونحن نرى ذلك بالتأكيد في الولايات المتّحدة وفي بريطانيا، وإلى حدٍّ أدنى من ذلك، في أوروبا القاريّة (تبعثر العمل وتردّيه وهشاشته، وضعف النقابات وتنامي العمل غير الرسمي). غير أنّ هذا التحليل يصبح أقلّ مواءمة وملاءمة في بلدان الجنوب، التي لا تزال النقابية فيها في بداياتها، بينما تظلّ دولة العناية لديها جنينيّة، وبينما لا يزال العمل المأجور شكلاً هامشياً من أشكال العمل.

قياس الفقر المديني، وتعريف فكرة «مدينة صفيحيّة» وتحديدها يظلّ تمريناً خطراً على المستويين العالمي والوطني. فأوّل تقرير حول هذه المسألة أنجزه برنامج الأمم المتّحدة للمستوطنات البشرية (منظّمة الأمم المتّحدة ـ الموئل) في العام 2003، وهو يشير إلى أن هناك 924 مليوناً يقيمون في المدن الصفيحيّة، معظمهم في آسيا وأفريقيا، أي 72% من الحضر الأفارقة، وحتّى نسبة 99% من سكّان أديس أبابا (الحبشة). تستند هذه الأرقام في الأساس إلى تعريفٍ عمليّاتي يدمج حقائق اجتماعية وتمثّلات محليّة مختلفة جداً للفقر، في ذات الفئة. وبما أنّه لا يوجد تعريف «للمدينة الصفيحيّة» في غالبية البلدان، فإنّ الأرقام تظلّ نتاج توفيقات وترميقات وترميمات مؤسّسية تجري بين مكاتب إحصائية وطنية وخبراء دوليين. وهكذا، فإنّ، (منظّمة الأمم المتّحدة ـ موئل) استندت في نيجيريا إلى رأي السلطات المحليّة، على الرّغم من أنّها كانت عاجزة عن تقديم تعريفٍ أو تحديدٍ للمدينة الصفيحيّة، مستبعدةً آراء السكّان الذين كان يسعهم أن يقولوا إنّ حيّهم لم يكن صفيحياً. هذه التقارير التي تشاء أن تكون شاملة، تتولّى في الواقع وظيفة الدفاع ـ كوظيفة تمليها عليها هنا ضرورة تقليص الفقر الحضري أو المديني، الذي يمْثل بين أهداف الألفية للتنمية ـ ولا تعطي أسساً تجريبيّة لحساب اللّامساواة مطلقاً.

أخيراً، فإنّ التركيز على اللّامساواة الاجتماعية ـ المكانية لا يستطيع أن ينسينا وجود وسط مغايرٍ، تعريفاً، يقع بين الأحياء الأفقر والمناطق الأغنى، أي وجود شريحة من الأهالي الذين يحظَون بتوصيف «طبقات وسطى». شريحة توظِّف وتستثمِر إلى أبعد

حدود الاستثمار، في تربية الأطفال وتدريسهم، وفي الملكية، وأرزاق الاستهلاك (في الصين والهند، ومؤخّراً في أفريقيا). والتمايزات المكانية في هذا البين بين، الذي هو أكثريّ في العديد من المدن، بما في ذلك مدن الجنوب، ليست جديدة في الواقع، وتظلّ بنيتها متكوّنة أساساً على أسعار السوق العقارية وأسعار الإيجارات، ما يجعل أطروحة الإنتاج المعاصر للتقسيمات الاجتماعية ـ المكانية، أطروحة ذات دلالة محدودة.

دور الدولة والسلطات المحليَة

دخْل السكّان وعتبات الفقر لا تعني شيئاً كثيراً عندما لا تؤخذ أسعار الأرزاق والخدمات وكلفة النفقات اليومية (السكن والغذاء وسوى ذلك) بعين الاعتبار. فجودة المباني ووجود الخدمات والمرافق الأساسية والبنيات التحتيّة، وتوفُّر عرض عمومي أو تجاري (سوقي) في الخدمات المتخصّصة، وحتّى في مجال الأمن المادي الفيزيقي، تُحدِّد كذلك على نحوٍ أساسي تجربة الحياة الحضرية المدينية كما تُحدِّد تفاوت المداخيل. وفي البلدان ذات المداخيل المرتفعة، التغت التفاوتات المرتبطة بالوصول إلى هذا النمط من الموارد، أو أنّها تقلّصت تقلّصاً كبيراً. وفي المقابل، فإنّها ظلّت في العديد من بلدان الجنوب مرتبطة بتفاوتات المداخيل والثروات.

تحيل هذه المسائل إلى الدور التاريخي المتوقَّع من الدولة والبلديات في تقديم الخدمات والبنى التحتيّة. فعلى الرّغم من إعادة تأهيل الأحياء غير الرسمية في العديد من بلدان أميركا اللّاتينية وآسيا، فإنّ جانباً مهمّاً من الأهالي الحضر في البلدان الفقيرة يواصلون مواجهة هذه التفاوتات: فالماء أرفع ثمناً، ونفقات الدراسة مرتفعة، والخدمات الصحّية مُخصخصَة في الغالب، والصحّة العمومية متردّية. ومعدّل وفيّات الأطفال هو مؤشّر بليغ: فنسبة وفيات الأطفال في نيروبي (كينيا) في أحيائها غير الرسمية، تصل إلى ضعفَيْ هذه النسبة في بقيّة الأحياء.

تستطيع الدولة أن تحدّ من التفاوتات في ما عنى الوصول إلى الخدمات في البلدان ذات الدخل المرتفع، أو أن تفاقمها بحسب الأحوال. وحالة الصين التي انفتحت على اقتصاد السوق في سنوات 1980، مع احتفاظها بتدابير التحكّم والرقابة على الأهالي، هي في هذا الصدد، خير مثال. فالنموّ الحضري الذي تحقّق في السنوات

حدود الاستثمار، في تربية الأطفال وتدريسهم، وفي الملكية، وأرزاق الاستهلاك (في الصين والهند، ومؤخّراً في أفريقيا). والتمايزات المكانية في هذا البين بين، الذي هو أكثريّ في العديد من المدن، بما في ذلك مدن الجنوب، ليست جديدة في الواقع، وتظلّ بنيتها متكوّنة أساساً على أسعار السوق العقارية وأسعار الإيجارات، ما يجعل أطروحة الإنتاج المعاصر للتقسيمات الاجتماعية ـ المكانية، أطروحة ذات دلالة محدودة.

دور الدولة والسلطات المحليّة

دخْل السكّان وعتبات الفقر لا تعني شيئاً كثيراً عندما لا تؤخذ أسعار الأرزاق والخدمات وكلفة النفقات اليومية (السكن والغذاء وسوى ذلك) بعين الاعتبار. فجودة المباني ووجود الخدمات والمرافق الأساسية والبنيات التحتيّة، وتوفُّر عرض عمومي أو تجاري (سوقي) في الخدمات المتخصّصة، وحتّى في مجال الأمن المادي الفيزيقي، تُحدِّد كذلك على نحوٍ أساسي تجربة الحياة الحضرية المدينية كما تُحدِّد تفاوت المداخيل. وفي البلدان ذات المداخيل المرتفعة، التغت التفاوتات المرتبطة بالوصول إلى هذا النمط من الموارد، أو أنّها تقلّصت تقلّصاً كبيراً. وفي المقابل، فإنّها ظلّت في العديد من بلدان الجنوب مرتبطة بتفاوتات المداخيل والثروات.

تحيل هذه المسائل إلى الدور التاريخي المتوقَّع من الدولة والبلديات في تقديم الخدمات والبنى التحتيّة. فعلى الرّغم من إعادة تأهيل الأحياء غير الرسمية في العديد من بلدان أميركا اللّاتينية وآسيا، فإنّ جانباً مهمّاً من الأهالي الحضر في البلدان الفقيرة يواصلون مواجهة هذه التفاوتات: فالماء أرفع ثمناً، ونفقات الدراسة مرتفعة، والخدمات الصحّية مُخصخصَة في الغالب، والصحّة العمومية متردّية. ومعدّل وفيّات الأطفال هو مؤشّر بليغ: فنسبة وفيات الأطفال في نيروبي (كينيا) في أحيائها غير الرسمية، تصل إلى ضعفَيْ هذه النسبة في بقيّة الأحياء.

تستطيع الدولة أن تحدّ من التفاوتات في ما عنى الوصول إلى الخدمات في البلدان ذات الدخل المرتفع، أو أن تفاقمها بحسب الأحوال. وحالة الصين التي انفتحت على اقتصاد السوق في سنوات 1980، مع احتفاظها بتدابير التحكّم والرقابة على الأهالي، هي في هذا الصدد، خير مثال. فالنموّ الحضري الذي تحقّق في السنوات

الثلاثين الأخيرة، ترافق مع لامساواة جديدة بين الحضر المدينيّين والأهالي الريفيّين المهاجرين الذين لا يتمتّعون بترخيص إقامة رسمي (*الهوكو hukou*). والهوكو الريفي يؤمّن الوصول إلى الأرض ويضمَن الاستخدام في الوسط الزراعي، أمّا الهوكو المديني فيضمَن الحصول على الحقوق الاجتماعية في ميادين السكن والاستخدام والتربية والعناية الصحّية. في العام 2009، كان هناك 230 مليون مهاجر لا يحوزون الهوكو الحضري ولا يملكون عقود عمل حقيقية ولا تقديمات اجتماعية. كما أنّ الملكيّة الحضرية أو التملّك في المدينة هو أمر محصور وضيّق المدى: في العام 2000، كان 10% فقط من المهاجرين الداخليّين ملاّكين، مقابل 84% من الحضر. وهؤلاء المرتحلون ـ المهاجرون الذين لا حقوق لهم، هُم في أصل تكوّن المدن الصفيحيّة التي تقوم في أطراف الحاضرات الكبرى، والتي تتكوّن من ريفيّين من «قرى حضرية» (قرى امتّصتها واجهة العمران الحضري) بانتظار أن يتمكّنوا من بيع أرضهم إلى المقاولين والمضاربين العقاريّين وإلى الريفيّين الذين ينتظرون ترخيص إقامة. الهوكو هو القاعدة الشرعية لمواطنيةٍ ذات سرعتَيْن، تسمح بإبقاء اليد العاملة المهاجرة متدنّية الكلفة، بما يوفّر على السلطات المحليّة موجب دفع ثمن تقديمات اجتماعية، وتقديم خدمات الحدّ الأدنى الصحّية والسكنيّة. وهو تمييز لا بدّ أنه يُذكِّر بالتمييز الشرعي (القانوني) بين المهاجرين والحضر في أفريقيا الجنوبية في أيام نظام التمييز العنصري (الأبارثايد).

تضعضع المرتبة الاجتماعية، الانتماء العرقي، والتمييز المكاني

وهكذا فإن الموروثات الوطنية تظلّ الشرط المستدام لوصول المواطنين إلى الخدمات الجماعية، وتفسّر استمرار ظاهرات التمييز والفصل المكاني. يشهد على ذلك بلدان اثنان يأتلف فيهما تضعضع المرتبة الاجتماعية مع الانتماء العرقي، ويعزّز أحدهما الآخر على نحوٍ متبادل ومنذ زمن بعيد. وهذان البلدان هما الولايات المتّحدة وجنوب أفريقيا.

يظلّ الانتماء العرقي المحدِّد الأكبر في الإقامة في الولايات المتّحدة. والتمييز المؤتلف مع الفصل العرقي، الذي يُترجَم في الحالة الأميركية بتركّز عددٍ من الأهالي السود المحرومين في بعض الأحياء، لازال يتراجع منذ سنوات 1970، إلّا أنّ نسبته

لا تزال مرتفعة في بعض المدن (مثل شيكاغو، وديترويت، وواشنطن). وقد ألحّ علم الاجتماع المديني على واقعة أن تلاشي الهيكلية الصناعية أو زوال البنية الصناعية، وانبثاق اقتصاد خدمات، قد سرَّع هرب السكّان البيض إلى مناطق الضواحي تاركين الأهالي السود في وسط المدينة المتداعي. غير أنّه لا بدّ من التذكير بأنّ التمييز وزوال الهيكلية الصناعية قد أعادا تكوين صورة أميركا الحضرية منذ الحرب العالمية الثانية. وديترويت هي النمط الأصلي أو النموذج المثال عن المدن ما بعد الصناعية «*حزام الصدأ* *Rust belt*» حيث تَلوَّن الفقر بلون الأهالي الملوّنين، وتركَّز في أحياء الوسط المديني المتداعي منذ سنوات 1950. يأتلف الأفول الاقتصادي والزوال المبكر للهيكلية الصناعية من هذه المدن الصناعية، ويتضافر مع التمييز ضدّ الأهالي السود في ميدان الاستخدام ومعونات الإسكان (بإيلاء الأفضلية في مواقع السكن الاجتماعي للأحياء الفقيرة، وبالتمييز في ميدان القروض العقارية لمناطق الضواحي). والأقلّيات السوداء التي نالت منها البطالة البنيويّة وتردّي الخدمات في وسط المدن (*Inner cities*) تعاني من تراكم مفاعيل الإقفال المكاني والجمود الاجتماعي.

الموروثات التمييزية حاضرةٌ أيضاً في جنوب أفريقيا. فعلى الرغم من سياسة بناء واسعة النطاق لمساكن اجتماعية، ومن تيسير الدراسة، ومن تنامي الخدمات التي تطال الأهالي الأشدّ فقراً، وذلك منذ نهاية نظام التمييز العنصري (الأبارثيد)، إلّا أنّ التفاوتات زادت بشكل محسوس، ولاسيّما بين الأهالي السود الريفيّين أساساً والأقوام السود الحضر، من حَمَلة الشهادات، والذين يقيمون في المناطق شبه الحضرية المختلطة والمتاخمة للحاضرات الكبرى والمحيطة بها. هذا التعمّق في التفاوتات يصبح ملحوظاً على نحوٍ خاص، عنما نقارن نمط حياة البيض و«*الماسات السود*» *Black Diamonds* (وهو المصطلح الذي يُشار به إلى محدثي النعمة السود في الإدارة العليا وفي الخدمات) في المناطق الحضرية، بشروط معيشة الأهالي السود في الغيتوات الريفية وفي البانتوستانات القديمة، والتي لا ترتبط بتبنّي سياسة نيوليبرالية على أثر نهاية نظام التمييز العنصري، بقدر ما ترتبط بدولة الرعاية أو العناية التي لحق بها أو أُلحِقَ بها الطابع العرقي أو العنصري، وبالتغليب التدريجي أو التحوّل التدريجي لسوق العمل إلى القطاع الثالث، وتكوّن طبقة عاملة من الدرجة الثانية، أو ما دون طبقة عاملة

under class) ريفية. في زمن نظام (الأبارثايد) العنصري، حَمَت دولة العناية العرقية الأقلّية البيضاء التي كانت تتمتّع بنظامٍ تربوي جيّد الأداء، واستطاعت الإفادة من سوق عملٍ غير متساوٍ أو تفاوتي بشكل عميق. وعلى العكس من ذلك، فإنّ نقص المدارس وفرص العمل في البانتوستانات القديمة قد أفضى إلى بطالة بنيويّة لم تتوقّف عن الازدياد طيلة السنوات الأربعين الأخيرة (10% العام 1970، و40% اليوم). ضحايا إعادة هيكلة اقتصاد أفريقيا الجنوبية الأساسيون، الذين لا يتلقّون أيّة مساعدة من الدولة، هُم العاطلون منذ فترة طويلة عن العمل، والذين يشكّل قدامى أبناء البانتوستانات بينهم نسبة مهمّة. ويشكّل هؤلاء اليوم نسبة 60% من البيوت الأشدّ فقراً في جنوب أفريقيا، مقابل 20% من السود الذين يعيشون في المناطق الحضرية التي كانت في الماضي محصورة بهم ولهم (*المدن الأصليّة، أو مدن أبناء البلاد الأصليّين townships*). والفقر المدقع لا يزال موجوداً في هذه المدن الأصليّة (*townships*)، غير أنّ قربها النسبي من سوق العمل والمدارس والجامعات، واستثمارات الدولة الضخمة فيها، تجعل منها حيّزات اجتماعية أكثر مغايرة لما كانت عليه في زمن نظام التمييز العنصري (الأبارثايد).

هوامش ومراجع

(*) استخدم الكاتب مصطلح gentrification، الإنكليزي بدلاً من Embourgeoisement الفرنسي، الذي كان كتّابنا يشتقّون له بقليلٍ من التوفيق مصطلح «برجزة»، من برجوازية أو الطبقة الوسطى المدينية. لكنّ مصطلح «علّية القوم» ربما كان أولى كلّما كان الحديث عن «الجنوب» ذي التمايز الطبقي الغائم (المترجِم).

لمعرفة المزيد

- Simon BEKKER et Laurent FOURCHARD (dir.), *Governing Cities in Africa, Politics and Policies*, HSRC Press, Pretoria, 2013.
- Josef GUGLER (dir.), *World Cities Beyond the West. Globalization, Development and Inequality*, Cambridge University Press, Cambridge, 2004.
- Peter MARCUSE and Ronald VAN KEMPEN (dir.), *Globalizing cities. A New Spatial Order?*, Oxford University Press, Oxford, 2000.
- Carl H. NIGHTINGALE, *Segregation. A Global History of Divided City*, The University of Chicago Press, Chicago, 2012.
- Saskia SASSEN, *La Ville globale. New York, Londres, Tokyo,* Descartes & Cie, Paris, 1996.
- David SATTERTHWAITE et Diana MITLIN, «Les inégalités dans la moitié urbaine du monde» in Rémi GENEVEY, Rajendra Kumar PACHAURI et Laurence TUBIANA (dir.), *Regards sur la terre 2013, Réduire les inégalités un enjeu de développement durable*, Armand Colin, Paris, 2013, p. 245-257.
- Jeremy SEEKINGS et Nicoli NATRASS, *Class, Race and Inequality in South Africa*, University of Kwa-Zulu Natal Press, Scottsville, 2006.
- Thomas SUGRUE, *The Origins of the Urban Crisis. Race and Inequality in Postwar Detroit*, Princeton University Press, Princeton, 1996.

الفقراء تحت رحمة الترديات البيئويّة

لوسيل مايرتنز
(طالبة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
معهد العلوم السياسية في باريس/مركز دراسات
العلاقات الدولية جامعة جنيف GSI)

ثمّة مليار ومائتا مليون إنسان، وفقاً للتقرير الأخير الذي أصدره برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي حول التنمية البشرية، يعيشون جميعاً تحت خطّ الفقر ـ أي بأقلّ من 1,25 دولار في اليوم[1]. وغالباً ما يجري اتّهام هؤلاء الذين تعيش غالبيّتهم في أفريقيا السوداء وفي آسيا الجنوبية، بأنّهم مصدر الترديات التي تشهدها البيئة؛ كما يُنظَر إليهم كجماعات منتِجة للتلوّث وللفوضى المدينيّة والاختلال المديني الذي يجبرهم الفقر على العيش فيه. غير أنّ الفقراء ليسوا مسؤولين مباشرة عمّا يُعزى إليهم من تردّي البيئة: فهُم أوّل ضحايا الاضطرابات المناخية، بل إنّهم في أساس حركات حماية البيئة.

تشمل بيئوية الفقراء، كما أظهرت ذلك وبيّنته أعمال الاقتصاديّة جوان مارتينيز آلير Joan Martinez Alier جملة مناورات الدفاع عن البيئة التي يخوضها الأهالي ذوو الأوضاع الهشّة، في الوسط الريفي أو المديني. فالفقراء، أي الأناس الأكثر حرماناً، الذين يشكّلون الغالبية في بلدان الجنوب، ومعهم أقلّية مهمَّشة في بلدان الشمال، يشاركون في حماية النُظم البيئية عبر محاولتهم الحفاظ على سبل عيشهم ووسيلتها.

وبعد أن شرحنا لماذا كان الفقراء أوّل ضحايا ترديات المناخ، فإنّنا سنحاول أن نبيّن لماذا تتعمّق التفاوتات على نحوٍ يبعث على القلق، في سياقٍ من التغيّر المناخي

والأزمة الاقتصادية. ثمّ نعرِّج بعد ذلك على أعمال الحركات الاحتجاجية والتدابير المرصودة على الصعيد الدولي في مجال تقليص الفقر الإجمالي وحماية البيئة. وعليه، فإنّ هذا الفصل الذي يستلهم البيئة السياسية يسعى إلى تبيان لماذا كانت الأقوام الأكثر حرماناً، في الشمال كما في الجنوب، هي الأكثر تضرّراً من الاختلالات البيئيّة. وبما أنّ الآثار البيئيّة الخارجية لا تؤخَذ بعين الاعتبار في حساب التكاليف والأسعار في اقتصاد السوق المعولَم، فإنّ التفاوتات تستمرّ وتتعزّز، على الرغم من حركات الاحتجاج المحليّة والعابرة للحدود وللأوطان وللقوميات.

أيَة مسؤوليات، أيَة نتائج؟

الممارسات الأكثر تلويثاً، ولاسيّما لجهة انبعاثات الغاز ذات المفعول الاحتباسي ـ النقل الجوّي،استهلاك اللحم..إلخ ـ تتطلّب مستوى من الغنى لا يملكه الأشخاص المحرومون مطلقاً. فالفقراء ليسوا الأكثر تلويثاً، بل هُم أوّل ضحايا التردّيات البيئية.

ولكي نفهم هشاشة الفقراء في هذا المجال، فإنّ من الضروري أن نلتفت إلى التفاوت في توزيع التكاليف البيئية (تلوّث، استنفاذ طاقات الأراضي الزراعية، الإسهام في التغيّر المناخي..إلخ) في اقتصادِ سوقٍ معولَم. فالواقع هو أنّنا نلاحظ، في سياق تخصّص الاقتصادات الوطنية توزيعاً غير متساوٍ للتكاليف البيئية لإنتاج الموارد الأوليّة، بين بلدان الجنوب المصدِّرة وبلدان الشمال المستورِدة. فكلفة تدهور البيئة ليست متضمَّنة في حساب أسعار المواد أو الموارد الأوّلية، بحيث تُباع هذه الموارد بقيمة متدنّية، أي بأقلّ من قيمتها.

والملاحظ أيضاً أنّ ثمّة زيادة في المنافسة، في اقتصادِ سوقٍ معولَم، لا يزال أبعد من أن يتجرّد من ماديّته بالكامل، حول الموارد الطبيعية، منافسة تفضي إلى أشكالٍ في الإنتاج لا تُحتَمل، وتصعب مواصلتها إلى ما لا نهاية. يتجسّد التنافس الاقتصادي الإجمالي أو المعولَم في استغلالٍ أرفع وتيرةً للموارد الطبيعية، وفي تلوّث أعظمَ ضرراً، وذلك على حساب مقاربةٍ أو بدلاً من اعتماد مقاربة، يمكن احتمالها وتعزيزها، لإدارة أو تسيير البيئة تسييراً يتطلّب احتراماً للدورات الطبيعية لتجدّد الموارد. ثمّ إنّ المنافسة تسيء كذلك إلى حماية العمّال المحرومين، الذين لا يصل إليهم شيء من المغانم

المادية لزيادة استخدام الموارد، والذين يزدادون ارتهاناً للمنتجات المحميّة وفقاً لقواعد قانون ملكية المشروعات والمؤسّسات الأجنبية الكبرى.

وأخيراً، فإنّه في الحين الذي تُسهم فيه البلدان السائرة في طريق النموّ بمقادير أقلّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، التي لم تعد مسؤولية البلدان الصناعية التاريخية عنها وعن ازدياد سخونة الكرة الأرضية تحتاج إلى إثبات ـ ترسل البلدان أعضاء منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ما معدّله عشرة أطنان من ثاني أوكسيد الكربون سنوياً لكلّ واحدٍ من سكّانها، في حين أنّ المعدّل العالمي كان في حدود أربعة أطنان العام 2009[2] ـ فإنّ بلدان الجنوب تتأثّر، وستتأثّر لاحقاً أكثر، بمفاعيل التغيّر المناخي.

وفي بلدان الجنوب، حيث يظلّ القطاع الأوّلي (الزراعي) غالباً على الاقتصاد، فإنّ الفقراء هناك يرتهنون في سُبل عيشهم أساساً للموارد الطبيعية وللأراضي الصالحة للزراعة. إنّهم أوّل المستفيدين من التنوّع البيولوجي ومن خدمات النظام البيئي، أي من المساهمات المباشرة وغير المباشرة للنُظم البيئية في التنمية والرفاه البشري، ولكنّهم إلى ذلك الأكثر هشاشة وتضرّراً من الاختلالات البيئيّة التي تتهدّد فرص عملهم ونمط حياتهم. وفي حين أنّهم الأكثر تهيّؤاً للحفاظ على البيئة، وبخاصّة النساء منهم، بسبب تقسيم العمل، وبسبب حصولهم المحدود على الملكية، فإنّهم، أي الفقراء، يكابدون ثمناً للتردّي البيئي يفوق نصيبهم فيه. أو بعبارة أخرى، فإنّ لديهم أكثر من غيرهم وقبل سواهم، ما يخسرونه من التردّي البيئي.

وبخلاف ذلك، فإنّ التفاوتات الاجتماعية ـ الاقتصادية، والنتائج البيئية التي يتحمّلها الفقراء، لا تنقص لا في الجنوب ولا في الشمال. ويقيناً أنّ نصيب الأهالي الذين يعيشون تحت عتبة الفقر المدقع، قد تناقصت بالإجمال: 17% من سكّان البلدان السائرة في طريق النموّ، و14,5% على مستوى المعمورة كلّها، كانوا يعيشون بأقلّ من 1,25 دولار يومياً في العام 2011، مقابل 43,5% للأولى و36,4% للثانية في العام 1990[3]. غير أنّ الفوارق بين البلدان لا تزال قائمة، ورفاه الأهالي الأفقر ـ الذين يعانون أكثر من سواهم، من سوء التغذية، وزيادة نسب الوفيّات، ومن عسر الوصول إلى

المياه الصالحة للشرب وإلى المدارس ومؤسّسات التربية ـ يظلّ شديد التدنّي، شديد الضعف[4]. والواقع هو أنّه إذا كان بعض المؤلّفين يذهبون إلى أنّ زيادة النموّ تفضي إلى إدارةٍ أفضل للمشكلات البيئيّة وتقود إلى انخفاضٍ في الضغوط التي تتعرّض لها البيئة بسبب الفقر المدقع، إلّا أنّهم لا يأخذون في اعتبارهم التدميرات التي لا عودة عنها، والخسائر في الرأسمال الطبيعي، التي تترتّب عن مسارات استخراج الموارد وإنتاجها وسيروراتها، ومخاطر تفاقم الترديّات الناتجة عن زيادةٍ في نشاطات أكثر تلويثاً.

ثمّ إنّهم إلى ذلك يُهملون الدور المركزي للسياسات البيئية ولاستخدام المشروعات والمؤسّسات العظمى لها كأداة، وتوسّلها بها وتسخيرها لها من أجل بلوغ أغراضها. وفي غيابِ أنماطٍ أو نماذج إجمالية بيئية محدّدة ثابتة، فإنّ المسؤولية الاجتماعية للمؤسّسات والمشروعات، التي لا تستدمج الإشكاليات البيئية إلّا على نحوٍ أطرافي وسطحي، تظلّ كبيرة جداً؛ وهكذا فإنّ الصناعات الأكثر تلويثاً، هي تلك التي تجد نفسها مدعوَّة بل مدفوعة إلى التمركز في المناطق الأكثر حرماناً، والتي ترخِّص بارتكاب الترديّات البيئية بأدنى كلفة. وكذلك، فإنّه حتّى في حالة تقليص التفاوتات الاجتماعية ـ الاقتصادية، فإنّ غياب السياسات البيئية الإجمالية الشاملة والفعّالة، يبقي عبئاً بيئياً ثقيلاً على عاتق الأهالي الأشدّ فقراً، وبصورة تتعدّى كلّ النِسَب التي يمكن تحمّلها.

الوجوه المختلفة للظُلامات البيئيَة

في حين أنّ تقويم أو «روزنامة» أهداف الألفية للتنمية تصل إلى موعد استحقاقها متزامنةً مع وضعٍ لم يُلغَ الفقر فيه الإلغاء الموعود، ظلّت التفاوتات الاقتصادية والبيئية تتعمّق في سياقٍ من التغيّر المناخي ومن الأزمة الاقتصادية العالمية الشاملة.

ففي حين أنّ بلدان الشمال بادئاً، هي في حالة عجزٍ صريح واضح، مادياً وفيزيقياً، إزاء بلدان الجنوب، في مجال المستوردات المادية والفيزيقية ـ ذلك أن البلدان الصناعية تستورد بأكثر ممّا تصدّر من الأرزاق المادية المحسوبة بأطنان المستوردات ـ، فإنّ البلدان ذات المداخيل الأضعف والأدنى تزيد إنتاجها على الرغم من انخفاض أسعار الموارد الأوّلية. لكنّ العوامل البيئيّة، أو الآثار البيئية الخارجية، أي التكاليف البيئيّة لإنتاج هذه

الأرزاق، ليست مستدمَجة في حساب تكاليف إنتاج الموارد الأوّلية واستخراجها، الأمر الذي يعني أنّ الفقراء يتحمّلون تبعاً لذلك خسائر اقتصادية وبيئيّة هائلة.

وبخلاف التوزيع غير المتساوي للتكاليف البيئية التي تمسّ الأهالي المحرومين في الجنوب، فإنّ الملاحظ على وجه إجمالي وأكثر شمولاً، هو أنّ الفقراء يتعرّضون تعرّضاً غير متكافِئ النِسَب، إلى المشكلات البيئية التي يمكن أن تطال صحّتهم بخاصّة. والواقع أنّه منذ سنوات 1990، ومنذ دراسة أوضاع «العنصرية البيئيّة» في الولايات المتّحدة تنامى ضربٌ من الآداب التي تشهد على التعرّض غير المتوازن لبعض الجماعات العرقية ولجانبٍ من الأهالي المحرومين، وتحمّلهم للمفاعيل والآثار والأخطار البيئية الخارجية. وفي الشمال، جرى تركيز بنيات إعادة تدوير النفايات وهياكلها في أحياء المحرومين، بما يعرّض للخطر رفاه الأهالي المعنيّين، كما في شيكاغو حيث درس الباحث ديفيد بيلو David Pellow موقع معمل لإعادة تدوير النفايات وآثاره على صحّة المستخدمين الذين هُم في غالبيتهم أفرو ـ أميركيّين.

تصدّر البدان الصناعية إلى الجنوب النفايات الخطرة التي لا ترغب في معالجتها لديها. فهذا ما حدث خلال قضية *بروبو كووالا Probo Koala*، المركب الذي كان يرفع علم باناما، وأَفرَغ في مرفأ أبيدجان، في شاطئ العاج، حمولَتَه من النفايات السامّة الأوروبية المصدر، فأحدثت انبعاثات غاز مميتة، أودت بحياة 15 شخصاً ونالت من آلافٍ آخرين[5]. ونستطيع كذلك أن نورد مثال غانا التي استوردت في العام 2009، وفقاً لدراسة أنتجتها بالشراكة وكالات عدّة من وكالات الأمم المتّحدة، 215000 طنّ من المنتجات الكهربائية والإلكترونية ـ معظمها مستعمَلة ـ أي ما يوازي 9 كيلوغرامات للفرد الواحد من السكّان[6]. وعلى الرغم من أنّ معالجة النفايات توفّر فرص عمل لآلاف الأشخاص، إلّا أنّ معالجة النفايات الإلكترونية في غانا تنال بشكل مأسويّ من البيئة ومن صحّة العمّال والأهالي المحليّين.

الفقراء هُم الأكثر تعرّضاً على مجمل الكرة الأرضية لمفاعيل التلوّث والنفايات السامّة والخطرة وآثارها. وبعبارةٍ أخرى، فإنّه «حيثما وُجِدَت التفاوتات الاجتماعية»، على الصعيد العالمي بين الدول، كما وعلى الصعيد الوطني، داخل حدود بلدٍ ما من

البلدان، «توجد كذلك التفاوتات البيئيّة والصحّية» كما يقول ديفيد بيلو David Pellow وروبيرت برول Robert Brulle. والحال هو أنّه إذا كان الفقراء يعجزون عن تلافي مناطق التلوّث، ولا يستطيعون خلافاً للأهالي الميسورين، أن يستقرّوا في منطقة أقّل تعرّضاً، فإنّهم يتعرّضون كذلك لهجرات قسرية من مختلف الأنواع. فمن جهة أولى، يقود التلوث والتردّيات البيئية الأهالي المرتَهنين اقتصادياً للموارد الطبيعيّة إلى الهجرة، وبخاصّة من المناطق الريفيّة نحو المدن. كما أنّ التغيّرات المناخيّة التي تنال من تساقط المطر، أي من الإنتاج الزراعي، تسهم من جهة أخرى في التهجير القسري للأهالي. فهكذا هو الحال في منطقة الساحل القاحلة، وارتفاع مياه البحر بالنسبة إلى البلدان الصغيرة الجزيريّة. ولئِن كانت هذه الهجرات والتنقّلات داخلية في الغالب وقصيرة المسافة، إلّا أنّها مفروضة على كلّ حال على الأضعفين وعلى الأكثر هشاشة من الناس.

الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً في الدرجة القصوى من الوهن والهشاشة، سواء أكانوا من البلدان الصناعية أم من البلدان السائرة في طريق النموّ، هُم أكثر هشاشة إزاء الصدمات البيئية والمناخية من نوع الكوارث الطبيعية. والواقع أنّ أهالي البلدان السائرة في طريق النموّ، الذين يعيشون من زراعة القوت، هُم، وبسبب ارتهانهم للموارد الطبيعية، أكثر هشاشة في مواجهة الجفاف أو الفيضانات. ثمّ إنّ الموقع الجغرافي غير المؤاتي في أحياءٍ غير محميّة بالقدر الكافي ـ كما يشهد على ذلك مثال العاصفة كاتارينا التي ضربت مدينة نيو أورليانز في ولاية لويزيانا الأميركية العام 2005 ـ إنما يزيد المخاطر التي يتعرّض لها الفقراء، إن في بلدان الشمال أو في بلدان الجنوب، إبّان الأحداث المناخية القصوى (موجات الحرّ الشديد والجفاف، الأمطار الفائقة الغزارة والفيضانات).

تكاثُر الأحداث القصوى نتيجة التغيّرات المناخية الشاملة، والتي تقع مسؤوليّتها التاريخية على البلدان الأغنى، تُسهم إذن في زيادة هشاشة الفقراء، زيادة لا زالت الخيارات الاقتصادية المشؤومة تزيد من جسامتها. والواقع أن تنامي بعض الأسواق يفضي إلى تدمير الحواجز الطبيعية التي تحمي من الكوارث، وهذا أمرٌ يزيد من الهشاشة وسرعة العطب هذه. وعلى سبيل المثال، فإنّ تنامي الإنتاج المكثّف للقريدس

في جنوب آسيا، استجابةً لطلب المستهلكين في البلدان الصناعية، يُسهم في تدمير شجر المنغروف الاستوائي الذي تنبثق من أغصانه جذورٌ تحمي الشواطئ من العواصف ومن تآكل التربة.

وأخيراً، فإنّه وفقاً لمجموعة الخبراء الما بين حكوميّين حول تطوّر المناخ (GIEC)، فإنّ الأحداث المناخية القصوى ستكون مدعوّة للتكاثر في المناطق الفقيرة من المعمورة، الأمر الذي يُعرِّض للخطر حياة الأشخاص الأكثر وَهَناً وضعفاً، ويتهدّد وسائل معاشهم ويُعرِّض اقتصاد القطاع الأوّلي[7] الذي يعيشون فيه ومنه. والحال أن الملاحَظ في مثل هذا السياق من تزايد الوهن والهشاشة، هو أيضاً تفاقم العبء البيئي الذي ينيخ على عاتق الأهالي الفقراء في المناطق المدينية، حيث التفاوتات هي الأشدّ[8]، وذلك لسببَيْن: الأوّل هو أنّه حين يُفضي اقتصاد السوق المعولَم إلى تهميش المزارعين الصغار، ويطردهم باتّجاه المدن، فإنّ المراكز الحضرية لا تمتلك طاقات الاستقبال الضرورية، الأمر الذي يجبر ويفرض تحميل التكاليف البيئية للغير أو للخارج، ويحدّ من إمكان وصول الفقراء إلى البنيات الصحّية وإلى نظم تكرير الماء وإلى الماء الصالح للشرب. أمّا السبب الثاني فهو أنّ الأهالي المهمّشين، الذين لا تستطيع غالبيّتهم الحصول على عربة ذات محرّك، يخضعون للتلوّث المديني وللأضرار التي تُحدِثها السيارات، وهُم أوّل الأطراف التي يتهدّدها ارتفاع منسوب ماء البحر بالنظر إلى أنّ أضخم التجمّعات وأعظمها إنّما هي تلك التي تقع على السواحل ـ والمعروف هو أنّ نسبة 45% من سكّان المعمورة يعيشون في المناطق الساحلية[9]. وعلى سبيل المثال فإنّ لاغوس (12 مليون نسمة)، ثاني أعظم مدينة أفريقية لجهة تعداد السكّان بعد القاهرة (18 مليوناً)، هي حاضرة معرَّضة لخطر ارتفاع منسوب مياه المحيطات[10].

وتوجز مجموعة الخبراء الما بين حكوميّين حول تطوّر المناخ (GIEC) التعريض لمخاطر الاختلال المناخي الذي يتهدّد الجماعات الأشدّ فقراً بالقول: «يُفترض في انعكاسات التغيّر المناخي أن تُفاقِم الفقر في غالبيّة البلدان السائرة في طريق النموّ، وأن تخلق جيوباً جديدة من الفقر في البلدان النامية أو السائرة في طريق النموّ، ولاسيّما تلك التي تعاني من تفاوتات اجتماعية متزايدة[11]».

أيَة أجوبة؟

إزاء استمرار التفاوتات وتواصلها في نظام حاكمية مختلّة للموارد الطبيعية، وإدارة متردّية للمدن، فإنّ أصواتاً بدأت ترتفع للاحتجاج على تعريض الفقراء تعريضاً غير متساوٍ للمشكلات البيئية بحيث يطالهم الخطر بنسبٍ ظالمة. غير أنّ مجهودات تقليص التفاوتات تواجه بدورها اختلالاً لجهة قدرات المتضرّرين والأقوام الأكثر هشاشة على الوصول إلى مراكز القرار ومواقع التقرير.

وخلافاً لبعض الأفكار الشائعة، فإنّ الفقر ليس مرادفاً للجهل بالمخاطر البيئية وبإدارة الموارد الطبيعية. فحركة شيبكو Chipko في الهند، التي عارضت استغلال الغابات في سنوات 1970، وكفاح النقابيّ شيكو مانديس Chico Mendes الذي دافع عن الغابة الأمازونية وسكّانها إلى حين اغتياله في العام 1988، أو الأعمال التي تمّت من أجل شعب أوغوني Ogoni ومن أجل حماية دلتا نهر النيجر ضدّ نشاطات شركة شل، التي أفضت إلى الحكم بالإعدام على كين سارو ـ ويوا Ken Saro-Wiwa(*) وزعماء آخرين من زعماء MOSOP العام 1995، إنّما تنمّ عن تاريخٍ طويل من الدفاع عن البيئة في البلدان السائرة في طريق النموّ. وهذه الحركات التي تكافح من أجل العدالة البيئية ـ ولا ننسى هنا الحركة حول العدالة المناخية التي لا تزال تتنامى منذ سنوات 1990 ـ تحتجّ على النظام المتفاوت غير المتساوي الذي قدّمنا لتوّنا صورة عنه، وتقترح استدماج البعد الاقتصادي والاجتماعي في مجهودات حماية البيئة.

أمّا على الصعيد الدولي، فإنّ المفاوضات الجارية حول الأهداف المقبلة للتنمية المُستدامة، التي ستعقب أهداف الألفية من أجل التنمية، وإدخال مفهوم «خسارات وأضرار» في أواليات التكيّف مع التغيّر المناخي، التي ستجري مناقشتها خلال المفاوضات الدولية التي ستُعقد في باريس في شهر كانون الأول (ديسمبر) 2015، هي شاهد على المجهودات المبذولة لاستدماج إشكاليات التقليص الإجمالي والخفض الشامل للفقر وحماية البيئة التي لا يمكن تعقّلها والتفكير فيها على نحوٍ معزول وحصري واستثنائي.

غير أنّ الانتقادات التي جرت صياغتها وتوجيهها إلى مفهوم التنمية، وبخاصّة لجهة ذهابها مذهب ضرورة إعادة النظر في البحث الدائم والسعي المتواصل إلى

النموّ، وكذلك في استمرار نظام الحاكمية التي يحتكرها الجبابرة والتي تحدّ من وصول الأطراف الأضعف والأكثر هشاشة إلى مواقع التقرير، تكبح الاحتجاجات ومجهودات تقليص التفاوتات وتحجيمها.

تعريض الفقراء المتفاقم للتلوّث وللمشكلات البيئيّة ينمّ قبل كلّ شيء عن اختلال في ما عنى السلطة وإمكانيات الوصول إلى مراكز القرار والتقرير. والواقع هو أنّ التوزيع غير المتساوي أو المتفاوت للمخاطر البيئية، إنّما يندرج في سياقٍ من التوزيع المتفاوت أو غير المتساوي للسلطة، حيث يتبيّن أنّ الأهالي المحرومين هُم أقلّ قوّة من الشركات الخاصّة، ومن السلطات الحكومية أو حتّى الحركات البيئية للتأكيد على ممانعتهم ومقاومتهم مثلاً لمشروع إنشاء موقع أو مركز لمعالجة نفايات خطرة.

وفي حين أن كثيراً من الدراسات بيّنت منحى الشركات والمشروعات الكبرى نحو إقامة نشاطاتها الأكثر تلويثاً وتركيزها في المناطق الأقلّ ممانعة ومقاومة من الناحية السياسية، فإنّ ديفيد بيلو David Pellow قد أظهر تعقيد مسار أو سيرورة القرار. وهو يصف بخاصّة الطريقة التي يقدّم بها أنصار إنشاء موقع أو مركز لمعالجة النفايات موقعَهم لمشروعٍ مُربحٍ للجميع، ولاسيّما لجهة توفير فرص عمل، بحيث يتمّ توفير إجماعٍ ظاهر وتفاهمٍ بيِّن، في ما بين القطاع الخاص والسلطات المحلّية والأهالي المحرومين. وبعضُ المؤسّسات والمشروعات تستند إلى تقنيات الاتصال وتستعين بدراسات التأثير بخاصّة، لكنّها تستمدّ هذه الدراسات من داخل هيكليّتها هي، وتقوم بها بأدواتها هي، بحيث لا يكون عليها أن تستجيب لمعايير خبرة محايدة وغير مُحابية. وهكذا، فإنّ بعض المؤسّسات تستفيض في استراتيجيّات صناعيّة لتمويه طابعها البيئوي وتمريره. وفي النهاية، فإنّه ليس للفقراء سوى منفذ محدود إلى مواقع القرار والتقرير، بحيث إنّهم يجدون أنفسهم عاجزين عن رفض زرع نشاطات صناعية تسهم في تقويض بيئتهم.

يندرج التوزيع المتفاوت للسلطة في بلدان الجنوب ضمن عملية استغلال ظالم أو غير عادل للموارد الطبيعية، مثل صناعة المناجم في البيرو مثلاً، والنظم البيئية التي تجد نفسها داخل نظام أو منظومة رقابة سياسية واقتصادية متحدّرة من العصر الاستعماري،

أيّ بما يتيح إثراء نخبة محليّة على حساب الغالبية العظمى من الأهالي. فهناك من جهة أولى شركاتٌ ضخمة تُكثر من أعمال القرصنة الحيوية والبيئية، ولا تعترف بالدور المهمّ الكبير الذي يلعبه الأهالي المهمّشون، مثل صغار المزارعين أو دور الشعوب الأصلية في اكتشاف الحبوب أو المواد الطبّية وإنتاجها. وعلى سبيل المثال، فإنّ الاقتصادي الإسباني خوان مارتينيز آلبير Joan Martinez Alier اهتمّ بعشب الكركم الذي يملك خصائص طبيّة مرموقة، والذي حصل البعض على براءة بشأنه في الولايات المتّحدة العام 1995: وقد احتاج الأمر أن تأتي الهند التي جاء منها الكركم، والتي يُستخدَم فيها منذ قرون، لتعترض على هذه البراءة، فتُلغى بعد ذلك بسنتين. وقد بيِّن الاقتصادي نفسه كيف أنّ الأقوياء والجبّارين يتوصّلون، تحت غطاء اقتصاد السوق وحقوق الملكية الظالمة، إلى الإبقاء على نظام يستند إلى عدم التساوي في أحقيّة الوصول إلى الموارد الطبيعية، وتوزيعٍ غير عادل لإدارة النفايات ومعالجتها، كما يشهد على ذلك المثالان اللذان أسلفت الإشارة إليهما، وهما بروبو كووالا Probo Koala، في أبيدجان، أو النفايات الإلكترونية في غانا.

هوامش ومراجع

(1) PROGRAMME DES NATIONS UNIES POUR LE DÉVELOPPEMENT, *Pérenniser le progrès humain: réduire les vulnérabilités et renforcer la résilience*, Rapport sur le développement humain 2014, p. 80 (disponible sur http://hdr.undp.org).

(2) ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUES, Environment at a glance 2013. OECD Indicators, décembre 2013, p. 22 (disponible sur <www.oecd.org>).

(3) BANQUE MONDIALE, *Ending Poverty and Sharing Prosperity. Global Monitoring Report 2014-2015*, 2015, p. 19 (disponible sur <www.worldbank.org>).

(4) المرجع السابق نفسه.

(5) تقرير المقرّر الخاص حول النتائج المشؤومة لحركات المنتجات والنفايات السامّة وتدفّقاتها على التمتّع بحقوق الإنسان، M. Okechukwu Ibeanu. A/HRC/12/26/Add.2, 3 septembre 2009. p. 7-9 (disponible sur <www.ohchr.org>).

(6) SBC E-WASTE AFRICA PROJECT, *Ghana e-Waste Country Assessment*, mars 2011.

(7) GROUPE D'EXPERTS INTERGOUVERNEMENTAL SUR L'EVOLUTION DU CLIMAT, *Changements climatiques 2014. Incidences, adaptation et vulnérabilité. Résumé à l'intention des décideurs*, 2014 (disponible sur <www.ipcc.ch>).

(8) ORGANISATION DES NATIONS UNIES, *World Urbanization prospects. 2014 Revision*, 2014. p. 3.

(9) ROGRAMME DES NATIONS UNIES POUR LE DÉVELOPPEMENT, op. cit., p. 143.

(10) منظّمة الأمم المتّحدة، المرجع السالف الذكر، ص 26.

(11) GROUPE D'EXPERTS INTERGOUVERNEMENTAL SUR L'ÉVOLUTION DU CLIMAT, op. cit., p. 25.

(*) كين سارو ـ ويوا Ken Saro–Wiwa كاتب ومناضل بيئي من أنصار اللّاعنف، هو مؤسّس حركة MOSOP أو حركة المحافظة على بقاء شعب أوغوني في العام 1990. والحركة تضمّ 11 مجموعة تمثّل شعب أوغوني الذي يعيش في دلتا نهر النيجر في جنوب النيجر. وقد اتّهمت الحركة شركة شلّ أو «إلهة النفط» كما كان يسمّيها سارو ـ ويوا بتدمير شعب أوغوني عبر تدمير بيئته وزراعته ووسائل عيشه. وعلى الرغم من أنّ الحركة كانت حركة لا عنف، إلّا أنّ النظام العسكري النيجيري اتّهم مؤسّسها سارو ـ ويوا، في ذروة تحرّك شعب أوغوني ضدّ شركة شلّ، باغتيال رؤساء شعبه، فحكمت عليه محكمة عسكرية بالإعدام شنقاً (المترجِم).

لمعرفة المزيد

- Julian AGYEMAN, Robert BULLARD et Bob EVANS, «Exploring the Nexus. Bringing together sustainability, environmental justice and equity», *Space and Polity*, vol. 6, n° 1, 2002, p. 77-90.
- Raymond BRYANT, «Power, knowledge and political ecology in the third world. A review», *Progress in Physical Geography*, vol. 22, n° 1, 1998, p. 79-94.
- Iain Davey, «Environmentalism of the poor and sustainable development. An appraisal», *Journal of Administration and Governance*, vol. 4, n° 1, 2009.
- Joan MARTINEZ ALIER, *The Environmentalism of the Poor*, Rapport pour l'UNRISD à l'occasion du Sommet mondial sur le développement durable, 2002.
- Joan MARTINEZ ALIER, « Social metabolism, ecological distribution conflicts and languages of valuation», *Capitalism Nature Socialism*, vol. 20, n° 1, 2009, p. 58-87.
- Joan MARTINEZ ALIER, «Environmental justice and economic degrowth. An Alliance between two movements». *Capitalism Nature Socialism*, vol. 23, n° 1, 2012, p. 51-73.
- David PELLOW, «Environmental inequality formation. Toward a theory of environmental injustice», *American Behavioral Scientist*, vol. 43, n° 4, 2000, p. 581-601.
- David PELLOW et Robert BRULLE (dir.), *Power, Justice and the Environment. A Critical Appraisal of the Environmental Justice Movement,* The MIT Press, Cambridge, 2005.
- J. Timmons ROBERTS et Bradley C. PARKS, *A Climate of Injustice Global Inequality, North-South Politics, and Climate Policy*, The MIT Press, Cambridge, 2007.
- J. Timmons ROBERTS et Bradley C. PARKS, «Ecologically unequal exchange, ecological debt, and climate justice. The history and implications of three related ideas for a new social movement», *International Journal of Comparative Sociology,* vol. 50, n° 3-4, 2009, p. 385-409.
- EJOLT project: *Mapping Environmental Justice*: <www.ejolt.org>.

نحو برجوازيةٍ عظمى معولَمة

برونو كوزان وسيباستيان شوفان
(أخصّائيّان في علم الاجتماع، أستاذان محاضران على
التوالي في جامعة ليل ١ (Lille-1) وفي جامعة أمستردام)

تَسارُع سيرورة العولمة وتزايُد التفاوتات الاقتصادية في غالبيّة بلدان العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة، طرح السؤال حول انبثاق طبقة جديدة مسيطِرة معولَمة وصعودها؛ طبقة تتميّز بمستوى ثرائها الذي لم تُسبق إليه، وحضورها المطلق العابر للحدود وللأوطان في كلّ مكان، وثقافتها النوعيّة. ولكي نجيب عن السؤال بصورة معمّقة ـ تتعدّى التعليقات الإعلامية التي تستثيرها عـادةً التصنيفات السنوية في مجلّتَيْ **فوربس** *Forbes* و**فورتشن** *Fortune*، وتتجاوز راهنيّة عمليّات الدمج للشركات والمشروعات أو الشراء الدولية، والتوحيد الظاهر لأشكال النخب الاقتصادية وصورها وممارساتها وتكوّنها عبر العالم ـ، فإنّ العلوم الاجتماعية وضعت برامج عدّة للبحث التجريبي المفصّل.

«المفرطو الغنى» والنخب الاقتصادية المترابطة

الازدهار الحالي أو الانطلاقة الراهنة التي تشهدها الطبقات العليا المتملّكة، التي من شأنها أن تُعيدنا قرناً إلى الوراء في ما عنى الرسملة الخاصّة والعدالة التوزيعية، هي في القلب من أعمال توماس بيكيتي Thomas Piketty ومعاونيه. فتحليلاتهم لتطوّر التفاوتات في المداخيل والثروات، في العديد من بلدان منظّمة التعاون والتنمية

الاقتصادية (OCDE) كما في العديد من السياقات الوطنية الأخرى، إنّما تمكّننا من رؤية الأواليات الاقتصادية الكلّية المكوّنة لهذه البرجوازية العظمى الصاعدة، ولهذه الجماعة الجديدة من الأقوام المفرطي الغنى، أو «السوبر» أغنياء، كما بات يُقال في الأدبيات الناطقة باللغة الإنكليزية. فزيادة الحجم الكامل للأصول والممتلكات والثروات، وتركّزها في قمّة الهرم الاجتماعي، مضافاً إلى معدّلات مردودية رأس المال التي تفوق معدّلات النموّ، والتي تصبح في ما عناهم هُم أكثر علوّاً وارتفاعاً بالنسبة إلى الأغنى من بينهم؛ وكذلك الارتفاع بل «التحليق» الذي لا سابق له لمداخيل العمل الصارخة الارتفاع (وبخاصّة في الولايات المتّحدة وبريطانيا)، كلّ هذه المظاهر تشكّل القوى الأساسيّة للتباعد والتباين الاقتصادي، والتي هي في أصل ظاهرة تطوّر التفاوتات في المداخيل والثروات و«مفرطي الغنى».

غير أنّ هذه المناحي والنزعات العامّة لا تتجلّى في البلدان كافة بذات القوّة، كما أن مساهمة كلّ بلد من البلدان في عديد المفرطي الثراء أو «السوبر أغنياء» ـ الذين يكون تحديد أو تعريف الواحد منهم مثلاً بأنّه ذاك الذي يمتلك ثروة شخصية تُقَدَّر بـ (كذا) مليون يورو أو بدخلٍ سنويّ يتكوّن من (كذا) من مئات آلاف الدولارات ـ إنّما تتعلّق بالدخل الوطني لهذا البلد، راهناً وماضياً، وبأهاليه وسكّانه وبالتفاوتات القائمة بينهم لجهة المداخيل (مداخيل العمل ومداخيل الرأسمال) وكذلك بملكية رأس المال. أو بعبارة أخرى، فإنّ هذه المساهمة ترتبط بما هو موجود وبما يقبل التوزيع، وبعدد الأشخاص الذين سيوزَّع عليهم ومفاتيح التوزيع أو معاييره.

وعلى سبيل المثال، فإنّه إذا كان تعداد الأفراد الذين يكسبون بضع مئات من آلاف الدولارات أو اليورو سنوياً، أرفع في الولايات المتّحدة منه في فرنسا، فذلك لأنّ الأميركيين هُم أوفر عدداً من الفرنسيين ويفوقونهم تعداداً بخمسة أضعاف، وكذلك لأنّ دخل الفرد في الولايات المتّحدة هو أعلى بقليل من دخل الفرد في فرنسا. غير أنّ هذا الأمر يتفسّر كذلك بالتطوّر المتباين للفارق في المداخيل بين دخل السوبر أغنياء والدخل المتوسّط: ففي 1980، كان الواحد في المائة من الأشخاص الأعلى دخلاً يكسبون ما معدّله ثمانية أضعاف الدخل المتوسّط على كلا ضفّتَيْ الأطلسي. والحال

أنّ هذه النسبة أو هذا المعدّل لم يتأرجح صعوداً وهبوطاً إلّا قليلاً في العقود الثلاثة اللاحقة في فرنسا، لكنّه طار خلال تلك الفترة في الولايات المتّحدة وحلّقَ ليبلغ نسبة واحد إلى عشرين ضعفاً.

وإذا كنّا نشهد انبعاثاً غير موزّعٍ بالتساوي لفئة من «السوبر» أغنياء، أو المفرطي الثراء، فهل يعني هذا أنّنا نشهد مجيء برجوازية إجمالية شاملة (معولَمة)، أي مجيء طبقة رأسمالية عابرة للحدود وللأوطان والقوميات، وفقاً لتعبير عالمة الاجتماع لسلي سكلير Leslie Sklair؟ لا بدّ لمعرفة ذلك من استنطاق بقيّة مفاعيل آثار العولمة والتطوّرات الأخيرة للنُخب.

وهكذا، فإنّ تحليل الشبكات عكف على العلاقات الدولية في داخل شبكات المديرين الذين يتربّعون على مقاعد المجالس (*الإدارات أو المديريّات المتشابكة interlocking directorates*) في المؤسّسات والشركات الكبرى وفي مجالس هيئات الحاكمية الخصوصية للاقتصاد العالمي. وهي تُظهِر وجود استقرارٍ نسبيّ في الصلات والترابطات خلال العقود الأخيرة: فالروابط هي، إلى حدٍّ بعيد، وقبل كلّ شيء، روابط قومية، ثمّ إقليمية؛ والروابط الما بين إقليمية الأكثف، هي تلك التي تربط بين ضفّتَيْ شمال الأطلسي، في حين أنّ الأقاليم الكبرى الأخرى ترتبط أكثر بهذا القلب الأورو-أميركي للرأسمالية العالمية، بأكثر ممّا تترابط في ما بينها. التطوّر الأخير والأكثر دلالة ليس ذلك المتعلّق بوضع هذه البنية أو الهيكلية بين «مركز»/«أطراف»، موضع إعادة نظر، لصالح انبثاق أو صعود شبكة هي أقرب إلى أن تكون متعدّدة الأقطاب؛ فهذه حركة موجودة ولكنّها لا تزال محدودة المدى كثيراً. والواقع أنّ ما نلاحظه هو تقدّم التكامل الأوروبي الذي يجعل المركز يتطوّر، ليس من الخارج، وإنّما من الداخل، وذلك بالخفض من الوزن النسبي للعلاقات العابرة للأطلسي، وإنقاصها والحطّ منها.

وبخلاف ذلك، فإنّ أوّل نتائج البحث الجاري ذي المدى التجريبي غير المسبوق، الذي يحلّل «الإدارات أو المديريّات المتشابكة أو المتلاحمة *interlocking directorates*» بين الأعظم مليون مؤسّسة على سطح المعمورة، تحت إشراف عالم السياسة إيلكي هيمسكرك Eelke Heemskerk، تُظهِر المنسوب المرتفع جداً من الترابط

John Pierpont Morgan (1837-1913)، الذي بدأ سيرته المهنيّة بالعمل في مصرف لندني، شأن ديفيد روكفللر David Rockefeller (الذي وِلِد العام 1915) في القرن التالي. والواقع أنّ فترات الإعداد والتكوين والتأهيل الاجتماعي هذه، خارج الحدود الوطنية أو القومية، أصبحت عادات شائعة، منذ أن جعلت الثورة الصناعية أبناء النخب الرأسمالية الجديدة يشرعون بالترحال للتآلف مع أحدث تقنيات الإنتاج وتنظيم العمل. والمعروف أنّ فريدريك إنغلز الذي كان مناضلاً وواحداً من كبار دعاة الأمميّة العمّالية، كان هو نفسه الابن البكر المتعدّد الألسنة لصناعيٍّ بروسيٍّ يعمل في صناعة النسيج، وقد أرسله أبوه إلى مانشستر، وهو في سنّ الثانية والعشرين من أجل تكوينه وإعداده في ميدان الأعمال، وللعمل على ازدهار الاستثمارات العائلية، فكان واعياً لمختلف أبعاد الثقافة الجامعية العالمية ولعقيدة البرجوازية العابرة للقوميات حينذاك.

ولئِن كانت روح المواطنة العالمية (الكوسموبوليتيّة) خاصيّة من خاصيّات جانب من الطبقات المسيطرة، فإنّ وزنها في التفاوتات الاجتماعية كان يتزايد بمقدار ما كانت العولمة تُعزِّز وتُعمِّم في العقود الأخيرة دور معرفة اللغات الأجنبية ودور البلدان الأجنبية كعامل تراتب وهرميّة. التحكّم بالإنكليزية والمرور بحقبة أو أكثر من الاغتراب والإقامة في الخارج، أصبحا تدريجياً بمثابة شروط مسبقة، لا يمكن الالتفاف عليها، لوصول «ذوي الطاقات العليا عبر مسارات العمل المأجور» إلى مراكز أو مناصب الكوادر العليا والقادة في المؤسّسات العظمى. والحال هو نفسه بالنسبة إلى ميل هذه الأخيرة ـ أي المؤسّسات ـ إلى الشبّان الذين يحملون شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، التي تسهم في التنميط الدولي للممارسات الإدارية، بالنظر إلى التنوّع المشهود في جنسيّات حملة هذه الشهادة وأصولهم، وبالنظر إلى المثال التربوي المشترك الذي تعتمده هذه الأنماط في التكوين والإعداد. وهكذا، وكما برهنت ذلك آن ـ كاترين واغنر Anne-Catherine Wagner بخاصّة، فإنّ نُظُم التعليم في العديد من البلدان شهدت قنوات النخبة والتنخّب لديها تتحوّل وتتنوّع لإرضاء دواعي التدويل ومتطلّباته، ومتطلّبات الإجابة عن طلب الإعداد المبكر، بل المتزايد التبكير إلى «الدولي» أو «الأممي».

والتشابك والتعالق بين النخب الاقتصادية في شرق وجنوب شرقي آسيا (وبخاصّة بين الصين، وهونغ كونغ، وسنغافورة، وماليزيا)، التي تتحكّم بجزء من الإنتاج العالمي وبتدفّقات مالية لا يزال نموّها يتسارع منذ مطلع سنوات 1990.

التدويل المتزايد لتكوين الطبقات العليا

تقاسم المراجع الثقافية والإيديولوجية المشتركة، المنبثقة عن التأهيل الاجتماعي الذي يزداد تماثلاً ويتعاظم «انفتاحاً» على الدولي، هو نابض آخر يمكن أن يُفضي إلى توحيد بعض شرائح البرجوازيات الوطنية أو القومية في طبقة معولَمة.

مؤرّخو مدرسة الحوليات، ومَن خلَفَهم من دعاة التاريخ المترابط (الذي يدرس تداخل علاقات الترابط والارتهان المتبادل بين المجتمعات الوطنية أو القومية)، قاموا بالتوثيق الواسع لمناحي الكوزموبوليتيّة التي يتّصف بها الأرستقراطيون والعلماء في العديد من المناطق في العالم، والتي تتّصف بها كذلك الشبكات الإجماليّة الشاملة أو المعولِمة للمعارف والمبادلات بين النخب التجارية، مبرهنين على أنّها بدأت ترتسم منذ مطلع الحقبة الحديثة. بعد ذلك، وفي الحين الذي كانت النبالة الأوروبية تواصل فيه المصاهرات الكثيرة عبر الحدود، وفي الحين الذي كان «التجوال الكبير» عبر أوروبا الغربية، يفرض نفسه تدريجياً كطقسٍ من طقوس البلوغ أو شعيرة من شعائر الرشد بين الأرستقراطيين الشبّان ذوي الثروة، فإنّ الكثير من كبريات عائلات التجّار والمستثمرين والمصارف، راكموا الثروة والنفوذ بفضل تعدّد انتماءاتهم الأقاليميّة وقدرتهم على العمل بصورة متناسقة في دولٍ عدّة (وأحياناً في قارّات عدّة). وربما كان خير الأمثلة على ذلك أسرة مديشي Médicis (في القرن الخامس عشر) أو عائلات فوغر Fugger وويسلر Wesler (في القرنين الخامس عشر والسادس عشر) أو أسرة بارينغ Baring (في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر)، أو أسرة روتشيلد Rothschild (منذ القرن الثامن عشر).

وانطلاقاً من القرن التاسع عشر، أصبح المرور بالأجنبي، أي بالخارج، مرحلة مركزية في تكوين العديد من ورثة عالم الأعمال. وهكذا، فإنّ وليام آستور W. Astor (1792-1875) الذي ورث عن أبيه أوّل ثروة في الولايات المتّحدة، أرسلته عائلته إلى ألمانيا لتحصيل دراساته العليا، كما كان هذا حال جون بيربونت مورغان

John Pierpont Morgan (1837-1913)، الذي بدأ سيرته المهنيّة بالعمل في مصرف لندني، شأن ديفيد روكفللر David Rockefeller (الذي وِلِد العام 1915) في القرن التالي. والواقع أنّ فترات الإعداد والتكوين والتأهيل الاجتماعي هذه، خارج الحدود الوطنية أو القومية، أصبحت عادات شائعة، منذ أن جعلت الثورة الصناعية أبناء النخب الرأسمالية الجديدة يشرعون بالترحال للتآلف مع أحدث تقنيات الإنتاج وتنظيم العمل. والمعروف أنّ فريدريك إنغلز الذي كان مناضلاً وواحداً من كبار دعاة الأمميّة العمّالية، كان هو نفسه الابن البكر المتعدّد الألسنة لصناعيٍّ بروسيٍّ يعمل في صناعة النسيج، وقد أرسله أبوه إلى مانشستر، وهو في سنّ الثانية والعشرين من أجل تكوينه وإعداده في ميدان الأعمال، وللعمل على ازدهار الاستثمارات العائلية، فكان واعياً لمختلف أبعاد الثقافة الجامعية العالمية ولعقيدة البرجوازية العابرة للقوميات حينذاك.

ولئِن كانت روح المواطنة العالمية (الكوسموبوليتيّة) خاصيّة من خاصيّات جانب من الطبقات المسيطرة، فإنّ وزنها في التفاوتات الاجتماعية كان يتزايد بمقدار ما كانت العولمة تُعزِّز وتُعمِّم في العقود الأخيرة دور معرفة اللغات الأجنبية ودور البلدان الأجنبية كعامل تراتب وهرميّة. التحكّم بالإنكليزية والمرور بحقبة أو أكثر من الاغتراب والإقامة في الخارج، أصبحا تدريجياً بمثابة شروط مسبقة، لا يمكن الالتفاف عليها، لوصول «ذوي الطاقات العليا عبر مسارات العمل المأجور» إلى مراكز أو مناصب الكوادر العليا والقادة في المؤسّسات العظمى. والحال هو نفسه بالنسبة إلى ميل هذه الأخيرة ـ أي المؤسّسات ـ إلى الشبّان الذين يحملون شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، التي تسهم في التنميط الدولي للممارسات الإدارية، بالنظر إلى التنوّع المشهود في جنسيّات حملة هذه الشهادة وأصولهم، وبالنظر إلى المثال التربوي المشترك الذي تعتمده هذه الأنماط في التكوين والإعداد. وهكذا، وكما برهنت ذلك آن ـ كاترين واغنر Anne-Catherine Wagner بخاصّة، فإنّ نُظُم التعليم في العديد من البلدان شهدت قنوات النخبة والتنخّب لديها تتحوّل وتتنوّع لإرضاء دواعي التدويل ومتطلّباته، ومتطلّبات الإجابة عن طلب الإعداد المبكر، بل المتزايد التبكير إلى «الدولي» أو «الأممي».

وفي فرنسا، التي باتت دروس الكلّيات الكبرى فيها تتطلّب في أحيان متزايدة الإقامة سنة أو نصف سنة إلزامية في الخارج (وربما إمكانية مسار مزدوج الجنسية يتيح في نهاية مطافه الحصول على دبلوم مزدوج)، أو اللحاق بالخمسة في المائة من الطلاب الذين تشتمل دراستهم على إقامةٍ إيراسموس(*)، وأحياناً إتمام كامل دراساتهم العليا في بلدٍ آخر، يبدأ بعض التلامذة التحضير للالتحاق بالكليّات ابتداءً من الصفوف الثانوية (وأحياناً قبل ذلك) داخل قنوات الامتياز أو التميّز و/أو المؤسّسات التي أُنشِئت لهذا الغرض.

وهذا هو الحال بالتأكيد في القطاعات أو الفروع «الأوروبية» أو اللغات الشرقية، التي تقترحها وتعرضها كلّيات وثانويات عدّة، وكذلك بعض المؤسّسات الخاصّة والعمومية (كتلك التي تعرض الخيار الدولي للبكالوريا العامة) المقصورة على الطلّاب الذين يتقنون لغتين، أو يتقنون الإنكليزية إتقاناً تامّاً. وبين هؤلاء يوجد طلّاب تآلفوا مع اللغات والثقافات الأجنبية بصورة مبكرة ـ سواء أكان مصدر ذلك هو «كوسموبوليتيّة» عائلية قديمة أم تنقّل الأهل وترحالهم الجغرافي، أم كلا الأمرين معاً ـ وهو تآلف تتعهّده وتثمّنه المؤسّسة المدرسية وتقّيمه، بمعنى أنّها تُضفي عليه القيمة. وعلى هذا، فإنّ لهؤلاء الطلّاب سُبُلهم في الوصول إلى الموارد الأكاديمية أو إلى علامات التميّز النوعيّة التي يمكن أن تجتمع لدى صاحبها أو أصحابها، إلى جانب كفاءات أخرى أكثر سهولة على التحصيل بالنسبة إلى الطلّاب الناجحين الذين ينتمون إلى الأوساط كافة، أو تحلّ جزئياً محلّ هذه الكفاءات.

الألفة والاستراتيجيّات الطبقيّة الدوليّة

في ما وراء الإطار العائلي، والمدارس والعوالم المهنيّة، هناك أماكن عدّة من أماكن تمضية أوقات الفراغ، ومن مؤسّسات التأهيل الاجتماعي، تعمل هي الأخرى لصالح الطبقات المسيطِرة الأكثر غنىً ويسراً من الناحية الاقتصادية، والأكثر تحرّكاً، على النحو الدولي، كهيئات تجانس جزئي وتثاقف متبادل وتكامل في الهويّة.

وينبغي التمييز حول هذه النقطة أيضاً بين مختلف شرائح الطبقات المسيطِرة. والواقع هو أنّ جمعيات قدامى الطلّاب أو المغتربين، والنشاطات الأخرى، والتدابير

والأواليات (التي تستند بخاصّة إلى التكنولوجيا الجديدة المتعلّقة بالمعلومات والاتصالات NTIC) التي تهدف إلى تشجيع روح التآلف الاجتماعي المحلّي أو غير المحلّي لدى المديرين الدوليين وعائلاتهم، لا علاقة لها بتنظيم التآلف الاجتماعي الدولي للبرجوازية الكبرى المتملّكة إلّا بشكل يسير. فتآلف هذه الأخيرة مبني على الشبكات ما بين العائلية المتعدّدة الأجيال، وعلى الدوائر الكبرى والمواعيد الموسمية المُدرجَة على برامج مبادلات الزهو الدنيوية المجتمعية.

غير أنّ العديد من الأماكن والممارسات المشتركة المتقاسمة التي تنتمي إلى رحلات الترف والاستهلاك المترف، تسهم، في حالة الأفراد والجماعات الأغنى والمتحدّرة من كلا المجموعتَيْن، في جمع البرجوازيات القديمة والجديدة في العالم كلّه. فالتنقّلات في الدرجة الأولى، أو في درجة الأعمال، والإقامة في قصور، وارتياد مطاعم وأماكن رقص وموسيقى ونوادٍ رياضية استثنائية، و«مُحَوطات» أو جزيرات الإقامة البالغة الترف، وأماكن الاصطياف التي تتقصّدها نخبة النخبة (سان تروبيز/راماتويل Saint Tropez/Ramatuelle، سانت بارتيليمي Saint-Barthélemy، بورتوفينو Portofino، لاكوستا سميرالدا la Costa Smeralda، هامبتونز les Hamptons، نانتوكيت Nantucket، آسبن Aspen، غستاد Gstaad، مراكش،.. إلخ)، وبعض التظاهرات الثقافية والتجارية التي تنتمي إلى المرتبة الأولى (مثل مهرجان كان Cannes، ومعارض فنّ بازل Art Basel، وأسابيع الأزياء الأربعة الرئيسية) وصالات البيع بالمزاد، والمبيعات الخاصّة التي تنظّمها المتاجر الباذخة، هي كلّها أمثلة على هيئات التأهيل الاجتماعي الثانوي ومحافله وإشاعة الروح الاجتماعية الثانوية.

حين تسهم هذه الأماكن في بثّ أسلوب عيش ونمط حياة ونمط تعارف ونشره، وبثّ روحيةٍ حضرية أو مدينية قوامها معايير وسجلّات تفاعل نوعيّة ـ غالباً ما تذكّر بها ضمناً، طبقة إدارية جرى إعدادها وتكوينها لكي تدير العادات البرجوازية والاعتيادات الأرستقراطية التي هي من أصول قومية ووطنية مختلفة ـ فإنّها، ـ أي هذه الأماكن ـ تسهم بذلك في التكامل التدريجي للوافدين الجدد إلى صفوف هذه البرجوازية العالمية الكبرى، التي ظلّت حتّى نهاية القرن العشرين، أوروبيةً ـ أميركية أساساً. وهي الآن تزداد

مجاورةً «للروس الجدد» الذين أثروا على أثر تفكّك الاتّحاد السوفياتي، وكذلك لقادة ومقاولين أو أصحاب مشروعات من المرتبطين برأسمالية الدولة الصينية والقريبين من الملكيّات النفطية في الخليج الفارسي.

وأخيراً، وللإجابة عن السؤال حول انبثاق برجوازية عظمى بصورة كاملة، فإنّه يبقى علينا أن نتساءل، متابعين في ذلك عالِم السياسة جيمس مايزل James Meisel، عمّا إذا كان ثمّة وراء التطوّرات التي تسهم في المجانسة العابرة للحدود وللأوطان والقوميات لطبقة متملّكة جديدة، ولهيئات ومحافل إعدادٍ وتكوينٍ وتأهيل اجتماعي مشتركة، نتساءل عمّا إذا كان ذلك يؤاتي انبعاث وعي طبقي ويشجّعه. ويمكن اعتبار هذا الأخير «متواطئاً»، أي أنّه يعمل بالتعاون والاتفاق مع (وهو ما يسمّيه علم الاجتماع «طبقة مُستنفَرَة» أو«طبقة مُجَنَّدَة»). والحال أنّ الموضوع هنا، هو موضوع وجه من وجوه المسألة المطروحة، ويستدعي تحليلاً متعدّداً وذا تلاوين.

ثمّة أعمال كثيرة في العلوم الاجتماعية وثَّقت الدور المركزي الذي تلعبه المنظّمات الدولية لأرباب الأعمال، وشبكات مراكز التفكير وهيئات النقاش، المتكتّمة إلى هذا الحدّ أو ذاك، بين النخب الغربية والعالمية (مثل مجموعة بيلدربرغ Bilderberg واللجنة الثلاثية الجنسيات، والمنتدى الاقتصادي العالمي)، في حاكمية الاقتصادات الرأسمالية وتنسيقها، ولاسيّما حين يتعلّق الأمر بجعلها تتّخذ منحى نيوليبرالياً، أو على الأقلّ بحمْلها على مواكبة هذا المنعطف الذي يضع منطق إعادة التوزيع، الذي ظلّ سائداً طيلة عقود ما بعد الحرب الباردة، موضع إعادة نظر. وثمّة أعمال أخرى فصّلت كيف أنّ البرجوازيات الاقتصادية والحاكمين الفاسدين، والمهنيّين المحترفين الذين يقدّمون لهم النصح والمشورة، يتعدّون الأطر الوطنية ويتجاوزونها، عبر التركيبات المالية والمدارات الما بين قارّية التي تسمح بالتهرّب الضريبي (أو اختلاس المال العمومي) ومراكمة التملّكات غير الشرعية التابعة لها. يتمّ هذا الاختلاس من دون أن يختلج لذلك وجدانٌ أو يتحرّك ضميرٌ، بخاصّة أنّه بات من المألوف والمبتذل في العديد من البلدان ذات المرجعية الإيديولوجية النيوليبرالية، أن يترافق التملّك المرتفع جداً لفرد ويأتلف مع نقد التضامن مع الفقراء.

ومع هذا، فإنّ هذه الاستراتيجيّات المنسّقة على المستوى الشامل لا تكفي لتبرير رؤية سلمية أو مسالِمة للعلاقات داخل البرجوازية العالمية. ولئِن باتت الموارد الدولية كذلك، وعلى نحوٍ متزايد، ورقة ضرورية لفرض النفس في حقلٍ من حقول السلطة الوطنيّة، ولئِن باتت العديد من الشرائح قادرة على الاعتراض داخل هذه السلطة باللجوء إلى الموارد الدولية المختلفة والمتفاوتة، فإنّ عدداً من الموارد المبذولة في حقل السلطة الاقتصادية الدولية، هي في الواقع موارد تراكمت أوّلاً على الصعيد الوطني واكتسبت قيمتها تبعاً لتوازنات جيوسياسية تسهم كذلك في تعديلها.

هوامش ومراجع

(*) قرار اتّخذته الجماعة الأوروبية، ولاسيّما فرنسا وألمانيا وبريطانيا في العام 1987 تحت مسمّى European Community Action Scheme for the Mobility of University Students وهو يطابق اسم Erasmus، الفيلسوف الهولاندي الذي تنقّل في تعليمه في العديد من المواضع الأوروبية، وخلّف ثروته لجامعة بازل السويسرية (المترجِم).

لمعرفة المزيد

- Fernand BRAUDEL, *Civilisation matérielle, économie et capitalisme. XVe-XVIIIe siècle. Tome 3: Le temps du monde*, Armand Colin, Paris, 1979.
- William CARROLL, *The Making of a Transnational Capitalist Class. Corporate Power in the 21st Century*, Zed Books, Londres, 2010.
- Bruno COUSIN et Sébastien CHAUVIN, «L'entre-soi élitaire à Saint-Barthélemy», *Ethnologie française*, vol. 42, n° 2, p. 335-345, 2012.
- Olivier GODECHOT, *Working Rich. Salaires, bonus et appropriation du profit dans l'industrie financière*, La Découverte, Paris, 2007.
- Serge GRUZINSKI, *L'Aigle et le Dragon. Démesure européenne et mondialisation au XVIe siècle*, Fayard, Paris, 2012.
- Thomas PIKETTY, *Le Capital au XXIe siècle,* Seuil, Paris, 2013.
- Rachel SHERMAN, *Class Acts. Service and Inequality in Luxury Hotels*, University of California Press, Oakland, 2007.
- Leslie SKLAIR, *The Transnational Capitalist Class*, Blackwell, Oxford, 2001.
- Sanjay SUBRAHMANYAM, *Comment être un étranger. De Venise à Goa, XVIe-XVIIIe siècles*, Alma, Paris, 2013.
- Kees VAN DER PIJL, *The Making of an Atlantic Ruling Class*, Verso, Londres, 1984.
- Anne-Catherine WAGNER, *Les Classes sociales dans la mondialisation*, La Découverte, Paris, 2007.
- Gabriel ZUCMAN, *La Richesse cachée des nations. Enquête sur les paradis fiscaux*, Seuil, Paris, 2013.

أشكالٌ جديدة من القهر والسيطرة

آن ـ كاترين واغنر

(أستاذة جامعية، جامعة باريس ـ 1.
مركز علم الاجتماع الأوروبي CSE ـ التابع للمركز
الأوروبي لعلم الاجتماع والعلوم السياسية CESSP)

كيف نقيس حالة التفاوتات المدرسية والجامعية وتطوّرها على المستوى العالمي؟ بدافع من منظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) التي تذود عن التربية بصفتها عامل تنمية، ثمّ بدافعٍ من منظّمات دولية أخرى، مثل منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أو البنك الدولي وسواهما من الهيئات التي لا تزال تهتمّ منذ نهاية سنوات 1970 بالتربية انطلاقاً من نظرية الرأسمال الإنساني (حيث تفترض أنّ البلد الذي يكون مواطنوه وسكّانه ذوي تكوين جيّد وإعدادٍ حسن، يصير أقدر على التكيّف مع تطوّرات السوق)، فإنّ إنتاج المعطيات الدولية حول التربية تنامى نموّاً شديداً، وبات يتوجّه وجهة البحث عن معايير للمقارنة ولجودة التعليم.

تعود العوائق إلى كثرة المستويات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، وإلى صعوبة إيجاد مؤشّرات «كونية جامعة» تُناسِب وضع النظم التربوية لبلدان العالم كافة، وإلى استحالة التحكّم بالنحو الذي أُنتجت فيه المعطيات، ولاسيّما في البلدان الفقيرة و/ أو التي تعيش في حالة حرب، حيث يكون الجهاز الإحصائي متردّياً. وكذلك، وعلى وجهٍ أعمّ، فإنّ موافقة أو ملاءمة المقارنة الدولية في ميدان التربية يمكن أن تكون موضع تساؤل: فلكلّ نظام تربوي تاريخه وتنظيمه ومحتوياته التي لا تنفصل عن رهاناته

الوطنية أو القومية، وعن المشروعات النوعيّة الخاصّة به كمجتمع. فهل ينبغي، مثلاً، أن تشمل المقارنات الدولية المدارس الدينية؟ كيف يمكن أن نأخذ بعين الاعتبار التنامي الأُسّي في عالم المدارس الخاصّة، أو التابعة لجمعيات أو جماعات أو طوائف أو مؤسّسات خاصّة «للخدمة التربوية»، وهي غالباً ما تكون عابرة وفائقة التغاير؟ وأخيراً، فإنّه لا يمكن قصر التفكير حول التفاوتات العالمية في ميدان التربية، على المقارنة الإجمالية الشاملة بين البلدان: لا بدّ كذلك من أخذ التفاوتات الداخلية داخل مختلف النظم التربوية الوطنية، تبعاً للوسط الاجتماعي للطلّاب ولجنسهم ومكان سكناهم أو عرقهم وسلالتهم، بحيث إنّ هذه المشكلات، التي هي مشكلات مقارنةٍ دوليةٍ، هي مشكلات تقنيةٌ ونظريةٌ في آنٍ معاً، تتضاعف إذا ما أخذنا كذلك بعين الاعتبار إمكانيات الوصول إلى التربية والحصول عليها والكفاءات التي يكتسبها الطلّاب، أو المحاور التي تدور حولها المعرفة، أو التي تغلب عليها.

التفاوتات في الوصول إلى المعرفة والحصول عليها

الهدف الأوّل للإحصاءات الدولية هو قياس انتشار التربية وتعلّم القراءة والكتابة وتوسّعها. ففي العام 2000، حدّدت الأمم المتّحدة في اجتماعها الذي انعقد في داكار في ذلك التاريخ *ستّة أهدافٍ كبرى واجبة التحقّق في العام 2015، لتشجيع وصول أبناء* المعمورة كافة بالتساوي إلى التربية والتعلّم. غير أنّه لم يتمّ بلوغ أيّ هدف من هذه الأهداف أو تحقيقه كما يقول آخر تقرير لليونسكو[1] وهو يبدي أسفه لذلك. ويقيناً أن الوصول إلى المدرسة أو الحصول عليها قد حقّق تقدّماً منذ العام 2000: فقد ازدادت نسبة الطلّاب الذين يرتادون المدرسة من 84% إلى 89% في المستوى الابتدائي، ومن 59% إلى 73% في المستوى الثانوي. غير أنّ أكثر من 57 مليون طفل، من البلدان السائرة في طريق النموّ بعامّة ـ وفي أفريقيا السوداء بخاصّة، حيث كان نصيبها 30 مليون طفل من أصل المجموع المذكور ـ لم يكونوا في المدرسة الابتدائية في العام 2011. المعدّل الصافي لارتياد المدرسة في هذه المنطقة هو 78% في المرحلة الابتدائية (النسبة العالمية هي 89%)، و41% في المرحلة الثانوية (النسبة العالمية هي 73%). وتبدو التفاوتات أكثر تجلّياً كلّما ارتفعنا ونحن نتتبّع مستويات التعليم: فمعدّل الوصول

ي التعليم العالي بلغ 7% في أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء، مقابل 76% في أميركا شمالية وأوروبا الغربية. ولا ينبغي لهذه الانقسامات أو الانزياحات والتباعدات كبرى، أن تنسينا أنّ الفوارق داخل أوروبا هي فوارق كبيرة. فوفقاً لمعطيات أوروستات Eurostat، فإنّ 7,1% من الأحداث خرجوا بصورة مبكّرة من النظام المدرسي في السويد وهم لا يحملون أيّ شهادة أو دبلوم، مقابل 23,6% في إسبانيا.

وعلى هذا، فإنّ الأهالي الذين هُم على هامش المدرسة، يظلّون بالغي التعداد. وإذا كانت معدّلات ارتياد المدرسة تزداد بفعل الزيادة السكّانية، فإنّ عدد المراهقين لذين يرتادون المدرسة ظلّ ثابتاً منذ العام 2007. سياسات التعليم الكونيّة الجامعة منبثقة من المؤتمرات الدولية الكبرى، كمؤتمر جومتيان Jomtien في تايلاندا (العام 1990) وداكار (العام 2000)، تُظهِر حدود قدراتها: ففي أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء، رتفعت أعداد الأميّين (أي أولئك الذين يُحدَّدون بأنّهم لا يعرفون القراءة ولا الكتابة) ما بين العامَيْن 1980 و2011 من 133,8 مليوناً إلى 182 مليوناً، كما زادت نسبتهم في لشريحة التي تتراوح أعمار أفرادها بين 15 و24 سنة.

وبخلاف ذلك، فإنّ ازدياد ارتياد المدارس في البلدان السائرة في طريق النموّ، إنّما كان بين صفوف الصبيان الحضر الذين ينتمون إلى الأوساط الميسورة، كما أن لتفاوتات من حيث علاقتها بالوسط الاجتماعي وبالجنس تظلّ ثابتة، بل إنها تفاقمت في بعض البلدان خلال العشرية الأخيرة. وهذا أمرٌ يتفسّر جزئياً بتنامي نفقات التربية لتي تنيخ على العائلات في البلدان الفقيرة، والتي تفوق نسبتها في البلدان الغنيّة بثلاثة أضعاف. وكثيراتٌ من الدول المأزومة خفّضت نفقاتها التربوية، كما أنّ المعونة الدولية للتربية هبطت منذ العام 2010.

«كفاءات» و«مؤهّلات» غير متساوية التوزيع؟

معدّلات الوصول إلى المدرسة، لا تُنبئنا بشيءٍ عن المؤهّلات التي يكتسبها الطلّاب حقيقة، والتي يبدو أنّها موزّعة على نحوٍ متفاوتٍ غير متساوٍ، بسبب النقص في المعلّمين (تستقبل الصفوف في مالاوي ما متوسّطه 130 تلميذاً في السنة الابتدائية الأولى). وهناك من بين (650) مليون طفل بلغوا سنّ ارتياد المدرسة الابتدائية في

العالم، 250 مليوناً لا يملكون أسس القراءة والحساب[2]: وهذا يطال 4% من الأطف
في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية، وثلثي أطفال آسيا الجنوبية والغربية، وثلاثة أخماس
أطفال أفريقيا السوداء. وهذه المؤشّرات تزيد مفعول الوسط الأصلي الذي ينتمي إليه
الطفل: فالفارق بين أطفال الأوساط الميسورة وذات الامتيازات والأطفال الفقراء، يكون
أكثر وضوحاً ممّا لو اعتبرنا الوصول إلى التربية والمدرسة فحسب؛ وهو فارق يتأكّد
ويزداد مع العمر.

وهناك متتاليةٌ بكاملها من المؤشّرات، في منظور البحث هذا، تدفع إليها وتشجّع
على استخدامها منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، التي تسعى منذ نهاية
سنوات 1990 إلى قياس «أداء» نُظُم التربية وقياس «مؤهّلات» و«كفاءات» التلامذة.
ويقدِّر برنامج التقييم الدولي للطلبة (PISA) منذ العام 2000، «المؤهّلات أو الكفاءات
الضرورية لمجريات الحياة» (معرفة القراءة والكتابة (*literacy*) بالإنكليزية، أو بالفرنسية
«الثقافة» الرياضية والعلمية وفهم المكتوب) على أساس ما اكتسبته عيّنات من الطلّاب
في الخامسة عشرة من العمر تنتمي إلى قرابة ستّين بلداً.

وفي حين ظلّت اليونسكو ترفض، حتّى العام 2003، نشر ترتيب البلدان، من باب
احترام خصوصيّات البنيات التربوية للدول، فإنّ المقارنة الدولية لمؤهّلات الطلّاب
وكفاءاتهم تعمّمت اليوم: فقد أصبحت ركيزة من ركائز التقييم الدولي للتربية، المرتبطة
صراحة بإصلاح النُظم التربوية و/أو بشروط القروض الدولية. وهي تضع موضع
المنافسة بلداناً باتت مصنّفة ضمن تراتبية أو هرميّة... وفاقاً لمنطقٍ بياني فائق المدرسية
(أفضل طلّاب برنامج التقييم الدولي للطلبة PISA من فنلندا التي احتلّت هذه المرتبة
في العام 2009، وشانغهاي في العام 2012، إلى الأخيرين المتأخّرين في المرتبة مثل
قيرغيستان والبيرو).

ما هي التعاليم المُستفادة من هذه الاختبارات؟ البلدان الصغيرة الآسيوية، وكذلك
اليابان، جاءت تتصدّر عمليات التصنيف وتحديد المرتبات الأخيرة، وتحتلّ رأس
القائمة، متقدّمةً على ألمانيا (المرتبة السادسة عشرة) وفرنسا (المرتبة الخامسة والعشرين)
أو الولايات المتّحدة أيضاً (المرتبة السادسة والثلاثين). فمرتبة البلد (أو المدينة كما في

التاسعة)، فضلاً عن جامعة سويسرية (هي كلّية زيورخ للعلوم التقنية، واحتلّت المرتبة العشرين). ثمّ إنّ خارطة توزّع «أفضل» خمسماية جامعة عالمية يؤكّد المركز الغالب للولايات المتّحدة (لأنّ لها بينها 146 جامعة) تليها الصين مع (44 جامعة)، وألمانيا (39 جامعة)، والمملكة المتّحدة (38).

وقد بتنا نعرف عوامل الانحراف أو الاعوجاج في هذا التصنيف: فمعاييره تؤدّي إلى تفضيل العلوم الدقيقة وجامعيّي العالم الأنغلوفوني والجامعات التنخّبية على جامعات «الجمهرة»، وتقديم البحث في الجامعة على حساب البحث الذي تقوم به هيئات أخرى مثل المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (CNRS). غير أنّ تحسّن منزلة الجامعات الوطنية في هذا التصنيف، أصبح هدفاً واضحاً صريحاً لسياسات إصلاح التعليم العالي في العديد من البلدان، ومنها فرنسا.

وبخلاف طابعه المعياري، فإنّنا نستطيع أن نأخذ على تصنيف شانغهاي (كما وعلى التصنيفات الدولية) إدخاله منافسة مصطَنعة بين الجامعات، لا تقع في حقيقة الأمر على مستواها هي كجامعات، وإنما على مستوى حيِّزها الوطني أو القومي فوجود «سوق دولية للجامعات» هو أقرب إلى أن يكون توصيف «وصفة» منه إلى حكم مبنيّ على استكشاف حقائق أو معاينة وقائع ملحوظة. والواقع هو أن ما يقرب من مجموع الطلّاب (98%) لا يغادرون بلدهم من أجل الدرس. والطلّاب المتحرّكون أنفسهم نادراً ما يتوخّون الجامعات الموجودة، أو الخمسماية «الأفضل» قبل أن يقرّروا اختيارهم: ذلك أنّ هذا الخيار تمليه ضرورات مالية وثقافية وقربى جغرافية وتاريخية ولغوية تحدّد «الأسواق المحميّة» مع كُوَّات بلا نوافذ وبيوتات كثيرة.

وهكذا، فإنّ تفحّص تحرّكات أو حركيّة الطلّاب يبرز وجود علاقات متفاوتة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب (84% من الطلّاب المتحرّكين دولياً سيدرسون في أحد بلدان منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، و60% منهم، هُم من البلدان السائرة في طريق النموّ)؛ والحقّ أنّ جغرافيّة الدفوق الجامعية لا تني تتعقّد. ومنذ سنوات 1980، والتعاون شمال ـ جنوب، يُخلي الساح لمصلحة تصوّر جديد للمبادلات الجامعية، تنزع نحو الاقتصار على حدود البلدان الغربية أو البلدان الصاعدة. وهكذا

فإنّ برامج التبادل تشتمل بالأولوية على بلدان الشمال. وثمّة عددٌ متزايدٌ من البلدان الصناعية التي تسعى إلى تنخّب الطلّاب «الدوليين» من البلدان الغنيّة وإلى كبح تسجيل الطلّاب «الأجانب» من أبناء المستعمرات القديمة أو من البلدان الفقيرة.

وعلى هذا، فإنّ خطوط الحركة والتحرّك لا زالت تتنوّع، وما فتِئَت تتنامى خارج المحيط الممهَّد المعبَّد تاريخياً. فقد بتنا نشهد في السنوات الأخيرة انتقال بعض ميادين الامتياز والتميّز، كالمال مثلاً، نحو الهند أو نحو الصين، وبتنا نشعر على وجه أعمّ بوجود «جهوية» في الدفوق الطلّابية. وهكذا، فإنّ خمسة بلدان استقبلت العام 2012، قرابة نصف الطلّاب الدوليين ـ الولايات المتّحدة (18%)، المملكة المتّحدة (11%)، فرنسا (7%)، أستراليا (6%)، ألمانيا (5%) ـ والواصلون الجدد مثل الصين وماليزيا وجمهورية كوريا، وسنغافورة، ونيوزيلاندا تستقبل 6%، ومصر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية 4%. وهكذا، فإنّه يُضاف إلى التغيّرات الجيو ـ بوليتيكية ـ التي تُترجِم أيضاً شرعية أو مشروعية المعارف الجديدة، الدينية مثلاً ـ فاعلون وفعاليات جديدة (هيئات دولية، نُظم غير حكومية) تُعيد رسم تخوم حقل المعارف مثلما تُعيد رسم النماذج التاريخية لصناعة النخب.

تحوّلات واستحالات الطلب على التربية

تُظهِرُ المقارنات الدولية التفاوتات التربوية التي تعكس علاقات الغلبة والسيطرة الاقتصادية والسياسية بين البلدان وتعزّزها. تسهم هذه المعطيات جزئياً في إنتاج ما تقيسه: إذ لمّا كانت المقارنات تستند إلى معايير أداء، فإنّ مقارنة النُظُم التربوية تفرض نماذج ومنوالات تقدّمها على أنّها كونية جامعة («المؤهّلات» و«الكفاءات»، السوق.. إلخ). والتصنيفات التي ترد بين شروط المعونة التي تقدّمها المنظّمات الدولية، أو الهِبات الخيرية، تبرّر الإصلاحات العميقة للنظم التربوية. وبهذا المعنى، فإنّ التصنيفات تؤثّر على بنية التفاوتات المدرسية والجامعية.

ولتعميق تحليل التفاوتات، فإنه يكون من المفيد أن نوقف اللجوء إلى نموذج كونيّ جامع، وأن نتناول التفاوتات كعرض تربوي في العالم، وأن ننكبّ كذلك على معاينة تحوّلات الطلب على التربية واستحالاته في مختلف البلدان. يفضي بنا هذا

إلى طرح مسألة استخدامات التربية، ولاسيّما لجهة إمكانيات عمل حملة الدبلومات والتي هي في أساس أشكال جديدة وصور من التفاوتات. فإذا كان الدبلوم في بلدان الشمال عاملاً محدِّداً، للمراكز الاجتماعية والمواقع المهنية حتّى ولو كانت قيمته قد تعرّضت للانخفاض، إلّا أنّ الأمر لم يعد كذلك في عددٍ كبير من دول الجنوب بسبب أزمة الدول وأزمة الاستخدام العمومي. وظاهرة «بطالة حملة الشهادات» في العديد من البلدان السائرة في طريق النموّ تحوّل العلاقة بالتربية، في العمق، الأمر الذي يؤدّي إلى التساؤل حول الأشكال الجديدة من الطلبات التربوية وحول إعادة هيكلة التفاوتات العالمية تبعاً، ليس لإمكانية الوصول والحصول على التربية، وإنّما تبعاً لاستخدامها ومردوديّتها أيضاً.

هوامش ومراجع

(1) UNESCO, *Enseigner et apprendre: atteindre la qualité pour tous*, Rapport mondial de suivi sur l'EPT, Éditions Unesco, 2013 (disponible sur <http://unesdoc.unesco.org>).

(2 وفقاً لمؤشّرات الاستقصاء الدولي حول الرياضيات والعلوم l'Enquête internationale sur les mathématiques et les sciences (TIMSS) والبرنامج الدولي للبحث في القراءة المدرسية Programme international de recherche en lecture scolaire (PIRLS)، والجمعية الدولية لتقييم الإنجازات التربوية l'International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA).

لمعرفة المزيد

- Roser CUSSÓ et Sabrina D'AMICO, «Vers une comparabilité plus normative des statistiques internationales de l'éducation: de l'éducation de masse aux compétences», *Cahiers de la recherche sur l'éducation et les savoirs*, Hors-série n° 1 «Pouvoirs et mesure en éducation», 2005.
- Nolwen HENAFF et Marie-France LANGE (dir.), «Inégalités scolaires au Sud», *Autrepart*, n° 59, septembre 2011.
- Michèle LECLERC-OLIVE, Gracia SCARFÒ GHELLAB et Anne-Catherine WAGNER (dir.), *Les Mondes universitaires face au marché. Circulation des savoirs et pratiques des acteurs*, Karthala, Paris, 2011.
- Marc PILON, Jean-Yves MARTIN et Alain CARRY (dir.), *Le Droit à l'éducation. Quelle universalité?,* Éditions des archives contemporaines, Paris, 2010.
- Institut statistique de l'Unesco, données sur l'éducation dans le monde: <www.uis.unesco.org>.
- Base de données de l'OCDE sur l'éducation: <www.oecd.org/fr/education>.

III. من قارّةٍ إلى أخرى

- النتَائج غير الحاسمة لليسارات الأميركيّة اللّاتينية
- التفاوتات الاجتماعية في أوروبا
- المسألة الإسكتلنديّة ومستقبل المملكة المتّحدة
- اللوكسمبورغ: جنَّة ضريبيّة في كرسيّ الاتّهام
- التفاوتات في الهند: حالة أنموذجية
- صين الأغنياء، صين الفقراء
- العراق أمام تحدّي الدولة الإسلاميّة
- إسرائيل، أفضل التلامذة في المدرسة النيو- ليبراليّة
- الساحل: أيّة رهانات سياسيّة وأمنيّة؟
- جمهورية الكونغو الديمقراطية: فضيحة مزدوجة
- كُتب السَّنة

النتائج غير الحاسمة لليسارات الأميركيّة اللّاتينية

سونَيفا لابارت

(طالبة دكتوراه في كلّية الدراسات العليا بالعلوم الاجتماعية (EHESS)، وباحثة تابعة للكلّية الأميركية اللّاتينية في العلوم الاجتماعية (FLASCO))

توصف سنوات 1980 في أميركا اللّاتينية بأنّها «العشريّة الضائعة»، في حين يُنظَر إلى سنوات 1990 على أنّها عشرية المنعطفات النيوليبرالية الطوعيّة، أو التصويبات البنيويّة السلطويّة. أمّا سنوات 2000، فإنّ سمتها الغالبة تظلّ وصول سلسلة أو متتالية من حكومات «اليسار» أو من الحكومات «التقدّمية» التي تحمل مشروعات تنمية مؤسَّسة على منطق حجاجي مساواتيّ، وعلى إرادة ترقية الشرائح الأكثر حرماناً في المجتمع وتقدّمها بل انعتاقها. أثارت «*الموجة الورديّة*» (*Pink Tide*)، وفقاً للتسمية التي أطلقها المعلّقون الأميركيون الشماليون عليها، وعمّدوها بها، آمالاً بالغة القوّة في أميركا اللّاتينية، وكذلك في بقية أرجاء العالم. أمّا في أوروبا، فإنّ الكافّة يضعونها في مقابل سياسات التقشّف المتّبعة في القارّة العجوز، لامتداح ما يسمّونه «عودة الدولة» ـ وهي «عودة» على النقيض من النزعات إلى الخصخصة ـ وسياسات إعادة التوزيع الجريئة إلى هذا الحدّ أو ذاك. غير أنّ امتحاناً أكثر تدقيقاً لهذه التجارب، وكذلك لتطوّر المؤشّرات الاجتماعية للبلدان التي لا تشكّل جزءاً من «الانعطاف إلى اليسار»، يفرض علينا ويجبرنا على إدخال بعض التلاوين على هذه الرؤية وإجراء محصلة أكثر مباينةً واختلافاً.

ثمّة ثلاثة أسباب رئيسيّة تدعونا إلى جعل القطيعة التي يمثّلها «المنعطف اليساري» في أميركا اللّاتينية قطيعة نسبيّة لا مطلقة. فأمّا السبب الأوّل فإنّه يحيل إلى تنوّع «اليسارات» الأميركية اللّاتينية، وهو تنوّع ليس مرئيّاً دائماً من الخارج. ويبقى أنّه سواء إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدينامية المؤسّسية، أم أسلوب الزعامة أو منطق السياسات العموميّة، فإنّ ثمّة فوارق كبرى بين حكومات لويس أغناسيو لولا داسيلفا Luiz Inácio Lula da Silva، ومن بعده ديلما روسيف Dilma Roussef في البرازيل، مثلاً، وحكومتَيْ هوغو شافيز Hugo Chávez ونيكولاس مادورو Nicolás Maduro في فنزويلا، وبين التحالف اليساري الكلاسيكي، كجبهة أمبليو Frente Amplio في الأوروغواي، أو بيرونية الجديدة للزوجَين كيرشنر Kirchner في الأرجنتين، والاشتراكية الديمقراطية البراغماتية التي تبنّتها ميشيل باشيلية Michelle Bachelet في تشيلي والانطلاقة التنمويّة القوميّة الأصليّة (نسبةً للشعوب الأصليّة) التي اتّبعها إيفو موراليس Evo Morales في بوليفيا.

وفضلاً عن ذلك، وهذا هو سببنا الثاني، فإنّ التمييزات بين «ديمقراطيّين»، و«شعبويّين» أو بين «راديكاليّين» و«معتدلين»، هي مفاهيم تقبل النقاش، ولكنّها لا تعود عمليّة بما يكفي عندما ندرس نتائج الكفاح ضدّ اللّامساواة. فالجذريّة المفترضة للخطاب ليست ضمانة في ذاتها لأداءٍ أفضل في هذا المضمار. ومن جهة أخرى، فإنّ النتائج الاجتماعية التي تحصل عليها الحكومات التي لا تنتمي إلى موجة «اليسار»، والتي قد تكون مهمّة أحياناً، تدعو إلى التساؤل حول الأسباب الحقيقية لانخفاض نسبة الفقر وتقلّص التفاوتات. وهذه مهمّة يزيد من صعوبتها أنّ المؤشّرات الإحصائية المتوفّرة ليست موثوقة أو دقيقة ولا هي واضحة بالقدر الكافي، إذ لا تتيح دائماً الفصل بين ما ينتمي إلى ما هو سياسات عمومية نوعيّة خاصّة، وما يعود إلى دينامية النموّ العامّة. والحال هو أنّه لا يمكن فصل مسألة التقدّم الاجتماعي، وهذه هي نقطتنا الثالثة أو تعليلنا الثالث، عن مسألة أنماط المُراكَمة التي ترتكز في جميع هذه البلدان على منطق استخراجي (استخراج وتصدير المواد الأوّلية)، والتي باتت حدودها كامنة.

تفاوتات، فقر ونموّ

مع مؤشّر جيني Gini البالغ 0,529، تكون أميركا اللّاتينية إحدى أعظم مناطق اللّامساواة والتفاوتات في العالم؛ فهي تلي أفريقيا مباشرةً (0,565) وتسبق آسيا (0,447) ومنطقتَيْ أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (0,347). فالصلة بين الفقر واللّامساواة هي صلة دامغة واضحة على نحوٍ خاص. «لو كان توزيع الدخل في أميركا اللّاتينية يرتبط بمستوى نموّها [...]، لكان يُفترض بمستوى الفقر أن يكون أدنى بنصف ما هو عليه حقيقة»، كما أكّد مصرف التنمية للبلدان الأميركية العام 1998. والذي أضاف حينها يقول: «ولو كان الدخل فيها موزّعاً كما هو موزَّع في بلدان جنوب شرق آسيا، لأضحى الفقر عندئذ أدنى ممّا هو عليه بخمسة أضعاف».

وعلى الرغم من أنّ سنوات 2000 اتّسمت بتطوّر إيجابي لا يُنكَر في ما عنى مؤشّر جيني Gini، في أميركا اللّاتينية، حيث تراجع في البرازيل من 0,639 في العام 2001، إلى 0,553 في العام 2013، وفي المكسيك من 0,542 في العام 2000 إلى 0,492 في العام 2012، وفي الأرجنتين من 0,578 في العام 2004 إلى 0,475 في العام 2012، وفي البيرو من 0,545 في العام 1999 إلى 0,444 في العام 2013، وفي فنزويلا من 0,500 في العام 2002 إلى 0,397 في العام 2011، وعلى الرغم من أن الحكومات الأميركية اللّاتينية كافة تقريباً، اليسارية منها كما اليمينية، ظهرت أكثر كرماً في فترة اليسر، إلّا أنّ هذا لا يعني أنّه كان لعملها في مضمار سياسات إعادة التوزيع تأثيرٌ بنيوي على النظام الاجتماعي بالضرورة.

ومنذ أزمة العام 2008 المالية ودينامية تقليص الفقر، تنحو التفاوتات منحى الإنهاك واللهاث بالقياس على السنوات السابقة. وتبيّن اللجنة الاقتصادية لأميركا اللّاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CEPAL) أنّه حدث انخفاضٌ متراكم في الفقر، في ما بين العامَيْن 2002 و2013، قارب نسبة 16% (وتعريف الفقر لدى اللجنة المذكورة، هو العجز عن تلبية جملة الحاجات الأوّلية). غير أنّ ثلثَيْ هذا الانخفاض يعود إلى حقبة 2002-2008 وحدها. فأمّا الفقر المدقع، فإنّه تناقص بنسبة 6,4% حتّى العام 2008، ثمّ لم ينقص بعد ذلك، أي في ما بين 2008 و2013، إلّا بنسبة 1,2%. وقد ظلّ معدّل

الفقر في أميركا اللّاتينية يتراوح عند حدود 28,1% في ما بين العامين 2011 و2013، في حين أنّ أرقام الفقر المدقع (العجز عن إشباع الحجات الغذائية وحدها)[1] عاودت الارتفاع، فبلغت 11,7% في العام 2013، مقابل 11,3% في العام 2011[2]. والملاحظ هو أنّه ما من بلدٍ من البلدان «الراديكالية» من التحالف البوليفاري من أجل شعوب «أميركتنا» (Alba)[3] لا يَمثِل على لائحة البلدان التي كان انخفاض الفقر فيها هو الأعلى في السنوات الأخيرة ـ أي لا الباراغواي (من 49,6% في العام 2011 إلى 40,7% في العام 2013)، ولا السلفادور (من 45,3% في العام 2012 إلى 40,9% في العام 2013) ولا كولومبيا (من 32,9% في العام 2012 إلى 30,7% في العام 2013)، ولا البيرو (من 25,8% في العام 2012 إلى 23,9% في العام 2013)، ولا تشيلي (من 10,9% العام 2011 إلى 7,8% في العام 2013).

استفاد خفض الفقر والتفاوتات وتقليصهما، خلال سنوات 2000، من النموّ الاقتصادي الثابت، والذي يبدو اليوم في حالة تراجع. فقد كان معدّل النموّ في أميركا اللّاتينية في العام 2013 وفقاً للّجنة الاقتصادية لأميركا اللّاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CEPAL) في حدود 2,5%، وهو رقم يفوق معدّل النموّ العالمي، ولكنّه أدنى من المعدّل الذي حقّقته القارّة نفسها في العام 2012 (2,9%)، ولم تكن زيادة الدخل المحلّي القائم في السنة ذاتها، إلّا في حدود 1,5%، وهو معدّل أدنى من المتوسّط العالمي. ومع ميزانٍ تجاري سلبي في العام 2014 (160 مليار دولار من العجز في الحسابات الجارية، أي 2,7% من الدخل المحلي القائم في المنطقة) ومعدّل تضخّم قيد الارتفاع (6,6% العام 2014)، فإن البانوراما الاقتصادية في المنطقة ليست واعدة مطلقاً.

أقاليم، أعراق، مذكَر/مؤنّث

لمّا كانت التفاوتات متراكمة، فإنّه أصبح من الضروري من أجل تناولها وإدراكها بصورة فضلى، أن ندرس بصورة متزامنة مختلف وجوهها (العرق، اللّامساواة بين الجنسين، النواحي والجهات والأقاليم، الأجيال..إلخ). وعلى الرّغم من سياسات الاعتراف الاجتماعي والمؤسّسي بالهويّة الأصليّة (كما في بوليفيا، أو التمييز الإيجابي الذي يحظى به الأفرو ـ برازيليون، فإنّ الأصل العرقي يظلّ بخاصّة أحد أهمّ عوامل

التفاوت واللّامساواة في أميركا اللّاتينية. فالتفاوتات في الجهات والنواحي والأقاليم بالنسبة إلى القارة الأكثر مدينية في العالم (79% من السكّان هُم من الحضر المدينيون) تظلّ تشكّل شاغلاً آخر مهمّاً. وقد حدث في هذا الميدان تطوّران يستحقّان التنويه: فإذا كانت الأرقام التي تقيس «الفقر» قد تطوّرت بصورة متماثلة في المدينة وفي الريف، إلّا أنّ «الفقر المدقع» تراجع في السنوات الأخيرة في المناطق الريفية بأسرع من تراجعه في المراكز المدينية.

ثمّ إنّ انخفاض البطالة الحضرية أو المدينية يخفي ديناميات أكثر تعقيداً. فالواقع هو أنّ هرم السكّان ـ أي بالتالي النقص النسبي في مَن هُم في سنّ العمل من الأهالي ـ هو ما يعوّض عن تناقص فرص العمل المتاحة. وعلى هذا، فإنّ وضع الأقوام الأحدث سنّاً يظلّ وضعاً حرِجاً: 55,6% من الشبّان اللاتينو ـ أميركيّين مرتَهنين للقطاع غير الرسمي. و20% منهم ليس لهم عمل ولا سبق لهم أن تلقّوا إعداداً أو تكويناً (و70% من هؤلاء نساء). ولهذا، فإنّ الوصول إلى التربية والحصول عليها يظلّ مسألة حسّاسة يزيد من حساسيّتها أنّها مشوبة بالتميز الشديد بين قطاعٍ خاصّ مقصور على الطبقات الوسطى والعليا، وقطاعٍ عمومي يعاني من نقص الموارد والكفاءات. والمجهودات التي تبذلها الحكومات اليسارية هي مجهوداتٌ كميّةٌ أساساً (بناء مدارس..إلخ) لم تغيّر في هذه الأوضاع، في الحقيقة، شيئاً يذكر.

أمّا اللّامساواة أو التفاوتات بين الجنسين، فإنّها لم تتناقص بالسرعة التي يحسبه مَن يستمع إلى بعض الخطابات «التقدميّة». فاندماج الإناث الشابات الكثيف في النظم التربوية (بات الجامعيون في غالبيّتهم من الإناث في العديد من البلدان)، والتفاوتات في الأجور بين الرجال والنساء تظلّ كبيرة؛ فأجور النساء أدنى بنسبة الربع من أجور الرجال في كلّ مكان تقريباً (27,2% في الأرجنتين، 24,4% في البرازيل، 23,2% في تشيلي. 21,5% في المكسيك، 22,6% في البيرو، 27,2% في الأوروغواي). ومعدّلات البطالة النسائية تظلّ أعلى بـ 1,35 مرّة من معدّلات بطالة الرجال، كما أنّ النساء يمثّلن الأغلبية في القطاع غير الرسمي. وحكومات «اليسار» لا تتميّز في ما عنى هذه الموضوعات أيضاً، عن سواها حقّاً.

ولا يرتهن مستوى تمثيل النساء في النظم السياسية لا للتوجّه الإيديولوجي لمختلف الحكومات، ولا لوجود امرأة على رأس الدولة بالضرورة (كما هو الحال منذ بضع سنوات في تشيلي والبرازيل والأرجنتين). ففي العام 2014 كانت النسوة الوزيرات يمثّلن 40% من الوزراء في تشيلي، و35% في بوليفيا، و25% فقط في فنزويلا، و24% في الأرجنتين، وهذا من دون أن نذكر برازيل السيّدة ديلما روسّيف والنسبة البائسة للوزيرات التي لا تزيد على 13%. ونحن واجدون التفاوت ذاته في التمثيل النيابي أو البرلماني: فنسبة النساء في المجالس لا تتجاوز 25%، على الرغم من أنّ الكوتا التي تفرضها التشريعات في ما يقرب من خمسة عشر بلداً من المنطقة، سواءً أكانت محكوميّتها يسارية أو يمينية؛ وهذا مع استثناءٍ بوليفي مرموق (51% من النوّاب و44% من أعضاء مجلس الشيوخ هنّ من النساء).

وأخيراً، فإنّ ثمّة بلدين من البلدان التي تُعتبر تقدميّة، نيكاراغوا دانيل أورتيغا Nicaragua de Daniel Ortega وإكوادور رافايل كوريا Rafael Correa، يمثّلان تراجعاً مثيراً للقلق في ميدان الصحّة الجنسية والتكاثر.

حدود البرامج الاجتماعية التي اعتمدها اليسار

يفترض تناول التناقضات المتنامية في المشهد السياسي اللاتينو ـ أميركي، أن نتفحّص عن كثب السياسات الاجتماعية للبلدين الأكثر رمزية في ما عنى «المنعطف اليساري». فقد طوّرت فنزويلا التي استفادت من أغزر أُعطية نفطية ومن نعمة لا سابقة لها في تاريخها، سياسةَ خفضٍ للفقر منذ العام 2003، تُحمد عليها، إلّا أنها تظلّ إشكاليةً في طرائقها كما في مادتها. ففي المرحلة الأولى من إعادة توزيع الريع النفطي الذي قام به النظام البوليفاري، أدّى ذلك إلى تحسّن لا جدال فيه في حياة الأهالي الأكثر فقراً. ففي العام 1998، كان 43,9% من الأهالي من الفقراء، و17,1% من الشديدي الفقر. وفي العام 2011، هبطت النسبة إلى 26,7% من الفقراء، و7% من الأفراد الذين يعيشون في الفقر الشديد. غير أن «المهمّات» أو «البعثات» البوليفارية الشهيرة ـ التي يُعاد تنشيطها بالبترو دولارات قبل كلّ انتخاب ـ في ميدان الصحّة والتربية والتغذية.. إلخ، هي عمليّات كوماندوس خارج المؤسّسات، ومن دون أفق محدَّد يمكن الدفاع

عنه ومواصلته، كما أنّها عمليات معسكرة جزئياً. غير أنّ المفارقة تشاء أن تُسهم هذه المهمّات في تآكل إمكانية تدخّل السلطات العموميّة، وفي تغيّب الرقابة الديمقراطية على حسابات الأمّة. وبخلاف الطابع المتقطّع غير المنتظم لهذا الإنفاق الاجتماعي المموَّل من المداخيل النفطية ـ انتقل سعر البرميل من 10 دولارات في العام 1998 إلى أكثر من 100 دولار في السنوات الأخيرة، قبل أن يعاود الهبوط إلى 40 دولاراً في كانون الثاني (يناير) 2015 ـ، فإنه يظلّ إنفاقاً اعتباطياً استنسابياً بالكامل، وخارج كلّ رقابة برلمانية أو مواطنية. وهو فضلاً عن ذلك، يتيح التخلّي عن تطلّب إصلاح ضريبي تقدّمي.

وبخلاف الحدود البنيوية للسياسات الاجتماعية البوليفارية، فإنّ سقوط أسعار النفط، وخفض قيمة العملة الوطنية، وشذوذية نظام الرقابة على سوق الصرف، أدّى إلى تفاقم تراجع المؤشّرات الاجتماعية: فقد ازدادت معدّلات الفقر بين العامَيْن 2012 و2013، بنسبة 6,7%، وازدادت معدّلات الفقر المدقع بنسبة 2,7%، في حين جرت مراكمة ثروات هائلة من المضاربة والفساد. ثمّ إنّ هناك وجوهاً أخرى من وجوه نوعيّة الحياة للطبقات المحرومة التي تراجعت منذ بضع سنوات بسبب المشكلات الجسيمة التي تطال البنى التحتية، والسكن، والتضخّم (أكثر من 50% اليوم)، ونقص الاستخدام، ونقص المنتجات ذات الضرورة الأوّليّة، وهذا من دون أن نذكر مشكلة فقدان الأمن المسؤول عن أرفع معدّل قتل إجرامي في القارّة كلّها. وعلى هذا، فإنّ النظام البوليفاري لم يفضِ بعد خمس عشرة سنة من الحكم، إلى تقليص التفاوتات البنيوية، وإنّما إلى إعادة تركيب وإلى خلطٍ جديد للنخب الناهبة للريع النفطي.

أمّا المثال البرازيلي فيشهد هو الآخر، على الرغم من خصائصه ومواصفاته المختلفة، على صعوبة الانتقال من برامج تستهدف شريحة بهدف تقليص الفقر، إلى سياسة منهجيّة منتظَمة للكفاح ضدّ اللّامساواة البنيويّة. فبين العامَيْن 2005 و2012 هبط معدّل الفقر في البرازيل من 36,4% إلى 18,6%، ومعدّل الفقر المدقع من 10,7% إلى 5,4%. ولئِن ظلّ الفقر يواصل الهبوط ليصل إلى 18% في العام 2013، فإنّ الملاحظ هو أنّ ثمّة نزعة خفيفة إلى ارتفاع معدّل الفقر المدقع (5,9%). والنفقات الاجتماعية

التي تمثّل ما يقرب من 27% من الدخل المحلّي القائم، تضع البرازيل في طليعة المنطقة بين الأرجنتين والأوروغواي. وكثيرون، بينهم من هُم على يسار حزب العمّال الحاكم، يأخذون على هذه السياسات طابعها التسكيني الذي لم يسمح بحدوث تغيير حاسمٍ في بنية توزيع الدخل: فالخُمس الأدنى من السكّان لم يكن يتلقّى في العام 2011، سوى 3% من الدخل الإجمالي الشامل (مقابل 2% في العام 2001)، في حين أنّ الخُمس الأعلى كان يستولي على 57% (مقابل 60% في العام 2001).

وبرنامج المعونة الاجتماعية الشهير *Bolsa familia* ينتمي إلى فئة *Conditional Cash Transfers* (CCT)، (أو برامج تحويل المداخيل المشروطة) الشائعة. وهذه المنظومة من المعونات المشروطة، والفردية، المنتشرة في أكثر من ثلاثين بلداً، والتي يشجّع البنك الدولي عليها، هي منظومة كثيراً ما تُمتدح لبساطتها وفعاليّتها المباشرة. إلّا أنّ ما يُعيبها هو أنّها تندرج في رؤية نيوليبرالية مفرطة للحماية الاجتماعية، كما تُعاني من قصورات نوعيّة خاصّة: فبخلاف بُطئها في أخذ تطوّر التضخّم بعين الاعتبار (25% في البرازيل في ما بين العامَيْن 2009 و2013)، فإنّها تُهمِل قطاعات واسعة من الأهالي الذين لا يستفيدون من أيّة معونة، كما أنّها تحجِّم قياس الرفاه وتقلّصه وتحوّله إلى مقياسٍ نقديّ مثير للجدل يُسهِم في تحويل السياسات الاجتماعية إلى سياسات مالية.

في العام 2012 استفاد 23% من الأهالي من برنامج المعونة الاجتماعية الشهير *Bolsa familia*، ما ولَّد الوهم بأنّ المجتمع البرازيلي «يتحوّل باتّجاه أن تعمّه الطبقة الوسطى» في حين جرى النزول بعتبة الفقر وبعتبة الفقر المدقع إلى مستويات بالغة التدنّي (دولار ودولاران على التوالي، بالتناظر مع القيمة الشرائية وباليوم الواحد، مقابل 1,25 و2,50 دولار في اعتبارات البنك الدولي). وإذا ما طبّقنا المعايير الأوروبية التي تعتبر أنّ الفقير هو مَن يقبض نصف المتوسّط الوطني للأجور، فإنّ تعداد الفقراء في البرازيل يكون في حدود 40% من السكّان. ويعتبر عالم الاجتماع البرازيلي سيرغي سواريس Sergei Soares أن انخفاض مؤشّر جيني Gini في البرازيل في ما بين 2001 و2005 يعود في 26% منه إلى إعادة تقييم نظام التقاعد، وفي 11% منه إلى نُظم الإقراض الشعبية، وفي 12% منه فقط إلى برنامج المعونة الاجتماعية (*Bolsa familia*).

بل إنّ ثلث هذا الانخفاض حتّى العام 2010، كان يعود إلى سياسات تحويل المداخيل، في حين يعود الثلثان الباقيان إلى تحسّن مداخيل العمل.

ولكن حتّى في البلدان التي يحكمها اليسار، فإنّ الحدّ الأدنى للأجور لم يتطوّر إلّا قليلاً، في حين أنّ محاولات «التغلّب على هشاشة العمل وعَرَضيّته» في بلدانٍ مثل الأرجنتين والأوروغواي أو البرازيل، تصطدم بمنحى عامّ نحو الاختلال: اختلالٌ يساعد عليه أفول النقابية: فقد كان 22,9% من العمّال في أميركا اللّاتينية أعضاء في نقابات العام 1980، وأصبحوا 10,7% في العام 2005. وبموازاة ذلك، وفي حين ازدادت سياسات التحويلات المباشرة للدخل بنسبة 3,5% بالقياس على مجمل النفقات العمومية الأميركية اللّاتينية، فإنّ المبالغ المكرّسة للصحّة والسكن لم ترتفع إلّا بنسبة 1% للأولى و0,4% للثانية بين العامَيْن 1990-1991 و2008-2009.

عودة الاقتصادات إلى تغليب القطاع الأوّلي؛ التفاوتات والسياسة الضريبية

زيادة الموازنات الاجتماعية، إن من جانب الحكومات ذات النزعة «الليبرالية»، أو من جانب الأنظمة «التقدّمية» هي مسألة ترتبط بمدى عودة اقتصاداتها إلى تغليب القطاع الأوّلي في حقبة ارتفاع أسعار المواد الأوّلية. أولويّة الاستراتيجيات التي يطلق عليها اسم «الاستخراجية» تَحكُم على المنطقة بتعزيز ارتهانها الاقتصادي (إزاء كبريات البلدان المستورِدة) وتركّز وسائل الإنتاج الذي لا يؤاتي إشاعة الديمقراطية في الحياة الاقتصادية. ولئِن كانت هذه الاستراتيجيّات قد أتاحت كذلك «مساعدة» الفقراء، فإنّ ذلك جاء على حساب المقاربة الإجمالية للمسألة الاجتماعية.

مكافحة التفاوتات البيئية فرضت تفكيراً «بديلاً» حول «التنمية». وهو تفكير لا يأتي ليُضاف مجرّد إضافة إلى تحليلات التفاوتات الطبقية، والعرقية، واللّامساواة بين الجنسين. غير أنّ الأضرار البيئية المرتبطة بتلوّث الهواء والماء (التحضّر «البرّي» أو «المدينيّة كيفما اتفق» والزراعة المكثّفة) وتآكل التربة (والمناجم المكشوفة *fracking*) وزيادة عطب النُظُم البيئية، تولِّد هشاشات جديدة تعزّز القديمات المتقدّمات. ثمّ إنّ دواعي الاستخراج وتصدير المواد الأوّلية ومقتضياته يغذّي التوقّعات غير الواقعية لطبقة

وسطى صاعدة. وهو يؤاتي التسليع المعمّم أو التتجير المعمّم للعلاقات الاجتماعية ويشجّعهما في إطار اقتصادِ نهبٍ ريعيّ ينحو منحى التقليل من شأن مسائل العدالة الضريبية أو أنّه يعمد إلى إزاحتها بالكامل. وفي السياقِ الراهن الذي يغلب عليه سقوط أسعار المواد الأوّلية والنفط، فإنّ توصيات اللجنة الاقتصادية لأميركا اللّاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سيبال CEPAL) للعام 2015، تجعل من العدالة إزاء الضريبة الركيزة الأساسية أو الدعامة المركزية لمواصلة التنمية المستدامة في المنطقة. وهنا أيضاً، فإنّ البلدان الموسومة أو الأكثر اتّساماً باليسارية على الرقعة السياسية، ليست دائماً هي التي تمتلك السياسة الضريبية الأكثر تماسكاً والأكثر تقدّمية، كما يشهد على ذلك مثال فنزويلا التي يبلغ التكليف الضريبي فيها 13,7% من الدخل القومي القائم فقط (المتوسّط الأوروبي هو 39% تقريباً). ومعنى هذا أنّ بلدان أميركا اللّاتينية لا تفرض من الضرئب إلّا القليل، أو أنّها تسيء الفرض فحسب، بل إنها تفعل ذلك على نحوٍ تعوزه العدالة. فالضرائب المباشرة تمثّل 5,4% من الدخل المحلّي القائم، مقابل 9,6% للضرائب غير المباشرة (النسبة في الاتّحاد الأوروبي هي 16,1% للمباشرة، و11,7% لغير المباشرة)، كما أنّ الطابع الرجعي «التقهقري» لنمط الاقتطاع الضريبي السائد في كلّ مكان تقريباً، يجعل أنّه كلّما زاد مكسب بيتٍ أو أسرة من المال، انخفضت زِنة الضريبة بالنسبة إلى ميزانيّتهما. والتناقض بين تفجّر التوقّعات والآمال، واستمرار نظام اجتماعي تفاوتي وتواصله، وحدود الاستغلال الأُسيّ للموارد الطبيعية، يستدعي تنظيم انتقال اجتماعي، اقتصادي، وطاقوي لا يستطيع أن يستغني عن «مفعول الرافعة» الذي يمثّله تعزيز الضرائب المباشرة.

هوامش ومراجع

(1) جرى تبنّي التمييز بين الفقر المدقع - الأقصى - والفقر في المكسيك في العام 1989، قبل أن يتعمّم على جملة أعمال اللجنة الاقتصادية لأميركا اللّاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سيبال CEPAL) في المنطقة.

(2) Comisión Económica para América Latina y el Caribe (CEPAL), *Anuario Estadístico de América Latina y el Caribe*, Santiago de Chile, 2014.

(3) تضمّ ألبا (Alba)، بدافع من فنزويلّا: بوليفيا، كوبا، الإكوادور، نيكاراغوا، الدومينيك La Dominique، سانت لوسي Sainte Lucie، سانت فنسان Saint Vincent، ليغرينادين les Grenadines، أنتيغوا Antigua، بربودا Barbuda.

لمعرفة المزيد

- Gerardo CAETANO et Gustavo DE ARMAS, «Pobreza y desigualdad en América Latina (1980-2014)», *El Pais*, 30 mars 2015 (disponible sur <http ://blogs.elpais.com>).
- Sergei SOARES, *Bolsa Família, its Design, its Impacts and Possibilities for the Future*, International Policy Center for Inclusive Growth, Working Paper, n° 89, février 2012.
- COMISIÓN ECONÓMICA PARA AMÉRICA LATINA Y EL CARIBE (CEPAL), *Panorama Social de América Latina*, <www.cepal.org>, décembre 2014.
- COMISIÓN ECONÓMICA PARA AMÉRICA LATINA Y EL CARIBE (CEPAL), *Anuario Estadístico de América Latina y el Caribe 2014*, <www.cepal.org>, décembre 2014.

التفاوتات الاجتماعية في أوروبا

إيتَوري ريكَي
(أستاذ جامعي ـ معهد العلوم السياسية في باريس)

إذا كانت رؤية مارغريت تاتشر قد وسمت بميسمها عشرية سنوات 1980 («المجتمع شيءٌ لا وجود له، هناك رجالٌ ونساءٌ ليس إلّا»)، فإنّ فكر أنجيلا ميركل هو الذي يطبع بطابعه العشرية الحالية. «أوروبا التي لا تكاد تمثّل 7% من سكّان المعمورة، وتنتج 25% من الناتج المحلّي العالمي القائم، وعليها أن تموّل 50% من النفقات الاجتماعية في العالم» كما شرحت المستشارة الألمانية لصحيفة **الفاينشال تايمز** (*Financial Times*) في نهاية العام 2012. وبالاستناد إلى الوزن الحسابي أو المحاسبي لهذه الإحصاءات، فإنّ المسؤولة السياسية الأقوى في أوروبا تدين ضمناً الأنموذج الاجتماعي الأوروبي، المؤسَّس على مختلف أواليات إعادة التوزيع، كما لو كان ترفاً ليس ثمّة ما يمنع من وضعه موضع إعادة نظر ـ بخاصّة في زمن الأزمات. وبأسلوبٍ أكثر تكنوقراطية وموقف أقلّ استفزازية من موقف السيّدة الحديدية البريطانية، فإنّ المستشارة الألمانية تُكيِّف برنامجاً سياسياً نيوليبرالياً على سياق لا يني «يتعولَم».

هذا التصوّر الذي فرض نفسه كالقالب الغالب للسياسة الاقتصادية الأوروبية، عاد ليتعرّض مجدّداً لنيران احتجاج حادّ منذ اندلاع أزمة نهاية أعوام 2000 الأوروبية. وواقع كون أوروبا تكرّس من النفقات العمومية بأكثر ممّا تفعله بقيّة المعمورة ليس أمراً جديداً

ولا هو شرٌّ في ذاته كما يلاحظ أولئك الذين يعارضون سياسات التقشّف. ومثال البلدان الإسكندينافية التي لم تمنعها سنن دولة العناية وتقاليدها من تحقيق نموٍّ اقتصادي متين خلال القرن العشرين، هو مثالٌ يكثر الاستشهاد به. فحتّى إبّان الأزمة نجحت البلدان الإسكندينافية في التوفيق بين اقتصاد صلب ومستوى من العدالة الاجتماعية يفوق ما تعرفه بقيّة القارّة وتشهده. وبدلاً من أن يكون ديدنه هو تقليص «*دولة العناية والرفاه*» (*welfare state*)، أفلا يستطيع الاتّحاد الأوروبي أن يكون على المستوى العالمي كما هي عليه البلدان الإسكندينافية على المستوى الأوروبي؟

يبقى أنّ الطريقة التي بُنيت بها أوروبا تعقّد المسألة، وأنّ أزمة الدين داخل المجموعة الأوروبية منذ نهاية سنوات 2000 زادتها تعقيداً. ولأنّ التفاوتات هي في ذات الحين وطنية أو قومية (أي داخل كلّ بلدٍ من بلدان الاتّحاد الأوروبي) وما فوق وطنية أو ما فوق قومية (أي بين مختلف البلدان الأعضاء فيه)، فإنّ دور المؤسّسات الأوروبية فيه غير يقيني. فإلى أيّ حدٍّ ينبغي لها أن تتدخّل لتقليص هذه التفاوتات؟ وإلى أيّ حدٍّ ينبغي لها أن تواجه على نحوٍ متزامن الضرورتين التاريخيّتين اللتين رسمتهما لنفسها: «مزيدٌ من السوق» و«مزيدٌ من التضامن»؟

تناول اللّامساواة على الصعيد الأوروبي

لا بدّ من الإلحاح، قبل تفحّص بعض المعطيات التجريبية، على الخصوصية النوعيّة لتحليل اللّامساواة الاجتماعية في سياق ما فوق وطني أو ما فوق قومي مثل الاتّحاد الأوروبي. وينبغي في الواقع أخذ مستويين يكمّل بعضهما بعضاً بعين الاعتبار هما: التفاوتات بين الكيانات السياسية الأساسية (أي الدول) والتفاوتات *في داخل* هذه الكيانات. وهذان المستويان ـ اللّامساواة الدولية والوطنية ـ يولّدان ديناميات سياسية ومطالب مختلفة[1].

وعلى الرغم من وعيها منذ البدء لكون اللّامساواة الاجتماعية حمّالة توتّرات، وبالتالي حمّالة نزاعات محتمَلة، فإنّ المؤسّسات الأوروبية حاولت منذ البداية أن تصوغ أدواتٍ تتيح لها تنسيق مستويات «التنمية» على مستوى القارّة. غير أنّ كفاءات أو صلاحيّات الاتّحاد الأوروبي محدودة: فالدول الأعضاء تحتفظ بصلاحيّاتها في مضمار

السياسات الاجتماعية وإعادة التوزيع. غير أنّ هذا الإطار المؤسّسي القسري يظلّ يتيح للاتّحاد الأوروبي التصرّف في اتجاهين، محدِّداً الأولويّات المشتركة لجملة الدول الأعضاء ومقدّماً الأموال في بعض المجالات.

وُضِعَت التوجّهات الأوروبية الكبرى للحقبة الواقعة بين العام 2014 والعام 2020، في الاستراتيجية التي أُطلق عليها اسم «أوروبا 2020»، والتي تمّ تبنّيها في شهر حزيران (يونيو) من العام 2010[2]. وهناك في هذه الاستراتيجيّة ثلاثة أهداف من أهدافها تستهدف اللّامساواة الاجتماعية: تحقيق معدّل استخدام لأعمار 20-64 سنة يصل إلى 75%؛ تقليص عدد الفقراء والمستبعدين اجتماعياً إلى أقلّ من 20 مليوناً وخفضه، تحديد نسبة الطلّاب الذين يغادرون النظام المدرسي من دون شهادة (دبلوم) بأقلّ من 10%، السماح لما يزيد على 40% من الطلّاب بالحصول على دبلوم من التعليم العالي.

تشكّل الأموال البنيويّة الأوروبية رافعة العمل الثانية للاتّحاد الأوروبي. فهذه الأموال التي جرى تصوّرها أساساً كمعوناتٍ لتنمية المناطق المحرومة (الصندوق الأوروبي للتنمية الجهويّة FEDER)، أو كتشجيعٍ للاستخدام عبر دعم المشروعات العمومية أو الخاصّة (الصندوق الاجتماعي الأوروبي FSE)، إنّما تسهم في بناء بنى تحتيّة وإطلاق مبادرات ضدّ الاستبعاد أو الإقصاء الاجتماعي. فقد كانت هذه الأموال تمثّل في تصوّر مَن طرحوها وتبنّوها رأسمالاً يُفترَض فيه أن يُطلِق التنمية بمفعول الرافعة «*التمويل الأوّلي*» (*seed money*) من أجل إعادة تأهيل الرأسمال الإنساني وإعادة استدماج الفئات المحرومة اجتماعياً.

وكانت مساهمة كلّ دولة عضو في ميزانية الاتّحاد تتناسب مع غناها؛ وتشكّل أواليّات ميزانية الاتّحاد الأوروبي أداة إعادة توزيع على الصعيد القارّي. غير أنّ هذه الأواليّات تطرح كذلك مسألة، وتستثير توتّرات، بخاصّة في أزمنة أزمة اقتصادية وخفوضات في الميزانية مثل الأزمنة الحالية، بين المساهمين الخُلَّص (الذين تفوق مساهمتهم ما يتلقّونه في المقابل، والذين هُم على العكس من ذلك، أي أولئك الذين يتلقّون بأكثر ممّا يساهمون).

اللاّمساواة قبل الأزمة الأوروبية وبعدها

لتناول التطوّر الأخير في اللاّمساواة الاجتماعية داخل الاتّحاد الأوروبي، وإدراكه بصورة مجملة وجيزة، فإنّنا سنركّز على أنموذجين من اللاّمساواة: *اللاّمساواة الاقتصادية* التي نتناولها عبر توزيع المداخيل، *ولامساواة رأس المال الاجتماعي* التي تتعلّق بالتحويلات الاجتماعية للدول، وترتهن لنسبة السكّان «المعوزين» أو الذين هُم في وضع «الحرمان المطلق» (أي وفقاً لتعريف أوروستات Eurostat، الأشخاص الذين تعوزهم أربعة أشياء أو أكثر من الموارد المادّية التسعة الرئيسية مثل التدفئة وغسل الثياب والمال لدفع الإيجار...).

ووفقاً لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، فإنّ بلدان أوروبا الغربية تأتي في رأس لائحة بلدان المعمورة كلّها لجهة الدخل الفردي الوسط médian (دوقية اللوكسمبورغ هي الأولى في اللاّئحة). وحتّى مداخيل دول وسط أوروبا الشرقية ازدادت كثيراً بعد دخولها الاتّحاد الأوروبي (بنسبة 250% في بولونيا مثلاً) ولكنّه تظلّ أدنى من بقيّة البلدن الأعضاء الأخرى. فالدخل الوسيط (médian) في رومانيا مثلاً هو أدنى بخمس عشرة مرّة من نظيره في اللوكسمبورغ أو الدانمرك أو السويد. الفوارق في المداخيل بين الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي هي أهمّ من تلك التي نجدها بين ولايات الولايات المتّحدة. لكن إذا كانت مستويات المداخيل تتغيّر من بلد إلى آخر، فإنّ الاعتبار السائد هو أنّ توزيعها يظلّ أكثر تساوياً أو مساواة في الاتّحاد الأوروبي ممّا هو عليه على الصعيد العالمي. ففي أوروبا يظلّ معامل جيني Gini، الذي يقيس اللاّمساواة في المداخيل، ثابتاً، في حدود 0,30، قبل الأزمة وبعدها، في حين أنّه يقترب من 0,70 في بقيّة أنحاء المعمورة، وفقاً لحسابات برانكو ميلانوفيتش Branko Milanovic، الرئيس الاقتصادي في البنك الدولي والاختصاصي الكبير في التفاوتات الاقتصادية.

تطوّر التفاوتات الاقتصادية في أوروبا يساعد كذلك على فهم تحوّلات أو استحالات سيرورة التكامل الأوروبي. فقد تترجمت هذه السيرورة بين سنوات 1980 وسنوات 2000 بتقاربٍ في المداخيل، وبالتالي بتناقصٍ في التفاوتات بين البلدان،

ولكن مع تزايدٍ في الفوارق داخل كلّ دولة عضو[3]. أو بعبارة أخرى، يبدو أنّ سياسات تشجيع السوق الواحدة الوحيدة وترقيتها قد قلّصت الفوارق بين البلدان، ولكنّها أَبعدت في الحين ذاته، في كلّ بلد، المسافة بين أولئك الذين استفادوا من ذلك والآخرين. هناك «رابحون» و«خاسرون» في «الأَوْرَبة»: فهناك من جهة أولى المؤسّسات والأفراد الذين استطاعوا توسيع سوقهم وفرصهم، وهناك الذين تعرّضوا لمنافسة فاعلين وفعاليّات وفدت من خارج.

يبقى أنّ هذا التطوّر المزدوج كان ينحو خلال سنوات 2000 نحو التدنّي وينزع إلى الضعف[4]. ونلاحظ بالاستناد إلى معطيات أوروستات Eurostat، أنّ التفاوتات الاقتصادية بشكلَيها أو صورتَيها، أي التفاوتات الداخلية والتفاوتات الدولية، ظّلت حتّى العام 2009، تاريخ اندلاع الأزمة، تتراجع تراجعاً خفيفاً ومتزامناً[5]. غير أنّ الوضع تفجّر بعد الأزمة: فالتباينات بين البلدان عادت إلى التزايد مجدّداً منذ العام 2009، في حين أنّ التفاوتات الداخلية عادت إلى الارتفاع منذ العام 2012، وعلى نحوٍ دراماتيكي أحياناً، ذلك أنّ الأزمة طالت الأوضاع الاقتصادية للمواطنين في مختلف بلدان الاتّحاد الأوروبي على نحوٍ مختلفٍ جداً. وفي الحالة الصارخة الأكثر وضوحاً، أي في حالة اليونان، نَقُص الدخل الوسيط للأُسر (médian) قبل التحويلات الاجتماعية (مثل معاشات التقاعد) بنسبة النصف تقريباً بين العام 2010 والعام 2013. وهذا السقوط في المداخيل كان أكثر أهمّية، وبالتالي أصعب على التحمّل، بالنسبة إلى الأسر والمنازل الأكثر تواضعاً. فاليونانيّون الذين ينتمون للعُشر الأوّل (العشرة في المائة الأفقر) شهدوا مداخيلهم، محسوبةً قبل الضريبة، وهي تنهار بنسبة 86% بين العام 2008 والعام 2012[6].

وهذه الحالة القصوى تدعونا إلى دراسة مسألة «الرأسمال الاجتماعي». إذ لا يسعنا أن نقتصر في تناولنا اللّامساواة الاجتماعية على الاختلافات والفروقات في المداخيل. فمفهوم الرأسمال الاجتماعي يحيل إلى قدرة الأفراد على الوصول إلى الموارد تبعاً لانتمائهم إلى شبكات دعم (ترتبط بالمؤسّسات العمومية، إلى الجماعة المرجع أو الطائفة المرجع، إلى العائلة.. إلخ). ولأنّنا نعي صعوبة تناول هذه الظاهرة المعقّدة تجريبيّاً وإدراكها، فإنّنا سنستخدم هنا مؤشّرَيْن. الأوّل يقيس الرأسمال الاجتماعي

على نحوٍ *قبلي*، أي عبر مستوى الحماية الاجتماعية محسوبةً بنسبة مبلغ التحويلات الاجتماعية إلى الدخل المحلّي القائم في كلّ بلد. أمّا المؤشّر الثاني فيحسب الرأسمال الاجتماعي على نحوٍ *بعديّ*، أي آثار السياسات الاجتماعية بدراسة وزنها الذي تنيخ به، على التوالي، على الأهالي «المعوزين»، ثمّ على الأهالي «غير المهدَّدين بالفقر» (وفقاً لمصطلحات أوروستات Eurostat).

أمّا في ما يتعلّق بالمؤشّر الأوّل (النفقات الاجتماعية)، فإنّ الأزمة الأوروبية تبدو وكأنّها تسجّل قطيعة: ففي حين أنّنا كنّا نلاحظ حتّى ذاك وجود تقارب أو تضافر ما بين البلدان الأوروبية، فإنّ المنحى انعكس بعد ذلك. فقد تعمّق الفارق بين البلدان الأكثر «إعادة توزيع» والأقلّ «إعادة توزيع»: ففي العام 2010 كان الفارق 8,4 نقطة (كان وزن التحويلات الاجتماعية بالنسبة إلى الدخل المحلّي القائم في النمسا 19,4%، وفي هولاندا 11,0%) و10,3 نقاط في العام 2013 (19,9% في ما عنى فرنسا، و9,6% بالنسبة إلى ليتوانيا).

أمّا المؤشّر الثاني (نسبة «المعوزين»)، فقد شهد في المقابل ضرباً من الاستقرار. فعلى الرغم من أنّ الأزمة، فإنّ نسبة «المعوزين» من الأهالي «غير المهدَّدين بالفقر» لم تتغيّر إلّا بمقادير لا تُذكر؛ غير أنّه لا ينبغي لهذا المنحى العام أن ينسينا التنوّع الكبير جداً في الأوضاع. ففي فنلندا يكاد المعوزون يتدنّون عن تمثيل نسبة 5% من الأهالي الميسورين نسبياً (أي «غير المهدَّدين بالفقر»)، في حين أنّهم يبلغون 73% في بلغاريا. ثمّ إنّه تنبغي محاذرة الحسابات النسبية (عدد «المعوزين» *بالنسبة إلى* «غير المهدَّدين بالفقر»)، ذلك أنّ الأرقام الصرفة المطلقة لا تسرّ: أكثر من 48 مليون أوروبيّ كانوا «معوزين» في نهاية العام 2013 ـ أي بما يزيد بثمانية ملايين على تعدادهم في العام 2009، وهو رقم يساوي نسبة 9,6% من السكّان؛ كما أنّه لا يزال يتزايد بالقياس على السنوات السابقة: 8,5% في العام 2008، و8,9% في العام 2011.

اجتماعية أو نيوليبرالية؟ «تربيع دائرة» الاتّحاد الأوروبي

لم تمسّ أزمة الدين الأوروبي جميع البلدان الأوروبية. فأغنى هذه البلدات أفلتت من تلك الأزمة. والنتيجة الأكثر بداهة هي أنّ المسافة بين رفاهية المواطنين في مختلف

المجتمعات الوطنية الأوروبية قد ازدادت. دينامية التباين *الدولي* قد اندلعت. غير أنّه على الرغم من التخفيضات والاقتطاعات التي لحقت بدولة العناية بسبب العودة إلى التقشّف في الميزانية، فإنّ التفاوتات الاقتصادية *داخل* المجتمعات الوطنية ـ التي هي الأكثر عرضة للمشاهدة في الحياة اليومية ـ لم تندلع. ويبقى أنّ الحماية الاجتماعية للسكّان الأشدّ فقراً تُبدي بعض التراجع.

النتائج السياسية لهذا المنحى المزدوج هي نتائج واضحة للغاية: فالتباين المتزايد بين مستوى الحياة في بلدان الاتّحاد الأوروبي يشجّع تصاعد شعورٍ معادٍ لأوروبا من جهة، كما أنّ ثبات التفاوتات الداخلية واستقرارها النسبيّ من جهة أخرى، يفسّر لماذا تمكّن النظام الاجتماعي بالإجمال من أن يصمد أمام الأزمة التي كان يمكن استباقها حتّى في البلدان التي شهدت افتقاراً باهراً (كاليونان).

مذ ذاك باتت منزلة الاتّحاد الأوروبي تطرح مسألة. فإذا كان الاتّحاد الأوروبي لا يمسك بالسياسات الاجتماعية ولا بسياسات إعادة التوزيع في الدول الأعضاء كما رأينا، فماذا تُرى يكون الدور الذي يمكن أن يلعبه في تقليص التفاوتات بين البلدان الأعضاء، وداخل كلّ بلد؟ وعلى الرغم من أنّ اسراتيجية «أوروبا 2020» تهدف، بين ما تهدف إليه، على الورق، إلى مكافحة الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي، فإنّ ميثاق الاستقرار يزيد أكثر فأكثر في تقليص هوامش مناورة السياسات الاقتصادية للدول، في حين أنّ الاتّحاد لا يتمكّن من إحلال سياسات تضامن مشتركة مكانها (مثل دخل حدّ أدنى للمواطنية الأوروبية[7]). فحول هذا الرهان يتقرّر جانبٌ كبيرٌ من مستقبل التكامل الأوروبي والتدامج الأوروبي. غير أنّ الاتّحاد الأوروبي يسعى، شأنه في الكثير من المرّات السالفة في تاريخه، إلى «تربيع الدائرة» بطرح «نموذج اجتماعي أوروبي» في الحين الذي يواصل الاستناد فيه إلى نماذج وأنماط اقتصادية نيوليبرالية. غير أنّ الممارسة هذه المرّة تفوق السابقات جرأةً، ذلك أنّ الدائرة هذه المرّة تشبه الحبل الملتفّ حول العنق.

هوامش ومراجع

(1) لا بدّ لنا، لأسباب تتعلّق بالحيّز، من أن نضع جانباً مستوىً آخر، مع أنّ الاتّحاد الأوروبي يأخذه بعين الاعتبار: ألا وهو التفاوت بين المناطق، وسواء انتمت هذه المناطق إلى بلدان مختلفة أم إلى ذات البلد. أنظر، من أجل تحليل يصوِّب على التفاوتات الاقتصادية المناطقية:
Raul RAMOS et Vincente ROYUELA, Income Inequality in Europe. Analysis of Recent Trends at the Regional Level, IREA/Universitat de Barcelona, Working Paper 2014/25, 2014 (disponible sur www.ub.edu).

(2) أنظر الموقع الرسمي الذي يقدّم استراتيجية «أوروبا 2020»:
<http://ec.europa.eu/europe2020>.

(3) Jason BECKFIELD, «European integration and income inequality», *American Sociological Review*, vol. 71, n° 6, 2006, p. 964-985.

(4) أنظر: Steffen MAU et Roland VERWIEBE, *European Societies. Mapping Structure and Change*, Policy Press, Bristol, 2010, p. 204-206.

(5) تقارب أو تباين التفاوتات الداخلية يشير إليها التغيّر ـ الأنموذج لمُعامِلات جيني Gini الوطنية، في حين أنّ التفاوتات الدولية يشير إليها التغيّر ـ الأنموذج للمداخيل الوسيطة médian.

(6) Tassos GIANNITSIS et Stavros ZOGRAFAKIS, *Greece: Solidarity and Adjustment in Times of Crisis*, Institut für Makroökonomie und Konjunkturforschung-Hans-Böckler-Stiftung, Düsseldorf, mars 2015 (disponible sur <www.boeckler.de>.

(7) أنظر اقتراح فيليب فان بارجيس Philippe Van Parjis والحركة من أجل دخل أساس أو قاعدي:
"Van Parijs: "Un revenu de base inconditionnel en Europe aiderait à sortir de la crise", <http://revenudebase.info>, 28 avril 2014.

لمعرفة المزيد

- Anthony B. ATKINSON et Salvatore MORELLI, *Chartbook of Economic Inequality*, ECINEQ, Working Paper 324, mars 2014 (disponible sur <www.chartbookofeconomicinequality.com>).
- Gøsta ESPING-ANDERSEN et John MYLES, «Economic inequality and the welfare state», *Oxford Handbooks Online*, Oxford University Press, Oxford, 2012.
- Emanuele FERRAGINA, *Social Capital in Europe. A Comparative Regional Analysis*, Elgar, Cheltenham, 2012.
- Daniel SCHRAAD-TISCHLER et Christian KROLL, *Social Justice in the EU. A Cross-National Comparison*, Gütersloh, Bertelsmann Stiftung, 2014 (disponible sur <www.bertelsmann-stiftung.de>).

المسألة الإسكتلنديّة ومستقبل المملكة المتّحدة

ستيفان باكان

(أستاذ في المعهد القومي للإدارة ENAP،
مدير فريق الدراسة حول الدوليات والكيبيك GERIQ)

بعد الاستفتاء على الاستقلال الإسكتلندي في 18 أيلول (سبتمبر) 2014، مباشرةً واطّراح الناخبين له كخيار، ورفضه بأغلبية 55% من الناخبين، راح ألكس سالموند Alex Salmond، رئيس الحزب القومي الإسكتلندي (SNP)، يؤكّد أنّه جرت تسوية مسألة استقلال إسكتلندا لجيلٍ كامل.

غير أنّ هذا الإرجاء لجيلٍ كاملٍ ليس بالأمر اليقين. إذ في حين كانت غالبية الخبراء تتوقّع تراجع الحزب القومي الإسكتلندي (بعد فشله في الاستفتاء)، فإنّ ما حدث كان العكس. فالانتسابات إلى الحزب الاستقلالي تضاعفت منذ العام 2014 أربعة أضعاف، وكثير من الناخبين الذين صوّتوا بـ«لا» إبّان الاستفتاء عادوا فتقاربوا معه. وبعد أقلّ من مرور سنة على الاستفتاء، حقّق الحزب اختراقاً مدوّياً في الانتخابات البريطانية الأخيرة التي جرت في 7 أيار (مايو) 2015، حيث فاز في 56 دائرة من دوائر إسكتلندا التسع وخمسين. وحتّى لو لم يحصل إلّا على نسبة 5% من الأصوات على مستوى بريطانيا كلّها، إلّا أنّ تركّز ناخبيه جعل منه ثالث أهمّ حزب على المسرح السياسي البريطاني بسبب عدد مقاعد النوّاب التي يستأثر بها في وستمنستر.

وعلى هذا، فإنّ المسألة الإسكتلندية لم تقفل، ولكنّها ستَسِم بميسمها السياسة البريطانية والأوروبية للسنوات المقبلة. ووفقاً لبعض استبيانات الرأي، فإنّ الأراء التي تؤيّد استقلال إسكتلندا تتجاوز 50% اليوم.

اللّامساواة، الاشتراكية الديمقراطية وإسكتلندا

مسألة اللّامساواة لم تكن غريبة على تصاعد قوّة التيّار الاستقلالي الإسكتلندي. فإسكتلندا أمّةٌ صغيرةٌ لا تتمتّع بالسيادة، تقع في شمال بريطانيا وتضمّ 5,3 ملايين من السكّان (أي 8,38% من مجمل تعداد بريطانيا)، ولطالما شعرت بأنّها مهمّشة، وأنّ المشكلات الاقتصادية التي هزّت بريطانيا في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، نالت منها هي بالذات على نحوٍ خاصّ، بحيث كانت تسجّل في بعض الفترات والحقب، معدّلات بطالة أرفع من معدّلات إنكلترا بضعفين، وأصبحت ضحيّة لهجرة عمّالها و«فرارهم» منها.

وفي هذا السياق أصبحت إسكتلندا أرضاً خصبة لتنامي الاشتراكية الديمقراطية. فالإسكتلنديون كانوا أكثر ميلاً لنمط الحماية الاجتماعية من الإنكليز وأكثر تأييداً له؛ كما أنّ التوترات بين لندن وإيديمبورغ تكاثرت في السنوات 1950. وهكذا، فإنّ نفوذ الحزب الاتّحادي الإسكتلندي، وهو حزب تابع لحزب المحافظين البريطانيّين، وكان مهيمِناً في الماضي، لا يزال يتراجع. فهو لم يحصل إلّا على 24% من أصوات الإسكتلنديّين في العام 1987، بعد أن كان يستأثر بنصف أصواتهم (في العام 1955، مثلاً).

أمّا أسباب هذا التغيّر فعديدة. وكما يلاحظ معظم محلّلي الانتخابات، فإنّ «عَلْمَنَة» الحياة السياسية أو دنيويّتها، واستقلالها بنفسها عن الحياة الدينية، تدفع عدداً متزايداً من العمّال البروتستانت الإسكتلنديّين إلى الالتحاق بحزب العمّال (ومن ثَمّ بالحزب القومي الإسكتلندي). وأمّا الطبقة الوسطى، فإنّها تصوّت لليسار في إسكتلندا بأكثر ممّا تفعل ذلك في إنكلترا. وهذا العامل المزدوج يفسّر لماذا ظلّ المحافظون، الذين تبنّوا منذ السنوات 1970 أفكاراً نيو ـ ليبراليّة، يحقّقون نتائج قميئة في إسكتلندا، في حين تمكّنوا من العودة إلى السلطة في لندن في العام 1979.

ولئِن كانت المحافظة في لندن تؤاتي حزب العمّال في إسكتلندا، فإنّها تؤاتي أيضاً الاختراق الاستقلالي. فالحزب القومي الإسكتلندي، الذي سجّل أوّل نجاحاته الانتخابية منذ نهاية السنوات 1960، يلعب ورقة العداء للمحافظة والمحافظين بعمق. فهكذا كان الحال في عهد المحافظ إدوارد هيث (1970-1974) كما في عهود مارغريت تاتشر (1979-1990). فسياسات السيّدة الحديدية المفرطةُ في محافظتها ـ ووضع المحافظين دولة العناية موضع إعادة نظر، وتفكيك المرافق والخدمات العمومية، وخَصْخَصة المؤسّسات العمومية، والهجوم على النقابات، وتمجيد المملكة المتّحدة، وقمع القوميّين الإيرلنديين.. إلخ ـ كلّ ذلك، إلى جانب عدد من العوامل الأخرى، كان يؤاتي الاختراق الانتخابي الذي بدأ الحزب القومي الإسكتلندي يحقّقه اعتباراً من السنوات 1980.

تُفسّر هذه التطوّرات الانتخابية نفسها كذلك، بالانفراج الاقتصادي الذي عرفته إسكتلندا منذ اكتشاف وجود احتياطيات نفطية مهمّة في المياه الإسكتلندية في السنوات 1970. فقد كان هذا الاكتشاف بالنسبة إلى القوميّين الإسكتلنديّين غنيمة جاء بها الغيب. وهكذا، فإنّهم راحوا يتّهمون لندن بالإفادة من النفط لتشجيع النموّ في إنكلترا مهملةً القطاعات الكبرى من اقتصاد إسكتلندا، وشنّوا في السنوات 1970حملة تعبئة واستنفار ضدّها تحت شعارٍ واضحٍ لا لبس فيه: «إنّه نفط إسكتلندا» «*It's Scotland's Oil*».

ووفقاً للقوميّين الإسكتلنديّين، فإنّ من شأن الريع النفطي أن يؤمّن قابلية إسكتلندا المستقلّة على الحياة. ثمّ إنّ الحزب القومي الإسكتلندي، بدأ يحلم صراحة، وعلى نحو متزايد، بقيام دولة اجتماعية على غرار دولة النروج، ذات الخمسة ملايين نسمة، وباتت تتمتّع هي الأخرى بالريع النفطي منذ السنوات 1970، وأصبحت تحتلّ منزلة متقدّمة بين أغنى بلدان منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE). والجدير بالذكر أنّ ترتيب إسكتلندا لجهة نصيب الفرد من السكّان من الناتج المحلّي القائم، يضعها في المرتبة الرابعة عشرة بين بلدان منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية المذكورة، أمام بريطانيا (المرتبة الثامنة عشرة).

تصاعد قوّة الحزب القومي الإسكتلندي

لئِن كان القوميون الإسكتلنديون يقفون ضدّ المحافظين، فإنّهم يقضمون كذلك من ناخبي حزب العمّال. ذلك أنّهم لا يجتذبون سوى القوميّين الخُلَّص: فالاقتراع

لصالح الحزب القومي الإسكتلندي يزداد ظهوراً كاقتراع احتجاجي ضدّ حكومة لندن وبرلمانها.

في هذا السياق من التحدّي المتزايد، جاءت سيرورة «الأيلولة dévolution» في نهاية السنوات 1990. فبعد تأسيس البرلمان الإسكتلندي، جرى تنظيم أوّل انتخابات إسكتلندية في العام 1999. غير أنّه كان على الحزب القومي الإسكتلندي أن ينتظر انتخابات العام 2007 الإسكتلندية ليصل إلى السلطة للمرّة الأولى في تاريخه: 47 مقعداً من أصل 129، فيشكّل حكومة أقلّية. وخلال التفويض الأوّل لحكومته أو عهدها الأوّل هذا (2007-2011)، أجرت الحكومة الإسكتلنديّة «القوميّة» استشارة عمومية واسعة («*National Conservation*») أفضت في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) إلى نشر وثيقة عنوانها «بلدكم، صوتكم *Your Scotland, Your Voice*».

تقدّم الحكومة الائتلافية في هذه الوثيقة أربعة سيناريوهات من أجل مستقبل إسكتلندا. فأمّا أوّلها فإنّه سيناريو بقاء الوضع القائم على ما هو عليه؛ أي سيناريو لا يعرض أيّ تغيير. أمّا الثاني فإنّه سيناريو متواضع نسبياً، ويعرض إصلاحاً ضريبيّاً يوسّع الاستقلال الذاتي المالي للبرلمان الإسكتلندي. وأمّا الثالث فهو سيناريو الأيلولة الكاملة («*full devolution*» أو «*devolution max*» باللغة الشعبية): أن تؤول الصلاحيات إلى البرلمان الإسكتلندي بحيث يصبح مسؤولاً عن القوانين والرسوم كافّة المتعلّقة بإسكتلندا، باستثناء مسائل الدفاع والسياسة الدولية والنقد والسياسات النقدية وبضعة مجالات أخرى. أمّا السيناريو الأخير فهو استقلال إسكتلندا بحيث تكون لها ذات المسؤوليات التي تتمتّع بها دولة سيِّدة «طبيعية». وقد جرت العادة على أن تكون «*devolution max*» هي الخيار الأكثر شعبية ويوافق عليها ثلثا الإسكتلنديّين.

خلال التفويض الأوّل أو العهد الأوّل، لم يفلح الحزب القومي الإسكتلندي في الحصول على تأييدٍ كافٍ من بقيّة الأحزاب، فاضطر للنكوص عن تنظيم استفتاء لحسم مختلف الخيارات. غير أنّه خلال انتخابات 5 أيار (مايو) 2011، تمكّن من الفَوز بـ 69 مقعداً من أصل المائة وتسعة وعشرين (129) من مقاعد البرلمان الإسكتلندي، وهو انتصار ساحق بالنظر إلى نمط الاقتراع الذي يهدف إلى الحيلولة دون هيمنة

حزبٍ واحد، ويرمي إلى تشجيع تشكيل حكومة ائتلافيّة. وإذ أصبح الحزب القومي الإسكتلندي يملك الأغلبية، فإنّه أعلن عن عقد استفتاء في النصف الثاني من مدّة العهد الحكومي، والفترة التي تمارس فيها تلك الحكومة تفويضها الشعبي الشرعي.

منذ الخامس والعشرين من أيار (مايو) 2012، كانت الحركة المؤيّدة لـ«نعم»، والتي يدعمها الحزب القومي الإسكتلندي والحزب الأخضر الإسكتلندي (البيئيَّيْن) والحزب الاشتراكي الإسكتلندي، قد شنّت حملتها تحت شعار *«إسكتلندا نعم»*. بعد ذلك بشهر شُنّت حملة من أجل بقاء إسكتلندا في المملكة المتّحدة تحت شعار «*معاً، خيرٌ وأولى*». وكان زعيم معسكر الـ«لا» هو أليستير دارلنغ Alistair Darling، وهو وزير خزانة سابق في حكومة المملكة المتّحدة، أمضى حياته السياسية في صفوف حزب العمّال البريطاني. وقد حظيت هذه الحركة بدعم المحافظين والعُمّاليّين والليبراليّين الديمقراطيّين.

وفي حين أنّ الـ«**لا**» كانت تبدو أغلبية وفقاً لاستقصاءات الرأي، إلّا أنّ الحملة الاستفتائية اتّسمت بصعودٍ باهرٍ للـ«**نعم**» في الأسابيع التي سبقت الاقتراع. فقد حاولت الأحزاب البريطانية الكبرى أن تُعطي ضمانات للإسكتلنديين، فضاعفوا من وعود نقل السلطات في حال انتصار الـ«لا». وقد آتت الحملة أُكُلها. ففاز الـ«لا» بأغلبية مريحة من 10 نقاط. ومع هذه النتيجة المُحزنة استقال ألكس سالموند من منصبه كوزير أوّل، وحلّت محلّه نائبته نيكولاس ستورجون *Nicola Sturgeon*. وعلى الرغم من أنّ نسبة المصوّتين بـ«نعم» جاءت أعلى ممّا توقّعه الحزب القومي الإسكتلندي في البداية، إلّا أن النسبة التي حقّقتها الـ«نعم» مثّلت ظفراً معنوياً للقوميين الإسكتلنديّين.

نجاح في انتخابات 2015

يبقى أن الحزب القومي الإسكتلندي لم يدع نتيجة الاستفتاء تقنطه، فراح يتعبّأ لانتخابات 7 أيار (مايو) 2015 البريطانية. وكما بتنا نعلم، فإنّ حزب المحافظين، بزعامة ديفيد كاميرون، هو الذي فاز فيها حين نال 37% من الأصوات، وظفر بـ 330 مقعداً من أصل 650 في مجلس العموم، فبات بوسعه تأليف حكومة أغلبية. غير أنّه لم يفلح في إنجاح نائب واحد في إسكتلاندا. أمّا حزب إد ميليباند Ed Miliband العمّالي، فإنّ هزيمته كانت موجعة على المستوى البريطاني (إذ لم يحتفظ إلّا بـ 232 نائباً، كما كانت

مؤلمة في إسكتلندا حيث لم يحتفظ إلّا بدائرة واحدة، وخسر 39 مقعداً هناك. وكذلك، فإنّ الليبراليين الديمقراطيين فازوا بمقعد واحد في إسكتلندا ومثلهم حزب استقلال المملكة المتّحدة UKIP، (أي بمقعدٍ واحدٍ أيضاً). وأمّا الحزب القومي الإسكتلندي، فإنّه ظفر بخمسين مقعداً جديداً، وظهر كأحد الظافرين الرئيسيين في هذه الانتخابات.

كيف يمكن تفسير انتصار الحزب القومي الإسكتلندي في إسكتلندا في انتخابات 7 أيار (مايو) 2015؟ كان الحزب حسن التنظيم على الأرض، ولاسيّما بعد المجهودات المهمّة التي بذلها لتعبئة الناخبين إبّان الاستفتاء الأخير. فالحزب القومي الإسكتلندي يمتلك تنظيماً أفضل من تنظيم المحافظين في إسكتلندا، ومن تنظيم العمّاليين أيضاً. وأعضاؤه هُم أحدث سنّاً من أعضاء الأحزاب الأخرى، وهُم نشِطون في وسائل الإعلام الاجتماعية. وبرأي الكثير من المراقبين، بما في ذلك مجلّة **الإيكونوميست** *The Economist* الأسبوعية التي لا يمكن أن تكون مشبوهة بشبهة تأييد الحزب القومي الإسكتلندي، فإنّ نيكولاس ستورجون، كانت من بين المرشّحين كافة، أفضل من خاض حملة انتخابية.

غير أنّ ثمّة مزيد. لا ينبغي بالنسبة إلى نيكولاس ستورجون تفسير اقتراع 7 أيار (مايو) 2015 كاقتراع لصالح الاستقلال. فقد كان بالنسبة إلى الإسكتلنديّين دفاعاً عن مصالحهم في ويستمنستر واحتجاجاً في الحين ذاته على سياسات التقشّف التي تمارسها حكومة ديفيد كاميرون. وفي حين تُظهر استبيانات الرأي أنّ الاختلافات هي أقلّ ممّا توحي به خطابات رئيسة الحزب القومي الإسكتلندي، إلّا أنّ قدرة الاستقلاليّين على نشر فكرة كون الإسكتلنديّين لا يعتنقون ذات القيم التي يعتنقها الإنكليز، هي أحد أسباب نجاحات الحزب القومي الإسكتلندي الانتخابية: فالإسكتلنديّون في رأيهم هُم أكثر اشتراكية ديمقراطية، وأكثر تأييداً لأوروبا وأشدّ بيئيّة وأعظم سلمويّة.. إلخ.

يبدو أنّ الكفاح ضدّ اللّامساواة أو التفاوتات الاجتماعية، والدفاع عن نمط اجتماعي ما، قد لعب دوراً مهمّاً في تعْبِئة ناخبين وتجنيدهم لمصلحة القوميّين. فخطاب الحزب القومي الإسكتلندي ذو الاستلهام الاشتراكي الديمقراطي، والذي هو أكثر وضوحاً لهذه الجهة من خطاب حزب العمّال، الذي يظلّ برنامجه اشتراكياً ـ ليبرالياً، يجتذب جانباً من الأهالي الإسكتلنديّين الذين لم يعودوا يهتمّون بالسياسة منذ

سنوات مارغريت تاتشر. والانتقادات التي تجعل من الحزب العمّالي في إسكتلندا مجرّد فرعٍ لحزب العمّال في ويستمنستر، لم تخطئ هدفها.

يبقى أنّه حتّى لو أكّد الحزب القومي الإسكتلندي أثناء الحملة الانتخابية أنّ أولويّته هي إلحاق الهزيمة بالتحالف المحافظ والليبرالي الديمقراطي في السلطة، وعن استعداده من أجل ذلك لإقامة تحالف محدّد مع حزب العمّال لوضع حدٍّ نهائي لسياسة التقشّف، إلّا أنّ انتخاب حكومة محافظة ذات أغلبية، ليس بالنبأ السيّئ من وجهة النظر الاستراتيجية بالنسبة إلى الاستقلاليّين الإسكتلنديّين. فديفيد كاميرون يمثّل بالنسبة إلى العديد من الإسكتلنديين المثال الأصلي «الأصيل» للغطرسة الإنكليزية، الأمر الذي من شأنه أن يُفاقِم التوتّرات الأنكلو ـ إسكتلنديّة.

هل يأخذ العُمّاليون على الحزب القومي الإسكتلندي أنّه حمل المحافظين إلى السلطة حين قسّم أصوات اليسار؟ من المحتمل، وربما كان أكثر من محتمل، أن يكون سبب الأداء القميء الذي أظهره العُمّاليون، والذي لن يتنبّأ به أيّ استبيان للرأي، جزئياً، هو النتائج الممتازة التي حقّقها الحزب القومي الإسكتلندي. ولعلّ نيكولاس ستورجون قد قبّلت حزب إد ميليباند قبلة الموت حين وعدت بمساعدته بانتظام. ذلك أنّ جانباً من الناخبين الإنكليز نفر من فكرة التحالف بين العُمّاليين والاستقلاليّين الإسكتلنديين، فالتحقوا ربّما، بالمحافظين. يبقى أنه حتّى لو جمعنا مقاعد الحزب القومي الإسكتلندي (56) وأضفناها إلى مقاعد العُماليّين (232)، لكان حاصل الجمع، 288، بحيث إنّ الحزبَيْن معاً يظلاّن بعيدَيْن عن جمع 326 مقعداً، أي عن تأمين العدد الضروري من المقاعد اللّازمة لتأليف حكومة أكثريّة.

ماذا يُخبّئ المستقبل؟

ينبغي أخذ تطوّرات مهمّة عدّة في ما عنى الحزب القومي الإسكتلندي بعين الاعتبار في السنوات المقبلة. فالانكماش الاقتصادي والتخفيضات المهمّة جداً التي فرضها التحالف المحافظ الليبرالي في الموازنة، قد زاد منذ العام 2008 من لاشعبية حكومة ويستمنستر في إسكتلندا؛ ثمّ إن ردّ الحكومة البريطانية على الأزمة قد حفّز الحزب القومي الإسكتلندي على التمايز عن لندن، معارضاً المشروع النيو ـ ليبرالي

على الطريقة الأميركية ـ الذي تبنّاه الائتلاف المحافظ الليبرالي الذي يُمسِك بالسلطة ـ بمشروعه الاشتراكي الديمقراطي على الطريقة الإسكندينافيّة. ويؤكّد الحزب القومي الإسكتلندي بأنّ عائدات النفط لا تجعل من إسكتلندا المستقلّة حقيقة قابلة للحياة، قابلية لا يعتورها شكٌّ ولا ينال منها رِيَبٌ فحسب، ولكنّها توفّر لها أيضاً وسائل بناء دولة رعاية أكثر كرماً. وإعادة انتخاب حكومة ذات أغلبية محافظة، يُنبئ بتواصل سياسة التقشّف الاقتصادي، الأمر الذي يدعِّم رؤية الحزب القومي الإسكتلندي ووجهة نظره، وبالتالي يعزّزه ويدعمه.

وثمّة إشكاليّة تحتلّ المرتبة الأولى من الأهمّية: مسألة الاستفتاء على «البركسيت» أي مسألة خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي. فقد وعدت حكومة ديفيد كاميرون الجديدة بإجراء استفتاء على بقاء بريطانيا في الاتّحاد الأوروبي، في موعد يتراوح بين الآن والعام 2017. وحتّى لو أنّ رئيس الحكومة البريطانية أعلن أنّه سيصوّت شخصياً لصالح بقاء بريطانيا في الاتّحاد، إلّا أنّ قرابة ستّين نائباً محافظاً أعلنوا منذ الآن تأييدهم لخروج بريطانيا من الاتّحاد. ومنذ ذاك تطوّرت السجالات في إسكتلندا مع شيءٍ من السخرية هذه المرّة: فقوميّو الحزب القومي الإسكتلندي يتّهمون ديفيد كاميرون الآن بـ«الانفصاليّة»، ويهدّدون بإجراء استفتائهم الخاصّ من أجل استقلال إسكتلندا وبقائها في الاتّحاد الأوروبي.

وهكذا، فإنّ الحزب القومي الإسكتلندي والمحافظين لن يعدموا، في هذا السياق الجديد، أسباباً للصدام. وبالإجمال فإنّ رئيس حكومة إسكتلندا السابق، ألكس سالموند، الذي أصبح زعيم الحزب القومي الإسكتلندي في مجلس العموم، وضع شرعية ديفيد كاميرون في إسكتلندا موضع إعادة نظر. ذلك أنّ المسألة هنا هي مسألة شرعيّة: إذ إنّ الحزب القومي الإسكتلندي أخلى إسكتلندا تقريباً من الأحزاب المنافسة حين فاز بستّة وخمسين مقعداً. والنكتة التي أطلقها سالموند حول حيوانات الباندا في حديقة الحيوان في إيدبنبورغ، وعددها اثنان، وأنّها أكثر عدداً من النوّاب المحافظين في إسكتلندا، لأنّ تعدادهم هو نائب واحد، باتت تنطبق على الأحزاب البريطانية هناك كافة...

تبدو الأرضية خصبة بالنسبة إلى الحزب القومي الإسكتلندي من أجل الفوز في موعدٍ انتخابي جديد: الانتخابات الإسكتلندية في العام 2016. فإذا ما حصل القوميّون على ما يكفي من أجل تأليف حكومة أغلبيّة، فإنّ من الممكن أن تطالب نيكولاس ستورجون، رئيسة الحزب القومي الإسكتلندي باستفتاءٍ جديد حول استقلال إسكتلندا. وهي على حال لا زالت تؤكّد أنّها ستعيش لترى استقلال إسكتلندا. فهي تبلغ من العمر الآن 45 سنة.

لمعرفة المزيد

- Jo E. MURKENS, Peter JONES et Michael KEATING, *Scottish Independence: Legal and Constitutional Issues. A Practical Guide*, Edinburgh University Press, Édimbourg, 2002.
- Rachel ORMSTON et John CURTICE, «The Option not on the Table. Attitudes to more devolution», *ScotCen, Social Research that works for Society*, 2013 (disponible sur <www.natcen.ac.uk>).
- William WALKER, «International reactions to the Scottish referendum», *International Affairs*, vol. 90, n° 4, 2014, p. 743-759.
- Arkadiusz WIŚNIOWSKI, «Scottish independence vote is too close to call», *The Washington Post*, 30 juillet 2014.

اللوكسمبورغ:
جنَّة ضريبيّة في كرسيّ الاتّهام

كريستيان شافانيو
(كاتبة افتتاحيّة في **بدائل اقتصادية** *Alternatives Économiques*، وفي **بيئة بديلة مزيدة** *Alter Eco Plus*)

في العام 2014، كشفت تحقيقات الاتّحاد الدولي لصحافيّي التحقيقات الممارسات الضريبية المريبة لدوقية اللوكسمبورغ. فقد تبيّن من هذه التحقيقات أنّ عدداً مهمّاً من المؤسّسات في هذا البلد تستفيد من معدّلات ضريبيّة ضعيفة جداً، لا تتجاوز 3% أو 4% كحدٍّ أقصى. فليبرالية الإدارة الضريبية هناك تتيح لهذه المؤسّسات أن تحوّل الأرباح التي تحقّقها في بعض البلدان إلى الدوقية الكبرى بسماواتها السمحة الرحيمة التي لا تطيل التحديق والتحقيق.

«فضيحة لوكس ـ ليكس» هذه ليست سوى تأكيدٍ جديد للدور الذي تلعبه هذه الدولة الأوروبية الصغيرة التي بنت على امتداد العقود مكانتها كجنّة ضريبية. ولديها اليوم خصائص الجنان المذكورة كافّة، ولاسيّما ارتهانها إلى أقصى حدود الارتهان لقطاعٍ مالي كلّي القدرة سياسياً، وتلعب من أجله دور الوسيط في دفق الرساميل الدولية القادم من المؤسّسات والمدخرين ذوي الدخول الميسورة؛ كما تؤمّن دور الإقليم الذي يتولّى في غالبيته خدمة أغنى الأشخاص، ممثلاً بهذا الخصوص إحدى الأدوات التي تُسهم في تغذية التفاوتات وتعهّدها في بقية أنحاء العالم.

والحال هو أنّ مجموعة العشرين، يتبعها الاتّحاد الأوروبي، قد جعلت منذ العام 2013 من مكافحة الجنان الضريبية أحد المحاور الأوّلية لدبلوماسية الاقتصاديات العظمى العشرين. وقد نحتاج إلى الانتظار بضع سنوات لمعرفة ما إذ كانت هذه السياسة ستؤتي ثمارها. لكنّها أفضت حتى الآن إلى حمل اللوكسمبورغ على التخلّي عن السرّ المصرفي، فيبقى أن نرى إلى أيّ حدٍّ يستطيع هذا البلد تنويع اقتصاده وإنهاء عرض التعتيم المالي الذي جعل من نفسه أحد أبطاله الأوروبيّين.

كيف تصير جنَةً ضريبيَة

إذا كان البنك الدولي في لوكسمبورغ، أوّل المصارف الكبرى في البلاد، قد أُنشئ في العام 1856، فإنّ تعدين الحديد يحتلّ المرتبة الأولى في النشاط المحلّي. ويذهب الاقتصاديون إلى أنّ البلد الذي يتخصّص في إنتاج الأرزاق التي تستلزم عامل الإنتاج ـ من عمل، ورأسمال، وأراضٍ ـ الذي يكون الأكثر توفّراً لديه، إنّما يكون، واقعاً، قد اختار الانخراط في العولمة. وبما أنّ باطن أرض اللوكسمبورغ غنيّ بخام الحديد، فإنّ سبيله بات مرسوماً وما عليه إلّا أنّ يسلكه بفضل الرساميل الألمانية، ثمّ الفرنسية والبلجيكية، مع ما يرافقها من يدٍ عاملة أجنبية، ألمانية وإيطالية أساساً، زاد وزنها بين الأهالي الناشطين من 5% في العام 1890 إلى 15% في العام 1913. وما زاد في نجاح الفولاذ المحلّي ويسَّرَه هو أنّ البلد دخل منطقة الزولفيراين Zollverein، التي هي سوق واحدة وحيدة تتيح تداول المنتجات من دون رسوم جمركية بين الدول الألمانية. رساميل أجنبية، ويدٌ عاملة مستورَدة، وحريّة تداول: قادة البلاد سيعرفون كيف يحفظون وصفة النجاح هذه.

ذلك أنّ الموارد من خامات الحديد تنفد شيئاً فشيئاً، ولا بدّ من إيجاد سبيلٍ آخر. وهذه المرّة لن يتبع اللوكسمبورغ النظريات الاقتصادية: سيتخصّص البلد في إنتاج الخدمات المالية التي لا يملك بصددها أيّ سبق نوعي مسبق. وعلى الرغم من كلّ هذه العوائق، فهو سيُنشئ ذلك.

تحوّلت اللوكسمبورغ إلى جنّة ضريبية على ثلاث مراحل اتّسمت بثلاثة تواريخ رئيسية: 1929، و1963 و1981. تبدأ المرحلة الأولى بقانون 31 تموز (يوليو) 1929،

الذي يسمح للشركات القابضة(*) التي كانت تأتي فتستقرّ هناك بعدم دفع رسوم على المداخيل التي تتولّد لها من نقل الأسهم..إلخ. كان ينبغي انتظار العام 2006 لكي تتوصّل اللجنة الأوروبية إلى الحصول من اللوكسمبورغ على إلغاء النظام الضريبي التفضيلي الذي أولته للشركات القابضة (هولدنغ) بصفته أداة «منافسة غير مشروعة».

وعلى الرغم من هذه الإغارة الأولى، إلّا أن سيرة اللوكسمبورغ ووظيفتها كجنّة ضريبيّة لم تبدأ حقيقةً إلّا في سنوات 1960. فقبل ذلك بسنتين، أي في العام 1958، لاحظ مصرفيّون بريطانيّون من أحلاف بنك إنكلترا، أنّ الجنيه الإسترليني فقد بريقه السابق وبهاءه الماضي نهائياً وحلّ محلّه الدولار. فقرّروا حينذاك مجتمعين محاولة الرجوع بلندن لتعود مجدّداً ساحة مصرفية كبرى، وذلك بجعْلها تصير المكان الذي تودَع فيه وتُقرض منه الدولارات المتداوَلة خارج الولايات المتّحدة، والتي يوفّرها عجز البلد وقصوراته الخارجية. بؤرة سوداء مالية، ذلك أنّها تتيح للبريطانيّين الاحتجاج لأنّهم لا يستطيعون ضبط سوقٍ بعملة ليست عملتهم، في حين أنّ الأميركيين سيدلون بأنّهم لا يستطيعون ضبط سوق ليست متموضِعة لديهم!

هذه الأورو ـ دولارات (لا علاقة لها باسم العملة الأوروبية المستقبلية) ستثير شهيّة كثيرين وحسدهم: إذ لماذا تزك هذه السوق المُربحة للمصارف المُقيمة في لندن؟ وهكذا، فإنّ اللوكسمبورغ سيدخل في المعمعة في أوّل تموز (يوليو) 1963 خلال إصدار أوّل سندات بالدولار حقّقها مصرف أعمال بريطاني هو س. غ. واربورغ S.G. Warburg لحساب المؤسّسة العمومية الإيطالية للطرق، وتدعى أوتوستراد Autostrade. وإذا كان اقتراض 15 مليون دولار على خمس عشرة سنة، بفائدة 5,5% يحكمه عقدٌ وفق القانون الإنكليزي، فإنّ تسعير السند هو في اللوكسمبورغ، كما أنّ السندات التي يقدّمها المصرف الدولي الذي يقبل السندات لحامله ـ أي السندات المُغفَلَة. جاء هذا في حينه وأوانه، ذلك أنّ أحداً لن يعرف من هُم المستثمرون أو الموظّفون: إنّهم أوروبيون، ولكنّ المال يأتي من المصارف السويسرية...

ابتداءً من هذا التاريخ، ستجعل اللوكسمبورغ من التعتيم المالي إحدى أوراقها الرابحة. ثمّ إنّ هذا البلد عزّز موقفه وموقعه بمرحلة جديدة حين أنشأ السريّة المصرفيّة

بقوانين نيسان (أبريل) 1981. وبُعيد ذلك بقليل سيأتي إنتاج الأحكام (rulings) الشهيرة، أي تلك الاتفاقات الضريبية المعتّمة الموقّعة مع المؤسّسات والتي تكشفها لوكس ـ ليكس. وعندما يُنشئ الاتّحاد الأوروبي في نهاية سنوات الثمانين جواز مرور مالياً يتيح لأيّ إداريٍ من إداريّي صندوقٍ مقرّه في المنطقة أن يعرض خدماته في الاتّحاد قاطبة، فإن اللوكسمبورغ ستتغلغل داخل هذه الثغرة وتغتنم الفرصة لكي تصبح مركزاً عالمياً لتوظيف الأموال.

وأخيراً، فإنّ اللوكسمبورغ لم تحتج إلّا لزمن قصير لكي تبني ثلاث ركائز تتيح لها الاندراج في العولمة كجنّة ضريبية: رسومٌ مخفّضة، وتعتيم ماليّ، ومبدأ الإقامة الوهمية التي تتيح فصل المكان الذي يقع فيه النشاط (المكان الذي يتحقّق فيه الربح، قبض الفوائد، أو الأرباح والريوع...) والمكان الذي تُسجَّل فيه الرسوم وتراقَب وتُفرَض. مرحباً بكم في قلب ماليةِ ما وراء الشواطئ (offshore).

وسيطٌ للمال

تندرج اللوكسمبورغ اليوم كأحد الوسطاء العالميّين الرئيسيّين العاملين في خدمة المال: فالجنان الضريبية ليست جزراً صغيرة محجوزة لبعض أصحاب الثروات، بل أصبحت بنيات تحتية رئيسيّة للعولمة.

يؤكّد تقرير منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الذي صدر في شهر آذار (مارس) 2015، على أنّ نصيب قطاع المال والتأمينات في القيمة المضافة، كان يمثّل في العام 2014 بالإجمال 27% من دخل اللوكسمبورغ المحلّي القائم، أي أنّه كان أعلى بكثير ممّا هو عليه في بلدان منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الأخرى، مثل سويسرا (حيث يمثّل 10,5%) والمملكة المتّحدة (8,25%) من الدخل المحلّي القائم. ووفقاً لمعطيات صندوق النقد الدولي، فإنّ حاصل مجموع قيمة الأسهم والسندات والموجودات المصرفية تمثّل أكثر من ثلاثين ضعفاً من أضعاف الدخل المحلّي القائم، وهو رقم قياسي عالمي لم يتوصّل إليه أيّ بلد في العالم (البلد الذي يحتلّ المرتبة الثانية في هذا المضمار هو إيرلندا حيث يمثّل المجموع المذكور فيها 10 أضعاف الدخل الإيرلندي المحلّي القائم، وأمّا بريطانيا التي تحتلّ المرتبة الثالثة، فإنّ هذا

المجموع يمثّل فيها 8 أضعاف دخلها المحلّي القائم). وهذا من دون أن نذكر صناديق الاستثمار ذات المقرّ المحلّي، والتي يقارب تعدادها 4000، وتُدير قرابة 3000 مليار يورو من الإدخار الدولي، ما يجعلها الساحة المالية العالمية الثانية في هذا المجال، وراء الولايات المتّحدة.

هذه المالية المفرطة الضخامة والتضخّم، مكرّسة بكاملها تقريباً للمشروعات والمستثمرين والمؤسّسات المالية الأجنبية. فمن بين المائة والخمسين مصرفاً العاملة في البلاد، خمسة منها فقط هي من أصل محلّي. كما أنّ أكثر من نصف موارد المصارف تأتيها من الخارج، وقرابة 90% من نشاطاتها هي نشاطات للجانب الدولي. ثلاثة أرباع الوظائف المصرفية يشغلها مهنيّون أجانب. وكذلك فإنّ كامل الإدخار تقريباً الذي تستقبله اللوكسمبورغ، يوظَّف في الأسواق المالية الدولية. و95% من المخاطر المؤمّنة لدى شركات البلاد هي مخاطر تقع خارج البلاد.

باختصار، فإنّ الأرقام الطنّانة حول وزن المالية في اللوكسمبورغ هي أرقامٌ خادعة: فالبلد المذكور ليس سوى وسيط بسيط يتسجّل المال فيه لأسباب ضريبية أو لتلافي الرقابات، ولكنّه ليس موجوداً فيه. ونتيجة هذا هو تقديم جغرافيا مزيّفة للعولمة المالية والإسهام في الإفراط في تقديرها، لأنّ جزءاً مهمّاً من الصفقات الدولية المسجّلة هي صفقات وهميّة.

وفي وسعنا فهم ذلك بسهولة ويُسر انطلاقاً من مثال المعطيات حول الاستثمار الأجنبي للشركات المتعدّدة الجنسيات. وهكذا، فإنّ ما لا يقلّ عن 62% من جملة استثمارات المؤسّسات الكبرى في اتّحاد الثمانية وعشرين بلداً أوروبياً في بقية أقطار العالم في العام 2013، كانت من اللوكسمبورغ. وكذلك الأمر في الاتّجاه الآخر؛ فحين كانت أكبرالمشروعات والمؤسّسات في العالم كلّه توظّف وتُثمِّر في أوروبا، فإنّ أكثر من ثلاثة أرباع تثميراتها كانت تسلك سبيل اللوكسمبورغ. فإمّا أنّ البلد هو جبّار اقتصادي لا يُقَدَّرُ حقَّ قدره، وإمّا أنّه ليس لهذه المعطيات صلة بالاستثمارات الملموسة، بحيث إنّ الدوقية الكبرى تسجّل هذه المبالغ الوهميّة لأسبابٍ ضريبية. وهذا ما يحدث في حقيقة الحال كما أظهر ذلك تقرير مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»

(CNUCED) الذي يُمايز بين الاستثمارات «الصحيحة» أو التوظيفات «الحقّة» المنبثقة من اللوكسمبورغ والقاصدة إليها، والصفقات المصطَنعة التي تمرّ عبر الشركات السِتار. والنتيجة مدهشة: 8% فقط من الاستثمارات في خارج البلاد، و5% من الاستثمارات المتلقّاة تتعلّق بنشاطات حقيقية!

أيَ مستقبل؟

وجدت اللوكسمبورغ مكانتها في العولمة بتقديم خدماتها المالية والضريبية التعتيمية إلى المشروعات والمدّخرين في العالم كلّه. ولائحة المؤسّسات الفرنسية التي كشفتها مجموعة الصحافيّين تُظهر وجود عدد مهمّ من المؤسّسات المتوسّطة التي تؤكّد ما كنّا نعرفه عن تطوّر الجِنان الضريبية خلال السنوات الأخيرة: فهم يزدادون بحثاً عن زبائن ذوي مداخيل ميسورة من دون أن يكونوا من أصحاب المليارات بالضرورة. لقد كنّا إزاء اللجوء إلى هذه الأراضي، شهوداً على «تحوّلٍ ديمقراطيّ مكانيّ» إذا جاز استخدام هذا التعبير.

هل ستواصل اللوكسمبورغ السير في هذه الطريق؟ مستقبل البلاد ليس مؤمّناً اليوم. ووفقاً لمنظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، فإنّ القطاع المالي «بلغ حجماً بات يجعل مساهمته في النموّ الإجمالي للاقتصاد على طريق التناقص». فمن جهة أولى بات تدويل المصارف الأوروبية قيد التراجع في السنوات الأخيرة، بحيث إنّ الفروع اللوكسومبوراجوازية يمكن أن تعاني من ذلك. ومن الجهة الأخرى تبدو مجموعة العشرين وأوروبا تتقدّمان على طريق وضع الممارسات الضريبية المُريبة للأفراد والمشروعات والمؤسّسات والدول التي تخدمها موضعَ مساءلة وإعادة نظر. وعلى هذا، فإنّ اللوكسمبورغ ومعها إيرلندا وهولاندا مستهدفات على نحوٍ خاصّ بمشروع اللجنة الأوروبية لجعل التبادل التلقائي للمعلومات حول الأحكام rulings بين الإدارات الضريبية تبادلاً إجبارياً؛ بحيث سيصبح أقلّ فائدة بالنسبة إلى مؤسّسةٍ ما أو مشروعٍ ما، وأدنى إثارة للاهتمام، الذهاب لتوقيع هذا الضرب من الاتفاق الضريبي، إذا كانت وزارة المالية الفرنسية مثلاً على علم بذلك... وبخاصّة أنه وفقاً للعناصر الأولى التي قدّمتها اللجنة في إطار تحقيقها حول الاتفاق بين اللوكسمبورغ وشركة أمازون

Amazon المتعدّدة الجنسيات، فإنّ «غالبية الأرباح التي حقّقتها أمازون جرى تسجيلها في اللوكسمبورغ، ولكن من دون أن تُفرَض عليها ضريبة»، وهي تَعتبر تبعاً لذلك أنّ هذا البلد «يمنح أمازون ميزة اقتصادية تتيح لهذه المجموعة أن تدفع ضرائب أقلّ من الشركات الأخرى». الأمر الذي يعادل في نظر اللجنة تقديم معونة دولة إلى المجموعة المذكورة، وهي ممارسة غير مشروعة في نظر المعاهدات الأوروبية المؤسَّسة على مبدأ المنافسة الحرّة وليس المنافسة المزيّفة.

وبصورة أعمّ، فإنّ اللوكسمبورغ التزم بالانتقال إلى التبادل التلقائي أو الأوتوماتيكي للمعلومات الضريبية على مستوى مجموعة العشرين، التي ستقدّم في نهاية العام 2015 القواعد الجديدة للّعبة التي ستتبع في ما عنى الممارسة الضريبية الدولية على المؤسّسات؛ وهذا بهدف واضح، وهو إعادة إعطاء الدول السيادة الضريبيّة، ووضع الأدوات التي تُتيح للشركات استخدام اللوكسمبورغ مثلاً لتثميراتها الأجنبية، موضع مداعاة وإعادة نظر.

إذا مضت مجموعة العشرين إلى قصارى منطقها ووضعت الأدوات الفعّالة، فإنّ القطاع المالي في اللوكسمبورغ ـ الذي يصفه صندوق النقد الدولي «بالبالغ الجاذبية» ولكن «الواهن والهشّ إزاء التجاوزات» ـ سيُعاني من ذلك ويُكابد. وإذا ما استخدم ممثّلوه سلطانهم السياسي للالتفاف على قواعد الشفافية الجديدة، فإنّ مخاطر «المسموعيّة» أو «سوء السمعة» ستزداد بالنسبة إلى البلاد بحيث إنّها إذا ما تجسّدت، فإنّ «انعكاس ذلك وتأثيره على الصناعة المالية لصناديق الاستثمار يمكن أن تكون مهمّة» كما يقول صندوق النقد في الخلاصة التي يخلص إليها. وقد وعد رئيس الوزراء كزافير بيتيل Xavier Bettel بـ«إصلاح الضرر الذي لحق بصورة» اللوكسمبورغ. وهو يعلم أنّ بين مجموعة العشرين والاتّحاد الأوروبي والمجتمع المدني وصحافيّي الاستقصاء ومُطلقي صيحات التحذير والإخطار، تَغيَّرَ السياق السياسي الذي تتقلّب البلاد فيه. فإذا كان لا يريد أن يشهد «تسوناميات» أخرى، وفقاً لتعبير وزير ماليته بيار غرامينيا Pierre Gramegna بعد لوكس ـ ليكس، فينبغي عليه إيجاد الوسائل للحفاظ على ساحته المالية بوضعها في خدمة مصالح أخرى غير مصالح الجبّارين.

هوامش ومراجع

(*) الشركة القابضة هي شركة تملك نسبة كافية من الأسهم التي لها حقّ التصويت في شركة أو شركات تجارية؛ وهذه النسبة توفّر لها إمكانيّة التحكّم في هذه الشركات التابعة أو الفرعية (معجم المصطلحات المحاسبية والمالية) (المترجم).

لمعرفة المزيد

- Gary BURN, *The Re-Emergence of Global Finance*, Palgrave McMillan, Londres, 2006.
- Christian CHAVAGNEUX, *Combattre les paradis fiscaux. Ce qui a été fait, ce qui devrait être fait*, Rapport pour le groupe Les Verts/Alliance libre européenne du Parlement européen, février 2015.
- Christian CHAVAGNEUX et Ronen PALAN, *Les Paradis fiscaux*, La Découverte, coll. «Repères», Paris, 2012.
- CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (Cnuced), *World Investment Report 2014. Investing in the SDGs. An action plan*, New York/Genève, 2014 (disponible sur <http://unctad.org>).
- FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL (FMI), *Luxembourg: Staff Report for the 2014 Article IV Consultation*, Washington D.C., 18 avril 2014 (disponible sur <www.imf.org>).
- ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUES (OCDE), «Luxembourg, études économiques de l'OCDE», Éditions OCDE, Paris, mars 2015 (disponible sur <www.oecd.org>).
- *The Luxembourg Economy. An eventful history*, 2007 (disponible sur<www.luxembourg.public.lu>).

التفاوتات في الهند:
حالة أنموذجيّة

جان ـ لوك راسـين
(مدير أبحاث خبير في المركز الوطني الفرنسي
للبحث العلمي CNRS، نائب رئيس مركز آسيا)

لئن كانت مسألة اللّامساواة والتفاوتات مسألة كونيّة جامعة، إلّا أنّها تنصرف في سياقات تاريخية وإيديولوجية وسياسية خاصّة. والهند تستحقّ في هذا الصدد الانتباه لأسبابٍ عدّة، تبدأ بالملاحظة التالية: كلّ كائن من بين كلّ ستّة كائناتٍ بشرية هو هندي. ويقيناً أنّ هذا البلد يعرف شأن بلدان أخرى التفاوتات الطبقية التي تتجلّى في فقرٍ جماهيري واسع. والهند متعدّدة الثقافات، وفيها أقليّات دينية أو قبليّة من تلك التي يفترض بـ«العيش المشترك» الدستوري أن يحميها. كما أنّ التعدّدية الألسنية فيها طرحت كذلك مسألة التفاوتات إزاء الغلبة النسبيّة للهندي، وهي مشكلة جرى حلّ ما هو أساسي فيها في الأعـوام 1960. وعلى الرغم من حضور سيّدات سياسيات بارزات، فإنّ التفاوتات بين الجنسين لا تزال أحدوثة الأحاديث والمتحدّثين. التفاوتات الجهويّة تغذّي في هوامش البلاد حركات انفصالية مدفوعة بمنطق الهويّات. وهي تغذّي كذلك في المرتفعات القبليّة في الهند الوسطى انتفاضة ماويّة. يبقى بالتأكيد ما يجعل الهند فريدة في ميدان اللّامساواة: الإيديولوجية التراتبيّة الطبقيّة المقفلة التي تظلّ بنيويّة من دون أن تتوقّف عن مواصلة التطوّر.

الإنسان التراتبي

بثّ الفكر البراهماني الغالب على الحضارة الهندية منذ أزمنة الأوائل، ونشر منذ عهد قديم، إيديولوجية مُمعنة في الذهاب مذهب التفاوت واللّامساواة. نظام *الإنسان التراتبي* يضع، نظريّاً، كلّ إنسان في «موضعه» ويُنزله «منزلته» مع الواجبات النوعيّة الخاصّة بها. وهكذا، فإنّ المعتقد الشائع (دوكسا) يميّز بين أربعة نُظم *فارنا* (*varna*) تندرج بداخلها آلاف الطبقات (castes) الداخلية الزواج، ذات الترسّخات المحليّة أو الجهويّة أو الإقليميّة التي تحدّد وفق السنن والتقاليد، التراصفات والتراتبات الاجتماعية التي تُعاش في الحياة اليومية. في قمّة النظم (الفارنا) جميعاً، البراهمانات هُم سادة الطقوس والنصوص؛ ويأتي بعدهم *الكشاتريا* (*kshatriya*)، سادة السلطة الزمنية والقوّة والحرب؛ ثمّ *الفيشيا* (*vaishya*) سادة الإنتاج والمبادلات، وأخيراً نظام *الشودرا* (*shudra*) الذي يضمّ قسماً كبيراً من الفلاحين ومن طوائف الصنّاع. وخارج *الفارنات*، هناك «المنبوذون» الذي يفترض بهم أنّهم يمارسون مهناً نجسة، وهُم ينتمون في غالب الأحيان إلى الطبقة العاملة الزراعية التي لا أرض لها. حركات انعتاق المنبوذين أشاعت استخدام كلمة «داليت» (*dalit*) (وتعني «المسحوقون» بلغة المهرات)، وهي اليوم شائعة وتستخدمها الكافة، إذ باتت مقبولة سياسياً. نظام طبقات ـ الفارنات (caste) انبثق عن الهندوية، ولكنّه ترك أثره في الأديان الأخرى التي يفترض أنّها أديان مساواة كالمسيحية والإسلام والسيخيّة (ديانة السيخ)؛ ذلك أنّ التحوّل إلى أديان جديدة واعتقاد معتقدات جديدة لم يمحُ انتماءات الماضي التراتبيّة كافة.

يبقى أنّه في ما وراء المبادئ، يشهد التهَيْكل في *فارنا* أو اكتساب بنية نظام من النظم السالفة الذكر، تنوّعات جهويّة وإقليميّة كبيرة، حتّى ولو ظلّ القُطبان براهمان ـ داليت (منبوذ) قويَّيْن. غير أنّ قراءة أخرى للطبقة ـ الفارنا (caste) تُظهِر، إذا ما كانت قراءة أقلّ نظرية وأكثر علم ـ اجتماعية، وتُبرِز، في ما يتعدّى هذه القسمة الاثنينية، الديناميات التي تلعب في الصفوف والمراتب الوسيطة، التي تشكّل الأغلبية الساحقة من الهنود. فتبعاً للوزن السكّاني الجهوي لهذه الطبقة ـ الفارنا أو تلك (الجات Jats في شمال الهند، الريدّي Reddis في الأندرا براديش Andhra Pradesh، الباتل Patel

في غوجارات Gujarat)، ووفقاً لسيطرتها العقارية وأوزانها السياسية، ترتسم تراتبية أخرى وهرمية ثانية تتيح لطبقات ذات وضعية متوسّطة من الناحية النظرية، أن تصبح «طبقة غالبة مسيطِرة» تتمتّع بالسلطة والسلطان في الحياة اليومية للقرى، وفي الجهة أو المنطقة، بل في ما يتعدّى ذلك.

وكائناً ما كانت غلبة النظام البراهماني وسيطرته، فإنّه كان، طيلة تاريخ الهند، موضوع احتجاج ومعارضة حركات يندرج بعضها في التيار الهندوكي، وبعضها في سنن أخرى كالبوذية (التي انتهت مهمَّشة). ثمّ إنّ الصدمة الاستعمارية وفلسفة عصر الأنوار حرّكت بعضاً من المياه الراكدة. بعض حركات الإصلاح مثل آريا ساماج Arya Samaj، التي تأسّست في القرن التاسع عشر، أرادت أن تردّ بوحدة الهنود على إيمان الإرساليات مسيحية كانت أم إسلامية. وثمّة حركاتٌ أخرى تدعو إلى انعتاق الطبقات ـ الفارنات الدنيا مثل حركة الاحترام الذاتي *Self respect movement* في جنوب الهند، التي ظهرت في سنوات العشرين، ثمّ ولَّدَت بُعيد ذلك الحركة الدراويدية، التي هي حركة هويّة، وحركة معادية للبراهما في آنٍ واحد، والتي تحكم ولاية تاميل نادو Tamil Nadu منذ سنوات 1960.

كان النقد الأكثر جذرية بين هذه الحركات هو نقد بهيمراو أمبيدكار Bhimrao Ambedkar، أوّل منبوذ يحصل على دبلوم من كولومبيا، وهو رجل من أصحاب النظرية والفعل والتصرّف، دعى في كتاب شهير إلى «إلغاء الطبقة» ـ الفارنا (caste) التي قام بتوصيف منطقها الخبيث المفسِد في «التفاوتات المتدرّجة» التي هي وسيلة شديدة الفعالية في تقسيم المقهورين الذين يجدون أبداً بالاستناد إلى هذا النظام مَن هُم أدنى منهم[1]. وقد فشل أمبيدكار في الحصول من البريطانيين في الثلاثينيات على دائرة انتخابية منفصلة للمنبوذين، وهو تدبير عارضه غاندي؛ فراح يلعب ورقة أخرى قبلت بها لندن، وصار لها بعد ذلك مستقبل مرموق: سياسة الكوتا أو الحصص المحفوظة. وهذه السياسة التي صيغت العام 1935، دعيت في الهند بـ«سياسة الحجوزات» أو «المكرّسات» وتنامت بعد الاستقلال (1947)؛ وقد ترأس أمبيدكار حينذاك اللجنة التي تولّت كتابة الدستور.

سياسة الحجوزات والتكريسات

سياسة التميّز الإيجابي هذه هي أعظم مشروع في العالم وأوسعه للكفاح ضدّ التفاوتات البنيوية الموروثة من التاريخ. وهي تهدف إلى أن تقدّم للمجموعات الأكثر معاناة من التمييز، أماكن ومراتب تُحجَزُ لها في الكلّيات والجامعات وفي الوظيفة العامّة والجمعيات المنتخَبة. هذه المجموعات هي قبائل أصلية (أديفاسي adivasis، أو الشعوب الأولى)، إنّها هؤلاء المنبوذون الذين بات اسمهم بعد الآن *داليت*. في إحصاءات النفوس العشرية تُسمّى هاتان المجموعتان الاجتماعيّتان الكبيرتان باللغة الإدارية «القبائل المقيَّدة» أو «المسجَّلة» و«الطبقات أو الفارنا أو الجاتي المقيَّدة أو المفهرَسة». ووفقاً للإحصاء الأخير (2011)، فإنّهما تمثلان 8,6% و16,6% من مجموع الهنود.

تطال الحجوزات والتكريسات أوّلاً التمثيل الوطني أو القومي. عدد «المقاعد المحجوزة» أو المكرَّسة ـ الدوائر التي ينبغي للمرشّحين فيها أن يكونوا منتمين إلى الفئات التي يطلق عليها اسم أو توصيف «المقيّدة» أو «المفهرسة» ـ بلغ في العام 2009 ما مجموعه 131 مقعداً من أصل 543: 84 نائباً للداليت (15,4%)، 47 نائباً للقبائل (8,6%). وحدث كذلك تنوّع في ما عنى السلطة التنفيذية: فقد بات من الصعب اليوم تصوّر حكومة، إن على المستوى القومي أو على مستوى الولايات التسع وعشرين المتّحدة فيدرالياً، خالية من وزير داليت، أو من دون وزير قبيليّ في الأقاليم التي تحوي مجموعات مهمّة من الأهالي الأديفاسي.

بإعلانه أنّ المنبوذية غير شرعية، وبسماحه بسياسة الحجوزات أو التكريسات، كان هدف دستور العام 1950 هو تجاوز القسمة الاثنينية بين التأكيد، من جهة أولى، على مبدأ المساواة، المستفاد من الديمقراطية البرلمانية الذي وُضِع موضع التنفيذ في أوّل انتخابات عامّة في العام 1951 ـ مواطن واحد، صوت واحد ـ، ومن جهة ثانية، الواقع الساحق المناقض لمبدأ المساواة الديمقراطي، عنينا الواقع المعقّد للّامساواة التي تؤلّف وتجمع في الهند بين مسألة الطبقات الاجتماعية والطبقات الطائفية المقفَلة (الفارنا).

صراعات تصنيف وترتيب: منافسة اجتماعية وتعبئة سياسيَة

التقاطعات بين طبقة/وفارنا (caste) هي في أغلب الأحوال بديهيّة في خطوطها الكبرى: ففي حين أنّ الفارنا العليا و/أو المسيطِرة، المدعومة من رأسمالها الاجتماعي بالمعنى الذي كان بيار بورديو يوليه لهذا المصطلح، تصل إلى الوظائف ذات التوصيف العالي، فإنّ غالبية الداليت يظلّون عمّالاً زراعيّين من دون أرض. غير أنّ هذه الترسيمة تبالغ في تبسيط الواقع العياني الاجتماعي والحقيقة العيانيّة الاجتماعية: فالفارنات ذات المستوى المتدنّي شهدت على امتداد التاريخ، تطوّرات باهرة.

المصعد الاجتماعي، مفتوح نظرياً على نحوٍ موارب، وهو سرعان ما حفَّز الطبقات ـ الدنيا غير الداليت (الجاتي)، إلى أن تشنّ حركة مطالبة لتستفيد بدورها من سياسة الحجز والتكريس. هذه الطبقات ـ الجاتي الدنيا، التي يُطلق عليها في اللغة الإدارية اسم «طبقات أخرى متخلّفة (*Other Backward Classes*/OBC)، تمثّل الأغلبية في البلاد. بدأت الحركة في دول الجنوب، وبخاصّة في ولاية تاميل نادو، التي باتت نسبة 69% من الوظائف فيها «محجوزة أو مكرَّسة» لـ «طبقات أخرى متخلّفة/OBC»، والداليت والقبائل. هذا «الصراع على التصنيف والترتيب»، الذي يجعل أنّ طبقات (caste) تسعى إلى أن تُصنَّف «متدنية» أو «سفلى» ـ لكي تستفيد من الحجوزات والتكريسات ـ في حين أنّها كانت في الماضي تغالي في الإدعاء بالحسب، هو أمر لا ينفصل عن الحسابات الاقتصادية والسياسية.

في العام 1990 وسّع تحالف جاناتا الحاكم الحجوزات في الإدارة المركزية إلى «طبقات أخرى متخلّفة/OBC»؛ فكانت احتجاجات طبقات ـ الفارنا والجاتي العليا عنيفة في شمال الهند، في حين كثّف حزب بهاراتيا جاناتا BJP Bharatiya Janata Party اليميني القومي حركته وتأكيده على الهوية الهندوسية. وكان من شأن تدمير مسجد أيوديا Ayodhya في شمال الهند، في كانون الأول (ديسمبر) 1992، والاضطرابات التي تبعت ذلك في بومباي (900 قتيل)، أن أيقظ التوتّرات بين الطوائف.

معسكران راحا يتواجهان حينذاك: معسكر الذين يؤكّدون على ضرورة التوسّع في التمييز الإيجابي وصولاً إلى طبقات (caste) غير الداليت، ومعسكر الذين يولون

أهمّية لضرورة التأكيد على الهندوسيّة، من كلّ «فارنا وكلّ جاتي»، الذين كانوا يتّهمون أصحاب المعسكر الأوّل بأنّهم دينيّون أو متديّنون منحولون وعلمانيّون مزيّفون يريدون تقسيم الهنود بالكوتا ويسعون إلى اجتذاب ناخبي الأقلّيات المسلمة والمسيحية (16% من مجموع الأهالي) بإيلائهم إعفاءات واستثناءات في ما عنى القانون المدني، أو المدارس الطائفية. ولهذا، فإنّ دعوة القوميين الهندوس إلى المساواة بين الجميع في الحقوق، عبر قانون مدني وحيد الشكل، كان يموِّه إيديولوجية معادية للمسلمين وللمسيحيّين، تمويهاً سيّئاً ـ كان أنصار الهندوسية يعتبرون الإسلام والمسيحية ديانتين مستوردَتين يصعب هضمهما واستدماجهما (على عكس الأديان التي ولِدَت على أرض الهند: البوذية والسيخية واليانية).

وما هو أكثر دلالة من هذا هو تصاعد قوّة الأحزاب السياسية الجديدة التي تولّدت من حركات الدفاع عن الطبقات ـ الجاتي (caste) الدنيا أو المتوسّطة، مثل حزب باهوجان ساماج Bahujan Samaj الذي أسّسه كانشي رام Kanshi Ram في العام 1984 وانطلق نشاطه الأساسي في ولاية أوتار براديش Uttar Pradesh، أعظم ولايات الهند سكّاناً والولاية التي تتكلّم اللغة الهندية. و«حزب الأغلبيات» الذي اختار أن يركّز معركته على الناخبين الداليت مشرِكاً فيها طبقات أخرى متخلّفة (OBC): وهو رهانٌ رابحٌ في الحسابات الانتخابية، لكن فيه الكثير من المخاطرة، بخاصّة حين نعلم أنّ الطبقات الأخرى المتخلّفة (OBC)، هي بمثل قمع طبقات الجاتيات والفارنات العليا وقهرها. وقد تمكّنت ماياواتي Mayawati، وهي معلّمة من محاسيب رام، أن تصبح رئيسة حكومة أوتار براديش أربع مرّات بين العام 1993 والعام 2012، ثلاث مرّات منها كانت لفترة قصيرة، بينما كانت الرابعة لولاية كاملة قبل أن تُخلي المكان لحزب ساماج وادي Samajwadi، الذي يستند هو أيضاً إلى قاعة انتخابية من الداليت ومن طبقات الأخرى متخلّفة (OBC) ومن المسلمين.

الكفاح ضدّ الفقر وضدّ التفاوتات

السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي أطلقها جواهر لال نهرو، رئيس حكومة الهند بين العام 1947 والعام 1964، كانت تهدف إلى تشجيع التنمية عبر اقتصادٍ مختلط،

شديد الضبط، متين التنظيم والتقعيد، ويترافق مع شبكة إدارية كثيفة تغطّي البلاد. وعلى الرغم من أنّ برنامج «التنمية الطوائفي» لعام 1960 لم يصنع معجزات، ولكنّه حدّد مبادئ، استُعيدت بعد ذلك بـ«برنامج العشرين نقطة» الذي أطلقته أنديرا غاندي في العام 1975، وقام حزب المؤتمر بمراجعته حين عاد إلى السلطة بين العامَيْن 2004 و2014.

هناك وراء هذا الحجاج التنموي، بل المساواتي («العدالة للداليت وللقبائل»، «المساواة للنساء»)، برامج تهدف إلى تجهيز الأرياف (توفير الطاقة، الماء والسكن) وذلك بالتصدّي للفقر ببرامج عامّة أو محدّدة الأهداف (تدابير تستهدف الطبقات ـ الجاتي (caste) الدنيا، اعتمادات صغرى ميسّرة للنساء.. إلخ). ومن الصعب في الواقع تقييم فعاليّة هذه البرامج المتكثّرة. فالتفاوتات العظمى لا تزال قائمة على الصعيد المادي (ربع الهنود ليس لديهم كهرباء) وعلى الصعيد الإيديولوجي (انعتاق الداليت غير المكتمل لا يزال يثير نزاعات محلّية بانتظام).

السجال حول عتبة الفقر هو سجال حاسم بالنسبة إلى الكفاح ضدّ اللّامساواة. فالعديد من البرامج الاجتماعية لا تصوِّب ولا تستهدف في الواقع سوى المواطنين المصنَّفين «تحت العتبة»، الذين يستفيدون حينذاك من تدابير نوعيّة في مجال السكن ومعاشات التقاعد، وقروض وضمان ضدّ المرض، ومعونة غذائية.. إلخ. وإذا كانت هذه البرامج بعيدة عن الفعاليّة، فلأنّ الفساد يحيِّد مفاعيلها، لكن من المؤكّد أنّ الفقر انخفض في الهند مع مرور العقود والسنين. التدابير والمعايير تتغيّر وتتبدّل من دراسة إلى أخرى، غير أنّه من الصعب معرفة وتيرة هذا التراجع ونسبته بالتحديد. فوفقاً للتقرير الرسمي الأخير الذي صدر في العام 2014، فإنّ نسبة الفقر في الهند تصل إلى 38%. ووفقاً للبنك الدولي فإنّها تتراوح بين ثلث وثلثَيْ السكّان بحسب المعايير المستخدَمة (1,25 دولار، أو 2 دولار في اليوم كقدرة شرائية).

بين البرامج التي لا تقتصر على «الفقراء»، فإنّ أبرزها وأكثرها تأثيراً هو بلا ريب «منظومة التوزيع العمومي» التي تساعد، منذ السنوات 1960، مئات آلاف «حوانيت التموين» *ration shops* عبر البلاد عبر تقديم المنتجات الحيويّة التي لا غنى عنها بكلفة متدنيّة. ويؤكّد قانون الأمن الغذائي الذي جرى التصويت عليه في العام 2013، أنّ

المسألة لا تزال قائمة على الرغم من الجهود المبذولة. وما هو أكثر رمزيّة من هذا هو برنامج الاستخدام الريفي الضخم الذي جرى إطلاقه في العام 2005 (برنامج المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية MGNREGS) الذي يقدّم لعضو متطوّع من العائلة 100 يوم عمل سنوياً في الورش العمومية. وفي العام 2014، كان هناك 87 مليون شخص يشاركون في هذا البرنامج، نصفهم تقريباً من النساء، و18 مليون من الداليت و14 مليوناً من القبائل.

ينتقد عقائديّو الليبرالية هذه البرامج التي تهدف إلى تقليص الفقر، إذ يعتبرونها غير فعّالة وتؤاتي الفساد، وتنيخ بوزن ثقيل على الموازنات العمومية: حوالي 50 مليار دولار سنوياً (وهذا مع أنّ هذا المبلغ أدنى من الثروة التي جمعها أوّل ثلاثة من أصحاب المليارات في الهند التي بات تعداد أصحاب المليارات فيها يبلغ ما يقارب المائة). وقد سَخِر ناريندرا مودي Narendra Modi، وهو رئيس حكومة منذ شهر أيار (مايو) 2014، من برنامج المهاتما غاندي MGNREGS، إلّا أنّه حاذر تفكيك هذه السياسات التي تتوجّه إلى الفقراء، بل اكتفى شأن سلفه، بأن تكون هذه التدابير أدقّ تصويباً وأكثر فعاليّة، وذلك بتقديم معونات ماليّة مباشرة.

ولا بدّ أن نضيف إلى ذكر البرامج التي تهدف إلى تقليص التفاوتات الاجتماعية الاقتصادية، ميادين وحقول عمل عديدة أخرى. فهناك حقل اللّامساواة بين الرجال والنساء أوّلاً: فالمسار الذي حظي بتغطية إعلامية كبيرة لبعض النساء (سياسيات أو رئيسات مؤسّسات) سواء مَن ورِثْن أو لم يرِثْن هذه الوضعيات، لا يمكنه أن يتستّر على الوزن المزمن الذي ينيخ به النظام الأبوي، والذي يتّخذ أشكالاً عدّة ـ العنف الجنسي، معارضة الزواج الخارجي (أي خارج الطبقة ـ الفارنا أو الجاتي)، جرائم القتل المرتبطة بالمهر، نسبة الجنس غير المتوازنة، التعابير التي يطلقها الرجال العموميون والمُهينة للجنس الآخر. هناك كوتا للنساء لتنتَخب على الصعيد المحلّي، ولكن ليس لهنّ كوتا في البرلمان الذي لم يصوّت مطلقاً على قانون فرض نسبة 33% من النساء النائبات... على الرغم من أنّه مشروع قانون جرى التقدّم به قبل عشرين سنة.

مسألة الأقلّيات الدينية التي باتت أكثر حساسيّة في عهد حكومة ناريندا مودي القوميّة الهندوسيّة، هي مسألة تُطرح في مواجهة الضغوط على المسلمين أو المسيحيّين معاً، وأحياناً على نحوٍ بنيويّ: ويُشير تقرير صدر في العام 2006، إلى أنّ المسلمين الذين يمثّلون 14% من الأهالي ليسوا حاضرين في الإدارة الهندية إلّا بنسبة 2,5%، وأنّ متوسّط وضعهم الاقتصادي ليس خيراً من وضع الداليت. ويبلغ تعداد نوّاب حزب بهاراتيا جاناتا اليميني القومي، الذي فاز في انتخابات العام 2014 في مجلس النوّاب، 282 نائباً: ليس بينهم مسلم واحد. وفضلاً عن اللّامساواة الجهويّة التي ترسم خارطة الهند، تُضاف انقسامات داخلية من طبيعات مختلفة: فهناك حركة المنتفضين الماويّين الذين يعارضون السلطات الرسمية في عشرات الأقضية والنواحي في الهند الوسطى، ولكن هناك كذلك على العكس من هذا «انفصال» أو اعتزال الجماعات المغلقة في المدن الجديدة الغنيّة القريبة من الحاضرات الكبرى.

الهند، مختبر الكفاح ضدّ اللّامساواة

إذا كانت «أكبر ديمقراطية في العالم» ديمقراطية برلمانية مرموقة على وجه اليقين، إلّا أنّها ليست ديمقراطية اجتماعية. غير أنّ التأليف بين وزنها الديموغرافي والتقاليد أو السِنن التدخليّة للدولة، وعافية المجتمع المدني وحيويّته، كلّ ذلك يجعل من الهند مختبراً حقيقياً على المستوى الدولي للكفاح ضدّ اللّامساواة، ويشهد في الحين ذاته على حدود هذه المعركة. سياسة الكوتا لها مزايا وهي توفّر مكتسبات لا تنكر. غير أنّه في ما وراء المشادة الكلاسيكية بين الكفاءة والوضعية القانونية، فإنّها تثير كذلك تساؤلات. فهل ينبغي الإبقاء عليها لجميع الداليت، بما في ذلك الذين غيّروا بصورة ملحوظة طبقتهم، سواءً أكانت تلك الطبقة التي يُعزون إليها، فارنا أو جاتي؟ أفلم يسهم الكفاح من أجل انعتاق الفارنات أو الجاتيات السفلى في تعزيز وزن الفارنا والجاتي في اللعبة الاجتماعية، ولو عن طريق إعادة توزيع الأوراق جزئياً؟ كلّها أسئلة تستحقّ بكلّ تأكيد الدرس لنفهم أوّالية اللّامساواة، بما في ذلك تلك التي تحدث في سياقات أخرى.

ثمّ إنّ الهند تستحقّ منّا، على مستوى آخر، الانتباه؛ وذلك لسببٍ إضافي: فهي بلدٌ ناهض ولا تزال تريد الإسهام في إعادة تعريف القواعد والمعايير الدولية ـ في مجلس

الأمن، وفي منظّمة التجارة العالمية، وفي الكفاح ضد التغيّر المناخي، وفي الوصول أو الحصول الاستثنائي على النووي المدني لبلدٍ لم يوقّع على معاهدة عدم الانتشار النووي، وفي ترويج الأدوية التي لا تحمل اسماً تجارياً ضدّ شركات الأدوية المتعدّدة الجنسيات. وهي غالباً ما تحدّد سياستها باسم الكفاح ضدّ التفاوتات الإجمالية واللّامساواة. فشيوعية الثورة الصينية المساواتيّة أخْلَت الساح «لأبناء الأمراء الحمر» و«لاشتراكية السوق». أمّا المسار الهندي فأكثر تعقيداً وأشدّ بُطأً، ويرسم طريقاً أخرى تريد التأليف بين الليبرالية الاقتصادية وضبط الدولة، ضمن هدفٍ معلن هو السماح «بنموّ شامل متضمّن» لصالح العدد الأكبر. ومع أنّ مثل هذا النموّ لم يؤذن بالظهور بعد، إلّا أنّه يظلّ مساهمة هنديّة في السجال العالمي حول اللّامساواة.

هوامش ومراجع

(1) Bhimrao Ramji AMBEDKAR, *Annihilation of Caste*, Navayana, New Delhi, 2014 [1936].

لمعرفة المزيد

- Nadini GOOPTU et Jonathan PARRY (dir.), *Persistence of Poverty in India*, Social Sciences Press, New Delhi, 2014.
- Christophe JAFFRELOT, *Inde: la démocratie par la caste. Histoire d'une mutation socio-politique (1885-2005),* Fayard, Paris, 2005.
- Roland LARDINOIS, «Les luttes de classement en Inde», *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 59, 1985, p. 78-83.
- Martin RAMA et alii, *Addressing Inequality in South Asia*, World Bank, Washington, DC, 2015.

صين الأغنياء، صين الفقراء

مـارتـين بـولارد
(رئيسة التحرير المعاونة في صحيفة **لو موند ديبلوماتيك** *Le Monde Diplomatique*)

ليس من المدهش أن يتلقّى الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي Thomas Piketty، المُشهِّر بتصاعد اللّامساواة والمُنَدِّد بها، استقبالاً حماسيّاً خلال زيارته بكين في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2014. فالموضوع يلقى هوى في آذان الصينيّين، وبخاصّة أنّ بيكيتي يقدّم البرهان على أنّ الغرب السريع عادة في إعطاء الدروس، والذي يحظى بتقديرٍ عظيم من جانب قسم من النخبة الصينية، لا يفعل خيراً من الصين، حيث الفوارق في المداخيل لم تكن يوماً بمثل هذا الاتّساع والعظمة. غير أنّ الاحتمال ضئيل في أن تكون المقارنة كافية لتهدئة الاستياءات المرتبطة بهذه الظُلامات.

وما يزيد في الاستياء، هو أنّه لطالما جرى تقييم المساواة على أنّها إحدى فضائل البلاد الرئيسية: ففي العام 1978 قبل إطلاق حملة الإصلاحات وفتح البلاد، كان معامل جيني Gini (الذي يتراوح بين صفر (0) في حالة المساواة الكاملة، وواحد (1) في حال اللّامساواة الكاملة) يُقَدَّر بـ 0,2. كان القوم متساوين جميعاً... في الفقر.

بيد أنّ موارد الصينيّين زادت منذ تلك الفترة، ولكن ليس بذات الوتيرة بالنسبة إلى الجميع. بل بالعكس. في العام 2009 ارتفع معامل جيني Gini إلى 0,49، قبل أن يعود فيهبط إلى 0,47 في العام 2012 وفقاً للإحصاءات الرسمية التي لم تعاود الصدور

ولا النشر منذ ذاك. بل إنّ بعض الباحثين الصينيّين يعتبر أنّ هذا المعامل بلغ في الصين 0,61 في العام 2013[1] ـ أحد أرفع المستويات في العالم.

في شنغهاي يعيشون كما في باريس، ولكن...

نستطيع دائماً أن نماحك حول الحسابات، لكنّ ذلك لن يغيّر في غلّ الأهالي. يكفي أن يتنقّل المرء من الشرق إلى الغرب، من كانتون أو شانغهاي إلى حدود قازاخستان في الكسينجيانغ Xinjiang، لنلاحظ الفروقات السحيقة الغور لمستوى المعيشة بين الساحل المفرط التنمية، والداخل الذي ظلّ يجرجر الخطى في الخلف: وهكذا، فإنّ دخل الفرد في كينغهي Qinghai، إحدى أفقر المقاطعات الصينية الواقعة في وسط البلاد، هو أدنى باثنين وثلاثين مرّة من دخل الفرد في قوانغدونغ Guangdong على الساحل الجنوبي، الذي يجمع قسماً كبيراً من المصانع المصدّرة. في شانغهاي يعيشون كما في باريس، لكن سكّان بعض قرى الريف، بالكاد يحصلون على الكهرباء.

والشرخ الفاصل بين الحضر المدينيّين والريفيّين هو أعظم من ذاك الذي يفصل بين الساحل والداخل. سبعون مليون ريفيّ لا يزالون يواجهون صعوبة في تأمين الغذاء والكساء. في العام 2013 كان الريفيون يملكون ما متوسّطه 8896 يواناً (1350 يورو) سنوياً مقابل 26995 يواناً (4100 يورو) للفرد من الحضر المدينيين، وفقاً للمكتب القومي الصيني للإحصاءات.

غير أنّه كائناً ما كانت أهميّة الفروقات في المداخيل، إلّا أنّها لا تكفي للتعبير عن الهوّة التي تفصل الصينيين. فالتفاوتات تتراكم لديهم كما في كلّ مكانٍ في العالم: دخول أقلّ إلى المدرسة أو إلى الجامعة، عمل بأجر أقلّ، مسكن قديم متداعٍ ثمّ، وهذه «خاصيّة صينيّة»، قليل من إمكانيّة أن تصبح عضواً في الحزب الشيوعي الصينيّ، المعبر الذي لا بدّ لمَن يريد أن يحصل على مكسب ما من عبوره.

إخفاقات المصعد الاجتماعي

على الرغم من الدينامية الاجتماعية التي قلّ نظيرها منذ ثلاثين عاماً، فإنّ للمصعد الاجتماعي إخفاقاته. ليس أنّ العمل في الأرياف قليل الأجر فحسب، بل إنّ التجهيزات

الجماعية متردّية، بخاصّة في مجال التعليم: يحتاج التلميذ أحياناً إلى السير بضعة كيلومترات على الأقدام قبل الوصول إلى المدرسة؛ والكلّيات والجامعات الريفية متدنّية التقييم؛ كما أنّ من المستحيل الوصول إلى الجامعات المشهورة في المدن الكبرى، وهذا في الحين الذي يظلّ فيه الدبلوم إحدى وسائل الصعود الاجتماعي. وإذا كان 27% من الشبّان المدينيّين، ممّن يزيد عمرهم عن 18 سنة، يتابعون دراسة جامعية في العام 2012، فإنّ 7% فقط من الريفيّين يملكون هذا الحظ.

أصبحت اللّامساواة لا تُطاق وإلى حدّ أنّ الجمعية الوطنية الشعبية ـ وهي في العادة بمثابة غرفة تسجيل أوامر، تجتمع مرّة في السنة ـ قد ارتجّت من رجع أصوات مندوبي مقاطعة خنان Henan (الريفية) التي تقع في الوسط الشرقي من البلاد، في شهر آذار (مارس) 2015: «نريد معاملة أكثر مساواة للطلّاب» كما أعلن أحدهم، ويُدعى لي غوانغيو Li Guangyu. عبارة تستعيدها صحيفة **داهي نيوز** المحلّية (*Dahe news*)، قبل أن تضيف: الدائرة المفرغة مستمرّة. خيرٌ لك أن تولد في المدينة من أن تولد في الريف، وأن تولد في بكين من أن تولد في خنان». هناك أنصبة (كوتا) تتيح لبعض الطلّاب الريفيّين الذين نجحوا في الامتحان أن يلتحقوا بمؤسّسات التعليم العالي في المدن الكبرى مثل بكين وشانغهاي، لكنّ عددهم محدود جداً، ولا بدّ في كثير من الأحيان من تقديم «مظروفات حمراء» (أي الدفع للأساتذة أو للمنتخبين، وأحياناً لكليهما) للحصول على المأمول.

هوكو مربك للغاية

لا تزال المولوديّة في الريف تشكّل إلى اليوم عائقاً اجتماعياً... يجرجره المرء طيلة حياته. ليس إبّان الدراسة فقط. فالريفيون الذين يذهبون للعمل في المدينة، والذين يزيدون في انتفاخ جيش المهاجرين (أو المينغونغ mingong) كما يسمّونهم، لا يستفيدون من ذات الامتيازات التي يتمتّع بها أولئك الذين ولدوا في المدينة: فبعض الحقوق ترتبط في الواقع بمكان الولادة المسجّل على بطاقة الإقامة، أو *الهوكو*. وليس مرخّصاً لعائلات المهاجرين إرسال أولادهم إلى المدارس العموميّة؛ ولا حقّ لها بسكن اجتماعي، ولا بالتطبّب في مراكز التداوي العموميّة... أبناء المهاجرين عرضة للتجاهل اللهم إلّا أن يشغل ذووهم

وظائف مرموقة (المستخدمون المهرة) ويستطيعون أن يدفعوا (عبر الفساد) الثمن من أجل الحصول على هوكو، أي على سند إقامةٍ آخر، وإدخال الأطفال إلى المدرسة..إلخ. أمّا الآخرون، فإنّهم محرومون من كلّ شيء، ولا يسعهم أن يشغلوا وظيفة جيّدة ولا أن يفاتحوا في مسألة الانضمام إلى الحزب الشيوعي الصيني، وهو عامل ترقّي آخر. أبناء (أو بنات) المهاجرين يبقون مهاجرين. والظاهرة ليست هامشيّة، ذلك أنّ الصين تضمّ، رسمياً، 235 مليوناً منهم ـ بل أكثر من ذلك في الواقع بكثير.

إذا كان الجيل الأوّل قد قبلَ بهذا الوضع ـ الذي كان على كلّ حال خيراً ممّا هو عليه في القرية ـ فإنّ الجيل الثاني الذي هو أوفر تعليماً وأفضل تنظيماً، يناضل بانتظام من أجل الحصول على شروط معيشة لائقة. لم يسبق للحركات الاجتماعية في الصين أن كانت بمثل هذه الأهميّة كما تروي منظّمة *نشرة العمل الصيني* China Labor Bulletin غير الحكومية في كانون الثاني (يناير) 2015. الرئيس شي جين بينغ Xi Jinping، الذي هو على رأس السلطة في البلاد منذ شهر آذار (مارس) 2013، أعلن في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة ذاتها، مشروع إصلاح واسع *للهوكو*... لا يزال وعداً ينتظر التنفيذ. غير أنّ الكثيرين من المهاجرين لن يعودوا للإقامة في قراهم، في حين أنّ الجمود قد يكون أشدّ خطراً بالنسبة إلى القادة الصينيين من الإصلاح على مراحل.

ويقيناً أنّه أجريت بعض تجارب المرونة وتخفيف الإجراءات. لكن السلطات تتردّد وتسعى إلى تلافي عقبات عدّة. فهي تخشى أن ترى، إذا ما ألغت *الهوكو* (سند الإقامة) طوابير الريفيين (47,3% من الأهالي) يتدفّقون على المدن ويشكّلون مدناً صفيحية على الطريقة الهندية (كما في بومباي). وثمّة مبعث قلق آخر: هو اطِّراح قسم من الطبقة الوسطى المدينية، التي قلّما ترغب في أن تشهد زيادة في ضرائبها لكي يتمكّن فلاّحون سابقون يعتبرونهم قرويين أفظاظاً، من الوصول إلى المرافق والخدمات العامّة ذات الجودة، ليأتوا لاحقاً بعد ذلك وينافسوا أبناءهم. فإنّ للتضامن حدوداً...

الثروات الكبرى في البرلمان

أمّا على الطرف الآخر، فإنّ الأمور على خير ما يرام: إذ لم يسبق لأغنياء أن كانوا بمثل هذا التعداد وبمثل هذا الغنى (فأغنى 10% من الصينيّين يملكون 85% من الأصول

العائلية أو الأُسرية الإجمالية). ووفقاً للّائحة التي أعدّتها مجلة **فوربس** (*Forbes*) الأميركية في العام 2015، فإنّ في الصين 273 ملياردير، أي بزيادة 71 مليارديراً عن العام 2014. وهكذا، فإنّ الصين احتلّت في ما عنى أصحاب مليارات الدولارات، المرتبة الثانية، وراء الولايات المتّحدة مباشرة.

وبطبيعة الحال، فإنّ للقوم المفرطي الثراء مداخلهم الكبرى والصغرى على دوائر السلطة. فثمّة في الجمعية الوطنية الشعبية 31 مليارديراً بين أعضاء هذا البرلمان الذي يبلغ تعداد أعضائه 2987 مندوباً. وهناك 52 من أصحاب المليارات في المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني (CCPPC) الغرفة الثانية أو المجلس الثاني الذي ينعقد في فترة انعقاد المجلس الأول نفسها. ولطالما اعتبر حضور أصحاب المليارات هذا، علامة حداثة. وإنّما هو رئيس الجمهورية الصينية السابق، جيانغ زيمين، الذي لا يزال نافذاً، والذي قرّر في العام 2000 أن يوسّع دائرة المنتسبين إلى الحزب لتشمل «القوى الإنتاجيّة» كافة (أي بالتالي قمّة الاقتصاد الخاص) من الذين كانوا حتّى ذاك مستبعَدين. وقد ظلّت النخب الاقتصادية «معزّزة مُكَرَّمة» حتّى مطلع سنوات 2010.

لكن منذ الدورة البرلمانية التي انعقدت في آذار (مارس) 2012، تحرّك عالم المدوّنات (الإلكترونية) إزاء مشهد استعراض ثروات النوّاب، مقارِنةً ـ أي المدوّنات ـ وصولهم إلى الجمعية بـ«استعراضٍ للأزياء تؤدّيه دور الأزياء الشهيرة، بالنظر إلى عدد البزّات الموسومة وحقائب اليد «المرقّمة» التي تتهادى في استعراضاتها». وبعضهم يضيف مصيباً كبد الحقيقة «مَن ذا سيدافع إذن عن حقوق الفقراء ومخصّصاتهم؟» منذ ذاك، طالب شي جين بينغ «بشيءٍ من الرزانة والتحفّظ في السلوك»؛ وكان له ذلك.

«الياقات السوداء» تستأثر بالحقوق كافّة

غطرسة الأغنياء تثير حنق الأهالي إلى حدّ تهديد الاستقرار الاجتماعي، وحتّى وجود الحزب الشيوعي الصيني. فالذين يصطدمون بالسقف الاجتماعي الزجاجي(*) غير المرئي، ينظرون بعين السخط الشديد إلى أبناء القادة أو الموظّفين وهم يحتلّون المراتب كافة. ووفقاً لاستبيان للرأي أُجري في العام 2013، «فإنّ أبناء كوادر وأطر (الدولة أو الحزب) يقبضون خلال أوّل عمل يقومون به 15% أكثر من أبناء الشعب»[2].

وقد سبق لمجلّة **العلم الأحمر** (*Le Drapeau Rouge*)، المجلّة النظرية للحزب الشيوعي الصيني، أن ندّدت، وكان ذلك في العام 1982، «بأبناء كوادر الحزب وأطره الذين يعتبرون أنفسهم فئةً مختارة مفصولة عن عامّة الناس في ملبسها ومطعمها وعملها وتربيتها». منذ ذاك استطالت مخالبهم واشتدّت.

يبيّن الباحث الأسترالي ديفيد س. ج. غودمان David S. G. Goodman، أنّ الأطر والكوادر العليا في المؤسّسات وفي الحزب، أو في الدولة، غالباً ما يتحدّرون من أسر مرموقة ـ من الموظفين أو من الحزب ـ ويشكّلون ما يُطلق عليه اسم «الياقات السود» بالقياس على الياقات الزرق (العمّال) والياقات البيض (المستخدمون). يقول إنّ «عمرهم يناهز الأربعين، وشعرهم أسود [لم يعمل فيه اللون الأبيض بعد]، يرتدون طقماً وربطة عنق وينتعلون أحذية سوداء، غالباً ما يتجنّدون في قضايا مريبة (أو غير شرعيّة) ويقودون سيارات كبيرة سوداء من دون لوحة تسجيل رسميّة، ومن دون التقيّد بقواعد قانون السير». وهو ما لا يطيقه الصينيون، بما في ذلك أكثرهم سلبية. من هنا جاءت نداءات كسي جينبينغ المتكرّرة إلى التزام اللياقة وعزمه على إصلاح ذات البين بين الحزب الذي فقد مصداقيّته، والشعب.

خمسون «نمراً» قتيلاً

مع الفريق الحاكم، ومع لجنة الانضباط المركزية في الحزب الشيوعي الصيني المرهوبة الجانب، شنّ الرئيس الصيني عملية واسعة ضدّ الفساد الذي يفاقم اللّامساواة ويغذّي حنق الشعب وغضبه، ووعد بطرد «النمور والذباب»؛ ثمّ راح ينفّذ مهمّته. وهكذا، جرت منذ العام 2013، معاقبة ما لا يقلّ عن 230000 من الأطر والكوادر (الذباب) وضرب خمسين من النمور، بينهم الرئيس السابق لخطوط سكّة الحديد، وبعض مسؤولي القطاعات النفطية والمنجمية والمصرفية، وكذلك بعض رؤساء المجالس أو الرؤساء الحزبيّين في المقاطعات. وهكذا، فإنّ من كانوا بالأمس شخصيّات لا تمسّ، ككبار الضبّاط مثلاً، باتوا الآن في مرمى التصويب؛ فهذا مثلاً هو حال الجنرال كسو كيهو Xu Caihou، الشخصية العليا رقم 2 في اللجنة العسكرية المركزية (توفي مريضاً في شهر آذار/مارس من العام 2015). بل إنّ الرئيس شي جين بينغ أطاح بأحرم المحرّمات:

فقد تصدّى لعضو في اللجنة الدائمة للحزب الشيوعي الصيني (أعلى مستوى للسلطة في البلاد) عبر شخص زهو يونغكانغ Zhou Yongkang، المفرط القوّة، رئيس جهاز الأمن حتّى العام 2012، أي رجل الملفّات، والضربات المدبّرة.

ثمّ إنّ الرئيس الصيني اغتنم فرصة هذه الضربات القويّة التي قام بها لتوليد انطباعات إيجابيّة وسط الشعب ليتخلّص من بعض أخصامه العنيدين. وكان هذا هو حال زهو Zhou الذي اتّهم في كانون الأول (ديسمبر) 2014 بالفساد و«تسريب أسرار الدولة»، وكان مقرّباً من الكاريزماتي بو شي لاي Bo Xilai منافس شي جين بينغ الشهير ـ الذي جرى توقيفه مباشرة في آذار (مارس) 2012، قبل مؤتمر الحزب الثامن عشر، الذي حمل الرئيس الحالي إلى السلطة، ثمّ ألقاه في السجن هو الآخر بتهمة الفساد. والأهالي يهمّهم ويرضيهم أن يتصدّى القادة الصينيون، في ما يتعدّى ألاعيب السلطة وصراعاتها، للفساد الذي يفسد معيشتهم (لأنّه حاضر على المستويات كافة)، وللظلامات التي لا يطيقون.

أكثر من نصف الأثرياء مستعدَون للهجرة والمنفى

يأمل الرئيس الصيني وهو يتقمّص شخصية «السيّد نظيف» أن يعيد البهاء إلى ثياب الحزب الشيوعي الصيني، وأن يطيل في أمد نظام الحزب الواحد. وليس من المستبعد كذلك أن يفيد هذا بتذكير النخب بالميثاق الذي يربطها بالسلطة أو بالأحرى بالسلطان: حريّة الإثراء مقابل الاعتراف بدور الحزب الشيوعي الصيني وبالتنمية القوميّة.

والحال أنّ كثيراً ما جرى امتداح الوطنية الاقتصادية التي يتحلّى بها الشبّان (ومَن هُم أقلّ شباباً). وثمّة قياديون معروفون جيّد المعرفة، مثل ما يون Ma Yun الذي يُطلَق عليه اسم «جاك ما» Jack Ma رئيس موقع التجارة على الخطّ الإلكتروني علي بابا Alibaba[3]، وما هواتينج Ma Huateng وهو رئيس العملاق العنكبوتي العملاق الآخر تنسنت Tencent، أو لي جون Lei Jun، مؤسّس صناعة تليفونات كسياومي Xiaomi الذكيّة، ممّن أنجزوا دراستهم في الغرب، وفي أغلب الأحيان في الولايات المتّحدة، ولكنّهم اختاروا العودة إلى البلاد من أجل الأعمال.

والحال أنّ جانباً من النُخب لم يعد يلعب لعبة السلطات. فوفقاً لمجلّة **هورون ريبورت** (*Hurun Report*) (التي هي ضرب من المكافئ الصيني لـ **فوربس** (*Forbes* الأميركي)، فإنّ 64% من أصحاب الملايين الصينيّين «قد غادروا الصين، أو أنّهم في طريقهم إلى المغادرة». أمّا الأسباب فهي: التربية، والتلوّث، والأمن الغذائي ـ وهي شواغل ثلاثة حادّة جداً لدى شرائح واسعة من أهالي المدن. غير أنّه يمكن أن نستشفّ وراء هذه الاعتبارات النبيلة، محاذرةً ما للسلطات وخشيةً، وتصميماً قاطعاً على حماية مدخّراتهم المالية بل تبييض بعض المداخيل. ووفقاً لما كشفته المجموعة الدولية لصحافيّي الاستقصاءات، فإنّ العائلات الكبرى للقادة الصينيين (القدامى أو الحاليّين). «الأمراء الحمر» كما يُطلق بَني قومهم عليهم، راكموا ثرواتٍ هائلة، استقرّ بعضها في الجنان الضريبية. وبين هؤلاء صهر شي جين بينغ، أو ابن سلفه هو جينتاو Hu Jintao.

خلال ستة عشر شهراً (هي الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير 2013، وآذار مارس 2014) «مثَّل مشترو الصين القاريّة قرابة ربع المشترين الأجانب لعقارات الإقامة والسكن في الولايات المتّحدة، أي ما يمثّل حوالي 22 مليار دولار من المشتريات العقارية»، كما كشفت ذلك صحيفة **الفاينَنشال تايمز** (*Financial Times*) اللندنية في عدد 25 شباط (فبراير) 2015 بالاستناد إلى شهادة الجمعية الوطنية لوكلاء الوكالات العقارية. وعلى هذا، فإنّ محط الرحال هو الولايات المتّحدة، وكذلك كندا، والمملكة المتّحدة، وأستراليا، فهي أكثر الأماكن المقصودة. لكنّ المشتريات العقارية الصينية كثرت أيضاً في هونغ كونغ وسنغافورة، بحيث إن الاثنتين قرّرتا فرض رسوم لتقليص حجم المشتريات. أمّا أستراليا التي رأت هذه التثميرات ترتفع بنسبة 60% في السنة المنصرمة، فإنّها تستعدّ لتحذو حذوها. ووفقاً لصحيفة **هورون** (*Hurun*)، فإنّ 20% من أصول أصحاب الملايين الصينيين موجودة في الخارج. هذه ليست عمليّة «لِيَنْجُ» كلّ مَن استطاع بنفسه، ولكنّها بارقة نذيرٍ تثير قلق السلطات الصينيّة.

نصف السماء منسيّ

نستطيع أن نقول في المقابل إنّ شي جين بينغ وفريقه منشغلون بلامساواة أخرى، وتفاوت آخر من التفاوتات التي تزيد هشاشة عطب المجتمع الصيني وسرعته: عنينا

اللّامساواة بين الرجال والنساء. فليس ثمّة إمرأة واحدة في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، حرم الأحرام في الحزب الشيوعي الصيني؛ والنساء لا يمثّلن سوى 4,9% من أعضاء الجمعية الوطنية الشعبية، مقابل 10,3% في العام 1973. وحتّى لو كانت العقليات تتراجع وتجعل أنّ هدف النساء الرئيسي هو الزواج، بحيث تراجع معدّل نشاط النساء في المدن بحوالي عشر نقاط في ما بين العامَيْن 1990 و2010، ليهبط إلى 60,8% (مقابل 83,8% في فرنسا). وفي بلدٍ لا يزال يزداد هرماً، ويحتاج بالتالي إلى أيدي عاملة ليؤمّن سداد معاشات التقاعد، فإنّ هذا المسار يوشك أن يكون مكلفاً في المستقبل، اقتصادياً واجتماعياً. وهذا من دون أن نتحدّث عن الانعتاق الإنساني.

هوامش ومراجع

(1) معطيات مركز البحث China Household Finance Survey, cité in David S.G. GOODMAN, *Class in contemprary China*, Polity, Cambridge, 2014.

(*) تعبير مستعار من الإنكليزية، glass ceiling، أطلقته صحيفة وول ستريت جورنال في الثمانينيّات، وتقصد به العائق غير المرئي الذي يحظّر على مَن هُم في أدنى الهرميّة ما يبيحه لمَن هُم في قمّتها (المُتَرجِم).

(2) David S.G.GOODMAN، المرجع السابق.

(3) الشركة الأمّ Alibaba مقرّها جزر كايمان.

لمعرفة المزيد

- Leta Hong FINCHER, *Leftover Women. The Resurgence of Gender Inequality in China*, Zed Books, Londres et New York, 2014.
- Émilie FRENKIEL, *Parler politique en Chine*, PUF, Paris, 2014.
- David S.G. GOODMAN, *Class in Contemprary China*, Polity, Cambridge, 2014.
- Jean-Louis ROCCA, *La Société chinoise vue par ses sociologues*, Presses Sciences Po, Paris, 2013.
- Yang SONG, «What should economists know about the current Chinese hukou system?», *China Economic Review*, Hongkong, vol. 29, juin 2014.
- *Hurun Report*: <http://www.hurun.net>.
- «Planète Asie», *blog du Monde diplomatique:* <http://blog.mondediplo.net/planete-asie>.

العراق أمام تحدّي الدولة الإسلاميّة

بيار - جان لويزارد
(مؤرّخ، باحث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (مجموعة مجتمعات، ديانات، علمانيّات))

فشل اندماج العرب السنَّة، الذين يمثّلون 20% من العراقيين، في النظام السياسي الذي خلّفه الأميركيون، أفضى إلى فراغٍ شغله فاعل جديد آخر، أو فعاليةٌ أخرى هي: الدولة الإسلاميّة. والدولة المذكورة لاً تسعى إلى حلّ في إطار المؤسّسات القائمة، وإنّما تعلن موت الدولة العراقية. وهكذا، فإنّه كان ثمّة ثلاثة كيانات ذات ادّعاءات دولتيّة في نهاية العام 2014، على إقليم الدولة العراقية: حكومة بغداد ذات الأغلبية الشيعية، وهي الكيان الوحيد المعترف به دولياً، والحكومة الكردية، و«الصحن الطائر» الذي تمثّله الدولة الإسلامية في المناطق العربية السنيّة.

2014، العام الحاسم

يمكن أن يكون 2014 هو العام الذي تزَحْزَح فيه كلّ شيء، فقد اتّسم بالتوسّع الكاسح للدولة الإسلاميّة في العراق والمشرق، التي أُعيد تعميدها في شهر حزيران (يونيو)، تحت اسم الدولة الإسلاميّة. ومشروع الدولة الإسلاميّة الذي بدأ في كانون الثاني (يناير) 2014، مع احتلال مدينة الفالوجة، اتّخذ صورته في 10 حزيران (يونيو) مع احتلال مدينة الموصل، ثاني مدن العراق التي تُعدّ مليونَيْ نسمة، واحتلال تكريت مدينة صدام حسين، وحوالي ثلث الإقليم العراقي. وهكذا، فإنّ جزءاً كبيراً من محافظات

نينوى وصلاح الدين والأنبار، ذات الأغلبية العربية السنيّة، وقعت بين يدَيْ الدولة. وفي نهاية شهر حزيران (يونيو) كان جهاديّو الدولة الإسلاميّة على مبعدة بضع عشرات من الكيلومترات من بغداد في محافظات ديالى في الشرق، والأنبار في الغرب. وقد تمّ هذا الهجوم عمليّاً من دون إطلاق طلقة نار، إذ انسحب الجيش العراقي وتفرّق أيدي سبأ.. وتراجع إلى كردستان وبغداد، في عملية تبدّد تاريخية. بعدها استولت الدولة الإسلاميّة على قسم كبير من الحدود بين العراق وسوريا، الأمر الذي بات يتيح لها أن تستند إلى الأراضي التي تسيطر عليها في سوريا. في 10 حزيران (يونيو) أخرجت الدولة وثيقة مصوّرة بالفيديو حظيت لفورها بانتشارٍ واسع على شبكة الإنترنت حول «محو حدود سايكس بيكو» بين العراق وسوريا، مُـذَكِّرَة بذلك بخيانة الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) للوعود التي قطعوها للعرب إبّان الحرب العالمية الأولى: كانت اتفاقيات سايكس ـ بيكو التي جرى توقيعها سرّاً في العام 1916، تقضي بتقسيم الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، في حين أنّ لندن كانت قد تعهّدت بتشجيع قيام دولة عربية كبرى مستقلّة.

إزاء التهديد الذي بات ينيخ على بغداد وعلى المدن الشيعيّة المقدّسة، دعا آية الله علي السيستاني، أعلى مرجعية دينية شيعية، في 13 حزيران (يونيو) إلى الجهاد ضدّ الدولة الإسلاميّة. «يواجه العراق تحدّياً عظيماً وخطراً خارقاً»، كما قال. الإرهابيون لا يريدون السيطرة على بعض المحافظات فحسب، ولكنّهم أعلنوا أنهم يستهدفون محافظات العراق كافة وبينها بغداد وكربلاء والنجف. وانطلاقاً من هنا، فإنّ مواجهتهم وقتالهم يصبح فرض عين على الجميع وليس على طائفة وحيدة أو بعضٍ من كلّ. «مَن يموت دفاعاً عن وطنه وعائلته وشرفه، إنّما يموت شهيداً». بعد ذلك بساعات، كان آلاف الشيعة يسارعون إلى مراكز التطوّع للذهاب إلى القتال. وهُم الذين سيدافعون عن بغداد. وسينشأ تنظيمٌ جديد هو «الحشد الشعبي» من أجل توحيد الميليشيات الشيعية كافة. وفي 29 حزيران (يونيو) تعلن الدولة الإسلاميّة قيام الخلافة بشخص سكرتير محاسبة سابق عراقي، تحت اسم أبو بكر البغدادي. ولم يلبث الخليفة أن دعا سائر المسلمين، من على منبر مسجد في الموصل، إلى قتال «الكفّار» حيثما وجدوا.

فرغت الموصل من ربع أهاليها (حوالي 500000 من أبنائها لجأوا إلى كردستان وبغداد). وبين اللاجئين العديد من المسيحيين. فبعد أن رأوا منازلهم مدموغة بحرف نون، الذي كان يعني في حالتهم نصراني، وأنّه بات عليهم ـ أي على مسيحيّي الموصل ـ أن يختاروا بين اعتناق الإسلام أو دفع الجزية أو مغادرة المدينة، فإنّهم غادروا. وفي آب (أغسطس) استولت الدولة الإسلاميّة على سهل الموصل باتّجاه كردستان وجبل سنجار. كان المسيحيون هناك، ثمّ وبخاصّة اليزيديون، أوّل ضحايا هذا الزحف الجديد. استولت الدولة على جبل سنجار في 3 آب (أغسطس)، دافعةً بمائة ألف يزيديّ وتركمانيّ شيعة نحو كردستان. حينذاك قُتِل 600 مدنيّ يزيدي، واختُطف مئاتٌ منهم ليتحوّلوا إلى أرقّاء. ثمّ إنّ نحواً من 35000 يزيدي ظلّوا محاصرين في تلال جبل سنجار. ولن يتمّ تحريرهم إلّا في كانون الأول (ديسمبر) بفضل هجوم شنّته البشمركه الكردية التي تمكّنت من أن تستردّ من الجهاديين جزءاً ممّا خسرته في جبل سنجار وعلى طول الحدود السورية العراقية. وفي 7 آب (أغسطس) أدّى استيلاء الدولة الإسلاميّة على القرى المسيحية في سهل الموصل إلى دفع عشرات آلاف المسيحيين نحو كردستان.

آنذاك أصبحت الدولة الإسلاميّة تمتدّ على مساحة من أراضٍ عراقية من جهة، وسورية من الجهة الأخرى، وتكوِّن كياناً متجانساً تقريباً تفوق مساحته مساحة إنكلترا، ويتراوح عدد سكّانه بين خمسة وستّة ملايين نسمة. وسرعان ما ستضع الدولة مشهدية تدمير كلّ ما يمثّل الأقدمين وكلّ ما هو قبل الإسلام: وهكذا، فإنه جرى تدمير ضريح النبي يونس في الموصل في تموز (يوليو) 2014؛ ثمّ تلى ذلك متحف الآثار في الموصل في آذار (مارس) 2015، والمدن الآشورية القديمة والبارثية واليونانية والرومانية في نمرو والحضر.

هجوم مضادّ

في شهر آب (أغسطس) 2014، تكوَّن ائتلاف واسع معادٍ لداعش (الأحرف الأولى من الاسم العربي للدولة الإسلامية في العراق والشام) يتألّف من 22 بلداً

وتقوده الولايات المتّحدة والبلدان الغربية. وفي نهاية شهر آب (أغسطس) 2014 بدأت الولايات المتّحدة بقصف مواقع الدولة الإسلاميّة في العراق.

في 31 آب (أغسطس) 2014 نهت الدولة الإسلاميّة حصار مدينة آمرلي التركمانية تحت ضغوط المجهودات المؤتلفة للجيش العراقي وميليشيات *عصائب أهل الحقّ* والطيران الأميركي والحرس الثوري الإيراني تحت قيادة قاسم سليماني.

وقد جرى اتّهام رئيس الحكومة نوري المالكي بأنّه المسؤول عن الهزيمة بسبب سلطويّته. وإذ تخلّت عنه إيران والسلطات الدينية الشيعيّة، فإنّه أخلى مكانه في 8 أيلول (سبتمبر) لحيدر العبادي. والعبادي عضو في حزب الدعوة الإسلاموي الشيعي كسلفه، وتكليفه برئاسة الحكومة هو بمثابة شهادة تشهد على الإجماع الجديد الذي توصّلت إليه مختلف الأحزاب والميليشيات الشيعية مع السلطات الدينية الشيعية. وإذ حثّته البلدان الغربية على إدخال السنّة في السلطة القائمة، فإنّه سمّى محمد الغبَّان وزيراً للداخلية وخالد النجيفي للدفاع. والغبَّان هو قائد ميليشيا بدر الشيعية، التي درّبها الحرس الثوري الإيراني وسلّحها، أمّا النجيفي فهو قريب نائب رئيس الوزراء الجديد السنّي أُسامة النجيفي، الذي هو شخص مرفوض إلى حدٍّ بعيد من طائفته، ومن شقيقه الذي غطّى، حين كان محافظاً لمحافظة نينوى، تجاوزات قوّات الأمن العراقية قبل سقوط المدينة في أيدي الدولة الإسلاميّة.

في 15 أيلول (سبتمبر) انعقد في باريس مؤتمر ضمّ 30 بلداً، والتزموا بمحاربة الدولة الإسلاميّة. وهكذا بدأت باريس غاراتها في العراق. وشيئاً فشيئاً ستلتحق بلدان جديدة بالتحالف ضدّ داعش (وصل تعدادها إلى قرابة ستّين بلداً في نيسان/أبريل 2015)، بينها الأردن والمملكة العربية السعودية وتركيا وقطر. وتكثّفت الغارات الجوية التي قام بنسبة 90% منها الأميركيون. أمّا على الأرض، فإنّ البشمركة والميليشيات الشيعية يدعمها الجيش العراقي هي مَن يخوض الهجوم المضادّ. كما أنّ الحرس الثوري الإيراني يساعد أيضاً في هذه الهجمات المضادّة، ولكن من دون التنسيق مع غارات التحالف.

في 26 كاون الثاني (يناير) 2015، اغتالت الميليشيات الشيعية عشرات المدنيّين السنّة في بروانه. ووقعت المجزرة أثناء معركة المقدادية، وهي إحدى مدن محافظة ديالى التي استعادها الجيش العراقي والميليشيات الشيعية من الدولة الإسلاميّة، بمساعدة الحرس الثوري الإيراني.

تتبنّى الحكومة العراقية لهجةً خطابيّةً هجوميّة. وإظهاراً لهذه الوضعية الروحية الجديدة، أعلن حيدر العبادي في 7 شباط (فبراير) 2015 رفع حظر التجوّل في بغداد، الأمر الذي احتفل به آلاف البغداديّين.

وفي آذار (مارس) ـ نيسان (أبريل) 2015، جرت واحدة من معارك تكريت التي لم تعد تحصى عدداً، وفي 12 نيسان (أبريل) أعلن الجيش العراقي «التحرير» الكامل للمدينة. تُرِكت المدينة معروضة للنهب، في حين جرت تجاوزات كثيرة على مَن بقي من السكّان، فأخفتها الحكومة وتستّرت عليها. كانت المسألة بالنسبة إلى الميليشيات الشيعية «الانتقام» لمجزرة سبايكر Speicher التي جرى فيها إعدام 1700 مجنّد شيعي من الجيش العراقي لدى استيلاء الدولة الإسلاميّة على المدينة في حزيران (يونيو) 2014.

وبعد الاستيلاء على تكريت، أعلن الجيش العراقي عزمه على استرداد محافظة الأنبار. فاندلعت المعارك في الرمادي التي كان نصفها خارج سيطرة بغداد. وفي نيسان (أبريل) 2015، أعلن البنتاغون أن قرابة 25% من الأرض التي احتلّتها الدولة الإسلاميّة قد استُعيد بفضل آلاف الغارات الجويّة المنسّقة مع الأعمال التي تقوم بها على الأرض المجموعات المعادية للدولة الإسلاميّة المختلفة. ومجدّداً راحت الدولة الإسلاميّة تنتقم من رهائنها اليزيديّين: فأعدمت 300 منهم في بداية أيار (مايو).

أسباب نجاحات الدولة الإسلاميّة

لا نستطيع أن نفهم أسباب نجاحات الدولة الإسلاميّة، إذا لم نرجع إلى تاريخ العراق. وهو تاريخ يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أزمنة.

الزمن القصير يحيل إلى الشروط والأوضاع التي كانت سائدة في المناطق ذات الغالبية العربية السنيّة عشيّة هجوم الدولة الإسلاميّة. فقد عرف العراق منذ العام 2011، شأن البلدان العربية الأخرى، «ربيعه» حتّى ولو جاء هذا الربيع وهو يتجلّى بصورة مختلفة في كلّ منطقة من المناطق الطائفية الثلاث. كان «الربيع» بالنسبة إلى العرب السنّة، مناسبة لاستئناف نمط المظاهرات السلميّة وإطلاق شعارات المجتمع المدني التي كانت تتعالى في العديد من البلدان العربية: ضدّ سلطويّة السلطان أو السلطات، ضدّ مختلف ضروب التمييز، ضدّ الظلامات والمحسوبية. وبعد مقاطعةٍ منهم للمؤسّسات دامت من العام 2003 إلى العام 2009، عاد العرب السنّة ليشاركوا على نحوٍ متزايد الكثافة في الانتخابات. بل إنّ طبقة سياسية سنيّة أخذت لنفسها بخفر مكاناً في المؤسّسات التي تسيطر عليها الأحزاب السياسية الدينية الشيعية. غير أنّه كان ثمّة وراء هذه الشعارات رفض طائفة، هي أقليّة في البلاد ولكنّها اعتادت احتكار السلطة في بغداد منذ القديم، في أن تُهمَّش اقتصادياً وسياسياً. كانت اللازمة التي تتكرّر في الاعتصامات وتتردّد في شعارات التظاهرات التي تواصلت طيلة العامَيْن 2012 و2013 هي السلطويّة التي تنسبها إلى رئيس الوزراء نوري المالكي، الذي رَفَض أن يستدمج أكثر من 20% من مجالس الصحوة السنيّة في الجيش؛ وقد كان جواب الحكومة اللجوء إلى القوّة: استخدام المدفعية الثقيلة ضدّ الاعتصامات، إلقاء البراميل المتفجّرة على أحياء الموصل المُشتبه بتأييدها للجهاديّين... ثمّ إنّ العرب السنّة كانوا شهوداً على سياسة منتظَمة تنتهجها السلطة وتهدف إلى تجريم ممثّليهم الحاضرين داخل المؤسّسات. وأشهر هذه الحالات هي حالة العربي السنّي طارق الهاشمي، نائب الرئيس العراقي الذي اتُّهم بمحاولة اغتيال رئيس الحكومة واضطّر للفرار إلى المنفى في العام 2011. ثمّ إنّ قوّات الأمن العراقية كانت تتصرّف كقوّات احتلال أجنبي في المدن والقرى السنيّة. وهي بحمايتها شبكات الفساد التي كانت تحيل حياة الناس جحيماً، وبمكاثرتها الإعدامات خارج القضاء، سرعان ما باتت تمثّل دولة اللّا ـ قانون في نظر الأهالي الذين طفح كيلهم. مع سقوط الفالوجة في مطلع العام 2014، كان ثمّة أغلبية من العرب السنّة المقتنِعة عميق الاقتناع بأنّه لن يكون لها في النظام السياسي القائم من دور، سوى دور

الأقليّة التي لا موارد لها ولا سلطة، الأمر الذي كانت تأباه وترفض القبول به. ولهذا، فإنّ كثيرين استقبلوا الدولة الإسلاميّة استقبال المحرّرين.

فساد قوى الأمن العراقية يُفسِّر كذلك هزيمتها: كان ثمّة ممارسة جارية بينها تقضي بأن يتخلّى رجل الأمن عن نصف راتبه لقادته لكي لا يُطالَب بالحضور على الأرض. وهكذا، فإنّه حين تقدّمت طليعة الدولة الإسلاميّة نحو الموصل، كان عديد قوّات الجيش الحاضرة هناك، أقلّ بثلاثة أضعاف من تعدادها على الورق. وهؤلاء المتبقّون ساد بينهم الرعب بتأثير الدعاية التي بثّت المصير الذي خصّت الدولة الإسلاميّة به الجنود، وفضّلت غالبيتهم الفرار.

وبخلاف ذلك، فإنّ لعبة طائفية ثلاثية (شيعة، كرد، سنّة) كانت قد استقرّت. فبعض القادة الكرد (مسعود البارزاني) الذين لم تكن علاقتهم على ما يرام مع بغداد، فضّل أن يعقد صفقة مع الدولة الإسلاميّة بهدف اقتسام الأراضي التي تخلّت عنها بغداد؛ فيكون للجهاديين الموصل وسهلها، وللأكراد كركوك و«الأراضي المتنازَع عليها» (أي تلك التي تقع على تخوم محافظات الحكم الذاتي الكردستاني الثلاث، وتقطنها أقوام غالباً ما تكون مختلطة). وهكذا، فإنّ هزيمة الجيش العراقي أتاحت للكرد الاستيلاء على كركوك وزيادة مساحة إقليمهم بنسبة 40%. وإنّما قلبت القيادة الكرديّة موقفها تحت ضغط الاتّحاد الوطني الكردستاني، حين بدأت الدولة الإسلاميّة تهدّد بغداد (في نهاية حزيران/يونيو)، فعمدت قيادة أربيل إلى تكوين جبهة مشتركة مع بغداد. وهكذا جرى وقف تقدّم الدولة الإسلاميّة بحيث تخلّت عن كلّ أمل في الاستيلاء على العاصمة.

أمّا في ما عنى الزمن المتوسّط أو المدى المتوسّط، فإنّ التقدّم الصاعق للدولة الإسلاميّة قد ثبّت فشل إعادة البناء السياسي للعراق تحت الرعاية الأميركية. فإذ تبيّنت استحالة استدماج العرب السنّة استدماجاً مواطنياً في المؤسّسات، فإنّ هؤلاء أيّدوا أوّل فعاليّة تدقّ ناقوس موت الدولة العراقية.

وأمّا على المدى الطويل، فإنّ الدولة الإسلاميّة لم تتردّد في استخدام الماضي البعيد كأداة، وتطرح نفسها كمحبّ للعدل يثأر للظلامات التي وقعت على العرب

السنّة، نتيجة خيانات الحلفاء المتلاحقة ونقضهم وعودهم المتتالية غداة الحرب العالمية الأولى وتفكيك الإمبراطورية العثمانية.

مجموعة إرهابيّة و/أو دولة إسلاميّة؟

على العكس من منظّمة القاعدة، فإنّ الدولة الإسلاميّة أعلنت مشروع بناء دولة على أنقاض الدول العربية المأزومة. ويبدو العراق كأوّل مختبر لهذا المشروع. تتمتّع الدولة الإسلاميّة ببعض الامتيازات المعترَف بها للدول. سلطة تنفيذية (الخليفة) يليه مجلس شورى، وسلطة قضائية مع شبكة من القضاة التي تقاضي وتطبّق قضاءها برؤية سلفيّة للشريعة، وإقليم (ولكن من دون حدود)، وجيش، ونظام ضريبي، ونقد جديد، وحتّى بطاقات هويّة جديدة.

وقد وُضِع هذا المشروع موضع الممارسة في قطيعة مع الممارسات المعروفة لمنظّمة القاعدة. فقد جعلت الدولة الإسلاميّة من القوى المحليّة (قبائل، أعيان، ميليشيات أحياء، ضبّاط سابقون من جيش صدّام) قاعدتها السياسية والعسكرية. فكان خيارها، حيثما تمكّنت من الاستيلاء على مدنٍ أو قرى، هو أن تفوّض السلطة المحليّة إلى هؤلاء الفاعلين المحلّيين، مشترطة عليهم عدم اللجوء إلى علمٍ آخر غير علم الدولة الإسلاميّة والتقيّد برؤيتها في ما عنى العادات والأعراف. وقد احتفظت المنظّمة لنفسها باليد الطولى في الصراع ضدّ الفساد، الأمر الذي أحظاها بتأييد الأهالي الذين لاحظوا وجود تحسّن ملحوظ في الأسابيع الأولى من حكم النظام الجديد. فقد كانت العقوبات الموقّعة على أعمال الفساد رادعة حيثما كان (قطع رؤوس، صلب علني أمام الجمهور). ويبقى أن مجيء الدولة الإسلاميّة عنى في نظر جانبٍ كبير من السكّان، مجيء دولة قانون (ليس القوانين الإنسانيّة بالتأكيد) في حين أنّ الحكومة المعترف بها دولياً، كانت تمثّل دولة لا ـ قانون.

لازمت الدولة الإسلاميّة مع الدول المجاورة، كما مع القوى العظمى الغربية، سياسة الأسوأ. وتجري الأمور كما لو أنّها وضعت، بوعيٍ تامّ، لائحة بكلّ ما من شأنه أن يثير الهلع لدى الرأي العام الغربي: انتهاك حقوق المرأة والطفل، ضروب اضطّهاد للأقلّيات، العودة إلى الرقّ والعبودية، قطع رؤوس الرهائن وتصويرها وعرضها في

أفلام... ويبدو أنّ الهدف من ذلك، هو جرّ البلدان الغربية، عبر دعاية بالغة التعقيد، إلى حرب تُخاض في الاستعجال ومن دون حلول سياسية، بحيث توقعها في فخّ النزاع الشامل الإجمالي، نزاع تستطيع الدولة الإسلاميّة فيه، ادّعاء تمثيل المسلمين «الحقيقيّين» في مواجهة «الكفر» و«الصليبيّين» الجدد.

حملة الغارات الجويّة التي شنّها الغربيون لن تستطيع وحدها أن تقضي على حركة تستمدّ قوّتها من ضعف خصومها. لهذا يبدو الوقوع في الفخّ، أو استباق تحلّل الدولة العراقية، وكأنّه بات سيرورة لا مناص منها ولا عودة عنها: هذا هو خيار الدبلوماسيّات الغربية المستحيل. والإرادة التي أعرب عنها الكونغرس الأميركي في نهاية شهر نيسان (أبريل) 2015، بتسليح الكرد والسنّة المعارضين للدولة الإسلاميّة، مباشرة، ومن دون المرور بالحكومة المركزية العراقية، هو شاهد على هذا الخيار المستحيل. وقد أثار هذا القرار موجة عامّة عارمة من الاحتجاجات بين مناصري الحكومة ذات الأغلبية الشيعية. وكان الزعيم الشيعي مقتدى الصدر هو أوّل من ندّد بما أسماه «المخطط الأميركي - الصهيوني» للتقسيم الثلاثي للعراق. وعلى أثره راح رئيس الحكومة يندّد بمخطط «تقسيم العراق» في حين أنّ الناطق باسم آية الله السيستاني، أعلن معارضة المرجعية لمثل هذا المنظور.

لمعرفة المزيد

- Myriam BENRAAD, *Irak, la revanche de l'Histoire. De l'occupation étrangère à l'État islamique*, Vendémiaire, Paris, 2015.
- Hosham DAWOD (dir.), *La «Constante» tribu, variations arabo-musulmanes*, Demopolis, Paris, 2013.
- Peter HARLING, «L'État islamique, un monstre providentiel», *Le Monde diplomatique*, septembre 2014.
- Pierre-Jean LUIZARD, *Le Piège Daech. L'État islamique ou le retour de l'Histoire*, La Découverte, Paris, 2015.

إسرائيل، أفضل التلامذة في المدرسة النيو ـ ليبراليّة

دومينيك فيدال
(صحافي ومؤرّخ)

على الرغم من الحرب التي شنّتها على غزة في صيف العام 2014، فإنّ دولة إسرائيل تتقلّب على رأس الاقتصادات النامية، مع معدّل نموٍّ من المتوقّع أن يصل إلى 3,2% في العام 2015[1]، ومعدّل بطالة أقلّ من 5,6%، وعجزٍ في الميزانية بنسبة 2,8% من الناتج المحلّي القائم، ودين عمومي أدنى من نسبة 67% من ذات الناتج المحلي القائم، واحتياطيات في العملات الصعبة تصل إلى 110 مليارات دولار. وبعد مرور خمس سنوات على انضمامها إلى منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، فإنّ إسرائيل تبدو كأفضل التلامذة في المدرسة النيو ـ ليبرالية. وفي المقابل، فإنّ المؤشّرات الاجتماعية دخلت مرحلة الخطر: إسرائيل تحتلّ المرتبة الثالثة بين بلدان منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) في ميدان الفقر (وراء الولايات المتّحدة وكوريا الجنوبية)، والمرتبة الخامسة في ما عنى اللّامساواة (بعد تشيلي والمكسيك وتركيا والولايات المتّحدة). وإسرائيل تجد نفسها في المرتبة الأخيرة في ما عنى نسبة الناتج المحلّي القائم ـ 15,8% ـ المكرّس لحزام الأمن أو شبكة الأمان الاجتماعي (الذي يتضمّن معاشات التقاعد وتعويضات البطالة ومعونات المعوّقين والمساعدات التي تقدّم للخدمات..إلخ).

ليس في هذا كلّه أيّ شيءٍ من المفارقة، فالأمور في ميدان النموّ ترتهن بالطريقة التي تُستخدم بها ثمرات هذا النموّ. وإسرائيل بنيامين نتانياهو تفضّل، شأن مُثُلها ونماذجها الأميركيّة الشمالية والأوروبية، الرأسمال «الكبير» على العمل، وتُعطي فوق ذلك الأولوّية المطلقة للدفاع: فأمّا ما تبقّى، فيبدو، ابتداءً بالسياسة الاجتماعية، ثانوياً. والحال أنّه حتّى منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تعتبر هذه الوقائع «مثيرة للقلق». وهي تؤكّد، كما يكتب الأمين العام لهذه المنظّمة، أنجيل غوريا Angel Gurria، «ضرورة حماية الأفراد الأكثر هشاشة في المجتمع، وبخاصّة أنّ الحكومات تواصل المهمّة الضرورية التي تقضي بمراقبة النفقات العمومية و التحكّم بها».

قريبٌ من الثلث من الفقراء

بلى. وقائع مثيرة للقلق. فوفقاً لمؤسّسة بيتوّا ليومي Bitouah Léoumi (مؤسّسة التأمين الوطني)، فإنّ 1658200 إسرائيلي يعيشون تحت عتبة الفقر، (أي بنسبة واحد من كلّ خمسة)، وبين هؤلاء 756900 طفل (أي طفل من كلّ ثلاثة أطفال)[2]. غير أنّ مؤسّسة الإحسان لاتيت Latet، التي تقدّم منظّماتها المائة وخمسون غير الحكومية كلّ عام المعونة إلى عشرات آلاف العائلات الإسرائيلية، ترفض هذه الأرقام: فهي تعتبر أن 2,6 مليون من الإسرائيليّين يعيشون تحت عتبة الفقر (أي 31,6% من الأهالي)[3]، بينهم 932000 طفل (33%) ـ وتضيف أنّ 36% من الأطفال (+45% في عام واحد) ينبغي عليهم العمل لمساعدة أُسرهم. وتشير إحصاءات لاتيت Latet كذلك، إلى أنّ 56% من الأشخاص المسنيّن، اضطرّوا في العام 2014 إلى تقليص نفقاتهم الصحيّة...

وهذا ليس كلّ شيء. إذ يعتبر شلومو مور يوسف Shlomo Mor Yossef، مدير مؤسّسة بيتوًا ليومي، أنّ ميزانية الدولة للعام 2015 ستدفع بأربعين ألف أسرة إلى حالة الفقر. ويضيف: «مع التخفيضات المتوقّعة، ولاسيّما في المخصّصات العائلية، وارتفاع الرسوم على القيمة المضافة والخدمات الاجتماعية الأخرى، مثل علاج الأسنان، ومساعدات حدائق الأطفال، فإنّ هذه العائلات ستعاني وتكابد كثيراً من العنت من أجل البقاء». أمّا إران واينتروب Eran Weintraub، مدير لاتيت، فيلحّ على مسؤولية الحكومات المتعاقبة: «لن تبلغ إسرائيل مستوى الفقر السائد في بلدان منظّمة التعاون

والتنمية الاقتصادية (OCDE) خلال عشر سنوات، ولن توقف تفكّك المجتمع وتنامي الانقسام إلى أغنياء وفقراء» إلّا إذا جعلت من الكفاح ضدّ الفقر الهدف المركزي لسلطتها التنفيذية. وحتّى وزير الصحّة السابق، مائير كوهين، فيعترف بأنّ «التغيّر الجوهري ضروري. فالفقر يمثّل تهديداً من الطراز الأوّل»؛ ثمّ يعلن عن عزمه على تقديم خطّة كفاحٍ وطنية حول هذه المسألة. لكن أترى سيقوم خَلَفُه بهذه المهمّة؟

أما إيلي إيلالوف Elie Elalouf، الذي كان الشخصية الثالثة المرشّحة على لائحة حزب كولانو في انتخابات آذار (مارس) 2015، فيلقي الضوء على البعد السياسي ـ الأخلاقي لهذه الأرقام. «المأساة اليوم في إسرائيل هي أنّ الفقر ليس وضعاً مؤقّتاً، ولا هو لحظة من الحياة يتمّ تجاوزها لاحقاً، وإنّما هو حالةٌ تُتوارَث من جيل إلى جيل. وهذا أمرٌ غير مقبول حتّى من وجهة نظر الديانة اليهوديّة [...] نصف العرب الذين يعيشون في إسرائيل، ونصف غلاة المتديّنين هم فقراء[4]». ووفقاً لمعطيات مركز أدفا Adva للعام 2013، فإنّه إذا كان ما معدّله 18,6% من العائلات يعيش تحت عتبة الفقر، فإنّ هذه النسبة تتراوح بين 13,6% بالنسبة إلى البيوت اليهودية، و47,4% بالنسبة إلى العائلات العربية.

حتّى الناجون من المحرقة...

وبين الضحايا يَمثُل كذلك الناجون من «المحرقة». ووفقاً لجمعيات المبرّات الإنسانيّة، فإنّه لايزال يعيش في البلاد 193000 شخص ممّن نجوا من المحرقة... يعيش أكثر من ربعهم تحت عتبة الفقر! وهذا مع أنّ جمهورية ألمانيا الاتحاديّة دفعت ما يقرب من 68 مليار يورو منذ العام 1952، من «التعويضات» و«التكفيرات»، 40% منها لدولة إسرائيل[5]. إلّا أنّه كان ينبغي انتظار السنوات 2000 لكي تقرّر الحكومة الإسرائيلية ـ تحت ضغط الفضيحة التي ولّدتها التحقيقات الصحافية حول البؤس الذي يعيش فيه عدد من قدامى المعتقلين المَنفيّين هؤلاء، الذين تجاوزت أعمار غالبيّتهم سنّ الثمانين بل التسعين بالنسبة إلى البعض ـ أن ترفع المعونة المقدَّمة لهم تدريجياً. كما أنّ الحكومة الألمانية ستسهم ابتداءً من كانون الثاني (يناير) 2015 بصرف 193 مليون يورو لهم...

«سلاليّة» أو «عرقيّة» الإحصاءات الإسرائيلية لا تتعلّق ببديهة الحال بالفقر وحده. فنحن واجدون الظاهرة نفسها في ما عنى توزيع الأجور. فأجور اليهود الأشكناز (أي اليهود من ذوي الأصول الأوروبية والأميركية الشمالية) كانت تزيد العام 2013 بنسبة 32% على متوسّط الأجر المديني. أمّا اليهود الشرقيّون/المزراحيم (أي من ذوي الأصول الآسيويّة والأفريقيّة) فكانوا يتقاضون ما يزيد على 11% من ذات متوسّط الأجر. أمّا العرب، فإنّهم كانوا يتقاضون في المقابل 33% أقلّ. ويجب أن نوضح، لكي نفهم هذه الهوّة، أنّه إذا كان الفلسطينيون يمثّلون نسبة 20% من سكّان إسرائيل، إلّا أنّهم لا يمثّلون سوى 15% من القوّة النشطة أو العاملة، ولا يسهمون إلّا بـ 8% من الناتج المحلّي القائم. وأنّ 0,3% من الأطر أو الكوادر الإداريّين هم من العرب، ذلك أنّ 99,7% من الكوادر يهود... وإذا كان متوسّط معدّلات البطالة يظلّ ضعيفاً كما رأينا، إلّا أنّه يمكنه أن يصل إلى 20%، بل إلى 30% في بعض المناطق العربية، أو مناطق «التنمية» حيث يتركّز اليهود الشرقيّون: كانت نسبة البطالة في العام 2013 تصل إلى 30,8% في مدينة أم الفحم العربية، و33,3% في مدينة رهط البدوية، و15,4% في مدينة ديمونا الشرقية (المزراحيّة).

واللّامساواة في إسرائيل كما في كلّ مكانٍ آخر هي لامساواة جنسيّة أيضاً. في العام 2013 كان أجر المرأة يمثّل 68,1% من أجر الرجل على الرغم من أنّ أجرهنّ بالساعة يصل إلى 85,6%. وهذا الأمر يفسّر ذاك: 33% من النساء يعملن بدوامٍ جزئي، مقابل 13,5% للرجال. وهناك عامل مهمّ آخر. 65% من النساء اليهوديات ينشطن في العمل، مقابل 26% من النسوة العرب. وحتّى عندما تكون الإناث كوادر وأطراً إدارية، فإنهنّ يتقاضين 27% أقلّ من الرجال. ولنسجّل هنا ظاهرة «شاذّة» ولكنّها ذات دلالة: أجر عمل النساء الفلسطينيات يفوق أجر الرجال الفلسطينيّين بنسبة 8%، لأنهنّ يتلقّين إعداداً وتكويناً وتدريباً أفضل ممّا يتلقّاه الرجال. لكن يظلّ أنّ العُشر العاشر، أي الأخير، من الشريحة الأعلى أجوراً يشتمل بالإجمال على 23% من النساء، في حين نجد أنّ 68% من مجموع أجراء العُشر الأول من أصحاب الأجور الزهيدة، هُم من النساء.

خمس عشرة سنة من الركود في الأجور

الأجر الزهيد هو تعبير مُلَطَّف: كان ينبغي انتظار نيسان (أبريل) 2015، لكي يتجاوز الحدّ الأدنى للأجور سقف الألف (1000) يورو (مقابل 1457 في فرنسا) في بلد تتجاوز كلفة المعيشة فيه المعدّلات الأوروبية. ولا تزال الأجور على وجه العموم راكدة منذ خمس عشرة سنة. وقد كتبت وزارة الخزانة في آذار (مارس) في رسالتها الأسبوعية تقول: «متوسّط الأجر الحالي في مختلف الفروع هو أدنى حالياً (من حيث القيمة الحقيقية) من متوسّط الأجر في العام 2001: أحد أسباب ركود الأجر وتراخيه هو دخول عمّال ذوي أجور منخفضة على سوق العمل». يبلغ متوسّط الأجر القائم 2188 يورو (مقابل 2874 يورو في فرنسا): 70,7% من الإسرائيليّين يكسبون أقلّ من هذا المبلغ.

أكثر المؤشّرات التي يمكن الوثوق بها حول اللّامساواة هو مفاعل جيني Gini، وكان قد بلغ 0,377 في العام 2011 في إسرائيل: وقد ازداد خلال ثلاثين سنة بنسبة 15,6%، مقابل ما متوسّطه 3,5 في بلدان منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، اللهم ما خلا أربعة بلدان ـ تشيلي والمكسيك وتركيا والولايات المتّحدة. تفوق إسرائيل سوءَ أداءٍ في هذا المجال. وتفسير هذا الأداء السلبي على نحوٍ خاص، هو كما رأينا أهمّية الأجور المنخفضة. لكن مردّها من الجهة الأخرى هو إفراط الأجور المرتفعة. فالأجر الشهري للمدراء التنفيذيين للمائة شركة ومؤسّسة من شركات تداول الأسهم ومؤسّساته في تل أبيب، هو 259000 يورو شهرياً، أي ما يزيد على متوسّط الأجر بمائة وثمانية عشر ضعفاً (118) وعلى الحدّ الأدنى للأجور بمائتين وتسعة وخمسين ضعفاً (259). ولا تتضمّن هذه الأرقام أرباح أسهمهم التي يمكن أن تصل إلى ثلثَيْ كامل الدخل.

وإذا كانت هذه الأجور تظلّ أدنى من أجور نظرائهم الأميركيّين والأوروبيّين، فإنّه لا ينبغي لنا حين نجري التقييم أن ننسى من أين جاءت إسرائيل. فقد ظلّت البلاد بلاد مساواة حتّى سنوات 1970، ضمن التقليد الصهيوني الاشتراكي الذي كان يُلهم حزب العمّال في بداياته. فقبل التحوّل الرأسمالي للبلاد، الذي واكب احتلال الأراضي

الفلسطينية المحتلّة واستيطانها في حزيران (يونيو) 1967، كانت الدولة التي تتولّى قيادة السياسة الاقتصادية والاجتماعية، تؤمّن مستوى من العيش المتقشّف، ولكن المضمون ـ لليهود ـ من أهالي البلاد[6]. وقد راح هذا الماضي يتوارى تدريجياً من كلا طرفيه، مخلياً الساح لملكوت التفاوت واللّامساواة.

خمسون عائلة تملك 70% من الثروات

والبرهان هو وقاحة الثروة. ففي لائحة الخمسماية ملياردير التي وضعتها مجلّة **فوربس** (*Forbes*) في العام 2015، هناك 9 إسرائيليّين، أوّلهم باتريك دراهي الذي تفوق ثروته الستّة عشر مليار دولار. وفي ما يتعدّى ذلك، فإنّ التقديرات تشاء أن خمسين عائلة تملك 70% من ثروات البلاد. ويشاء إحصاءٌ آخر أنّ نحواً من 90 ثرياً مفرطي الثراء، يملك كلّ منهم ثروة لا تقلّ عن 100 مليون دولار. فأمّا موجودات أغنى خمسماية إسرائيلي، فإنّها وفقاً ليوميّة *The Marker*، قد زادت بنسبة 18% في العام 2013 لتبلغ 110 مليارات دولار. فلا عجب إذا ما احتلّت ساحة تلّ أبيب المالية، في نهاية العام 2014، المرتبة الحادية والعشرين عالمياً، متقدّمة 11 مرتبة إلى الأمام بالقياس على السنة التي سبقتها.

أمّا منافس مجلّة **فوربس** (*Forbes*)، في التصنيف وفي ترتيب المراتب، أي **هورون** (*Hurun*) الصينية، فتضع عائلة فيرتهايمر Wertheimer في رأس هرمية «المفرطي الثراء» أو السوبر ـ أغنياء في إسرائيل. ستيف فيرتهايمر Steff Wertheimer الذي يبلغ الثمانين الآن، فرّ من ألمانيا النازية وهو في الحادية عشرة. وكصهيوني من الأوائل، كان عضواً في البلماح، أي كتائب الصدام في القوّات اليهودية إبّان حرب 1947-1949. ويتولّى الآن ابنه إيتان البالغ أربعة وخمسين عاماً إدارة مؤسّسة الأدوات المعدنية للقطع إيسكار Iscar، التي اشتراها وارن بافيت Warren Buffet بسبعة مليارات دولار. ويبني آل فيرتهايمر Wertheimer حالياً مجمّعاً صناعيّاً عربياً يهودياً في الناصرة، لاقتناعهم بأهمّية تنمية الجليل ـ على غرار النقب ـ لمستقبل إسرائيل.

«في فترة تأسيس مركز أدفا Adva في العام 1991، كانت «العدالة» أو «المساواة»، كما راح يُذَكِّر مديره الاقتصادي شلومو سويرسكي Shlomo Swirsky في العام 2013،

مسألة هامشيّة بين الباحثين ووسْط العاملين في السياسة، ولم تكن «العدالة الاجتماعية» تهمّ أحداً غير الفلاسفة. الأمور تغيّرت: [خلال مظاهرات صيف العام 2011] طالب مئات آلاف الإسرائيليّين بـ«العدالة الاجتماعية» في الشوارع، وجرى الاعتراف بـ«المساواة» ـ أو بتعبيرٍ أدقّ «اللّامساواة» ـ كأحد الشواغل الاقتصادية الكليّة أو العظمى، و كأحد الشواغل الاجتماعية الكليّة أو العظمى». وأضاف: «ينبغي أن تعالَج هذه المشكلة على أرفع مستوى حكومي. فلا يكفي أن تُزاد المخصّصات الاجتماعية بضع عشرات من الشيكيلات، أو بخفض الأسعار بضع نقاط في المائة. لا بدّ من سياسات متماسكة تخلق وظائف تكون لها أجور تتيح العيش الكريم وترفع مستوى تربية الأهالي».

عندما تلتهب أسعار العقارات

حتّى الآن الحال ليست كذلك. هذا أقلّ ما يُقال. دور الحضانة؟ إنّها تستقبل أقلّ من ربع الأطفال اليهود ـ و10% من الأطفال العرب.المخصّصات العائلية؟ انخفضت إلى 30 يورو للطفل. وهذا في حين أنّ مخصّصات الأطفال في فرنسا على سبيل المثال، تبلغ 129 يورو للطفل الثاني، و295 للطفل الثالث، و460 يورو للطفل الرابع، و165 يورو للأطفال الإضافيين. الضرائب؟ الضريبة على الدخل لا تمثّل سوى 30,8% (مقابل متوسّط بنسبة 33,6% في بلدان منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE)، في حين أن الضريبة على القيمة المضافة تنيخ بنسبة 39,2% (مقابل 32,8% في بلدان منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE). شبكة الأمن الاجتماعي، سقفها في إسرائيل هو 15,8% من الدخل المحلّي القائم (مقابل متوسّط 21,9% في بلدان منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE). الصحّة؟ يعوزها 5 مليارات يورو لتجديد البنى التحتية وتحسين نوعيّة العناية وجودتها. التربية؟ 35,4% فقط من الشبّان يدخلون الجامعة، ويمثّل اليهود من بينهم ضعفَيْ العرب ـ لكن نصفهم فقط يمضي في دراسته إلى غايتها...

لكن، وكما بيّنت ذلك مظاهرات صيف العام 2011 الهائلة، التي جرى تعميدها تحت اسم «تمرّد الخيم»، فإنّ الملفّ الأشدّ إلحاحاً وسخونة هو السكن. فخلال خمـ

سنوات «التهبت» أسعار العقارات: +55% في الشراء، و+30% في التأجير؛ بحيث إنّ شراء شقّة يمثّل أجر 148 شهراً (مقابل 76 شهراً في فرنسا)، أمّا الجزء المكرّس من الأجر للإيجار، فقد ارتفع من نسبة 29% من الأجر إلى 38%؛ وكلّ ذلك خلال فترة خمس سنوات. ثمّ إنّ الأمور لا تبشّر بالتسوية: ففي العام 2014، هبطت نسبة الورش 8%. واذا كان ثمّة من فضيحة، فهي أنّ دولة إسرائيل تملك 93% من الأراضي. لكنّها لا تستخدم هذه الورقة لتنمية السكن الاجتماعي. كما لو أنّها تعطي الأولوية لـ«ملء» المستوطنات في الضفّة الغربية والقدس الشرقية...

تنتظر إسرائيل هجرة يهودية جديدة إليها من فرنسا في العام 2015، بعد العمليّتين ضدّ **شارلي إيبدو** *Charlie Hebdo* وضدّ محلّ بيع السلع الحلال في ضاحية فانسان Vincennes. غير أنّ مواقع الإنترنت المكرّسة للهجرة اليهودية نحو إسرائيل، حذّرت المرشّحين إلى الهجرة. وهكذا، وتحت عنوان «هل الهجرة وقفٌ على الأغنياء؟ كتب الموقع Alliance: «إسرائيل تتطلّب الطاقة والدينامية والشجاعة، وكثير من الشجاعة لتأمين الكفاية؛ والبعض يضطر لمراكمة ثلاث وظائف لكي يتمكّن من تأمين الضروري. فهل إنّ المرشّحين للهجرة إلى إسرائيل يعرفون حقيقة الحياة اليوميّة فيها، والتي تختلف عن حقيقة الحياة التي يمضونها هناك في عطلة شهر آب (أغسطس)؟ هل هُم مستعدّون أن يقدّموا للبلاد اليد العاملة والمعارف، من دون أن ينتظروا منها أيّ شيءٍ في المقابل؟ اليهود الفرنسيّون، الذين تراودهم مراودة الرحيل، عليهم أن يطرحوا الأسئلة المناسبة، وأن يقيّموا العيش في إسرائيل قبل التطلّع إليه والالتزام به»[7].

هوامش ومراجع

(1) وفقاً لِ «الأرقام القياسية» التي بلغت 5,8% في العام 2010، و4,2% في العام 2011، 3% في العام 2012، و3,2% في العام 2013، و2,6% في العام 2014. وهذه الأرقام هي أرقام مرتفعة مقارنةً بأرقام منطقة اليورو، إلّا أنّها تصبح أقلّ ارتفاعاً حين نأخذ الطموحات الإسرائيلية بعين الاعتبار: اللحاق بالناتج المحلّي القائم في الاتّحاد الأوروبي، محسوباً على أساس نصيب الفرد. والحال أنّ دخل الإسرائيلي كان في هذه الحسابات 000 36 يورو في العام 2013، مقابل 000 60 للسويدي، و000 46 للألماني.

(2) باستثناء المعلومات المأخوذة من البنك الدولي، فإنّ المعطيات المذكورة في هذه المقالة مستمدّة من موقع Centre Adva (www.adva.org) أو من موقع d'Israel Valley (www.israelvalley.com).

(3) وعلى سبيل المقارنة، فإنّ 12% من الأهالي في فرنسا يعيشون تحت عتبة الفقر، المحدّدة بنسبة 60% من متوسّط الدخل (مقابل 50% من متوسّط الدخل في إسرائيل).

(4) الرجال المغالون في التشدّد والذين لا يعملون، والذين هُم من المعيلين ولديهم كثرة من الأطفال، يستند دخل أسرهم، بالإضافة إلى أجر الزوجة حين يكون لها عمل، إلى المعونات الحكومية التي انخفضت كثيراً.

(5) Paul BELKIN, *Germany's Relations with Israel. Background and Implications for German Middle East Policy*, CRS Report for Congress, 19 janvier 2007 (disponible sur www.fas.org).

(6) في حين أن إسرائيل كانت تمثّل في العام 2013 جزءاً من مجموعة البلدان العشرة في منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) حيث تنفق الدولة أقلّ ما يمكنها إنفاقه على التربية والصحّة *والرفاه* والأمن الاجتماعي أو الضمان الاجتماعي محسوباً بالنسبة المئوية من الناتج المحلّي القائم: 41,3%.

(7) Caroline HAIAT, «L'alyah est-elle reservée aux riches?», <www1.alliancefr.com>, 28 janvier 2015.

لمعرفة المزيد

- Jacques BENDELAC, *La Nouvelle société israélienne*, Page après page, Paris, 2007.
- Emmanuel FAUX, *Le Nouvel Israël. Un pays en quête de repères*, Seuil, Paris, 2008.
- Dr. Shlomo SWIRSKY, Etty KONOR-ATTIAS, Ariane OPHIR, *Israel : A social report 2015*, janvier 2015 (disponible sur <www.adva.org>).
- ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUES (OCDE), *OECD Economic Surveys: Israël 2013*, Éditions OCDE, Paris, Paris, 2013.
- Dominique VIDAL et Michel WARSCHAWSKI, *Un autre Israël est possible. Vingt porteurs d'alternatives*, Éditions de l'Atelier, Ivry-sur-Seine, 2012.

الساحل: أيّة رهانات سياسيّة وأمنيّة؟

محمد ـ محمود ولد محمدو

(المدير المعاون في مركز جنيف للسياسة الأمنيّة، وأستاذ مشارك
في معهد الدراسات العليا للدراسات الدوليّة والتنمية في جنيف)

أصبح الساحل خلال السنوات العشر الأخيرة منطقة يُرادف اسمها اللّا ـ أمن ويوازي عدم الاستقرار. سياق النزاعات المسلّحة والرِيَب السياسية والتردّي الأمني السائد في المنطقة هو نتيجة تضافر ثلاثة عوامل كبرى حاملة لعدم الاستقرار الذي كان لا يزال سائداً في العام 2015: الإرهاب الديني ـ الإجرامي العابر للحدود والأوطان الذي تمارسه القاعدة في بلاد المغرب، وتقمّصاتها منذ العام 2005، والطفرات والهزّات الأمنيّة الارتدادية للثورة الليبية منذ العام 2011، وأزمة جمهورية مالي المتولّدة عن تمرّد الطوراق، وكذلك وفي الوقت نفسه، عن انقلاب 22 آذار (مارس) 2012، وما تبعه من تدخّل فرنسي في كانون الثاني (يناير) 2013. ولهذه الأزمات الثلاث المتشابكة أسباب مختلفة، ترسم اليوم خطوط القطيعات المترتّبة عنها، والتي تُضاف إلى التوازنات الاجتماعية السريعة العطب، وإلى القوالب الدولتيّة الهشّة والأداءات الاقتصادية الضعيفة المتدنيّة، والمتواصلة منذ سنوات 1960. لا يسع قراءةٌ لهذه المنطقة أن تفصل هذه الأسباب أو تستبعد بعضها من دون أن ينتج عن ذلك فقدانٌ للمعنى. ثمّ إنّ هذه المنطقة من أفريقيا، موسومة، شأن مناطق أخرى من العالم ـ مثل شرق أفريقيا، الشرق الأوسط، وأفغانستان بخاصّة ـ بوجود بؤر موازية من التوتّرات السياسية والعرقية والدينية التي تعاظمت خلال السنوات الأخيرة، من دون أن تجد آفاق حلول حقيقية.

وفي حين أنّ دول المنطقة قاربت القرن الحادي والعشرين وهي تضع في المقدّمة، كعادتها، «تحدّيات التنمية» في المرحلة الما ـ بعد استعماريّة، في الوقت الذي كانت هي نفسها تواصل فيه استدامة عدد من تقلّبات تلك المرحلة وتصاريفها؛ مذ ذاك عرفت مسيرة المنطقة تبدّلاً مهمّاً اعتباراً من 2005-2006، راح يتفاقم خلال العشرية التالية: فبسبب تزايد انعدام الأمن في المنطقة، فإنّها تكرّست سياسياً وإعلاميّاً «كمنطقة مولّدة للأزمات». يبقى أنّ هذه «الأزمات» المتكثّرة ـ وهذا ما لا يقوله كثيرون ـ هي أزمات تجمعها وتؤلّف بينها موضوعة مشتركة هي التجريد من الملكية وتصاعد اللّامساواة. واليوم يفضي هذا التآزر أو التضافر السلبي للأزمات المتكثّرة في المنطقة، إلى ما نشهده، على نحو صريح ومن دون توقّف، من تلك الشبكة الإشكاليّة أو التشابك الإشكاليّ بين الجهادية الدينية الجذرية، والإجرام المنظّم العابر للحدود وللأوطان، والانتقالات السياسية المبهمَة الملتبِسة والنزوات والنزعات الانفصالية والتدخّلات التي تؤدّي إلى عدم الاستقرار.

انبثاق الاقتصاد السياسي للإرهاب

الحيِّز «الساحلي ـ الصحراوي» الذي يمتدّ من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، هو منطقة واسعة تتقاطع فيها ثلاث مناطق أفريقية كبرى ـ أفريقيا الشمالية، وأفريقيا الغربية، وأفريقيا الشرقية ـ التي لا تزال خصوصيّاتها وفعاليّاتها تتصادم وتتداخل بهمّة منذ قرون. المعنيّون بالساحل (واسمه مُستفاد من العربية: ساحل، إطار، حافة، ضفّة، شريط) من الغرب إلى الشرق هُم موريتانيا، مالي، الجزائر، النيجر، التشاد، ليبيا، السودان. واليوم يُترجَم انتشار عدم الاستقرار بصورة أو بأخرى، في هذه البلدان وجيرانها ـ ولاسيّما بوركينا فاسو، والسنغال ونيجيريا ـ بانتهاكاتٍ للنظام الدستوري، ولوحدة أراضي هذه البلدان، وسلامها، وكذلك بتدنّي التنمية وتزايد الجفاف وتعاظم المشكلات الغذائية.

الأزمات التي تشهدها المنطقة هي شاهدٌ على تراكم التفاوتات التي تنتج قبل كلّ شيء عن الفقر. ففي بيئة شبه قاحلة من السهوب والمراعي والمفازات والمناطق والمساحات الصحراويّة، عمل أهالي المنطقة وأقوامها المتنوّعة تاريخياً (وبخاصّة

العرب والبربر والبامبارا والفور والهوسا والفولاني والساراس والسونغايو والسونينكي والطوارق)، وبموجب الضرورات، وفق نمط البداوة والارتحال والرعي. ويبلغ الدخل المحلّي القائم للمنطقة الساحلية بسكّانها الذين يبلغون قرابة 80 مليوناً 1760 دولاراً للفرد الواحد. غير أنّ بعض بلدان المنطقة تتمتّع بموارد طبيعية مهمّة: الحديد والنفط والموارد السَمكيّة في موريتانيا، البترول والغاز في الجزائر، النفط في ليبيا، الأورانيوم والذهب في النيجر، الزراعة في السودان. غير أنّ هذه الموارد استُغلّت منذ الاستقلالات استغلالاً متدنّياً أو استغلالاً سيّئاً، ولا يزال المنتفعون الرئيسيّون منها هُم النُخب الاقتصادية في هذه البلاد ـ فضلاً عن الشركاء الخارجيّين لهذه النخب ـ، التي تجرّد الأهالي، الذين تعيش غالبيّتهم تحت خطّ الفقر، من كلّ ثروة. حوض تاودني Taoudéni الذي يتداخل مع موريتانيا ومالي والجزائر وحوض لولميدين Lullemeden، بين مالي والنيجر، هي أمثلة على مناطق تغصّ بمناجم الهيدروكربونات المتدنّية الاستغلال، أو التي تفيد حالياً الشركات الغربية المتعدّدة الجنسيات أساساً.

لئِن كان التمييز الاجتماعي وسوء الأداء الاقتصادي وتفاوت توزيع الثروات عناصر تكبح آفاق «تنمية» المنطقة، فإنّ تدهور الوضع الأمني جاء لكي يحوِّل صورة المنطقة ويغيّرها. فالتحيُّز المكاني أو التموضع الإقليمي للجهادية الجذريّة عبر مجموعة إسلامية جزائرية، هي الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)، التي بدأت في العام 2003 التغلغل في المناطق الساحلية، ولاسيّما في أزواد، في شمال مالي، أدخلت عنصراً مهمّاً لعدم الاستقرار. ففي سياق دولي برزت فيه وغلبت عليه منظّمة القاعدة غداة عمليات 11 أيلول (سبتمبر) 2001، فإنّ هذه الجماعة التي تسعى إلى إقامة «إمارة الصحراء الإسلاميّة»، سعت إلى مبايعة أسامة بن لادن وحصلت على اعتماده لها في أيلول (سبتمبر) 2006، وتبنّت في كانون الثاني (يناير) 2007، اسم القاعدة في بلاد المغرب الإسلاميّ. يفتح هذا التطوّر الطريق إلى تصاعد بأس الإرهاب في المنطقة وقوّته. وهكذا، فإنّ القاعدة في بلاد المغرب الإسلاميّ، أو جناحها الذي انشقّ عنها في تشرين الأول (أكتوبر) 2011، حركة التوحيد والجهاد في أفريقيا الغربية (Mujao)، خطفت 89 فرداً في الساحل (جلّهم من رعايا البلدان الغربية) بين العام 2003 والعام 2015، توفي ستة رهائن منهم في الأسر. وقد باتت الكارتيلات العابرة

للحدود، التي تقوم بتهريب المخدرات، (كما تبيّن لدى اكتشاف طائرة قادمة من أميركا اللّاتينية في صحراء مالي في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، وهي تحمل عشرة أطنان من الكوكايين) تستخدم هذه الجماعات كمحور طرق ونقطة عبور، كما أنّ هذه الجماعات تُنشئ اقتصاداً سياسياً للإرهاب يمكّنها من تركيز سيطرتها على الأماكن والحيّزات التي تجتازها والسلطات التي تفسدها، وترسي تحكّمها بالأهالي الذين تُخضِعهم.

مفاعيل الثورة الليبية وأثرها في عدم الاستقرار

المولِّد الثاني الكبير للفوضى في الساحل يتحدّر من الإعصار اللا-أمني الذي جاء يسيطر على ليبيا ما بعد القذافي في العام 2011. وأوّل ما يتبدّى وما يظهر على أوّل مستوى وأوّل صعيد من هذا المولِّد، هو الوجه الإنساني والاجتماعي لزعزعة الاستقرار. ففي ذروة الأزمة، في كانون الأول (ديسمبر) 2012، كان هناك 147000 مهجّر داخل مالي، و161000 لاجئ موزّعين بين موريتانيا وبوركينا فاسو والنيجر. ثانياً كان ثمّة تدفّقٌ لمناضلين طوارق عائدين من ليبيا التي استقبلتهم في السنوات 1990، ودرّبتهم وكوّنتهم تكويناً عسكرياً، حيث أعادوا تنشيط جبهة انفصالية في مالي اعتباراً من تشرين الأول (أكتوبر) 2011. أمّا النتيجة الثانية للأزمة الليبيّة على الساحل فتتعلّق بتداول السلاح في المنطقة، وهو السلاح الذي استولت عليه أطراف مختلفة (ميليشيات، إرهابيون، مهرّبون، عسكريون) من مخزونات السلاح الليبيّة. وهكذا، فإنّ مجموعات الطوارق التي عادت إلى مالي نجحت في السيطرة على شمال البلاد، في الحين الذي كانت الأزمة فيه تتفاقم في باماكو، وانتهت بانقلاب عسكري في 22 آذار (مارس)، قبل أسابيع من الانتخابات التي ينبغي لها تسمية خلف للرئيس أمادو توماني توريه Amadou Toumani Touré. غير أنّ الموقف في شمال مالي كان فريداً ولا سابقة له. ذلك أنّه أصبح هناك حركتان متميّزتان تضطلعان بالاحتجاج المسلّح: الحركة الوطنيّة لتحرير أزواد التي تكوّنت في 16 تشرين أول (أكتوبر) 2011، وتحمل مطلباً استقلاليّاً وعلمانياً من جهة أولى، وحركة أنصار الدين من جهة ثانية، وهي مجموعة أكثر قوميّة وذات توجّه ديني ومتأثّرة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكانت خاضعة له لفترة من الزمن.

هذه النزعات الانفصالية تملك كذلك عمقاً تاريخياً عابراً للحدود، لطالما أعرب عن نفسه في مالي (أزواد) وفي النيجر (أزواغ) وفي الجزائر (أجيّر)؛ وهي اليوم أكثر تقدّماً من أيّ وقت مضى في الطريق الانتفاضوي الذي سارت فيه سابقاتها منذ الفترة الاستعماريّة (أي قبل تكوين غالبيّة دول المنطقة). فالطوارق يسعون دائماً إلى الحصول على تنازلات من الدول المركزيّة. والمسألة المطروحة اليوم ليست مسألة معرفة كيفية إنهاء حركة تمرّد، إنّما كيف يمكن استدماج القائمين بها وإدراج مطالبهم السياسية داخل سيرورة سياسية، تكون قابلة للحياة قوميّاً في مالي ومقبولة في المنطقة. وأخيراً، فإنّ ليبيا كانت منسّق التعاون الإقليمي ـ ولاسيّما في إطار جماعة الدول الساحلو ـ صحراوية (Cen-Sad)، وهي منظّمة إقليمية جرى إنشاؤها في العام 1998، وكانت تحتضن مقرّها. وهذه المنظّمة التي تضمّ ثمانية وعشرين بلداً، تنظر إليها دول الساحل الأخرى اليوم، كعامل يحمل الاضطرابات وتسعى للابتعاد عن «الانتحاء» الليبي أو التوجّه الليبي الذي فرضه عليها معمّر القذافي بفضل معونته المالية، مولّداً بذلك تفاوتات سياسية جديدة بين بلدان المنطقة، وضرباً من الزبائنية جنوب ـ جنوب.

التدخليّة الدوليّة

عدم استقرار الساحل هو ثالثاً، نتيجة عسكرة الجوار الذي أصبح بين عشيّة وضحاها حيّزاً للنزاع الذي تجري فيه حروب ما بعد 11 أيلول (سبتمبر). وهذا التطوّر هو انعكاس لضلوع دولي أو تورّط دولي متزايد، لا يزال طابعه العمليّاتي يتعاظم منذ مبادرة عموم الساحل Pan-Sahel Initiative (PSI) ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء Trans-Saharan Counterterrorism Initiative (TSCTI)، التي خاضها الجيش الأميركي تباعاً في العامَيْن 2002 و2004، ثمّ الغارات الفرنسية في تموز (يوليو) 2010 (مالي)، وفي كانون الثاني (يناير) 2011 (النيجر). ثمّ إنّ التدخّل العسكري الذي قام به الفرنسيون في 11 كانون الثاني (يناير) 2013 (عملية سرفال)، جاء يكرّس رسميّاً هذا الانتقال لمسألة الساحل إلى ميراث المسائل الأمنية العالمية. وخلال أسابيع سيُجبر الجيش الفرنسي مختلف المجموعات المسلّحة، على الفرار، ومن دون معارك كبرى تُذكر، ابتداءً بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى حركة التوحيد والجهاد في أفريقيا

الغربية (Mujao)، إلى أنصار الدين، وإلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد، فضلاً عن مجموعات جديدة تضاف إليهم، كالمرابطين والموقعين بالدم، الذين كانوا يمسكون بمدن غاو Gao، وكيدال Kidal، وتومبوكتو Tombouctou منذ آذار (مارس) 2012.

وعلى الرغم من الشعور بالانتصار الذي كرّسه الرئيس فرانسوا هولاند بزيارته تومبوكتو، في الثاني من الشهر التالي، شباط (فبراير)، إلّا أنّ التدخّل الفرنسي لن يحلّ المعادلة اللا-أمنية في الساحل. فبعد عملية اختطاف رهائن من أوسع نطاق في عين أميناس، في جنوب الجزائر، في 16-17 كانون الثاني (يناير)، ستستأنف المجموعات المسلّحة استراتيجية الاختفاء والتلاشي في الجنوب الجزائري الواسع والشمال المالي والنيجري، ثمّ على نحوٍ متزايد في الجنوب الليبي. وستستمرّ المواجهات على نحوٍ متقطّع بين القوّات الفرنسية والمجموعات المسلّحة التي ستهزم الجيش المالي في كيدال Kidal في 19-22 أيار (مايو) 2014، ومرّة ثانية في 4 شباط (فبراير) 2015 في تابنكورت Tabankort، وتقتل صحافيَّين فرنسيَّين في كيدال في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) 2014، وتقوم بعملية في باماكو Bamako في 6 آذار (مارس) 2015، وكذلك بهجمات في مرّات عديدة ضدّ بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (Minusma)، ولاسيّما في 8 آذار (مارس) 2015.

في الأوّل من آب (أغسطس) 2014، أغلقت فرنسا العملية سرفال Serval، وشنّت العملية برخان Barkhane، التي وسّعت ساحة صراعها ضدّ المجموعات المسلّحة الإسلاميّة لتشمل الساحل كلّه. وأنشأت هذه العملية، التي خيضت بالتعاون مع موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو وتشاد، القواعد اللازمة للجيش الفرنسي للقيام بالعمليات في هذه البلدان. وكذلك فإنّ الولايات المتّحدة أعادت نشر حضورها وتوزيعه في الساحل. وذلك عبر برنامج الإعداد والتكوين الذي أطلقته في نيسان (أبريل) 2014، والذي تولّته قوّاتها الخاصّة، القبعات الخضراء والقوّة دلتا Delta Force، من أجل إعداد وحدات متخصّصة في النيجر وموريتانيا وليبيا ومالي وتكوينها.

أمّا الغائب الكبير فهو التعاون الأمني الإقليمي في الساحل. فالتعاون الذي يعني أساساً أربعة بلدان هي التي يُطلق عليها اسم «بلدان ساحة المعركة»، أي الجزائر ومالي

وموريتانيا والنيجر، فإنّه اتّخذ ـ أي التعاون ـ شكل لجنة هيئة أركان عملياتيّة مشتركة (Cemoc) كانت قد أُنشئت في نيسان (أبريل) من العام 2010 من أجل التخطيط لعمليات عسكرية، وكذلك للتخطيط لتعاونٍ عسكري على صعيد الجيوش وعلى مستوى مرافق أو دوائر المخابرات ولتنفيذه. لكن ظهر أنّ هذا التعاون غير فعّال. فبسبب تسييسه بخاصّة (بحيث أُبقيَ المغرب والسنغال وبوركينا فاسو على مبعدة، مع أنّ مشاركة هذه البلدان كانت ستفيد، من وجهة النظر العملياتية، في حيِّز ساحليّ ـ صحراويّ أوسع)، فإن لجنة هيئة الأركان العملياتيّة المشتركة (Cemoc) لم تكن على مستوى أزمة 2012-2013 في مالي. والواقع هو أنّ هذه البلدان تتعاون بصورة أوثق على نحوٍ ثنائيّ الأطراف مع شركائها الغربيّين: فرنسا والولايات المتّحدة، وإلى حدٍّ ما إسبانيا. وعلى الرغم من أنّ الخطاب كان متمحوراً على تعدديّة الجوانب أو على تعدديّة الأطراف، فإنّ الجانب الأساسي في التعاون ظلّ معرَّفاً ومحدَّداً وطنياً وتقوده كلّ دولة في إطار مسالك ثنائية الأطراف مع شركاء خارجيّين وليس من الإقليم.

حيِّزٌ بالغ التقلّب

ظهور «الساحل» في هذه السنوات الأخيرة كحيِّزٍ يُنظر إليه كمكان محكوم عليه بعدم الاستقرار والتنازع، أضرّ في نهاية التحليل بآفاق التنمية في المنطقة، وبأمن أهاليها الذين استُلبت اقتصاداتهم ونُظُمهم السياسية، وباتوا من الآن فصاعداً مجرّدين من جغرافيّتهم السياسية. الساحل في العام 2015 هو منطقة تتصاعد فيها قوّة عدد من الفاعلين غير الدولتيّين؛ في حين تجد الدول نفسها في وضعية الدفاع عن النفس، ضعيفةً هشّةً، ويزيد من هشاشتها أنّها في غالبيّتها في مرحلة انتقاليّة، إمّا مباشرة كما هو حال مالي وليبيا وبوركينا فاسو، أو بصورة غير مباشرة بالنسبة إلى الدول الأخرى التي تعيش ارتدادات البيئة الجديدة التي ينبغي لها التكيّف معها. وهكذا، فإنّ حال الساحل يزداد شبهاً بما كان عليه حال القرن الأفريقي في مطلع سنوات 1990، حيث أدّى التدخّل الأميركي تحت راية الأمم المتّحدة، إلى مفاقمة الوضع. غير أنّ الساحل كان يملك أصلاً، خلافاً للقرن الأفريقي، بؤرة إرهابية سابقة في وجودها على الأزمة، موروثة من الحرب الأهلية الجزائريّة ومن وجود الترسانات العسكرية المنبثقة عن النزاع الليبي.

وعلى هذا، فإنّ من الإشكاليّ على نحوٍ خاص، أن تكون مسارات الحلّ التي تلوح هي إمّا اسميّة (تعاون عمليّاتي في الظاهر، وغير فعّال في واقع الحال)، وإمّا حبلى بعدم الاستقرار (تدخّلات مسلّحة تولّد من عدم الاستقرار على المدى الطويل بأكثر ممّا تزيل منه). غير أنّ تحوّل التنازعات الساحليّة ـ الصحراويّة إلى رتابة «روتينيّة» ليس أمراً محتوماً. فكيف إلى إرجاع التوازنات الضرورية إلى هذا الحيِّز من الهشاشات؟ ثمّ إنّه يبدو بخاصّة، وفي ما يتعدّى هذه المسألة، أنّه إذا كان الساحل في قلب الرهانات العالمية، فذلك لأنّ الحركيّة التي يتيحها تُفضي إلى تكثّر في الشبكات. وهذه الحركيّة الكبيرة (أو السيولة كما يُقال) في حيِّزٍ يتّصف بضعف مؤسّساته الدَوْلتيّة، هي في الآونة الراهنة مصدر عدم استقرار، وهذا في حين أنّه كان يمكن أن تكون مصدر ازدهار إذا ما أمسكت به وتحكّمت فيه، على نحو مشروع، دول ذات صفة تمثيليّة.

لمعرفة المزيد

- Laurent BOSSARD (dir.), *Un Atlas du Sahara-Sahel. Géographie, économie et insécurité*, Cahiers de l’Afrique de l’Ouest, Éditions OCDE, 2014.
- COMMISSION OUEST-AFRICAINE SUR LES DROGUES, *Pas seulement une zone de transit. Drogues, État et société en Afrique de l’Ouest*, Rapport, juin 2014 (disponible sur <www.wacommissionondrugs.org>).
- Michel GALY (dir.), *La Guerre au Mali. Comprendre la crise au Sahel et au Sahara. Enjeux et zones d’ombre*, La Découverte, Paris, 2013.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: فضيحة مزدوجة

كوليت برايكمان

(صحافيّة)

اندلعت السجالات في آذار (مارس) 2015، حين طلب سكّان مالوكو Maluku، كبرى ضواحي كينشاسا، من قوّات الأمم المتّحدة الحاضرة في الكونغو (مونوسكو Monusco) أن تتولّى التحقيق في أمر الرائحة النتنة الخبيثة التي لم يعودوا يطيقونها. كانت المسألة المطروحة هي مسألة معرفة الجهة التي تنتمي إليها مئات الجثث التي ألقت بها في حفرة مشتركة أو قبر جماعي، في ليلة 19 إلى 20 من ذلك الشهر، شاحنات تحمل شارة دوائر البلدية. فهل كانوا، ولو جزئياً، الـ 425 جثّة من جثث المعارضين الذين اعتُبروا مفقودين إثر مظاهرات كانون الثاني (يناير) العنيفة؟ أم أنّها أجسام الثلاثماية طفل التي تدّعي السلطات أنّهم ولدوا موتى، مُضافاً إليهم جثث أشخاص فقراء ومجهولين آخرين اكتُشفوا في مشرحات مستشفيات العاصمة؟

يبقى أنّه في ما يتعدّى التأويلات والتفسيرات المسيَّسة إلى أقصى الحدود، فإنّ التصريحات الرسمية أثارت صدمة بقدر ما أثارت شكوك المعارضة. فقد بدا واقعاً، أنّ عملية الطمر الليلي المجهولة هذه، كانت العملية الرابعة من نوعها تلك السنة. وتبيّن أنّ مستشفيات هذه الحاضرة ذات العشرة ملايين من السكّان، لا تملك محارق أو محرقات. إنّ فقر السكّان تجلّى من ثمّة في وضح النهار: إعواز الإمكانيات يمنع عدداً كبيراً منهم من احترام طقوس الحداد، وتمويل مراسم الدفن، وهي

أحداث لا يمكن الالتفاف عليها بالنسبة إلى العديد من العائلات التي تجد نفسها مضطرّة للتخلّي عن «الفقراء» في ردهات هذه المستشفيات عينها. فأمّا المرضى المتعافون والنساء اللاتي وضعن حملهنّ، فإنّهم يُستبقَون أحياناً رهائن ولأسابيع داخل المستشفى، حين لا يكونون قادرين وقادرات على سداد كلفة التدخّل الطبّي والإقامة في المستشفى.

على ضوء هذا الحادث، أخذ الرأي العام علماً مرّة أخرى بمقدار الفقر الاقتصادي وكذلك الاجتماعي، السائد في المدن، وهذا مع أنّ المدن تُعتبَر ذات تميّز وامتياز بالقياس على المناطق الريفيّة. العاصمة كينشاسا، التي تجتذب كلّ سنة ما يقارب 350000 قادم جديدٍ، باتت على وشك منافسة لاغوس التي هي حالياً أعظم مدن القارة الأفريقية سكّاناً. غير أنّ اكتشاف حفرة مالوكو الجماعيّة يؤكّد لمَن كان يمكنهم أن يجهلوا، إلى أيّ حدّ تتقدّم مسيرة البؤس على الأرض. ففي حين أنّ العاصمة تشهد طفرة باهرة في ميدان العقارات، وأنّ البنى التحتيّة تتنامى بسرعة، فإنّ الشعور بالإقصاء والاستبعاد يظلّ قويّاً عند العديد من المواطنين، الذين لا يستفيدون من ثمرات النموّ.

جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكونغو البلجيكي سابقاً، زائير سابقاً، هي بادئ فضيحة اجتماعية وسياسية، قبل أن تكون «الفضيحة الجيولوجية» أو «الجوفية» التي لطالما ترد لدى الكلام على جمهوريّة الكونغو، وحولها؛ إنّها فضيحة سطو وسرقة في الهواء الطلق، لا تزال تقوم بها منذ عقود، إن لم نقل منذ قرون، القوى العظمى الأجنبية بمساعدة النُخب المحليّة.

النهب الذي لا يتوقّف

من المعروف للقاصي والداني أنّ هذا البلد يحوي 10% من الاحتياطيات العالمية من النحاس، وثلث احتياطيات الكوبالت، وثلاثة أرباع الكولتان (الكولومبو تانتاليت Colombo tantalite الذي يدخل في تركيب الحواسيب والهواتف المحمولة)، وربع الاحتياطيات الأفريقية من الماء العذب. وهو يملك ثاني أكبر غابة ضخمة استوائية في العالم، و80 مليون هكتار مِن الأراضي الصالحة للزراعة والتي تستطيع تغذية أفريقيا كلّها.

غير أنّ تاريخ الكونغو لا يزال منذ قرون، تاريخ النهب المتواصل الذي ينبغي أخذ مفاعيله بعين الاعتبار لفهم قصورات الدولة المتواصلة حتّى الآن، وفساد النُخب، والتنافس الحادّ الذي تتنافسه القوى العظمى من أجل الاستحواذ على موارد البلد بالتواطؤ الصريح أو الضمني مع السلطات القائمة ومساعدتها. فمنذ أن أرسى البرتغاليون مراكبهم على شواطئ مملكة الكونغو في القرن الخامس عشر، كان في وسع هذا الحوض الواسع المتكوَّن حول الخطّ المنحني الذي يكوِّنه مجرى النهر، أن يلبّي حاجات أوروبا التي كانت في حالة نموّ وازدهار: فكان هناك أوّلاً «خشب الأبنوس» والعبيد المقتلعون من داخل الأراضي ليغذّوا التجارة الثلاثيّة الأطراف مع الأميركيّتين. وإذ أضعف الكونغو ما «اقتطعه» الاسترقاق منه، أي لحوالي أربعة ملايين من أبنائه، وما حدث له من تفتيت لممالكه القديمة إلى دويلات صغرى، فضلاً عن السخرة والعمل القسري الإكراهي والأوبئة التي تكفّلت بالفتك بالأهالي، فإنّ هذا الإقليم الذي تعادل مساحته مساحة أوروبا الغربية، لم يستطع أن يجابه المشروع الاستعماري لملك بلجيكا ليوبولد الثاني، وعميله هنري مورتون ستانلي Henri Morton Stanley.

في مؤتمر برلين لعام 1885، جرى الاعتراف بالكونغو كـ«ملكيّة خاصّة» لملك البلجيك، ومع هذا، فإنّه استطاع أن يلبّي الحاجات المتعاقبة التي كانت أوروبا تُبديها وهي في غمرة ثورتها الصناعية طوال القرن العشرين: فبعد عاج الأزمنة الأولى، جاء دور المطّاط أو الكاوتشوك الذي واكب تنامي صناعة السيارات؛ ثمّ النحاس من أجل القذائف والذخائر في الحرب العالمية الأولى. وخلال الحرب الثانية، طلب الحلفاء إلى البلجيك الذين انضمّوا إلى صفوفهم دعم المجهود الحربي وتعزيزه، وذلك «بجعل الكونغو ينتج». وهكذا، فإنّ أورانيوم كاتانغا أتاح للأميركيّين كسب السباق إلى السلاح النووي، ثمّ الحصول على نصرٍ حاسم لا جدال فيه باستخدام هذا السلاح في ضرب هيروشيما وناغازاكي.

استقلال البلاد في العام 1960، لم يلبث أن تحوّل إلى أزمة دوليّة كبرى. إذ سرعان ما اشتُبه برئيس الوزراء باتريس لوْمومبا Patrice Lumumba، الذي كان يريد أن يستفيد مواطنوه من ثروات بلادهم، في أنّه ذو ميول موالية للشيوعية. فكان عليه أن يواجه

تمرّد الجيش قبل أن يجري اغتياله في كانون الثاني (يناير) 1961 بتواطؤٍ من الأميركيين والبلجيك، الذين كانوا يريدون دفع رجلهم الذي جنّدته وكالة المخابرات المركزية الأميركية، جوزيف ديزيريه موبوتو Joseph Désiré Mobutu، إلى السلطة. وقد «زيّر» (من زائير) موبوتو، إبّان رئاسته التي دامت 32 سنة، الاقتصادَ الوطني في العام 1971، فدفعه إلى الكارثة، لأنّه عيّن في المراكز الرئيسية أقاربه وأصدقاءه السياسيين الذين يفوق بعضهم بعضاً جشعاً وجهلاً ونقص كفاءة. فجعل من شركة جيكامين Gecamines المنجميّة (الاتّحاد المنجمي لكاتانغا العليا سابقاً) «بقرة نظامه الحلوب»، إلّا أنّه لم يمسّ المصالح الغربية مطلقاً، ورضيَ في مطلع سنوات 1970 بأن يدفع بإنتاج النحاس إلى حدّه الأقصى، من أجل استحداث انخفاض في الأسعار، يؤدّي إلى إضعاف تشيلي في عهد الاشتراكي سلفادور أليندي...

وخلال ثلاثة عقود من الحكم لم يبنِ ذلك الديكتاتور مدرسة أو مستشفى. ولا تعهّد طريقاً ولا جاء بأدوات إنتاج، واكتفى بإرساء سلطانه على الريع المنجمي. وراكم ثروة شخصية تُقَدَّر بسبعة مليارات دولار، تعادل الدين الخارجي للبلاد. ولم يجد الغربيون ـ من أميركيّين وبلجيك وفرنسيّين ـ ما يُقال لكي يقولوه. فقد كان موبوتو يدافع عن مصالحهم ويُبقي زائير في المعسكر الغربي.

حربٌ ونهب

قبل نهاية الحرب الباردة، كان دور زائير الجيوبوليتيكي قد تغيّر. فقد ظهرت معطية جديدة في المنطقة: بَلَدان جارَان لزائير هما رواندا وأوغاندا قرّرا، مدعومَيْن من الولايات المتّحدة وبريطانيا والشركات المتعدّدة الجنسيات، وبالاتّفاق مع معارضين كونغوليّين يقودهم لوران ديزيريه كابيلا Laurent-Désiré Kabila، تفكيك مخيّمات اللاجئين الهوتو الذين استقرّوا في منطقة كيفو Kivu، غداة الإبادة التي تعرّضوا لها على يد التوتسي في رواندا. فقرّروا بخاصّة أن يطردوا موبوتو الذي بات متقدّماً في السنّ، مريضاً وضعيفاً، واستبداله بسلطة جديدة أكثر انفتاحاً على رغبات الشركات المنجميّة الراغبة في العودة إلى البلاد وأمانيها. وفي العام 1997، وبينما لم تكن كينشاسا قد سقطت بعد، وقّع عدد من الشركات «الصغرى»[1]، الكندية أو الأميركية (بينها أميركان

مينيرال فيلدز American Mineral Fields) اتفاقات مع لوران ديزيريه كابيلا، تفتح لها مناجم النحاس في كاتانغا Katanga، والماس في كيسينغاني Kisangani، والكولتان والقصدير في كيفو Kivu... أمّا الدعم العسكري الذي قدّمته زيمبابوي Zimbabwe، فقد جرى دفع مقابله ماسات كاساي Kasaï.

وبعد أن أصبح لوران ديزيريه كابيلا Laurent-Désiré Kabila، وهو المتمرّد القومي العتيق العريق، رئيساً، رفض إرضاء شهوات أولئك الذين حملوه إلى السلطة. وهكذا بدأت حرب الكونغو الثانية (1998-2002): فقام الجيران الأوغانديون والروانديون باحتلال شرق البلاد، في حين أنّ مورداً جديداً من موارد الكونغو بدأ يفرض نفسه في الأسواق هو الكولتان، ومعه في الحين ذاته منتجات مثل النيوبيوم والمعادن النادرة الأخرى. أصبح شرق الكونغو وقد عاث فيه قرابة عشرين مجموعة مسلّحة، تزرع الرعب فيه وتمارس الاغتصاب كسلاح حربي، وبات تحت سيطرة جيوش أجنبية، منطقة لا وجود للقانون والحقوق فيها، فكانت تفتح فيه مربّعات منجميّة في وسط الأراضي الزراعية المهجورة، بحيث راح النهب يُمارَس في الهواء الطلق.

نسوةٌ أُعِدْنَ إلى وضع الرقيق الجنسي، وأطفال محرومون من المدارس، وعائلات مطرودة من قراها: في شمال وجنوب كيفو، وكذلك في كاتانغا وكاساي Kasaï، في المنطقة الشرقية، تحوّل كلّ مَن يستطيع الحفر إلى حفّار من طائفة «الحفّارين»؛ عمّال المناجم الحرفيّون، الذين يمثلون 16% من أهالي الكونغو، أي ما يقرب من عشر ملايين شخص، باتوا يعملون لقاء بضع دولارات يومياً، ومن دون أيّة حماية. خلال سنوات، ظلّت موارد البلاد المنجمية الخمسة الرئيسية، أي الماس والكولتان والذهب والنحاس والكوبالت، تغذّي مختلف المجموعات المتحاربة، في حين أنّ الغنيمة التي تحملها الجيوش الأجنبية تغذّي نخب بلادها هي، وتضمن لها ضرباً من التنمية. (في كيغالي، عاصمة رواندا، جرى بناء حيّ جديد في تلك الحقبة، يُطلق عليه، سخريةً، اسم «شكراً كونغو»).

توازنات دولية جديدة

بعد اغتيال الرجل الصلب العنيد لوران ديزيريه كابيلا، في كانون الثاني (يناير) 2001، خلفه ابنه جوزيف، الذي حرص على الحصول على دعم القوى العظمى.

وهكذا، فإنّ اتّفاق السلام، الذي تمّ التوصل إليه في العام 2002 بين المتحاربين في مدينة صن سيتي Sun City الجنوب أفريقية، لم يحدّد غالباً ولا مغلوباً: وضع الاتفاق المتنازعين كافة على قدم المساواة، سواء أكان الطرف هو حكومة كينشاسا، أم الفصائل المتمرّدة مثل تجمّع الكونغوليين من أجل الديمقراطية، أو حركة جان بيار بيمب Jean-Pierre Bemba، لتحرير الكونغو. ولَّد هذا الاتفاق «الشامل» منظومة «واحد زائد أربعة»: رئيس يليه أربعة نوّاب رئيس (اثنين منهما يتحدّران من صفوف المجموعات المتمرّدة). صيغة التسوية هذه، التي يكرهها الأهالي ويشنِّعون عليها، جاءت بقدامى المتمرّدين ووضعتهم على رأس هرميّة الدولة والجيش، وترافقت بعفوٍ عامّ عن الجرائم التي ارتكبها هؤلاء وأولئك. بعد ذلك بثلاث عشرة سنة لا يزال الطبيب النسائي الكونغولي المشهور، دنيس موكويجي Denis Mukwege يصيح متعجّباً «لقد بُني هذا السلام من دون عدالة، واليوم أصبحنا بلا سلام وبلا عدالة».

غير أنّ أهمّية هذه الصياغة تكمن في مكانٍ آخر: فالسلطات المنبثقة من «واحد زائد أربعة» هي سلطات هشّة، ضعيفة زائلة أو عابرة وسريعة العطب سياسياً وشديدة التأثّر بالفساد. وهي وجدت نفسها مأمورة، حتّى قبل نهاية الاشتباكات، بالمصادقة على قانون منجمي فائق الليبرالية يهدف إلى إغراء المستثمرين الأجانب، بإيلائهم إعفاءات ضريبية تبيح لهم إخراج أرباحهم، لمدد طويلة. وهكذا، جرى منح 2000 حقّ من حقوق التعدين بين حزيران (يونيو) 2003 وكانون الأول (ديسمبر) 2005.

اتّفاق السلام أتاح كذلك للاقتصاد الكونغولي أن يعيد صلاته مع المؤسّسات المالية الدولية، وأن يفاوض على تخفيف عبء الدين، ثمّ على الإعفاء منه في العام 2010. وكانت جمهورية الكونغو قد استدانت هذا الدين في عهد موبوتو. غير أنّ الشروط التي تطرحها وثائق استراتيجية الحدّ من الفقر، لم تكن مختلفة عن التدابير التي يُطلق عليها تدابير التكيّف البُنيوي أو الهيكلي التي كانت قد فُرِضَت سابقاً: إعادة هيكلة الدين، وتحرير الشركات المملوكة من الدولة وخصْخَصَتها، وتدابير مؤاتية للمستثمرين الأجانب، بيع شركة جيكامين Gecamines المنجمية بعد تقسيمها إلى «أجنحة» وبيعها بصورة منفصلة «جناحاً» بعد الآخر إلى مشترين أجانب (ومنهم الشركات «العظمى»

الأميركية ـ المايجورز ـ، بعد أن اطمأنّت أخيراً إلى الأوضاع). أمّا التدابير التي تتعلّق بالفقراء، فقد جرى ارجاؤها كما كان حالها أبداً.

غير أنّ «عقد القرن» الذي جرى عقده مع الصينيّين في العام 2007، جاء يخلط الأوراق: فالمونتاج المالي الأوّلي كان ينصّ على ضربٍ من «المقايضة» بمبلغ 9 مليارات دولار، حيث تلتزم الشركات الصينية ببناء البنى التحتية مقابل استغلال مجموعة من الشركات العمومية الصينية للموارد المنجمية. فكان لهذا الاتفاق وقع القنبلة: ذلك أنّ الهيمنة الغربية التي اعتادت أن تكون لها الأفضلية والتميّز في الوصول إلى الموارد الكونغولية، تتعرّض للثلم في الكونغو الآن للمرّة الأولى في تاريخها. كانت رحى المعركة بين الصينيّين والغربيّين تدور بين جملة أماكن أخرى، في واشنطن، في أروقة المؤسّسات المالية الدولية: وأخيراً، فإنّ الكونغو اضطّر، من أجل الحصول على الإعفاء من دينه في العام 2010، إلى التخلّي عن ثلث الالتزام الصيني، أي ثلاثة مليارات من أصل تسعة.

غير أنّ الثلمة فُتحت وباتت فاغرة. فقد غيَّر الصينيون البلاد خلال السنوات الأخيرة. كينشاسا التي باتت تخترقها الطرق المدينية، وترتفع فيها العمارات الجديدة، غيّرت من وجهها وسحنتها. وفي المقاطعات بدأت الطرق الجديدة تكسر مسورات الماضي. فبات بالإمكان وَصْل لوبومباشي Lubumbashi بكاتانغا Katanga انطلاقاً من كيسينغاني Kisangani وغوما Goma وبوكافو Bukavu، والوصول إلى مرافئ المحيط الهندي. وقد فتح هذا الاختراق الصيني الطريق أمام البلدان الصاعدة: فالكونغو الذي لطالما كان بمثابة وقف موقوف على الغرب، أو ضرباً من «المحميّة» الغربية، بات يحظى اليوم بمراودة الهند والبرازيل وكوريا الجنوبية وإيران أو تركيا...

نجاحات اقتصادية سريعة العطب

أخذ وزير المال السابق، أوغستين ماتاتا بونيو Augustin Matata Ponyo، الذي جرى تعيينه رئيس حكومة في العام 2012، على عاتقه وضْع الاقتصاد الكونغولي على المسار الصحيح؛ ويُعزى إليه تحقيق نجاحات حقيقية: فالتضخّم تدنّى ليصل إلى معدّل 1%، وأُعيد العمل بالرسم على القيمة المضافة (TVA)، وبلغ معدّل النمو 8,7%

في العام 2014، وكاد يصل إلى الرقمين (أي عشرة فما فوق) في السنة التالية. ومن الناحية الملموسة هناك مدارس ظهرت إلى حيِّز الوجود (جرى بناء 500 مبنى مدرسي خلال ثلاث سنوات)؛ وهناك مراكز صحيّة رأت النور في البلاد.

أمّا على الصعيد العملي، فإنّ ثمّة إصلاحاً هزَّ الرأي العام: باتت نسبة الموظفين الذين يتلقّون أجورهم عن طريق المصارف 70%، وهُم يتلقّون رسائل هاتفية تُنبِئهم بوصول المال إلى حسابهم. وقد أدّى هذا التدبير إلى إفلاس المحاسبين الفاسدين، وأوقف المبالغ التي كان الضبّاط يقتطعونها من رواتب الجنود. والوحدات العسكرية محصيّة اليوم على نحو دقيق، بحيث لم يعد يمكن دفع رواتب لموتى أو لـ«جنودٍ من الأشباح».

ويُبدي رئيس الحكومة تفاؤلاً جمّاً بحيث يؤكّد أنّ بوسع الكونغو أن يصبح دولة صاعدة في حدود العام 2050. لكن هل إن هذا النموّ الحقيقي يعني تقليص الفقر واضمحلاله؟ إنّ هذا ليس بالأمر اليقين: فالتنمية الحالية تستند إلى المناجم والاتصالات التي تولِّد فرص عمل أقلّ من الزراعة العائلية، المهمَلة بالقياس على المشروعات الكبرى المُمَكْنَنَة. وبخلاف ذلك، فإنّ انبعاث عمالقة التعدين أتاح الارتفاع بإنتاج النحاس في منجم كاتانغا إلى ما يزيد على 900000 طنّ، بحيث يحصد الأهالي من ذلك من المساوئ بأكثر ممّا يحصلون منه على فوائد وأرباح: فالتلوّث في لوبومباشي Lubumbashi بلغ مستويات لا تُحتمل ولا تُطاق. وعمّال المناجم الحرفيّون الذين كانوا يعيلون عائلاتٍ بكاملها قد طُردوا بلا تحرّز ولا مراعاة، وحلّت محلّهم حفّارات يقودها زامبيّون أو زيمبابيّون، والشركات المنجمية تموِّه أو تُرَحِّل الجانب الأساسي من أرباحها؛ والريع المنجمي، وفقاً للاختصاصيّين أرفع بضعفين أو ثلاثة أضعاف ممّا يزعم أصحابه. وبخلاف ذلك، حرَمت الممارسات المافيوية الدولة، في ما يبدو، من مداخيل ضخمة: فمبيع أصول شركة جيكامين Gecamines جرى دون قيمتها، بحيث إنّ الفارق بين السعر المُعلَن والسعر الحقيقي موجود في حسابات مودعة في الجزر العذراء...

هذا الفساد الذي يُمارس على نطاقٍ واسع، يستثير استياءً وتململاً حقيقياً في كاتانغا. ووفقاً لوزير المال المحلّي، كريستيان مواندو سيمبا Christian Mwando Simba، فإنّ

المناجم الكاتانغية أتاحت للدولة المركزية تحصيل ما يزيد على مليار دولار في العام 2012، على شكل رسوم ـ أي 68% من حاصل جمع الصناعات الاستخراجية الوطنية كافة. لكنّ المبلغ الذي يُفترَض أن تعود منه إلى كاتانغا نسبة 40%، وفقاً للدستور، لم يصل منه سوى 65 مليون دولار في العام 2014، بدلاً من 460 مليوناً المترتّبة لها قانوناً... وكذلك، فإنّ قانون اللامركزية الذي ينصّ على إنشاء 26 مقاطعة، بدلاً من 11 مقاطعة حالياً، في آذار (مارس) 2015، يوشك أن يزيد التململ من حيث إنّه يقسم كاتانغا إلى أربعة كيانات متميّزة (مقاطعتين غنيّتين واثنتين فقيرتين).

وعلى الرغم من أنّ النجاحات الاقتصادية هي نجاحات حقيقية، إلّا أنّها تظلّ هشّة سريعة العطب: فسوء توزيع الموارد يعمِّق اللّامساواة الاجتماعية. وفي حين أنّ طبقة من الأغنياء الجدد أعلنت ظهورها بصورة وقحة، وهناك طبقة وسطى تكابد من أجل أن تطفو وتصعد، ولاسيّما أنّ الرسوم الجديدة تسحقها، فضلاً عن حملة الدبلومات الشباب العاطلين عن العمل الذين يُعدّون بعشرات الآلاف. وعشيّة الانتخابات الرئاسية التي ستجري في العام 2016 والتي لا تزال إشكالية، قد يتبيّن أنّ هذا التشقّق سيكون متفجّراً، إذا ما ترافق مع التلاعب بأوراق الاقتراع.

هوامش ومراجع

(1) الشركات المنجمية الصغرى، أو الصغريات، هي مؤسّسات متخصّصة في تحديد تموضع مناجم جديدة. ثمّ تسعى بعد ذلك إلى بيع تراخيص الاستغلال إلى الشركات العظمى (المايجورز) وتشارك بهذا في اقتصاد مضاربة.

لمعرفة المزيد

- Christophe BOLTANSKI, *Minerais de sang. Les esclaves du monde moderne*, Grasset, Paris, 2012.
- Colette BRAECKMAN, *Les Nouveaux Prédateurs. Politique des puissances en Afrique centrale,* Aden, Bruxelles, 2009.
- David VAN REYBROUCK, *Congo. Une histoire*, Actes Sud, Arles, 2012.
- Arnaud ZACHARIE et François JANNE D'OTHÉE, *L'Afrique centrale vingt ans après le génocide*, La Muette/Le Bord de l'eau, Lormont/Latresne, 2014.

كتب السَّنة

بيار غروسِّير

(مؤرّخ، معهد العلوم السياسية، باريس)

عالم خطر

أن تزداد صعوبة التنخّب بين أعدادٍ من الكتب لا تني تتزايد، هو البرهان على أنّ الإنترنت لم يقتل النشر الجيّد. فقد صدر ما لا يقلّ عن 400 مصنّفٍ في القانون الدولي باللغات الإنكليزية والفرنسية والألمانية بين العام 2014 والعام 2015...ويقيناً أنّ هناك في هذا النتاج العديد من كُتُب المناسبات التي حُرِّرَت في عجالة «لحاقاً» بالحدث. وهناك أيضاً، وفي فرنسا بخاصّة، تقليدٌ يقضي بنشر مؤلّفات ذات ادّعاءات تربوية، ثمّ لا تفلح في بعض الأحيان في التستّر على انحيازها السياسي أو في إخفاء جهلها بالأعمال الدولية الرصينة. غير أنّ من اللّافت للنظر، ملاحظة كيف أنّ مسائل الحرب والنزاع والاستراتيجية، والحديث لا يزال عن فرنسا، قد احتلّت واجهات المكتبات. في البدء كانت موجة «الجيوبوليتيك» التي تنامت، خارج العالم الأكاديمي، إلّا في ما ندر، منتجةً مؤلّفات ضحلةٍ في غالب الأحيان، أو ذات «أجندة» خفيّة تتخفّى وراء «البرودة» المصطنعة لعلمٍ دعيٍ منحول. بات الهدف بعد الآن، وخارج العالم الأكاديمي، وخارج ما يسميّه الأنكلو ساكسون استعراض النظراء أو نقد العالِم لنظيره «*peer-review*»، البرهنة على أنّ العالم خطر، وأنّه لا بدّ لدرء الخطر من تزويد النفس بالإرادة والتصميم وبالوسائل الضرورية للردّ عليه، مقتفين أثر السياسة الخارجية الفرنسية التي ازدادت

تصلّباً منذ بضع سنوات. وذات يوم سيكون على المؤرّخين أن يتساءلوا عمّا إذا كان العالم قد أصبح أكثر خطراً، وبات «جغراسيّاً» أم أنّه صار كذلك لكثرة ما ظننا أنّه على هذا النحو، أو أنّه صائرٌ إلى هذه الحال.

وكذلك فإنّ المنظور الاستشرافي في الولايات المتّحدة يمكن أن يكون مولِّداً للقلق، فهو يتنبّأ بحربٍ أميركية صينية إلى أن يجد القوم تنازلات يتبادلونها. وهو ما يتمنّاه لايل غولدشتاين Lyle Goldstein في كتابه **لقاء الصين في منتصف الطريق** (*Meeting China Halfway*)، أو نجدنا في عالم جديد «يمكن أن يأتيه فيه الهجوم من كل مكان ـ وأن يقوم به أيٌّ كان» كما يعلن ذلك بنجامين وايتس Benjamin Wittes وغبريلّا بلوم Gabriella Blum في كتاب حسن التوثيق هو **مستقبل العنف** (*The Future of Violence*). وثمّة متخصّص عريق في الاستخبارات هو ماثيو بوروز Mathew Burrows يُدلي في كتابه **كشف المستقبل، أو رفع السريّة عن المستقبل** (*The Future, Declassified*)، بتأمّلات وأفكار *مجامع الخبراء* حول المستقبل: نشر السلطة وتسييد البأس والجبروت هو تحدٍّ عظيم. أمّا إذا ما نظرنا من زاوية عالم المال، مع كتاب **لا تعطيل عادي** (*No Ordinary Disruption*)، لريتشارد دوبس وآخرين Richard Dobbs et alii، فإنّ التحدّيات تصبح تحدّيات الترابط والتغيّرات التكنولوجية في عالم تتزايد مدينيّته، ويزداد سكّانه هرماً؛ تحدّيات إذن، ولكنّها فرصٌ وسانحات أيضاً.

المسائل الاستراتيجية عادت إلى العالم الأكاديمي: وثمّة تقديم لها في **حرب واستراتيجية** (*Guerre et Stratégie*) تحت إشراف ستيفان تايّا Stéphane Taillat وجوزيف هانروتان Joseph Henrotin وأوليفير شميت Olivier Schmitt. ثمّ إنّ فرنسا باتت تهتمّ بالاستخبارات أيضاً. وإذا كان يعوزها وجود ميدان علمي منظّم كما هو الحال في المملكة المتّحدة، إلّا أنّ الكتابات الفرنسية خرجت في هذا الباب من دائرة سرد النوادر أو الإدلاء بشهادة. والمؤرّخ سيباستيان لوران Sébastien Laurent يلعب دوراً في هذا النمط الجديد من المقاربة، ويقدّم **أطلس الاستخبارات** (*Atlas du renseignement*). وقد كتب جيرالد أربوا Gérald Arboit تاريخاً عامّاً للمخابرات الفرنسية: **مخابرات من أجل فرنسا** (*Des Services secrets pour la France*). أمّا جان غيسنيل Jean Guisnel ودايفيد كورن ـ برزوزا David Korn-Brzoza فإنّهما جمعا في **خدمة فرنسا السريّة** (*Au service secret de la France*) شهادات كبار العاملين في المخابرات الفرنسية،

يلقي بعضها الضوء على أحداث وقعت مؤخّراً. وأمّا الحرفيّون الممتهنون، فإنّهم يفكّرون حول الموضوع بصراحة كما يفعل جان ـ كلود كوسران Jean-Claude Cousseran وفيليب هايز Philippe Hayez في **المخابرات في الديمقراطيات، والاستخبار في الديمقراطيات** (*Renseigner les démocraties, renseigner en démocratie*). فأمّا في ما عنى الوجوه العمليّاتية للمخابرات، فإنّ الوصول إلى المحفوظات هو أكثر تعقيداً في فرنسا منه في البلاد الأنكلوساكسونية. غير أنّ محفوظات فوكار Foccart تسمح بتقديم صورة عن سياسة فرنسا الأفريقية: وهذا هو حال كتاب جان ـ بيار بات Jean-Pierre Bat، **مصنع الجواسيس** (*La Fabrique des barbouzes*).

إذا كان علم الاجتماع والعلوم السياسية على الطريقة الفرنسية، قد اهتمّت على المستوى «المتوسّط» بالأجهزة البيروقراطية، ولاسيّما البوليس والسجون أو الجانب الإنساني، إلّا أنّه يظلّ ثمّة حاجة إلى عمل الكثير في دراسة «حالة الأمن القومي». وهذه مسألة لا تزال موضع دراسة في الولايات المتّحدة منذ زمن بعيد، كما أنّ معرفتنا بكيفية نشأتها لا تني تتحسّن. وهذا هو الحال مع الدراسات التي جمعتها ماري آن هايس Mary Ann Heiss ومايكل ج.هوغان Michael J. Hogan في **أصول دولة الأمن القومي** (*Origins of the National Security State*). والامتداد بهذه الدراسات، ولاسيّما بعد 11 أيلول (سبتمبر) 2001، يفسّر إلى حدّ بعيد لماذا لا تختلف سياسة باراك أوباما عن سياسة سلفه، وهو ما يبيّنه مايكل غلانون Michael Glennon، في **أمن قومي وحكومة مزدوجة** (*National Security and Double Government*). وهذا التواصل يَظهر أكثر ما يَظهر في مسألة الطائرات من دون طيّار. والكتب حول هذا الموضوع أصبحت كثيرة. **القتل على السلسلة** (*Kill Chain*) (والعنوان الفرعي: **الاغتيال بالتكنولوجيا المتطوّرة**) لأندرو كوكبورن Andrew Cockburn، و**عدالة مباغتة** (*Sudden Justice*) لكريس وودز Chris Woods هما مقاربتان نقديّتان تنطقان بدراية وتتكلّمان بمعرفة. رهانات الرقابة الجماهيريّة وردت على جدول الأعمال. وأحد مؤسّسي دراسات الرقابة «*surveillance studies*» **ديفيد لايون** David Lyon يقدّم صورة عن الوضع في كتاب **الرقابة بعد سنودن** (*Surveillance After Snowden*)، فيّ حين يرسم بروس شنايدر Bruce Schneider في **الداتا وغوليات** (*Data and Goliath*) لوحة تثير القلق لقدرات رقابة الدول والشركات. شين

هاريس Shane Harris يبيّن في **@حرب** (*@War*) أُسس المركّب أو المجمّع العسكري ـ الافتراضي الذي هو قيد البناء وركائزه، إلى جانب المجمّع العسكري الصناعي.

حول شبكات الخبراء وطريقتهم في تحديد رهانات الأمن، فإنّنا نحيل إلى ترايين ف. برلنغ Trine V. Berling وكريستيان بوغر Christian Bueger في **خبرة أمنية** (*Security Expertise*). تأثير العالم الأكاديمي على الخيارات السياسية هو مسألة لا تُطرح في فرنسا مطلقاً، ولكنّها مسألة مهمّة في الولايات المتّحدة كما في أميركا اللّاتينية، وفي المنظّمات الدولية. ويجد مَن يشاء عدداً من الدراسات في هذا المجال في كتاب **العلماء والساسة والشؤون الدولية** *Scholars, Policymakers, and International Affairs*) وهي دراسات جمعها و أشرف عليها إبراهام لوينتال Abraham Lowenthal وماريانو بيرتوتشي Mariano Bertucci وتتناول موضوعات مثل «العقوبات الذكيّة» وهناك أفراد تضعهم أوضاعهم في حيِّز بين العالم الأكاديمي والعالم المهني (بل السياسي) لعبوا دوراً كبيراً في الدفع إلى مسؤولية الحماية، أو المسؤولية عن الحماية. وفي هذه الأيام التي يبدو هذا المفهوم يواجه صعوبات فيها، فإن أحد المروّجين له، آليكس بيلامي Alex Bellamy يدافع عنه في كتاب جديد هو **مسؤولية الحماية** (*Responsibility to Protect*). **ضباب السلام** (*The Fog of Peace*)، وكذلك مذكّرات وتأمّلات جان ماري غيهينو Jean-Marie Guehenno الذي أصبح على رأس مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group، وهدفهم هو استخلاص دروس عمليات السلام التي قامت بها الأمم المتحدة بين العام 2000 والعام 2008، والتي تولّى المؤلّف مسؤوليتها. وقد بات هناك الآن مصنّف كامل متكامل حول تطوّرات هذه العمليات. هو دليل (*The Oxford Handbook of United Nations Peacekeeping Operations*) الذي تولّى الإشراف عليه يواكيم كوبس وآخرون Joachim Koops et alii.

وثمّة أعمالٌ عديدة تجهد في أن تبيّن حقائق ووقائع قلّما تُرى وتُستشف في العلاقات الدولية وترتبط بعمليات اجتماعية خاصّة أو محدّدة، وهذا من دون أن تقع في نظريات التآمر والمؤامرة. وهكذا، وبغية فهم روسيا بوتين، فإنّ كارين داويشا Karen Dawisha جمعت في كتاب **حكم الاختلاس البوتيني** (*Putin's Kleptocracy*) عدداً مهمّاً من المعطيات حول الثروات والشبكات التي تكوّنت منذ أن بدأ الاتّحاد

السوفياتي بالترنّح. وفي ما يتعدّى ميراث السياسة الشرقية في تفسير سياسة برلين الأخيرة إزاء روسيا، فإنّ كتاب ستيفن سزابو Stephen Szabo يشير في **ألمانيا، روسيا وبزوغ الجيو ـ اقتصاديات** (*Germany, Russia and the Rise of Geo-Economics*) إلى دور الأفراد الذين يشغلون مراكز السلطة في الشركات والمؤسّسات. فقد بات من المألوف أن ينظر المؤرّخون إلى الزمن الطويل في ما عنى العلاقات الاجتماعية التي قولبت الشيوعية في الاتّحاد السوفياتي. وفي العرض الذي يقدّمه في كتابه **ديناميات النظام الأوراسي في منظور مقارن** (*Eurasian Regime Dynamics in Comparative Perspective*)، يقدّم الباحث السياسي هنري أ. هيل Henry E. Hale لوحة تفسّر انحرافات ما بعد الشيوعية. وكان قد سبق للمؤرّخ الأوكرانيّ أندرو ويلسون Andrew Wilson، أن حلّل تقنيات السلطة الما بعد ـ شيوعية، الموروثة من الماضي: وهو يستخدم هذه المفاهيم في تحليله **للأزمة الأوكرانية** (*Ukraine Crisis*).

وعليه، فإنّ مسألة الفساد تثير اهتماماً متجدّداً: هكذا تُبرز سارة تشيس Sarah Chayes تجربتها الطويلة في أفغانستان في **لصوص دولة** (*Thieves of State*)، أو لسلي هولمز Leslie Holmes المتخصّصة في العالم الما ـ بعد سوفياتي، وتقدّم عرضاً وجيزاً في **فساد** (*Corruption*). أمّا جانين ويديل Janine Wedel فتظهر في **بلا حساب** (*Unaccountable*) شبكات السلطة والنُخب «المتعدّدي القبّعات» الذين ينخرون الديمقراطية الأميركية من دون أن ينتهكوا القانون حقّاً. وكانت قد انتقدت في كتابها السابق الارتباطات الأميركية الروسية إبّان خصخصات سنوات 1990، وأبرزت دور جيفري ساخس Jeffrey Sachs. وكان هذا الأخير قد كتب أشياء مفرطة التفاؤل في كتابه **عصر التنمية المستدامة** (*The Age of Sustainable Development*)، عشيّة استحقاقات مهمّة متعدّدة الأطراف وتتعلّق بتمويل التنمية وتجديد أهدافها. لكن لا بدّ لنا من أن نتذكّر أنّ المؤلّف الذي أصبح واحداً من المشاهير، كان صاحب العلاجات بالصدمات في نهاية سنوات 1980 ومطلع سنوات 1990، بخاصّة في ما يتعلّق بروسيا: ولا يزال أساس تفكيره هو نفسه ولم يتغيّر. وكما يُذَكّر بذلك جافي ويلسون Japhy Wilson في كتابه *Jeffrey Sachs*. أمّا براندون غاريت Brandon Garrett، فإنّه في كتابه **أكبر من أن يُسجن** (*Too Big to Jail*)، يظهر حدود السلطة العدلية أو السلطة القضائية في مواجهة

الشركات العظمى. أمّا علماء إناسة التنمية توم دو هيردت Tom De Herdt وجان-بيار أوليفير دو ساردان Jean-Pierre Olivier de Sardan، فإنّهما أشرفا على كتاب **الحاكمية الحقيقية والمعايير العملية في أفريقيا** (*Real Governance and Practical Norms in Sub-Saharian Africa*) الذي يبيّن كيف أنّ الممارسات تُنشئ صور الشرعية وأشكالها.

ضرورة المنظور التاريخي

ثمّة منعطف «تاريخي» بديهي في ميدان العلاقات الدولية. وليست المسألة هنا هي مسألة الإلحاح على «المنعطف الوستفالي» بقدر ما هي الإلحاح على القرن التاسع عشر. الذي هو في ذات الحين والآن، أساس النظرية والممارسة، مع ما حمله من سياسات القوّة والجبروت والأبعاد التراتبية والثقافية للمجتمع الدولي: وعلى هذا، فإنّ الكتاب الذي وضعه اثنان متمرّسان من أهل العلم في هذا الميدان باري بوزان Barry Buzan وفرد لوسون Fred Lawson في **التحوّل العالمي** (*The Global Transformation*)، هو كتاب مهمّ. الأبعاد التاريخية للإرهاب لم تستحدث كتباً وازنة في اللغة الفرنسية مطلقاً. لذلك فإنّ على مَن أراد الاطّلاع على حصيلة الأبحاث في هذا الميدان، أن يعود إلى المساهمات التي جمعها راندال د. لو Randall D. Law في **تاريخ الإرهاب** عن منشورات راتليدج (*The Routledge History of Terrorism*). ويقدّم بروس هوفمان Bruce Hoffman وفرناندو ريناريس Fernando Reinares في كتاب **تطوّر تهديد الإرهاب العالمي** (*The Evolution of the Global Terrorist Threat*) تقييم الأخصّائيين وتوضيحهم للعمليّات الكبرى التي وقعت منذ سنوات 1990. ويمكن أن نذكر من بين سيل الكتب التي صدرت مؤخّراً كتاب **تجذُّر** (*Radicalisation*) لفرهاد خسروخاور Farhad Khosrokhavar، وهو تحليل حصيف لسيرورات معقّدة.

ليس في واردنا أن نعرض محصلة السجالات المتجدّدة أبداً، لمعرفة ما إذا كانت الولايات المتّحدة باتت في حالة أفول. ويبيّن المؤرّخ دانيال سرجان Daniel Sergent في أطروحة مرموقة، هي **استحالة جبّار أو تحوّل قوّة أعظم** (*A Superpower Transformed*) كيف أنّ سنوات 1970 التي بدا خلالها أنّ الولايات المتّحدة كانت تغرق في أزمات متكثّرة، قد استثارت تكيّفات للقوّة الأعظم، أتاحت لها

أن تنهض وتثبّ وتستعيد منزلتها. ومثل هذا الأمر يمكن أن يشكّل «أمثولة» و«درساً» للمتشائمين. محصلات سياسة باراك أوباما الخارجية لن تلبث أن تتكاثر: وكولين دويك Colin Dueck يلحّ في **مذهب أوباما أو عقيدة أوباما** (*The Obama Doctrine*) ويؤكّد على الأولويّة التي أعطاها أوباما للمسائل الأهليّة (الأميركيّة)، الأمر الذي يفسّر رويّته على الصعيد الدولي. وهنا أيضاً لا يمكن لمعاودة النهوض والوثوب مجدّداً أن تأتي إلّا من الداخل. المشكلة الباقية المتواصلة تكمن في المجابهات الداخلية، التي لا تعود إلى حسابات سياسية فقط، وإنّما إلى الاستقطاب الشديد الذي يتوزّع عليه الرأي العام الأميركي أيضاً (ولاسيّما في مجال القيم) كما يُظهِر ذلك كتاب **الاستقطاب السياسي في السياسات الأميركية** (*Political Polarization in American Politics*)، الذي أصدره دانيال هوبكينز Daniel Hopkins وجون سايدس John Sides. إنّها نتيجة انقلابات سنوات 1960-1970. غير أنّ ثمّة تواصلاً في السجالات والتمثّلات الجماعية في مجال السياسة الخارجية، حتّى ولو كان لكلّ إدارة نمط عمل خاصّ يفسّر إلى حدٍّ بعيد القرارات (واللا-قرارات). ومن أجل متابعة البنى والظروف في آنٍ واحد، فإنّ الكتب المراجع التي كتبها أو أشرف عليها شارل - فيليب دافيد Charles-Philippe David قد جرى تحديثها: **السياسة الخارجية للولايات المتّحدة** (*La Politique étrangère des États-Unis*) في ما عنى التأليف، والكتاب الضخم المعنون، **في داخل البيت الأبيض** (*Au sein de la Maison-Blanche*)، في ما عنى الإشراف.

لا غنى عن البعد التاريخي لفهم الرهانات الآسيوية. ونستطيع أن نعود إلى الأطلس المرموق، **الأطلس التاريخي لشمال شرق آسيا 1590-2010** (*Historical Atlas of Northeast Asia, 1590-2010*) - لصاحبَيْه لي نارانغوا Li Narangoa، وروبرت كريب Robert Cribb الذي يظهر نتائج المنافسات بين القوى العظمى خطوة خطوة. معاهدة السلام مع اليابان لعام 1951 التي دبّرتها واشنطن ونسّقتها، كانت في أصل العديد من النزاعات الإقليمية كما يعيد التذكير بذلك كتاب **نظام سان فرانسيسكو وموروثاته** (*The San Francisco System and Its Legacies*) الذي أشرف عليه كيميه هارا Kimie Hara. وفي ما يتعدّى الرهانات القانونية والفقهية المعقّدة، فإنّ بيل هيتون Bill Hayton يؤرّخ لبحر جنوب الصين في كتابه **بحر جنوب الصين** (*The South China*

Sea). فالاهتمام الأميركي بالصين ليس بالأمر الجديد. وفي الوجيز الذي يقدّمه غوردون شانغ Gordon Chang في **علاقات مُقَدَّرَة أو صلات محتومة** (*Fateful Ties*)، يُبرز الكاتب قرنين من التمثّلات، ومن الانبهار الأبوي والخيبة. التاريخ الاستعماري الياباني هو كابح يكبح التقارب بين حليفَيْ الولايات المتّحدة، اليابان وكوريا الجنوبية كما يُذكِّر بذلك براد غلوسرمان Brad Glosserman وسكوت سنايدر Scott Snyder في **صدام الهويّات الياباني الكوري الجنوبي** (*The Japan-South Korea Identity Clash*). والعلاقة بين اليابان والصين متوتّرة أيضاً بسبب الإدارة السياسية أو التسيير السياسي للماضي: مذ ذاك تصبح الصين كشّاف هويّة سياسياً داخل اليابان نفسه، كما تشرح ذلك شيلا سميث Sheila Smith في **أخصام حميمون** (*Intimate Rivals*).

الهزّات الراهنة التي تجتاح الشرق الأوسط تعيدنا إلى الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي يسهِّل الاحتفالات بالذكرى المئوية لذلك النزاع، ولسقوط الإمبراطورية العثمانية التي باتت تُدرَس اليوم لذاتها وليس من خلال مناظير ورؤى أوروبية، وبخاصّة بسبب خلق خارطة الشرق الأوسط التي تبدو معرّضة ومهدّدة في هذه الأيام. هناك كتب مهمّة يجري الإعلان عنها في هذا المضمار، لكن بوسعنا منذ الآن الرجوع إلى كتاب أوجين روغان Eugene Rogan **سقوط العثمانيّين** (*The Fall of the Ottomans*). غير أنّ الحقل الأساسي اليوم هو التاريخ الإمبراطوري، لأنّ الإمبراطوريات الكبرى البريطانية والروسية والفرنسية أو الهولاندية كانت إمبراطوريات مسلمة بمعنى ما. وثمّة حصيلة جيّدة أجراها دافيد موتاديل David Motadel في كتاب **الإسلام والإمبراطوريات الأوروبيّة** (*Islam and the European Empires*). فالواقع هو أنّ الإسلام ليس «اكتشافاً جديداً» في أوروبا. أمّا في ما عنى الرهانات الجديدة، فإنّه بات لدينا **دليل أوكسفورد للإسلام الأوروبي** (*l'Oxford Handbook of European Islam*) الذي أشرفت عليه جوسلين سيزاري Jocelyne Cesari. وثمّة طبعة جديدة من كتاب **إسلام وسياسات** (*Islam and Politics*) لبيتر ماندافيل Peter Mandaville الذي يُتيح التوسّع بالتفكير حول الحيِّز والمكان، وتعقّل المعولم والعابر للحدود والأوطان والقوميات. المقابلات التي أجراها أوليفييه روا Olivier Roy والتي هي موضوع كتاب **بحثاً عن الشرق الضائع** (*En quête de l'Orient perdu*)، تستعيد مسارات أفكار أحد أهمّ الاخصّائيين

الفرنسيّين المعترف بهم دولياً. هناك تفحّص لتعقيد الهويّات والمجتمعات في كتاب **هويّات وسياسة** (*Identités et politique*)، والذي أشرف عليه جيل دورّونسورو Gilles Dorronsoro وأوليفييه غروجان Olivier Grojean، ويدور حول الشرق الأوسط الشمالي، فضلاً عن أفضل محصلة لتطوّرات المملكة العربية السعودية، وذلك في كتاب **العربية السعودية قيد الانتقال** (*Saudi Arabia in Transition*)، الذي أصدره برنارد هيكل وآخرون Bernard Haykel et alii.

وتلافياً لرؤية الماضي بعيون الحاضر، تنبغي قراءة «الفُرَص الضائعة» لإعادة العلاقات بين الولايات المتّحدة وكوبا منذ العام 1959: في الكتاب الذي يبدو أنّ قرّاءه ينتظرونه بتشوّق كبير، **قناة خلفيّة إلى كوبا** (*Back Channel to Cuba*)، يؤرّخ ويليام ليوغرانده William LeoGrande وبيتر كورنبلوه Peter Kornbluh تاريخ هذه الفرص الضائعة في كتاب يستند إلى مقَادير مذهلة من الوثائق. ولا بدّ لمن لا يقنع بالأحكام «المتيسّرة» أو «الميسّرة» حول اليونان، من قراءة الوجيز في **اليونان الحديثة** (*Modern Greece*) الذي كتبه الكاتب ذو الأصل اليوناني، والمتخصّص في العلوم السياسية ستاثيس كاليفاس Stathis Kalyvas، الذي يُظهِر نجاحات التحديث المدهشة لهذا البلد الأطرافي الصغير، ويُبرِز على نحوٍ آسر الدورات التي توالت وتائرها على مدى قرنين من التاريخ. ولتلافي الإفراط في تفسير الهبوط الأخير في أسعار النفط، أو اكتشاف ألدورادو أميركي جديد يغصّ بالطاقة، فإنّه يمكن الرجوع إلى بليك كلايتون Blake Clayton وكتاب **جنون السوق** (*Market Madness*) وإلى ستيف يتيف Steve Yetiv في **أساطير التدفّق النفطي** (*Myths of the Oil Boom*). وأخيراً، فإنّ المؤرّخ الاقتصادي الكبير باري آيخينغرين Barry Eichengreen يفسّر في مصنّف ضخم هو **قاعة المرايا** (*Hall of Mirrors*) أنّه لا يكفي أن نحاول استخلاص دروس وعبر من الأزمات الاقتصادية السابقة، ولاسيّما من أزمة سنوات 1930، بل إنّه لا مناصّ عن استخلاص العِبَر المناسبة.

عَولَمة وحاكميَة واحتجاجات

من المفيد البحث وراء مقتضَيات الأحداث الراهنة «الملحّة» عن تطوّرات المدى الطويل، التي هي ضرورية أيضاً للنظرة المستقبلية، حتّى ولو كانت الخطابات

حول الفوضى وعدم القدرة على التنبّؤ والتوقّع تنحى باللائمة على الحتميّات. والتواترات والتطوّرات الطولية. لكن وضع العولمة في الأفق يظلّ مفيداً. والجغرافي كريستيان غراتالوب Christian Grataloup يجاهد منذ زمن، ليُبرِز تطوّرات الجغرافية في التاريخ الطويلة المدى: يمكن الرجوع إلى كتابه الأخير **مدخل إلى الجيوتاريخ** (*Introduction à la géohistoire*). والمؤرّخون يدعون إلى التفكير مجدّداً حول الزمن الطويل كما يفعل جو غولدي Jo Guldi ودفيد آرميتاج David Armitage في **البيان التأريخي، أو من أجل التاريخ** (*History Manifesto*)، الذي أصبح لفوره موضوع تعليقات كثيرة.

علماء الاجتماع يعيدون وضع العولمة في تاريخ الحداثة، وبخاصّة جورج ريتزر George Ritzer وبول دين Paul Dean، في كتاب دليل بعنوان **عولمة** (*Globalization*). وآخرون، ومعهم جغرافيّون، يجاهدون في البرهنة على أنّها تتكوّن وتنشأ بممارسات وموضوعات وفي بعض الأمكنة: الملاحظات القصيرة التي جمعها نايجل ثريفت Nigel Thrift في كتابه **العولمة عمليّاً أو العولمة في الممارسة** (*Globalization in Practice*) يُقرأ باستمتاعٍ كبير. وآخرون يلحّون على القطيعة ويجزعون، كما هو حال جون أورّي John Urry الذي يقوم بتوصيف مختلف صور استخدام الخارج وأشكاله في المال والإنتاج، وكذلك في صناعات التسلية وأوقات الفراغ أو الأمن، وذلك في كتابه **ما وراء البحار** (*Offshoring*). أمّا ولفغانغ ستيك Wolfgang Steeck، فإنّه من جانبه يبدو متشائماً في كتابه **وقتٌ مُشترى، أو زمنٌ مُشترى** (*Du temps acheté*)، حول إمكانيات قيام ديمقراطية في زمن العولمة النيوليبرالية. أمّا مختلف رهانات البحار والمحيطات فتحظى بالمعالجة في مختلف الكتب المخصّصة لتحضير شهادة الأستاذيّة في الجغرافيا؛ ومنها كتاب فيليب ديبوت وآخرون Philippe Deboudt et alii، **جغرافيا البحار والمحيطات** (*Géographie des mers et des océans*). وأخيراً فإنّه لا بدّ من التنويه بالمعجم الضخم الذي أشرف عليه جيلداس سيمون Gildas Simon **معجم الهجرات الدولية** (*Dictionnaire des migrations internationales*) الذي يشكّل منجماً من المعلومات المُحَدَّثَة.

ولعلّه ليس من اللامجدي أو من غير المفيد التذكير بأنّ إنشاء منظومة الأمم المتّحدة قد تمّ إبّان الحرب العالمية الثانية. وهذا ما يهتمّ به ويعكف عليه دان بليش Dan Plesch وتوماس وايس Thomas Weiss في الكتاب الذي حرّراه مؤخّراً، وهو **منشأ الأمم المتّحدة العتيدة في أزمنة الحرب** (*Wartime Origins of the Future United Nations*). كان البعض يُبدي القلق حينذاك من قيام دولة معولمة توتاليتاريّة. و**فهم السياسة الاجتماعية المعولَمة** (*Understanding Global Social Policy*)، الذي أصدره نيكولاس ييتس Nicholas Yeates يضع حصيلة جيّدة لهذه السياسة. لكن يبدو أنّ المنظّمات الدولية ليست تلك الوحوش البيروقراطية الخرافية، بل إنّها تسعى للتحفيز والوصل والربط والاتصال، فيما تذهب إليه فرضيّة كينيث آبوت وآخرين Kenneth Abbott et alii في كتاب **المنظّمات الدولية كمنسّقات** (*International Organizations as Orchestrators*). فمنظّمة التجارة العالمية (OMC)، التي كانت تبدو مركزية، باتت تبدو مهمّشة وتعاني ما تعانيه: وتشخيص ذلك موجود في كتاب روردن ويلكينسون Rorden Wilkinson ماذا حدث لمنظّمة التجارة الدولية و**كيف نصلح وضعها** (*What's Wrong with the WTO and How to Fix It*). وغالباً ما يكون العلاج الذي يفرض نفسه هو الحاكمية العابرة للقوميات وقوانين وحقوق لا تكون من صنيع الدول فقط: وهذا ما يبيّنه تيرانس هاليداي Terence Halliday وغريغوري شافر Gregory Shaffer في **نظام قانوني عابر للأوطان** (*Transnational Legal Orders*). والبعض من أمثال جنز ديفيد أوهلين Jens David Ohlin في كتابه **العدوان على القانون الدولي** (*The Assault on International Law*) يبيّن أن القانون الدولي ليس مريضاً بسبب التفاف الدول عليه فحسب، بل بسبب موقف بعض الفقهاء في الولايات المتّحدة نفسها، من واقعيّين وارتيابيّين، ممّن لا يؤمنون بضرورة وجود قواعد فوق قومية، أو فوق وطنية.

المسائل البيئية التي عادت تستحوذ من جديد على اهتمام وسائل الإعلام في نهاية العام 2015، هي البرهان على تعقيد الحاكمية المعولمة. ستيفان إيكوت Stefan Aykut وإيمي دهان Amy Dahan يقدّمان في **حكم المناخ؟** (*Gouverner le climat?*) تاريخاً موثّقاً للمفاوضات الدولية منذ خمس وعشرين سنة. وثمّة حصيلة جيّدة جداً وضعها بيار ماري دوبوي Pierre-Marie Dupuy وخورخي فينواليس Jorge Vinuales حول القانون

الدولي للبيئة في كتاب يحمل هذه العبارة كتسمية *International Environmental Law*). أمّا **حاكمية التغيّر المناخي العابر للحدود** *Transnational Climate Change Governance*) الذي أصدرته هاريت بوركلي Harriet Burkeley فهو أكثر توجّهاً نحو النظريات.

وأخيراً، فإنّ الكُتيِّب الذي حرّره جيريمي كارادونا Jeremy Caradonna **الاستدامة. تاريخ** (*Sustainability. A History*) يذكّر بفكرة الدوام والديمومة التي يكثر استخدامها وبات عمرها يناهز البضعة قرون.

الانبهار بالإرهاب يُنسي الاحتجاجات والصراعات السياسية. والبُعد الماكرو سوسيولوجي (العلم اجتماعي الكلّي) لم يَعُد يُستخدم مطلقاً، ولاسيّما لجهة الروابط والصلات بين النزاع والثورات وبناء الدولة. غير أنّ سيدني تاروّ Sidney Tarrow اندفع في كتابة موجز طموح في كتابه **الحرب والدول والتنازع** (*War, States and Contention*). وفي كتابها الجديد **الحركات الاجتماعية في زمن التقشّف** (*Social Movements in Time of Austerity*)، تتساءل دوناتيلا ديلاّ بورتا Donatella Della Porta، حول أنماط الاحتجاج الجديدة، ولاسيّما في البلدان الرأسمالية المأزومة. أمّا في **انتفاضة أفريقيا** (*Africa Uprising*)، فإنّ آدم برانش Adam Branch وزكريا شيريان مامبيلي Zachariah Cherian Mampilly يذكّران بأنّ ليس كلّ ما يجري في أفريقيا هو نزاع أعراق وسلالات، وضروب من العنف الأعمى، وأنّ ثمّة تعبئات اجتماعية واستنفارات سياسية حقيقية هناك. أمّا كتاب **المناصرة في صراع** (*Advocacy in Conflict*)، الذي أصدره أليكس دو وال Alex De Waal، فإنه يبيّن من جهته، كيف تتنظم التعبئات والاسنفارات العابرة للحدود لدعم الجماعات والقضايا وما هي وسائل هذه النشاطيّة التي يجري وضعها في غالبية الأحيان في الشمال وذرائعها. وأخيراً، فإنّه بات لدينا جملة من صور التعبئة العابرة للحدود وأشكالها، تأييداً لقضية النساء في الكتاب الذي أصدرته راويده بخش Rawwida Baksh ووينفاي هاركورت Wenfy Harcourt تحت عنوان **دليل أوكسفورد للحركات النسوية العابرة للحدود** (*The Oxford Handbook of Transnational Feminist Movements*).

الكتّاب والبيبليوغرافيا

الكتّاب

- برتران بادي (Bertrand Badie)

أستاذ جامعي، أستاذ في معهد الدراسات السياسية في باريس.

- أوريليان بوتود (Aurélien Boutaud)

مستشار، باحث مستقلّ وعضو في فريق عمل محفل من أجل مؤشّرات أخرى للثروة (FAIR).

- كوليت برايكمان (Colette Braeckman)

صحافية في صحيفة لوسوار (*Le soir*) اليومية البلجيكية، وصاحبة المدوّنة (blog) Le Carnet de Colette Braeckman (http://blog.lesoir.be/colette-braeckman)

- مارتين بولارد (Martine Bulard)

رئيسة التحرير المعاونة في صحيفة لو موند ديبلوماتيك (*Le Monde Diplomatique*).

- فريديريك شارّيون (Frédéric Charillon)

أستاذ جامعي في العلوم السياسية، مدير معهد الأبحاث الاسراتيجيّة في المدرسة الحربيّة.

- سيباستيان شوفان (Sébastien Chauvin)

أخصّائي في علم الاجتماع، أستاذ محاضر في جامعة أمستردام.

- كريستيان شافانيو (Christian Chavagneux)

كاتبة افتتاحيّة في بدائل اقتصادية (*Alternatives Économiques*)، **وفي بيئة بديلة مزيدة** (*Alter Eco Plus*)

- برونو كوزان (Bruno Cousin)

أخصّائي في علم الاجتماع، أستاذ محاضر في جامعة ليل 1 (Lille 1).

- جول فالكيه (Jules Falquet)

أستاذة محاضرة في علم الاجتماع في جامعة باريس ـ ديدرو (Paris-Diderot).

- لوران فورشارد (Laurent Fourchard)

باحث في المؤسّسة القومية للعلوم السياسية (FNSP)، مختبر *الإفريقات في العالم* (معهد الدراسات السياسية في بوردو Bordeaux).

- لوران غاير (Laurent Gayer)

مكلّف بالبحث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي CNRS، مركز دراسات العلاقات الدولية في معهد العلوم السياسية بباريس.

- غايل جيرود (Gaël Giraud)

رئيس الخبراء الاقتصادين في الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، مدير أبحاث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (CNRS).

- بيار غروسِّير (Pierre Grosser)

مؤرّخ وأستاذ تاريخ العلاقات الدولية والقضايا العالمية المعاصرة في معهد العلوم السياسية بباريس.

- أوريان غيلبود (Auriane Guilbaud)

أستاذ محاضر في العلوم السياسية في جامعة باريس الثامنة.

- نيكولاس هايرينجر (Nicolas Haeringer)

أخصّائي في علم الاجتماع، عضو لجنة تحرير مجلّة **حركات** (*Mouvements*)

- إيليز هويليري (Élise Huillery)

أستاذة في الدائرة الاقتصادية في معهد العلوم السياسية في باريس.

- سونّيفا لابارت (Sunniva Labarthe)

طالبة دكتوراه في كلية الدراسات العليا بالعلوم الاجتماعية (EHESS)، وباحثة تابعة للكلّية الأميركية اللّاتينية في العلوم الاجتماعية (FLACSO).

- جاك لو كاشو (Jacques Le Cacheux)

أستاذ الاقتصاد في جامعة بو (Pau) وبلدان الآدور (l'Adour)، المستشار العلمي في المرصد الفرنسي للأحوال الاقتصادية (OFCE) في معهد العلوم السياسية في باريس.

- بيار ـ جان لويزارد (Pierre-Jean Luizard)

مؤرّخ، باحث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (CNRS) (مجموعة مجتمعات، ديانات، علمانيّات).

- لوسيل مايرتنز (Lucile Maertens)

طالبة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية في باريس/مركز دراسات العلاقات الدولية جامعة جنيف GSI.

- محمد ـ محمود ولد محمدو (Mohammad-Mahmoud Ould Mohamedou)

المدير المعاون في مركز جنيف للسياسة الأمنيّة، وأستاذ مشارك في معهد الدراسات العليا للدراسات الدوليّة والتنمية في جنيف.

- ستيفان باكان (Stéphane Paquin)

أستاذ في المعهد القومي للإدارة (ENAP)، مدير فريق الدراسة حول الدوليّات والكيبيك (GERIQ).

- برونو بارمانتيير (Bruno Parmentier)

مهندس مدني، اقتصادي ومستشار.

- فرانك بيتيتفيل (Franck Petiteville)

أستاذ في معهد العلوم السياسية في باريس.

- جان ـ لوك راسين (Jean-Luc Racine)

مدير أبحاث خبير في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (CNRS)، نائب رئيس مركز آسيا.

- إيتّوري ريكّي (Ettore Recchi)

أستاذ جامعي (معهد العلوم السياسية في باريس).

- فيليب ريكازيفيتش (Philippe Rekacewicz)

جغرافيّ ورسَّام خرائط، وصحافي.

- جيلبرت ريست (Gilbert Rist)

أستاذ فخري في معهد الدراسات الدولية العليا والتنمية (جنيف).

- دومينيك فيدال (Dominique Vidal)

صحافي ومؤرّخ.

- آن ـ كاترين واغنر (Anne-Catherine Wagner)

أستاذة جامعية (جامعة باريس ـ 1 ـ مركز علم الاجتماع الأوروبي (CSE) ـ التابع للمركز الأوروبي لعلم الاجتماع والعلوم السياسية (CESSP)).

- كاترين ويهتول دي ويندن (Catherine Wihtol de Wenden)

مديرة بحث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (CNRS)، في مركز الدراسات والأبحاث الدولية (مركز دراسات العلاقات الدولية ـ معهد العلوم السياسية في باريس)

ببليوغرافيا

Kenneth ABBOTT et alii (dir.), *International Organizations as Orchestrators,* Cambridge University Press, Cambridge, 2015.

Gérald ARBOIT, *Des Services secrets pour la France. Du Dépôt de la Guerre à la DGSE 1856-2013*, CNRS, Paris, 2014.

Stefan AYKUT et Amy DAHAN, *Gouverner le climat? Vingt ans de négociations internationales*, Presses de Sciences Po, Paris, 2015.

Jean-Pierre BAT, *La Fabrique des barbouzes. Histoire des réseaux Foccart en Afrique*, Nouveau Monde Éditions, Paris, 2015.

Rawwida BAKSH et Wenfy HARCOURT (dir.), *The Oxford Handbook of Transnational Feminist Movements*, Oxford University Press, Oxford, 2015.

Alex J. BELLAMY, *Responsability to Protect. A Defense*, Oxford University Press, New York, 2015.

Trine V. BERLING et Christian BUEGER (dir.), *Security Expertise. Practice, Power and Responsability*, Routledge & PRIO, Londres, 2015.

Adam BRANCH et Zachariah Cherian MAMPILLY, *Africa Uprising. Popular Protest and Political Change*, Zed Books, Londres, 2015.

Harriet BURKELEY et alii, *Transnational Climate Change Governance*, Cambridge University Press, Cambridge, 2014.

Mathew BURROWS, *The Future, Declassified. Megatrends That Will Undo the World Unless We Take Action*, Palgrave, Basingstoke, 2014.

Barry BUZAN et Fred LAWSON, *The Global Transformation. History, Modernity and the Making of International Relations*, Cambridge University Press, Cambridge, 2015.

Jeremy L. CARADONNA, *Sustainability. A History*, Oxford University Press, New York, 2014.

Jocelyne CESARI (dir.), *The Oxford Handbook of European Islam*, Oxford University Press, Oxford, 2014.

Gordon H. CHANG, *Fateful Ties. A History of America's Preoccupation with China*, Harvard University Press, Cambridge (Mass.), 2015.

Sarah CHAYES, *Thieves of State. Why Corruption Threatens Global Security*, Norton, New York, 2015.

Blake C. CLAYTON, *Market Madness. A Century of Oil Panics, Crises and Clashes*, Oxford University Press, New York, 2015.

Andrew COCKBURN, Kill Chain. *The Rise of the High-Tech Assassins*, Henry Holt, New York, 2015.

Jean-Claude COUSSERAN et Philippe HAYEZ, *Renseigner les démocraties, renseigner en démocratie,* Odile Jacob, Paris, 2015.

Robert CRIBB et Li NARANGOA, *Historical Atlas of Northeast Asia*, 1590-2010, Columbia University Press, New York, 2014.

Charles-Philippe DAVID, *Au sein de la Maison-Blanche. De Truman à Obama: la formulation (imprévisible) de la politique étrangère des États-Unis*, Presses de Sciences Po, Paris, 2015.

Charles-Philippe DAVID (dir.), *La Politique étrangère des États-Unis. Fondements, acteurs, formulation*, Presses de Sciences Po, Paris, 2015.

Karen DAWISHA, *Putin's Kleptocracy. Who Owns Russia?*, Simon & Schuster, New York, 2014.

Philippe DEBOUDT et alii, *Géographie des mers et des océans*, Armand Colin, Paris, 2014.

Donatella DELLA PORTA, *Social Movements in Time of Austerity*, Polity Press, Londres, 2015.

Tom DE HERDT et Jean-Pierre OLIVIER DE SARDAN (dir.), *Real Governance and Practical Norms in Sub-Saharian Africa. The game of the rules*, Routledge, New York, 2015.

Alex DE WAAL (dir.) *Advocacy in Conflict. Critical Perspectives on transnational Activism*, Zed Books, Londres, 2015.

Richard DOBBS, James MANYIKA et Jonathan WOETZEL, *No Ordinary Disruption. The Four Global Forces Breaking All the Trends*, Public Affairs, New York, 2015.

Gilles DORRONSORO et Olivier GROJEAN (dir.), *Identités et politique. De la différenciation culturelle au conflit*, Presses de Sciences Po, Paris, 2014.

Colin DUECK, *The Obama Doctrine. American Grand Strategy Today*, Oxford University Press, New York, 2015.

Pierre-Marie DUPUY et Jorge E. VINUALES, *International Environmental Law. A Modern Introduction*, Cambridge University Press, Cambridge, 2015.

Barry EICHENGREEN, *Hall of Mirrors. The Great Depression, The Great Recession, and the Uses-and-Misuses of History*, Oxford University Press, New York, 2015.

Brandon L. GARRETT, *Too Big to Jail. How Prosecutors Compromise with Corporations*, Harvard University Press, Cambridge (Mass.), 2015.

Michael J. GLENNON, *National Security and Double Government*, Oxford University Press, New York, 2014.

Brad GLOSSERMAN et Scott SNYDER, *The Japan – South Korea Identity Clash. East Asian Security and the United States*, Columbia University Press, New York, 2015.

Lyle J. GOLDSTEIN, *Meeting China Halfway. How to Defuse the Emerging US-China Rivalry*, Georgetown University Press, Washington DC, 2015.

Christian GRATALOUP, *Introduction à la géohistoire*, Armand Colin, Paris, 2015.

Jean-Marie GUEHENNO, *The Fog of Peace. A Memoir of International Peacekeeping in the 21st Century*, Brookings, Washington DC, 2015.

Jo GULDI et David ARMITAGE, *The History Manifesto*, Cambridge University Press, Cam-bridge, 2014.

Jean GUISNEL et David KORN-BRZOZA, *Au service secret de la France. Les maîtres de l'espionnage se livrent enfin*, La Martinière, Paris, 2014.

Henry E. HALE, *Eurasian Regime Dynamics in Comparative Perspective*, Cambridge University Press, Cambridge, 2015.

Terence C. HALLIDAY et Gregory SHAFFER (dir.), *Transnational Legal Orders*, Cambridge University Press, Cambridge, 2015.

Kimie HARA (dir.), *The San Francisco System and Its Legacies. Continuation, Transformation, and Historical Reconciliation in the Asia-Pacific*, Routledge, New York, 2014.

Shane HARRIS, *@War. The Rise of the Military-Internet Complex*, Houghton, New York, 2014.

Bernard HAYKEL et alii (dir.), *Saudi Arabia in Transition. Insights on Social, Political, Economic and Religious Change*, Cambridge University Press, Cambridge, 2015.

Bill HAYTON, *The South China Sea. The Struggle for Power in Asia*, Yale University Press, New Haven, 2014.

Mary Ann HEISS et Michael J. HOGAN (dir.), *Origins of the National Security State and the Legacy of Harry S. Truman*, Truman State University Press, Kirksville, 2015.

Bruce HOFFMAN et Fernando REINARES (dir.), *The Evolution of the Global Terrorist Threat*, Columbia University Press, New York, 2014.

Leslie HOLMES, *Corruption. A Very Short Introduction*, Oxford University Press, Oxford, 2015.

Daniel J. HOPKINS et John SIDES (dir.), *Political Polarization in American Politics*, Bloomsbury, New York, 2015.

Stathis N. KALYVAS, *Modern Greece. What Everyone Needs to Know*, Oxford University Press, New York, 2015.

Farhad KHOSROKHAVAR, *Radicalisation*, Maison des Sciences de l'Homme, Paris, 2014.

Joachim KOOPS, Norrie MACQUEEN, Thierry TARDY et Paul D. WILLIAMS (dir.), *The Oxford Handbook of United Nations Peacekeeping Operations*, Oxford University Press, Oxford, 2015.

Sébastien LAURENT, *Atlas du renseignement. Géopolitique du pouvoir*, Paris, Presses de Sciences Po, 2014.

Randall D. LAW (dir.), *The Routledge History of Terrorism,* Routledge, New York, 2015.

William M. LEOGRANDE et Peter KORNBLUH, *Back Channel to Cuba. The Hidden History of Negotiations between Washington and Havana*, The University of North Carolina Press, Chapel Hill, 2014.

Abraham F. LOWENTHAL et Mariano E. BERTUCCI (dir.), *Scholars, Policymakers, and International Affairs. Finding Common Cause*, John Hopkins University Press, Baltimore, 2014.

David LYON, *Surveillance After Snowden*, Polity Press, Londres, 2015.

Peter MANDAVILLE, *Islam and Politics*, Routledge, New York, 2014 [2e éd.].

David MOTADEL (dir.), *Islam and the European Empires*, Oxford University Press, Oxford, 2014.

Li NARANGOA et Robert CRIBB, *Historical Atlas of Northeast Asia, 1590-2010. Korea, Manchuria, Mongolia, Eastern Siberia*, Columbia University Press, New York, 2014.

Jens David OHLIN, *The Assault on International Law*, Oxford University Press, New York, 2015.

Dan PLESCH et Thomas G. WEISS (dir.), *Wartime Origins of the Future United Nations*, Routledge, New York, 2015.

George RITZER et Paul DEAN, *Globalization. A Basic Text*, Wiley, Londres, 2014 [2e éd.].

Eugene ROGAN, *The Fall of the Ottomans. The Great War in the Middle East*, *1914-1920*, Allen Lane, Londres, 2015.

Olivier ROY, *En quête de l'Orient perdu*, Seuil, Paris, 2014.

Jeffrey SACHS, *The Age of Sustainable Development*, Columbia University Press, New York, 2015.

Daniel SARGENT, *A Superpower Transformed. The Remaking of American Foreign relations in the 1970s*, Oxford University Press, New York, 2015.

Bruce SCHNEIDER, *Data and Goliath. The Hidden Battles to Collect Your Data and Control Your World*, Norton, New York, 2015.

Gildas SIMON (dir.), *Dictionnaire des migrations internationales. Approche géohistorique*, Armand Colin, Paris, 2015.

Sheila A. SMITH, *Intimate Rivals. Japanese Domestic Politics and a Rising China*, Columbia University Press, New York, 2015.

Wolfgang STEECK, *Du temps acheté. La crise sans cesse ajournée du capitalisme démocratique*, Gallimard, Paris, 2014.

Stephen F. SZABO, *Germany, Russia and the Rise of Geo-Economics*, Bloomsburry, Londres, 2014.

Stéphane TAILLAT, Joseph HENROTIN et Olivier SCHMITT (dir.), *Guerre et Stratégie. Approches, concepts*, PUF, Paris, 2015.

Sidney TARROW, *War, States, and Contention. A Comparative Historical Study*, Cornell Uni-versity Press, Ithaca, 2015.

Nigel THRIFT et alii (dir.), *Globalization in Practice*, Oxford University Press, Oxford, 2014.

John URRY, *Offshoring*, Polity Press, Londres, 2014.

Janine WEDEL, *Unaccountable. How Elite Power Brokers Corrupt Our Finances, Freedom, and Security*, Pegasus Book, New York, 2014.

Mark WELLER (dir.), *The Oxford Handbook of the Use of Force in International Law*, Oxford University Press, Oxford, 2015.

Rorden WILKINSON, *What's Wrong with the WTO and How to Fix It,* Polity Press, Londres, 2014.

Andrew WILSON, *Ukraine Crisis. What It Means for the West*, Yale University Press, New Haven, 2014.

Japhy WILSON, Jeffrey Sachs. *The Strange Case of Dr Shock and Mr Aid*, Verso, Londres, 2014

Benjamin WITTES et Gabriella BLUM, *The Future of Violence. Robots and Germs, Hackers and Drones. Confronting a New Age of Threats*, Basic Books, New York, 2014.

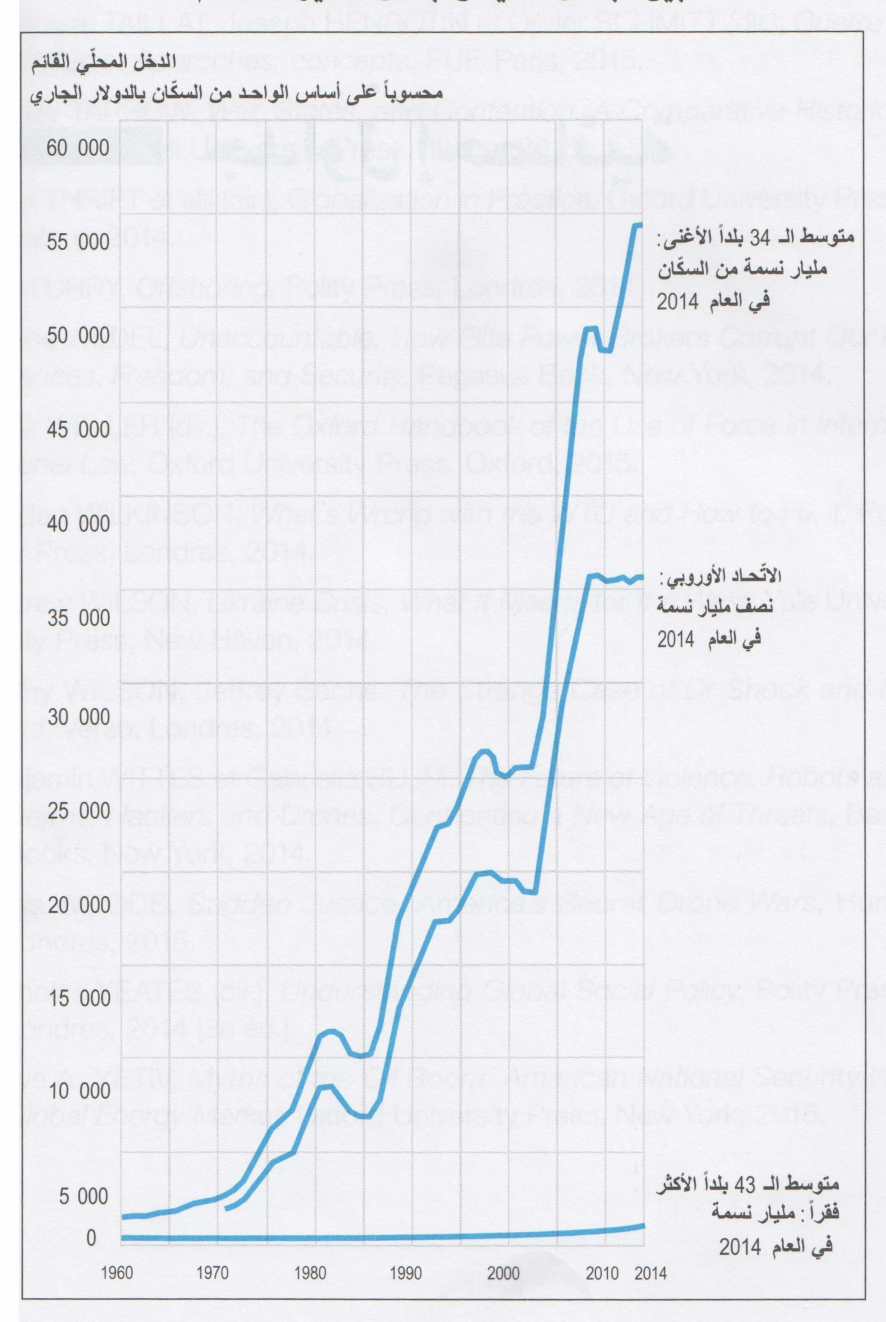
Chris WOODS, *Sudden Justice. America's Secret Drone Wars*, Hurst, Londres, 2015.

Nicholas YEATES (dir.), *Understanding Global Social Policy*, Polity Press, Londres, 2014 [2e éd.].

Steve A. YETIV, *Myths of the Oil Boom. American National Security in a Global Energy Market*, Oxford University Press, New York, 2015.

جداول إحصائية

على الرغم من الأزمات لا تزال الفروقات بين البلدان الغنيّة والبلدان الفقيرة تتعاظم



المصدر: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.



قراءة:

50% من سكّان العالم يتدنّى دخلهم عن 1375 دولاراً سنوياً.

75% من سكّان العالم يتدنّى دخلهم عن 5300 دولار سنوياً.

5% من سكّان العالم يتراوح دخلهم السنوي بين 27900 دولار و97500 دولار سنوياً.

المصدر: لائحة الشراء العالمي لعام 2015، البنك الدولي 2013 و2014، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2014، صندوق النقد الدولي: 2014 و2015؛ وبرانكو ميلانوفيتش «مَن يملكون ومَن لا يملكون»، Basic Books, 2°12; Forbes; Organisation de Coopération et de Développement Économiques (OCDE); Forbes; Fortune.

الجدول رقم 1 ـ التوزيع غير المتساوي (المتفاوت) للمداخيل في العالم

الدخل بالدولار في العام 2014	نصيب سكّان العالم
100	99.5
200	98.1
300	95.1
400	89.7
500	83.2
600	77.1
700	71.6
800	66.8
900	62.7
1375	50.0
1500	47.7
1000	59.3
2000	41.0
5000	25.9
7000	20.7
10000	16.1
15000	11.2
20000	7.7
25000	5.3
30000	3.8
40000	2.1
50000	1.3
60000	0.8
70000	0.6
80000	0.3
90000	0.1
100000	0.1

المصدر: البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لائحة الغنى العالمية.

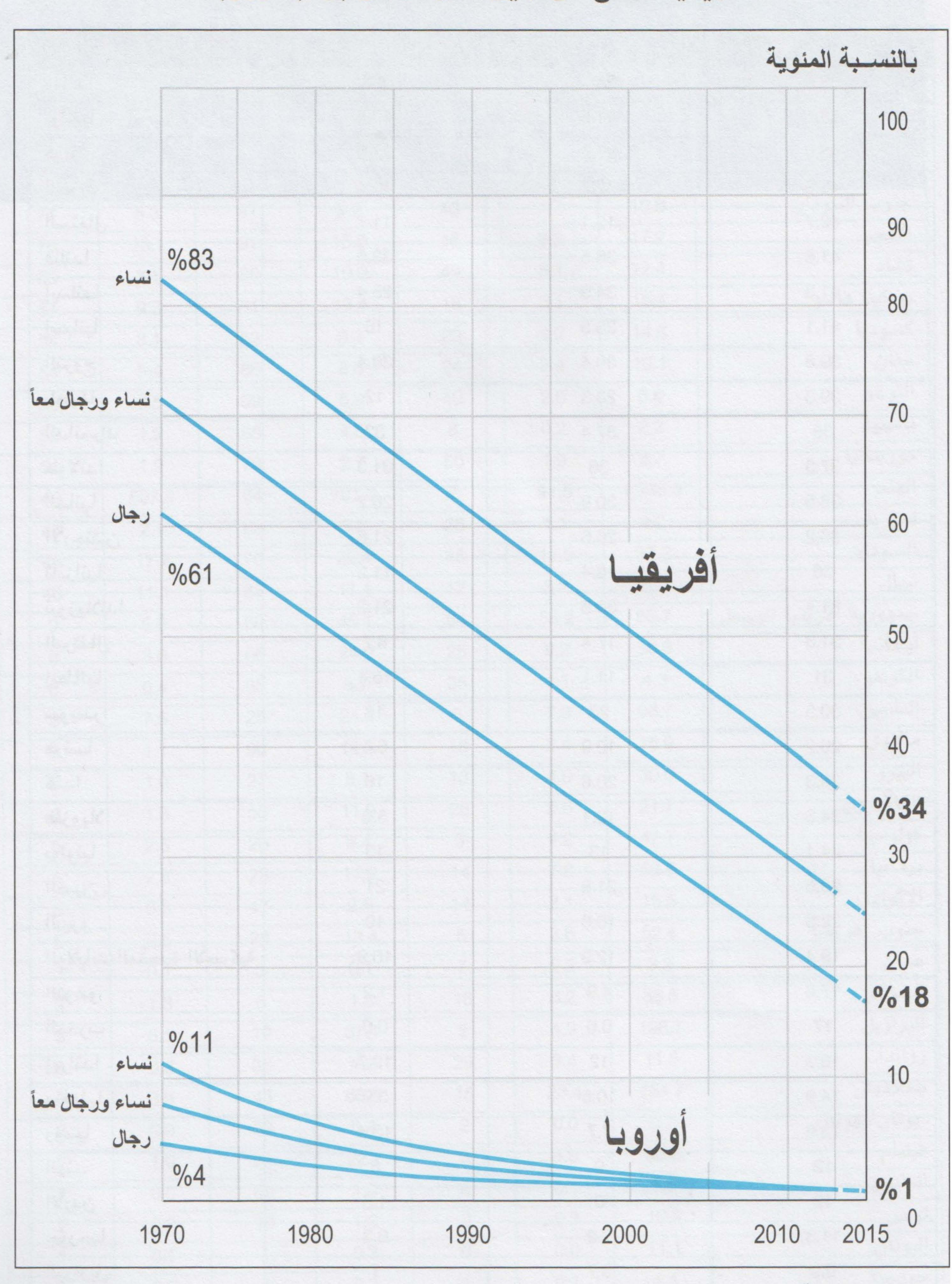
المُعدلات والنِسب:

50% من سكان العالم يعيشون بدخل يتراوح بين 0 و1375 دولاراً سنوياً.

2% فقط من سكان العالم يعيشون بدخل يزيد على 40000 دولار سنوياً.

8% فقط من سكان العالم يعيشون بدخل يزيد على 20000 دولار سنوياً.

معدل محو الأميّة
أفريقيا تحتاج الى جيل آخر لتلحق بركب أوروبا



ملاحظة: إنّ معطيات العامين 2014 و2015 هي تقديرات.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونسكو، والبنك الدولي.

الجدول رقم 2 ـ نصيب النساء في البرلمانات الوطنيّة (مجلس نواب أو مجلس شيوخ)

	1995	2000	2015
رواندا	4.3	25.7	63.8
بوليفيا	10.8	11.5	53.1
كوبا	22.8	27.6	48.9
السويد	40.4	42.7	43.6
السنغال	11.7	12.1	42.7
فنلندا	33.5	36.5	41.5
إيسلندا	25.4	34.9	41.3
إسبانيا	16	28.3	41.1
النروج	39.4	36.4	39.6
بلجيكا	12	23.3	39.3
الدانمرك	33	37.4	38
هولاندا	31.3	36	37.3
ألمانيا	26.2	30.9	36.5
الأرجنتين	21.8	26.5	36.2
تانزانيا	11.2	16.4	36
نيوزيلاندا	21.2	30.8	31.4
البرتغال	8.7	17.4	31.3
إيطاليا	15.1	11.1	31
سويسرا	18	23	30.5
فرنسا	6.4	10.9	26.2
كندا	18	20.6	25.3
فنزويلا	5.9	12.1	24.3
بولونيا	13	13	24.1
الصين	21	21.8	23.6
البيرو	10	10.8	22.3
الولايات المتّحدة الأميركية	10.9	12.9	19.4
التوغو	1.2	4.9	17.6
المغرب	0.6	0.6	17
إيرلندا	12.7	12	16.3
منغوليا	3.9	10.5	14.9
روسيا	13.4	7.7	13.6
الهند	8	9	12
الأردن	1.3	0	12
جورجيا	6.3	7.2	11.3
البرازيل	7	5.7	9.9
مصر	2.2	2	2

المصدر: Union interparlementaire http://www.ipu.org/wmn-f/classif-arc.htm.

الجدول رقم 3 ـ إمكانية الحصول على الماء وعلى نظام صحيّ في العام 2012

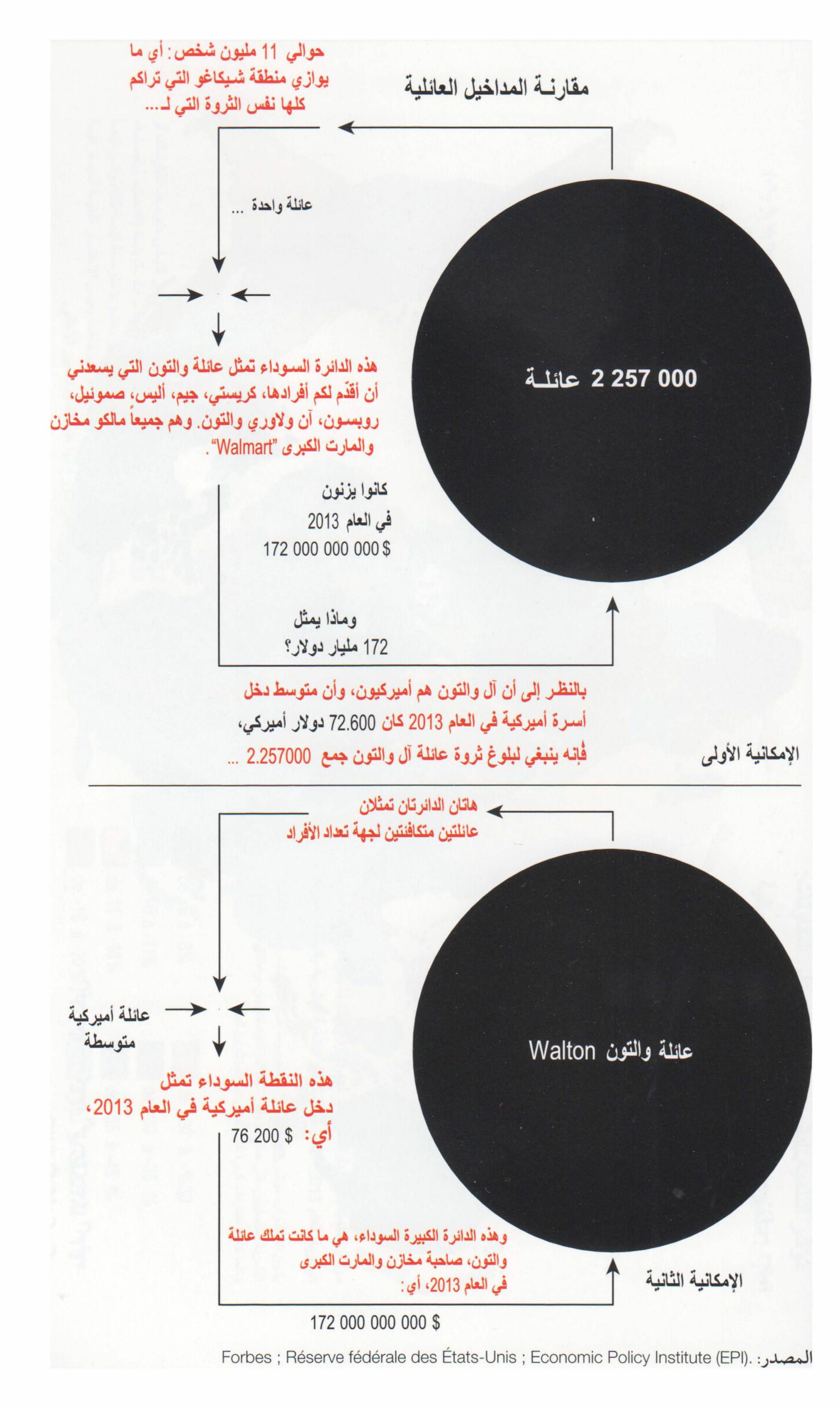
	إجمالي السكان	الماء		الصرف الصحي			
		السكان الذين لا يحصلون على الماء		السكان الذين لا يملكون مراحيض موصولة بمنظومة صرف صحي		السكان الذين لا يملكون أية مراحيض (قضاء الحاجة في الطبيعة)	
	بالملايين	بالملايين	بالنسبة المئوية %	بالملايين	بالنسبة المئوية %	بالملايين	بالنسبة المئوية %
جنوب السودان	10.8	4.7	43	9.9	91	8.3	77
النيجر	17.2	8.2	48	15.6	91	13.1	76
تشاد	12.4	6.1	49	10.9	88	8.1	65
بوركينا فاسو	16.4	3.1	18	13.4	81	9.3	57
كمبوديا	14.8	4.2	29	9.3	63	8.1	54
بينان	10.1	2.4	24	8.6	86	5.4	54
التوغو	6.6	2.6	40	5.9	89	3.5	53
ناميبيا	2.2	0.2	8	4.5	68	1.2	52
موريتانيا	3.7	1.9	50	2.7	73	1.9	51
الهند	1,236.0	91.5	7	791.9	64	597.5	48
ليبيريا	4.2	1.1	25	3.5	83	2.1	47
السودان	37.2	16.5	45	28.4	76	17.2	46
نيبال	27.5	3.2	12	17.4	63	11.1	40
جمهورية أفريقيا الوسطى	65.7	35.2	54	45.1	69	5.8	9
أوغاندا	36.3	9.2	25	24.0	66	3.0	8
الكونغو	4.3	1.1	25	3.7	85	0.4	8
الفليبين	96.7	7.9	8	24.8	26	7.5	8
مالاوي	15.9	2.4	15	14.3	90	1.1	7
البيرو	30.0	4.0	13	8.1	27	1.9	6
الكاميرون	21.7	5.6	26	11.9	55	1.3	6
كولومبيا	47.7	4.2	9	9.4	20	2.5	5
برمانيا	52.8	7.6	14	11.9	23	2.8	5
الاكوادور	15.5	2.1	14	2.6	17	0.8	5
جنوب أفريقيا	52.4	2.6	5	13.4	26	2.5	5
عُمان	3.3	0.2	7	0.1	3	0.1	3
الجزائر	38.5	6.2	16	1.8	5	1.3	3
البرازيل	198.7	4.9	2	37.1	19	6.1	3
رواندا	11.5	3.4	29	4.2	36	0.3	3
بنغلاديش	154.7	23.4	15	66.5	43	3.9	3
بوتان/بهوتان	0.7	0.0	2	0.4	53	0.0	2
فيتنام	90.8	4.5	5	22.7	25	1.9	2
الغابون	1.6	0.1	8	1.0	59	0.0	2
تونس	10.9	0.3	3	1.0	10	0.2	2
اليونان	11.1	0.0	0	0.2	1	0.1	1
جورجيا	4.4	0.1	1	0.3	7	0.0	1
الصين	1377.1	112.1	8	477.7	35	10.5	1

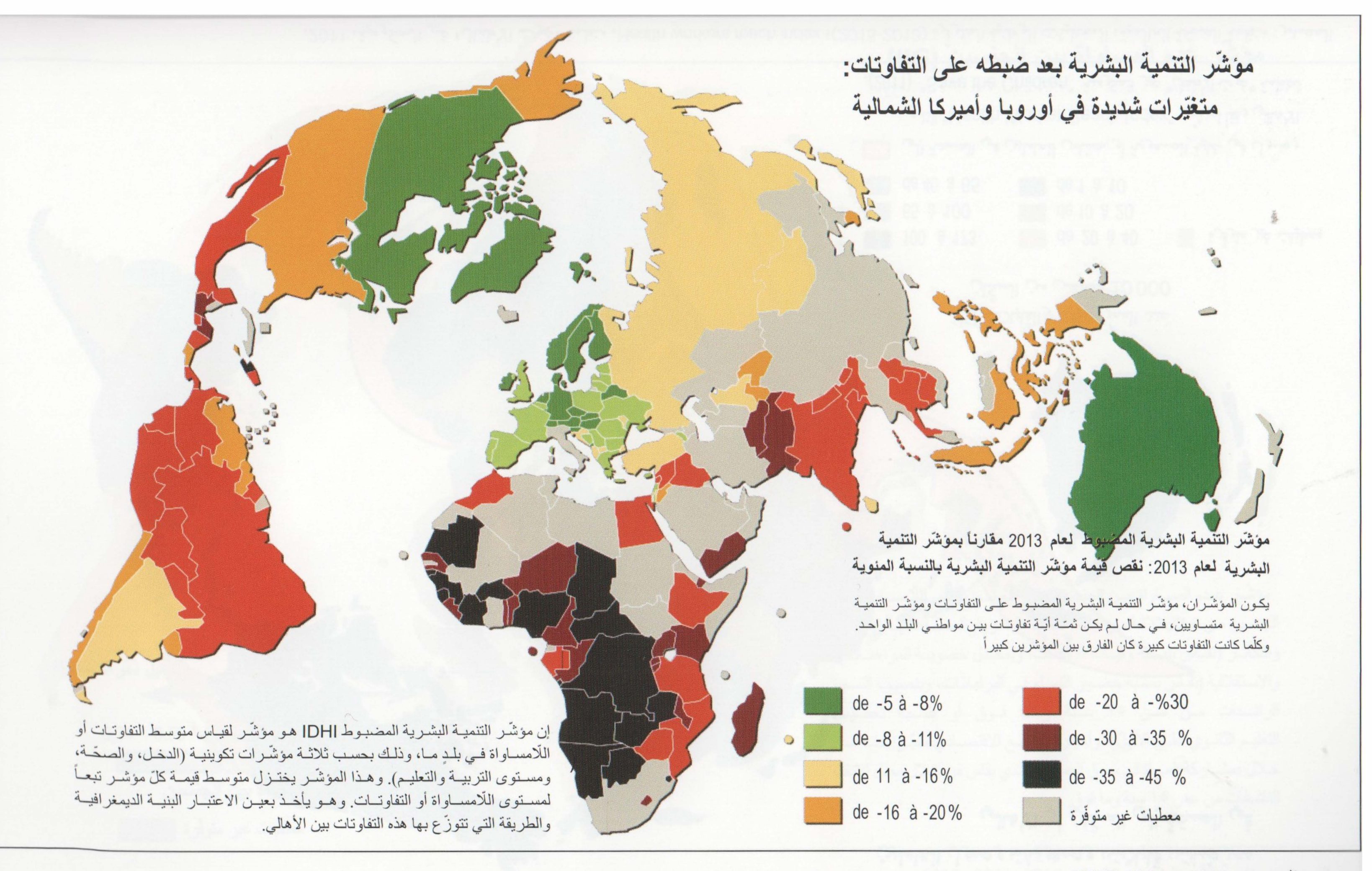
المصدر: Joint Monitoring Programme for Water Supply and Sanitation (JMP) 2014 OMS et UNICEF.

الجدول رقم 4 ـ تطوّر مؤشّر التنمية البشرية بين العام 2008 (بداية الأزمة العالمية) والعام 2013

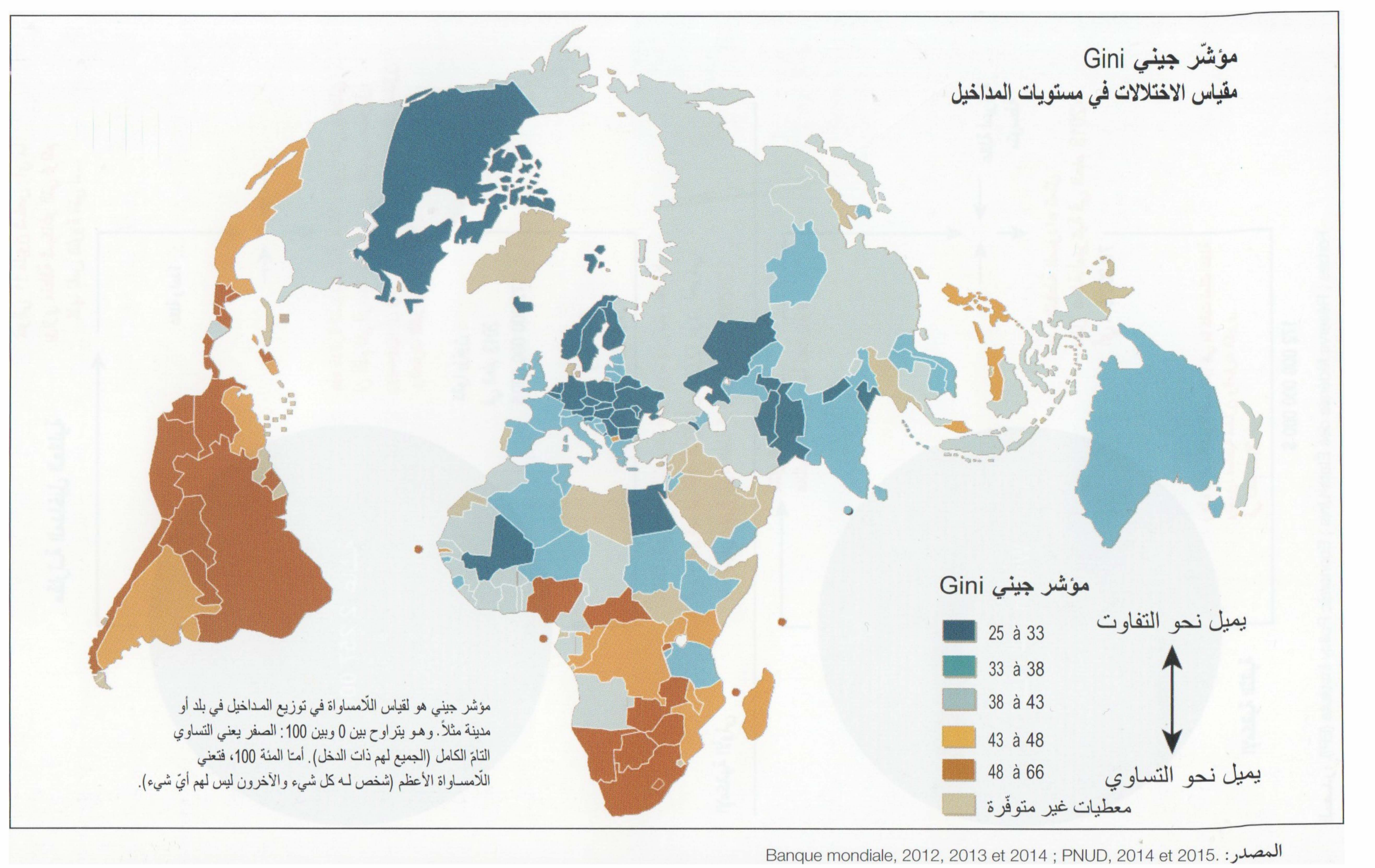
	2005	2008	2010	2011	2012	2013	التطور بين الأعوام 2008-2013. 2008 مأخوذة كمساوية لـ 100
التراجع بين 2008 و2013							
جزر سليمان	0.483	0.506	0.489	0.494	0.489	0.491	96.93
كوبا	0.786	0.830	0.824	0.819	0.813	0.815	98.13
السيشل	0.757	0.766	0.763	0.749	0.755	0.756	98.79
جمهورية أفريقيا الوسطى	0.327	0.344	0.355	0.361	0.365	0.341	98.95
تراجع ضعيف بين 2008 و2013							
ليبيا	0.772	0.789	0.799	0.753	0.789	0.784	99.39
اليونان	0.853	0.858	0.856	0.854	0.854	0.853	99.41
دولة الإمارات العربية المتّحدة	0.823	0.832	0.824	0.824	0.825	0.827	99.48
قطر	0.840	0.855	0.847	0.843	0.850	0.851	99.55
غينيا ـ بيساو	0.387	0.397	0.401	0.402	0.396	0.396	99.60
ليتوانيا	0.786	0.813	0.809	0.804	0.808	0.810	99.64
إيرلندا	0.890	0.902	0.899	0.900	0.901	0.899	99.69
سوريا	0.653	0.658	0.662	0.662	0.662	0.658	99.98
حالة ركود بين 2008 و2013							
باكستان	0.504	0.536	0.526	0.531	0.535	0.537	100.06
فنلندا	0.869	0.878	0.877	0.879	0.879	0.879	100.08
قبرص	0.828	0.844	0.848	0.850	0.848	0.845	100.10
المملكة المتحدة	0.888	0.890	0.895	0.891	0.890	0.892	100.15
صربيا	0.732	0.743	0.743	0.744	0.743	0.745	100.29
سلوفينيا	0.855	0.871	0.873	0.874	0.874	0.874	100.38
إيطاليا	0.858	0.868	0.869	0.872	0.872	0.872	100.46
رومانيا	0.750	0.781	0.779	0.782	0.782	0.785	100.49
هنغاريا	0.805	0.814	0.817	0.817	0.817	0.818	100.50
البوسنة والهرسك	0.716	0.727	0.726	0.729	0.729	0.731	100.56
أوكرانيا	0.713	0.729	0.726	0.730	0.733	0.734	100.63

يتبع

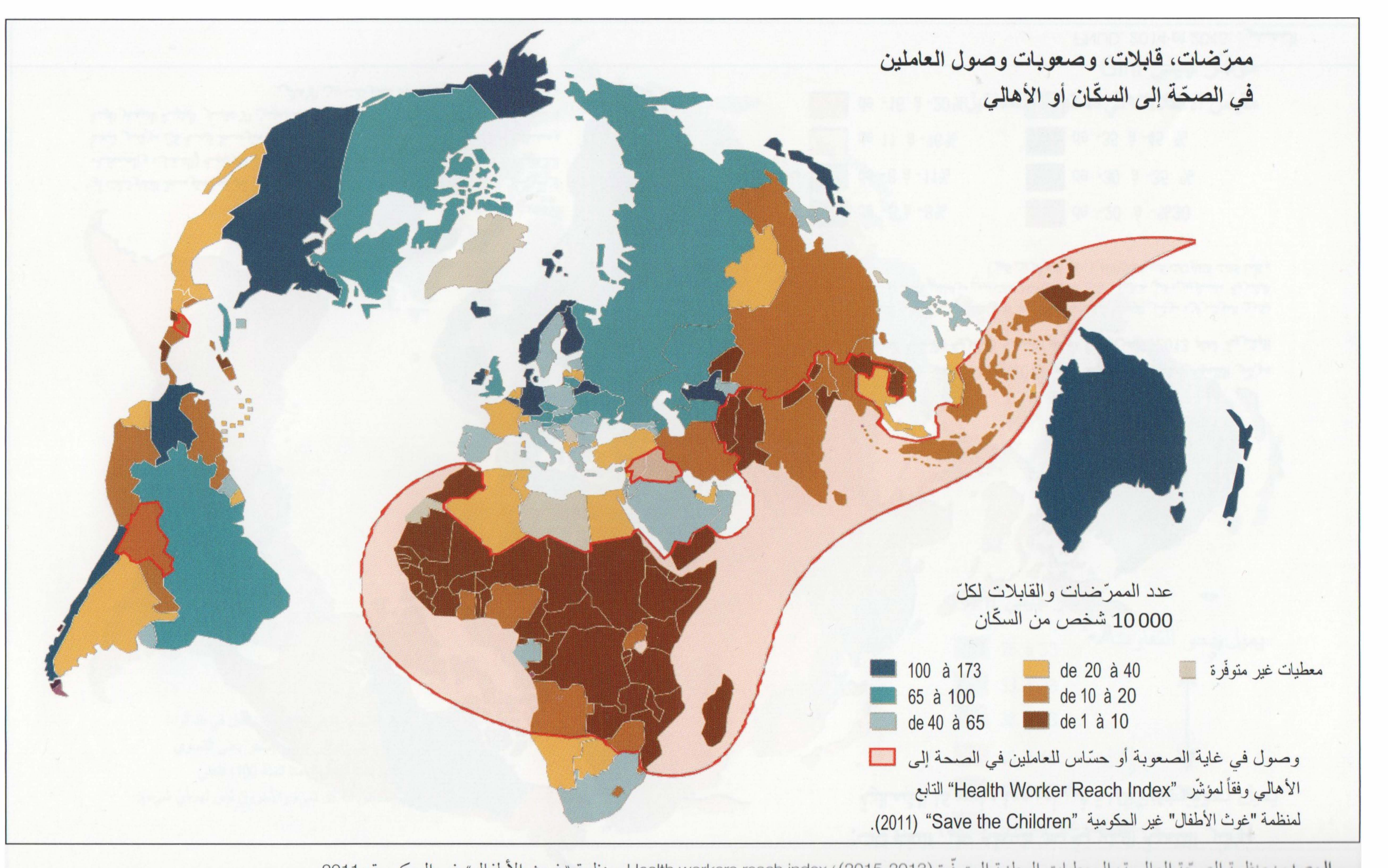

مقارنـة المداخيل العائلية
حوالي 11 مليون شخص: أي ما
يوازي منطقة شيكاغو التي تراكم
كلها نفس الثروة التي لـ...
عائلة واحدة ...
هذه الدائرة السوداء تمثل عائلة والتون التي يسعدني
أن أقدّم لكم أفرادها، كريستي، جيم، أليس، صموئيل،
روبسون، آن ولاوري والتون. وهم جميعاً مالكو مخازن
والمارت الكبرى "Walmart".
2 257 000 عائلـة
كانوا يزنون
في العام 2013
$ 172 000 000 000
وماذا يمثل
172 مليار دولار؟
بالنظر إلى أن آل والتون هم أميركيون، وأن متوسط دخل
أسرة أميركية في العام 2013 كان 72.600 دولار أميركي،
فإنه ينبغي لبلوغ ثروة عائلة آل والتون جمع 2.257000 ...
الإمكانية الأولى
هاتان الدائرتان تمثلان
عائلتين متكافئتين لجهة تعداد الأفراد
عائلة أميركية
متوسطة
عائلة والتون Walton
هذه النقطة السوداء تمثل
دخل عائلة أميركية في العام 2013،
أي: $ 76 200
وهذه الدائرة الكبيرة السوداء، هي ما كانت تملك عائلة
والتون، صاحبة مخازن والمارت الكبرى
في العام 2013، أي:
الإمكانية الثانية
$ 172 000 000 000
المصدر: Forbes ; Réserve fédérale des États-Unis ; Economic Policy Institute (EPI).



المصدر: PNUD, 2014 et 2015.

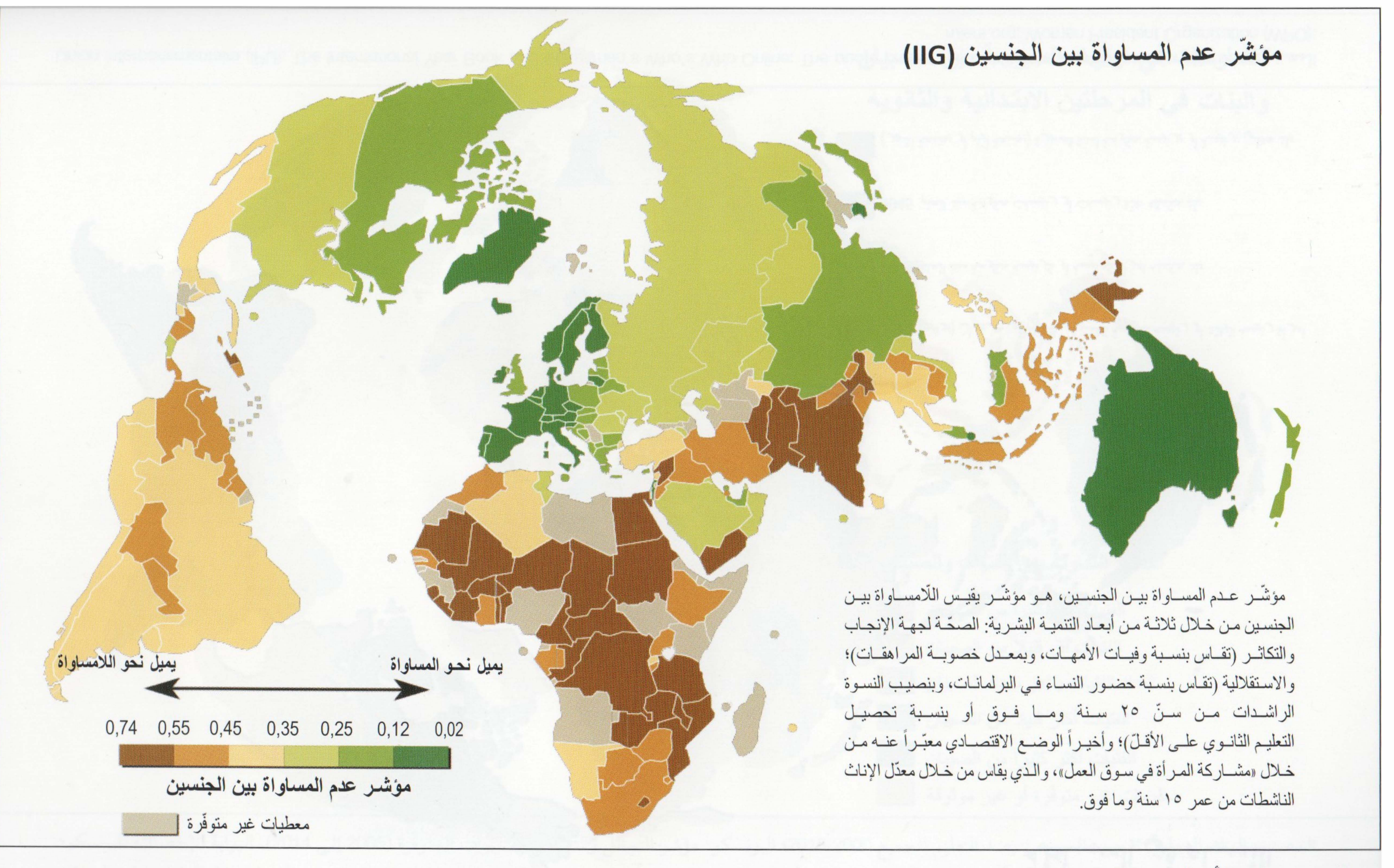


المصدر: Banque mondiale, 2012, 2013 et 2014 ; PNUD, 2014 et 2015.



المصدر: منظمة الصحّة العالمية، المعطيات الوطنية المتوفّرة (2013-2015)؛ Health workers reach index، منظمة «غوث الأطفال» غير الحكومية، 2011.

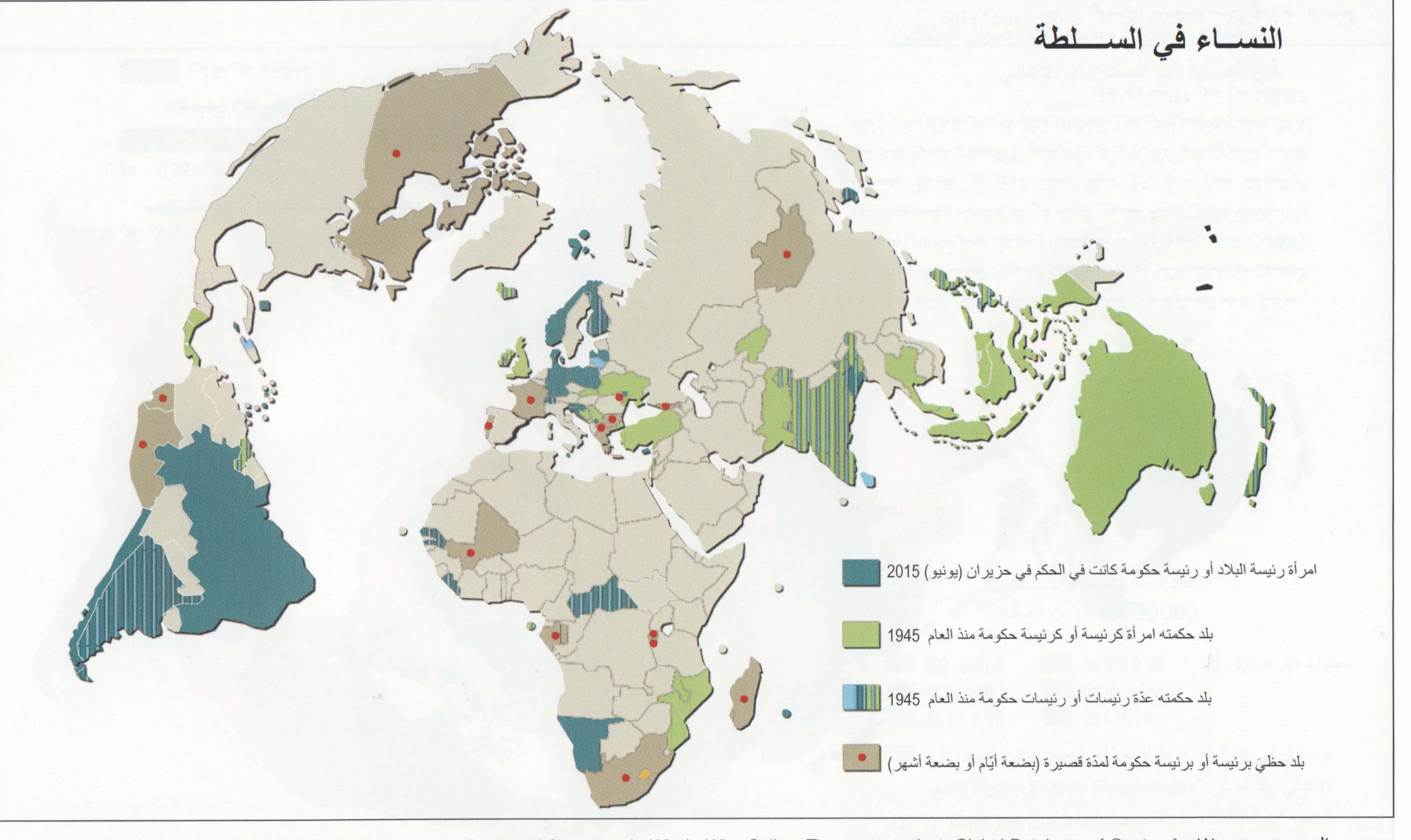
مؤشّر عدم المساواة بين الجنسين (IIG)



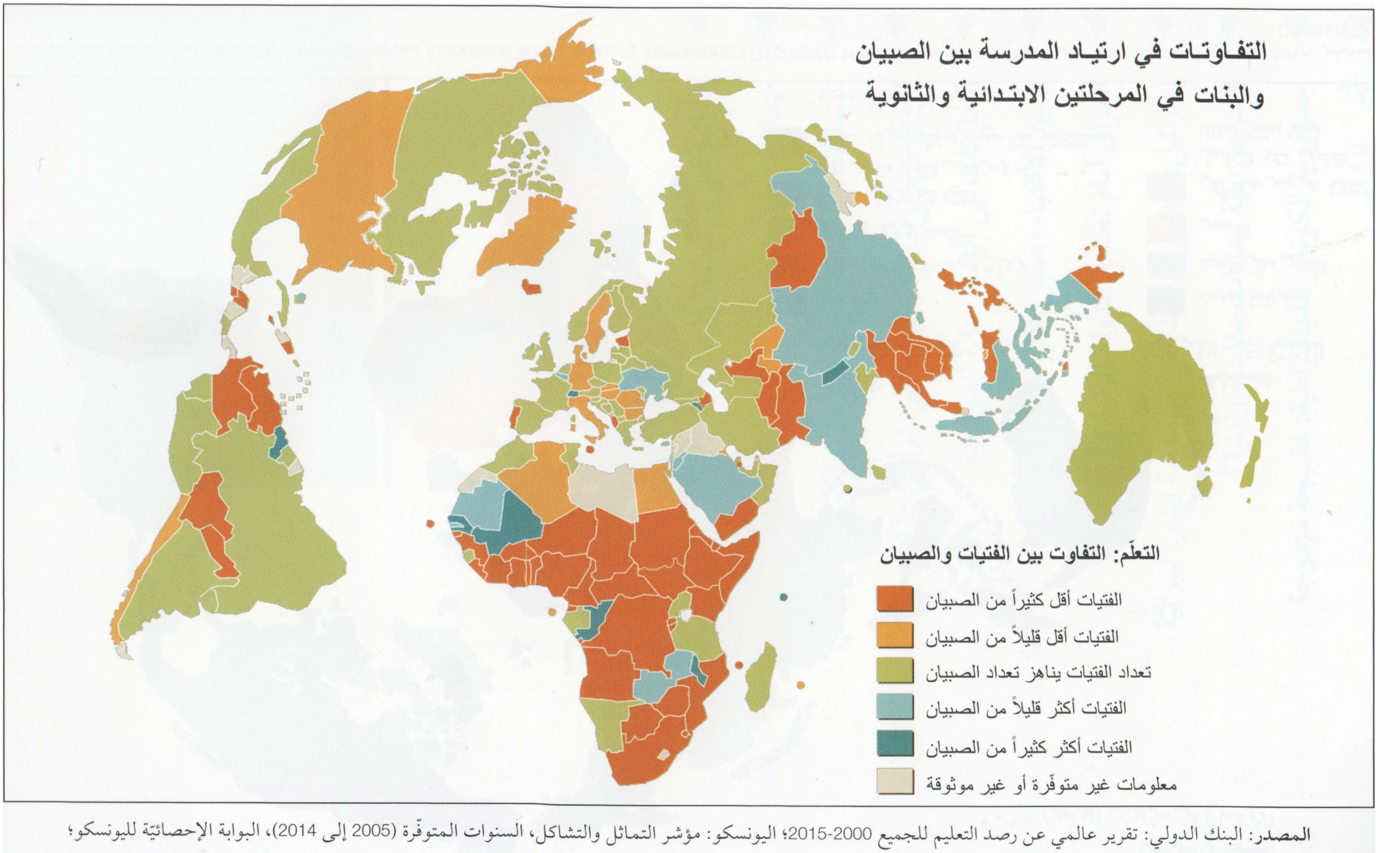
مؤشّر عدم المساواة بين الجنسين، هو مؤشّر يقيس اللّامساواة بين الجنسين من خلال ثلاثة من أبعاد التنمية البشرية: الصحّة لجهة الإنجاب والتكاثر (تقاس بنسبة وفيات الأمهات، وبمعدل خصوبة المراهقات)؛ والاستقلالية (تقاس بنسبة حضور النساء في البرلمانات، وبنصيب النسوة الراشدات من سنّ ٢٥ سنة وما فوق أو بنسبة تحصيل التعليم الثانوي على الأقلّ)؛ وأخيراً الوضع الاقتصادي معبّراً عنه من خلال «مشاركة المرأة في سوق العمل»، والذي يقاس من خلال معدّل الإناث الناشطات من عمر ١٥ سنة وما فوق.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2013، 2014 و2015.

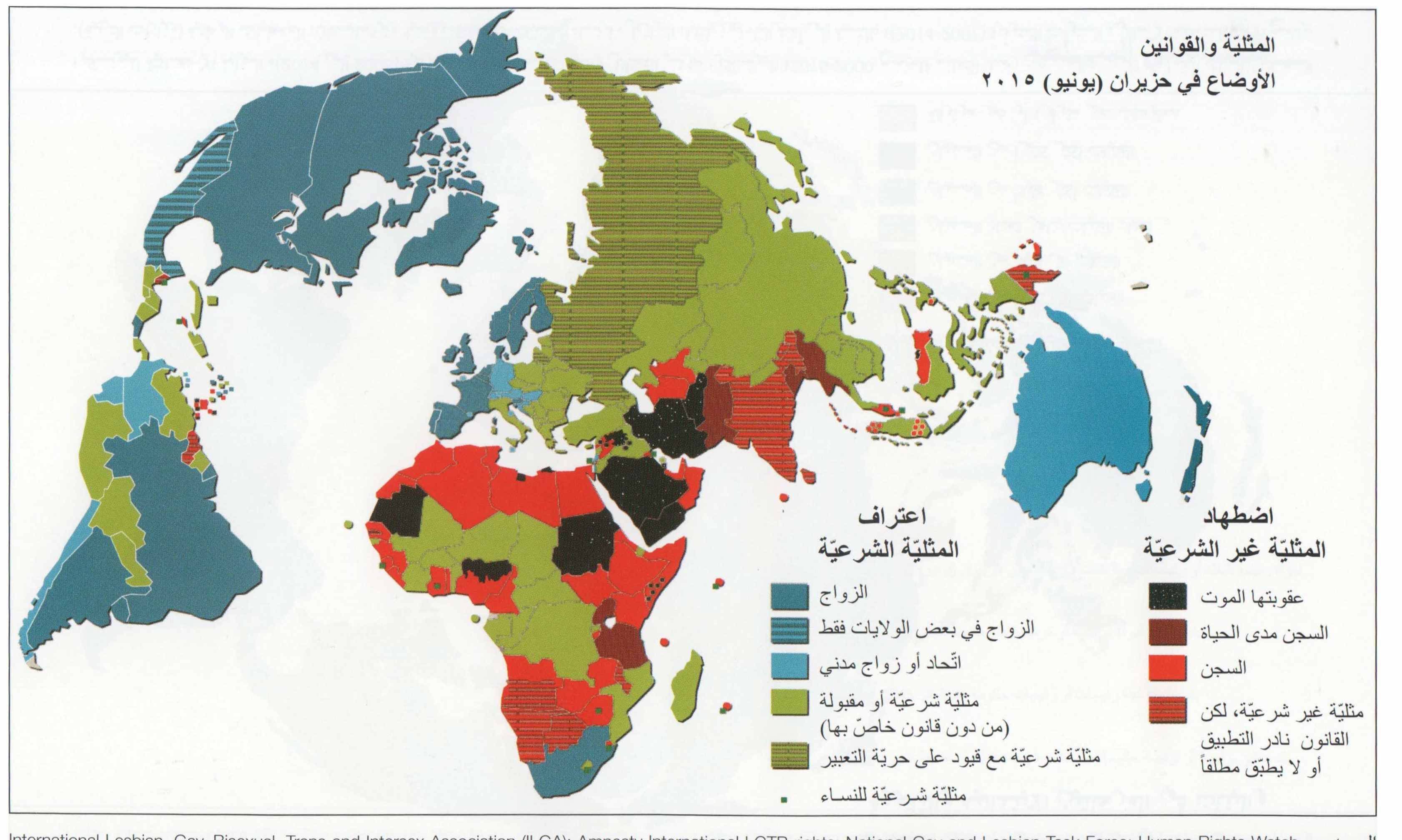
النســاء في الســلطة



المصدر: Union interparlementaire (IPU); The International Year Book and Statesmen's Who's Who Online; The quote project, Global Database of Quotas for Women; rulers.org; Women President Organization (WPO).



المصدر: البنك الدولي: تقرير عالمي عن رصد التعليم للجميع 2000-2015؛ اليونسكو: مؤشر التماثل والتشاكل، السنوات المتوفّرة (2005 إلى 2014)، البوابة الإحصائيّة لليونسكو؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السنوات المتوفّرة (2007-2014)؛ بالنسبة إلى أستراليا، نيوزيلندا، البرازيل، فرنسا، المملكة المتحدة، روسيا وتركمانستان: المعطيات الوطنية (وزارات التربية).



المصدر: International Lesbian, Gay, Bisexual, Trans and Intersex Association (ILGA); Amnesty International LGTB rights; National Gay and Lesbian Task Force; Human Rights Watch - Droits LGTB.

تابع

	2005	2008	2010	2011	2012	2013	التطوّر بين الأعوام 2008-2013، 2008 مأخوذة كمساوية لـ 100
تقدّم ضعيف بين 2008 و2013							
منغوليا	0.637	0.665	0.671	0.682	0.692	0.698	105.00
غانا	0.511	0.544	0.556	0.566	0.571	0.573	105.32
إيران	0.681	0.711	0.725	0.733	0.749	0.749	105.33
كينيا	0.479	0.508	0.522	0.527	0.531	0.535	105.38
الصين	0.645	0.682	0.701	0.710	0.715	0.719	105.39
مالي	0.359	0.385	0.398	0.405	0.406	0.407	105.55
جنوب أفريقيا	0.608	0.623	0.638	0.646	0.654	0.658	105.66
الهند	0.527	0.554	0.570	0.581	0.583	0.586	105.71
الكاميرون	0.457	0.477	0.493	0.498	0.501	0.504	105.72
ساحل العاج	0.407	0.427	0.439	0.443	0.448	0.452	105.77
تركيا	0.687	0.710	0.738	0.752	0.756	0.759	106.91
تقدّم ملحوظ قوي بين 2008 و2013							
تنزانيا	0.419	0.451	0.464	0.478	0.484	0.488	108.41
النيجر	0.293	0.309	0.323	0.328	0.335	0.337	109.22
عُمان	0.733	0.714	0.780	0.781	0.781	0.783	109.60
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.292	0.307	0.319	0.323	0.333	0.338	109.91
ليبيريا	0.335	0.374	0.393	0.402	0.407	0.412	109.98
تشاد	0.324	0.338	0.349	0.365	0.370	0.372	110.13
أثيوبيا	0.339	0.394	0.409	0.422	0.429	0.435	110.35
زامبيا	0.471	0.505	0.530	0.543	0.554	0.561	111.10
بوركينا فاسو	0.321	0.349	0.367	0.376	0.385	0.388	111.27
زيمبابوي	0.412	0.422	0.459	0.473	0.484	0.492	116.47
رواندا	0.391	0.432	0.453	0.463	0.502	0.506	117.00

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015.

مطبعة كركي

قريطم - بيروت - تلفاكس: 862500 1 961+

E-mail: print@karaky.com